موکلی

ریاحی ابراز منبه دانی وت ادنشدر وزیری مواجل ازدن بی
مذکور نبت وارسه وبنارن ازدن شی
انکا اصلاح ایل آخر اولنبان ازدن برعی

گسنده ی عدد ایقرم آ داغی ازدن لکنجی
صاحب بیدرو وی اجل بوعمری وقدن ۸۷

وقف خلفی بودای بو وقفها
عین ها عین فا دابتداده اشتهار
۸۷

کبار
آونه جسیم انسبا ونسبان
وی ارادان لایکون تنه عضا
۲۳

قال النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ قبل الدرس يكون عالماً
اللهم نوّر قلبي بنور هدايتك كما نوّرت الارض بنور
قدرتك اللهم اخرجنا من ظلمات الجهل
واكرمنا بنور الفهم برحمتك
يا ارحم الراحمين صح
تمت

ايا مستعير الكتب دعني فمعشوقي من الدنيا كتابي
فان اعارة المعشوق عار فهل ابصرت معشوقا يعار

قال مولانا حسام الدين
ولا تمنع كتابا مستعيرا فان البخل للانسان عار
الم تسمع حديثا من رواة جزاء البخل عند الله نار

الوقوف بين الايقاع والوقوع اي وقوع ما هو معلوم [illegible] في الذهن او الخارج والايقاع [illegible] الحصول في الذهن فقط

الصرف يستعمل بمعان [illegible] الاول [illegible] والثاني [illegible] الحال [illegible] حلبي

يفعل يجيء متعديا ولازما بمعنى اثبت وثبت
فان كان متعديا فجزاؤه مفعول به وان كان
لازما فجزاؤه مفعول مطلق حذف عامله
اي يفعل تحقق بمعنى منه
مدة

مع المعقولات الاولى ما لا تعقل اولا وتعقلونها الماهية والحقائق في حد ذاتها [illegible] اعتبار [illegible] حكم عليه فهي المعقولات الاولى وان حكم عليها بالاحكام [illegible] الى غير ذلك فهو المعقولات الثانية [illegible] شرح مطالع

اللغة في اللغة النطق وفي الاصطلاح ما يعبر عنها كل قوم عن اغراضهم
الاصطلاح في الاصطلاح اتفاق قوم على استعمال لفظ في معنى معين
لكن لا يكون في اصل اللغة — كمال پاشا زاده

القول يستعمل بحروف متعددة على معان متعددة يقال قال به اي حكم به
وقال عنه اي روى عنه وقال له اي خاطبه وقال عليه اي افترى عليه
وقال فيه اي اجتهد — ابن عبد الله زاده رحمه تعالى

ان كلمة كل ابدا باخذ حكم المضاف اليه ان كان مذكرا تذكر
وان كان مؤنثا تؤنث وان مثنى تثنى وان جمعا
تجمع — هداية من محي الدين الوي
الى الطلبة الحلبي

حاجی محمد اغادن کلن وظیفه‌لرینک محللرینی بیان ایدر

مدرّیس افندینک	١٦٥
امام افندینک	٠٧٥
مؤذّن افندینک	٠٤٥
اون ایدی باب حوجره هر بر حجریه طوقوز غروش	١٥٣
بوابیه	٠٠٦
فرّاشیه	٠٠٩
دویرخون پاره‌سی	٠١٢
تطهیر کنف	٠٠٩
مکتب حوجه‌سنه	٠١٢
	٤٨٦

أعينيّ كفا عن فؤادي فانه من البغي سعي اثنين في قتل واحد

التضمين على نحوين احدهما تضمين لفظ لفظا اخر وهو الذى
ذكره صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى هل انبئكم على من تنزل
الشياطين حيث قال فان قلت كيف دخل حرف الجر على من
المتضمنة لمعنى الاستفهام والاستفهام له صدر الكلام الاترى
الى قولك اعلى زيد مررت ولا تقول على ازيد مررت قلت
ليس معنى التضمين ان الاسم دل على معنيين معا معنى الاسم
ومعنى الحرف انما معناه ان الاصل أمن فحذف حرف الاستفهام
واستمر الاستعمال على حذفه كما حذف من هل واصله اهل قال
الشاعر اهل رأونا بسفح القاع ذى الاكم فاذا دخلت حرف
الجر على من فقدرت الهمزة قبل حرف الجر فى ضميرك كانك تقول اعلى
من تنزل الشياطين كقولك اعلى زيد مررت وثانيهما تضمين لفظ
معنى لفظ اخر وهو الذى ذكره الفاضل المذكور فى تفسير سورة ال
الكهف فى قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم حيث قال يقال عداه اذا
جاوزه ومنه قولهم عدا طوره وجائنى القوم عدا زيدا وانما عدى
بعن لتضمين عدا معنى نبا وعلا فى قولك نبت عنه عينه وعلت
عنه عينه اذا اقتحمته ولم تعلق به فان قلت اى غرض فى هذا التضمين
وهلا قيل ولا تعدهم عيناك او ولا تعل عيناك عنهم قلت
الغرض فيه اعطاء مجموع معنيين وذلك اقوى من اعطاء معنى فذ
الاترى كيف رجع المعنى الى قولك ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين الى

وهذا مذهب سيبويه وعليه
قول الشاعر سائل فوارس
يربوع بشدتنا اهل رأونا بسفح
القاع ذى الاكم جلال الدين

غيرهم ونحو قوله ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى ولا تضموها
اليها آكلين لها انتهى فمن قصره على النحو الثانى فقد قصر
وكذا من قصره على النحو الاول قال الفاضل التفتازانى
فى شرح الكشاف حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل
معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه وهو كثير فى كلام العرب
حتى قال ابن جنى لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت
مجلدات فان قيل الفعل المذكور ان كان فى معناه الحقيقى
فلا دلالة على معنى الفعل الاخر وان كان فى معنى الفعل الاخر
فلا دلالة على معناه الحقيقى وان كان فيهما لزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز قلنا هو فى معناه الحقيقى مع حذف
حال مأخوذ من الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية فقولنا
احمد اليك فلانا معناه احمده منهيا اليك حمده ويقلب كفيه
على كذا معناه نادما على كذا الى هنا كلامه والظاهر من كلامه
انه غافل من النحو الثانى من التضمين وقال الفاضل الجرجانى
فيما علقه على الكشاف التضمين ان يقصد بلفظ فعل معناه
الحقيقى ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ويدل عليه
بذكر شىء من متعلقات الاخر كقولك احمد اليك فلانا
فانك لاحظت فيه مع الحمد معنى الانتهاء ودللت عليه بذكر
صلته اعنى كلمة الى كانك قلت انهى حمده اليك والظاهر من كلامه

فيه وخل على الفاضل المحقق
السعد التفتازانى منه

كلامه انه غافل عن النحو الاول من التضمين ثم انهما مفترقان
من جهة اخرى وهى ان الظاهر من كلامهما اختصاص
التضمين بالفعل ولا اختصاص له به بل يجرى فى الاسم
والحرف ايضا فقد افصح عنه صاحب الكشاف فى تفسير
قوله تعالى وهو الذى فى السماء اله واعترف الفاضل
التفتازانى فى تفسير قوله تعالى وهو الله فى السموات وفى الارض
حيث قال لا اخفاء وخلاف فى انه لا يجوز تعلقه بلفظ الله
لكونه اسما لا صفة بل هو متعلق بالمعنى الوصفى الذى
ضمنه اسم الله تعالى كما فى قولك هو حاتم فى طى على تضمين
معنى الجواد واما جريانه فى الحرف فظاهر فى قوله تعالى ما
ننسخ من اية او ننسها فان ما تضمن معنى ان الشرطية
ولذلك جزم الفعل ومن لطائف التضمين جمع المتقابلين
فان الكلمة الواحدة بواسطته تكون عاملة ومعمولة
كما فى المثال المذكور فان ما منصوب بالفعل الذى يجرى
به قال صاحب الكشاف والقاعدة فى التضمين ان يراد الفعلان
معا قصدا وتبعا لاحدهما مذكور لفظا والاخر مذكور
بذكر صلته وما ذكره ايضا مقصور على احد نوعى التضمين
ثم انه اخطاء فى قوله والاخر مذكور بذكر صلته لان ذكر
الصلة غير لازم للتضمين كما اذا ضمن اللازم معنى المتعدى فح تكون

تعديته قرينة للتضمين قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى
فاستبقوا الصراط لا يخلو من ان يكون على حذف الجار وايصال
الفعل اليه والاصل فاستبقوا الى الصراط او تضمين معنى ابتدروا
انتهى فالصواب ان يقال والاخر مذكور بذكر متعلقه ثم ان
الصلة على تقدير كونها مذكورة لا يجب ان يكون للمضمن الملحوظ
تبعا بل قد يكون للمضمن المذكور كما في قوله تعالى واذ انتبذت من
اهلها مكانا شرقيا قال الامام البيضاوي بعد ما فسر الانتباذ
بالاعتزال فكانت الصلة متعلقة به ومكانا ظرف او مفعول
لان انتبذت متضمنة معنى اتت وهذا كالنص في انه قد يراعى
كل من الفعلين في التعدية ولا يرجح احدهما على الاخر ومن
ههنا انكشف وجه خلل اخر في كلام صاحب الكشف فتدبر
ومما يجب التنبيه له ان اللفظ الذي يقع فيه التضمين لا يلزم ان
يكون مستعملا في معناه المجازي واعلم ان كلا من النحوين المذكورين
للتضمين موضع اشتباه اما الاشتباه في النحو الاول فلعدم ظهور
الفرق بينه وبين التقدير واما الاشتباه في النحو الثاني فلان الظاهر منه
الجمع بين الحقيقة والمجاز وغاية ما يمكن ان يقال في دفع الاشتباه
الاول ان في ذلك النحو من التضمين لا بد له من استمرار الاستعمال على حذف
اللفظ المضمن على ما نبه اليه صاحب الكشاف في الكلام المنقول عنه
فيما تقدم وبه يفارق التقدير واما الاشتباه الثاني فيتفق على وجه
اندفاعه باذن الله تعالى
نقل من الرسالة الموسومة بالفرائد لابن كمال

فائدة

عموم المجاز هو حمل اللفظ على معنى ثالث شامل للمعنيين الاولين الحقيقي والمجازي

طرسوسي

لا سيما لا لنفي الجنس وسي مثل مثل وزنا ومعنى واصله سوي او سيو والواقع بعدها اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة كما في قوله تعالى ايما الاجلين قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة اي لا مثل شيء زيد او مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت ما موصوفة او منصوب على تقدير اعني او على انه تمييز ان كانت ما نكرة لان ما بتقدير التنوين فحركة سي اعرابية لانه مضاف مثل لا غلام رجل وقيل ما كافة عن الاضافة والفتحة بنائية نحو لا رجل وعلى التقدير خبر لا محذوف عند غير الاخفش رحمه الله

لابن هشام

المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضاف الى زيد ثم الى عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب رمان لكن بحسب اللفظ اضيف الى الرمان والرمان الى المخاطب فلا ينتقض بهذا بكل فرد فرد فانه مؤول بحذف العاطف اي كل فرد وفرد عصام الدين

نحو كوكب الخرقاء الاضافة لادنى الملابسة ان الخرقاء هي المراة الخ

وفي حاشية التبصرة سئل شهاب الدين عن حل الدخان وحرمته واجاب ان الاصل في الاشياء الاباحة ولم يذكر حله او حرمته في كتب المذاهب الاربعة فبقي على اصله [illegible] لا يكون استعماله [illegible] رموز للطايفة المجددية وسيره الا [illegible]

لكن لا تورث هذا لان الحاصل من بعض النسخ من الابيات والاحاديث حرمته في شريعة الطريقة [illegible]

التنبيه في اللغة هي الدلالة على ما غفل المخاطب عنه
وفي الاصطلاح ما يفهم من مجمل بادنى
تأمل سعد داده رحمه
التسمح

ليس البلية في ايامنا عجباً ** بل السلامة فيها اعجب العجب
ليس الجمال باثواب تزيننا ** ان الجمال جمال العلم والادب
ليس اليتيم الذي قد مات والده ** ان اليتيم يتيم العلم والادب

مدح علم ادب
وحده

اعلم ان الصلة تطلق في هذا الفن على ثلثة معان الاول صلة الموصول والثاني
الزائد والثالث حرف الجر الذي يتعدى به الفعل الى المفعول مثل مررت بزيد
فالباء صلة اي وصلة كما في الاشباه والنظائر نقلا عن الاندلسي
فاحفظه فانه من الحور المقصورات كما في حاشية انوار التنزيل للشهاب.

زينى زاده على الكافية

حرف المصدر الموصول ثلثة ان اي المفتوحة وان وما المصدريتان

زينى زاده

الفرق بين الضدين والنقيضين ان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان كالعدم مع الوجود
وان الضدين لا يجتمعان ولكن يرتفعان كالبياض والسواد • نقل من الكشاف

فائدة المضاف

المضاف يكتسب من المضاف اليه ثمانية اشياء احدها التعريف وذلك اذا اضيف نكرة الى معرفة نحو غلام زيد والثاني التخصيص وذلك اذا اضيف نكرة الى نكرة نحو غلام امراة تخصص الغلام بانه لامراة لا الرجل والثالث التنكير وذلك اذا اضيف معرفة الى نكرة نحو زيد قوم والرابع التانيث كقوله تعالى فاقع لونها تسر الناظرين اللون مذكر ولكن جعله مؤنثا باضافته الى ضمير المؤنث والدليل على ان اللون ههنا صار مؤنثا انه قال تسر الناظرين بالتاء والخامس اكتساء معنى العموم كقولك نعم غلام الرجل زيد فغلام قبل الاضافة لم يكن فيه معنى العموم يحصل له معنى العموم باضافته الى الرجل والرجل فيه العموم لما فيه من لام التعريف التي هي للاستغراق الجنس والسادس اكتساء البناء كقوله تعالى ومن خزي يومئذ بفتح الميم على قراءة نافع والكسائي فبني يوم لاضافته الى مبني وهي اذ والله والسابع اكتساء معنى الاستفهام كقولك غلام ايهم ضربت فاكتسب الغلام معنى الاستفهام من المضاف اليه والدليل على ان الغلام اكتسب معنى الاستفهام ان يلزم وقوعه صدر الكلام كالا كالاستفهام وان يدخله همزة الاستفهام للتفصيل كقولك اغلام زيد ضربت ام غلام عمرو فهو مثل اي في قولك ايهم ضربت ثم استفصلت فقلت ازيدا ضربت ام عمرا ام خالدا والثامن اكتساء معنى الشرط والجزاء كقولك غلام ايهم تضربه اضربك لزم الغلام ان يكون صدر الكلام وان يكون فيه معنى الشرط كما تقول ايهم تضربه اضربك • مظهر من شرح المفصل

الفذلكة ماخوذ من فذلك كذا يقول المحاسبون بعد الفراغ عن تعداد تفاصيل الحساب فذلك كذلك اي جملة ما حصلنا من حساب الاعداد كثير فهو كالبسملة والحمدلة والسبحلة في بسم الله الرحمن الرحيم وغيره كما اخذه الزمخشري من قول اهل السنة يرى الله في الاخرة بلا كيف بلكفه وستروا بالبلكفة ۔ ابن محمد

قول الشاعر في البحر الوافر اصله مفاعلتن

الخوبي على خمسة معان نحوت نحو دارك يا حبيب لقينا نحو الف من رقيب وجدناهم جياعا نحو كلب تمنوا منك نحوا من شراب

ولو كلما كلب عوى ملت نحوه اجاوبه ان الكلاب كثير ولكن مبالاتي بمن صاح او عوى قليل فاني بالكلاب بصير

تتصل ما بكل نحو كلما رزقوا منها وهي مصدرية لكنها نائبة بصلتها من ظرف زمان كي ينوب عنه المصدر الصريح والمعنى كل وقت ولهذا تسمى ما هذه المصدرية الظرفية اي النائبة عن الظرف لا انها ظرف في نفسها فكل من كلما منصوب على الظرف لاضافته الى شيء هو قائم مقامه وناصبه الفعل الذي هو جواب في المعنى وقد ذكر الفقهاء والاصوليون ان كلما للتكرار قال ابو حيان وانما ذلك من عموم ما لان الظرفية مراد بها العموم وكل اكدته ۔ اتقان السيوطي

ويلزم الكاف اذا دخل على ان المفتوحة كلمة ما فيقال كما ان زيدا قائم ولا يقال كان زيدا قائم لئلا يلتبس بكلمة كان ۔ مطول

كل مشتق اذا اضيف الى مرفوعه يتضمن ضمير ما اجري عليه ۔ هو ادى في بحث الكناية

ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار الى قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار
تقدير الكلام على ما اشار اليه الشريف في اوائل بحث الاستعارة من شرح المفتاح ان يقال
ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار كذا لا يصح ههنا وانما يصح اذا لم يكن في
الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار لكنه في الحقيقة الى آه ومثل هذا التركيب كثير الوقوع
وقد يقع الا موقع لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه بخيل فالا ولكن ليسا بخبرين بل هما
للاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر والخبر مقدر بحسب ما يقتضيه المقام وان لم يكن المقدر عين
المذكور كما تقول في المثال المذكور زيد وان كان غنيا لا غناء عنده وانما يكون عنده غناء لو لم
يكن بخيلا لكنه بخيل وقس على هذا. حسن جلبي

والمنصوب في عبارات النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز
عن النسبة تقديره اي كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ وكائن معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم

شيخ رضي

قال النووي حذف الهاء ههنا لعدم ذكر الايام صريحا يقال صمنا ستة ايام ولا يجوز ست ايام فاذا
حذف الايام جاز الوجهان كذا قاله اهل اللغة. ابن ملك بشرح المشارق

قوله اكثر من ان يضبطها القلم يرد عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس كما لها
في اصل الفعل اعني الكثرة ونظيره قولهم اكثر من ان يحصى وقوله الناس اكيس من ان يمدحوا رجلا ما لم يروا
عنده احسان وهو كثير في كلام المولدين فقيل كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل اي متباعدة في
الكثرة من ضبط القلم ومن الاحصاء ومتباعدون في الكياسة من مدح الرجل الخالي عن الاحسان ورد
بان اذا لم تكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلثة ولا شك ان التفضيل مراد
فالمعنى اكثر مما يمكن ان يضبط بالقلم ومما يمكن ان يحصى واكيس ممن يتاتى منه ان يمدح الخالي عن
الاحسان الا انه تسومح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد. شرح المفتاح للسيد

والعامل في الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى اذا هو الشرط عند الاكثرين وفي اذا الجزاء عند الاكثرين
والرضي رجح قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل في اذا بانه اذا قصد به معنى الشرط فالعامل قولهم
وان جرد لمعنى الظرفية فالعامل ما هو في موقع الجزاء. عصام الدين

اعلم ان معرفة المؤنث السماعي متعسر وطريق معرفتها
تتبع نقل كلام العرب وتتبع كل كلام العرب متعسر على الاكثر
ونحن نذكر ههنا المؤنث السماعي بحيث لا يبقى فيها الا نادر
وترتيب اوائلها على ترتيب حروف الهجاء • الهمزة اذن •
اصبع • اروى • وهي المعز الجبلي • اتان • امام • ال • وهي السراب
واريب • وهي النشاط والريح • ارض • انس • ارنب • ابهام
اخاء • وهي اسم جبل • ابل • است • افعى • اضحى • الباء
تبصر • مبير • بقر • باعي • بستر • يجوز تذكيره وتانيثه • التاء • تيز اك
وهي السكين • تمر • تذكر وتؤنث • الثاء • ثمام • وهي نبت يصنع
منه الحصر واما ثعلب وثعبان وثمر تذكر وتؤنث
الجيم • جراد • حس • جحن • جعا • بكسر الجيم وهي الجبل الذي يشد
الرجل على وشط اذا نزل الى البرد • جزور • جهنم • جام • الحاء
حلاق • وهي الموت • حصان • وهي نجم • حرب • حمص • حضاجر
وهي الضبع • حرور • وهي الريح الحارة بالليل • حدود • هي
الطريق العلو الى السفل • حانوت • واما الحال والخاتم فتذكران
وتؤنثان • الخاء • خنصر • خيل • خمر • وجميع السماء الخمر وصفاتها
واما الخرنق بكسر الخاء وكذا الارنب يذكر ويؤنث • الدال • دبر
دار • دلو • درع • التي تلبس لدفع السلاح واما الدرع الذي

الذى هو قميص النساء فمذكر فان قلت ما العلة فى هذا ان الد
الدرع التى للرجال مؤنث والذى للنساء مذكر قلت قال الله تعالى
هن لباس لكم وانتم لباس لهن تأمل الذال ذراع •
نكا • وهى اسم الشمس • ذهب • ذنوب • بمعنى الدلو • ذود • زون
وهى ثلثة الى عشرة من النوق الراء مارية وجميع اسمائها
كالجنوب والشمال وغيرهما الرجل التى هى العضو المعروف
من الحيوان والرجل التى هى قطعة من الجراد • ركية • وهى
البير • رحم • رحى • روح • بمعنى النفس واما الروح بمعنى
المهجة • فمذكر الزاء زند • زوج • السين سم • وهى الاست
• ساق • سعير • سلطان • سما • سلم • وهى الصلح • سبيل
سقط • سلاح • سراويل • سعادا • وهى الحمى • سقر
سود • سرى • سموم • وهى الريح الحارة فى النهار الشين
شعوب • وهى الموت • شمس • واما الشعير يذكر ويؤنث
الصاد صاع • صدر • صراط • صيوب • وهى مثل الحدود •
وصعود • ضد الصيوب • واما صائف • وهى صفحة الضيق
يذكر ويؤنث الضاد ضلع • ضرب • بفتح الراء وهى العسل
الابيض • ضبع • ضان • ضحى • الطاء طاغوت • طباع •
طلق • طوى • وهى اسم البير • طبر • طست • طاوس •
الظاء الظهر • بضم الظاء العين عيج • عضد • عجز • عروض •

وهی اخر المصرع الاول من البیت واسم مکة والمدینة
عقب عقرب عرب عاتق عقاب عیر عرس و
هی الزوجة عوار بفتح العین وهی منزل من منازل
القمر عجز عصا عشا عنکبوت عنبر الغین
غول غنم الفاء فخذ فحث وهی الکرش فرس وهی
تحت حق البعیر فهر وهی الحجر الصغیر واسم قبیلة فاس
القاف قصب وهی الامعاء قفا قنا وهی الریح قلت
وهی الحفرة فی الجبل قوس قوام قدوم قدم قلیب
وهی البیر الکاف کف کراع وهی الخیل ولما دون الرکبة
من الانسان ولما دون الکعب من الدواب کبد کرش
کتب کود وهی الطریق الی موضع مرتفع اصعب کاس
کهل اللام لظی لیل لبوس لسان المیم معا وهی الکرش
ملح مسک موسی وهی ما یحلق به الراس منون
وهی الموت متنتج تجفون وهی الشیء الذی یقال له
بالفارسی کرودن النون نار ناب وهی الجمل الکثیر
السن نیل نوی وهی البعد وجمع نوات نعل نفس نخل
الواو وحش وعک ورک وهی الجنی وراء الهاء
هبود مثل الحدود الیاء یمین لجمیع معانیها فکذا ید
والیسار بمعنی الید یضرب وهی اسم قبیلة بهذه الا

الالفاظ مؤنث سماعية والجموع كلها مؤنث الا جمع
السلامة واسم البلدان يجوز تذكيرها وتانيثها نقول
بغداد وهذه بغداد فالتذكير على تقدير الموضع والتانيث
على تقدير البقعة وجميع حروف الهجاء والحروف
الخوف وعلى واشباهها كلها مؤنث سماعية
نقل من المظهر نقلا صحيحا

وحكي بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلثة. وبابها وبالمكررة دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكررة مع العطف عن احد وعشرين وبابه وبه قال ابو حنيفة رحمه الله فطابق جوابه العدد حتى اجاز واكذا درهم بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب اذ لم يرد تمييز كذا في كلامهم مجرورا والشافعي رحمه الله لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لان المفصلة تدل على كمية العدد نصا والمبهمة لا تدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو يقين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهما واحدا وهو الحق. شيخ رضي على الكافية في بحث الكنايات

تمييز كذا واجب النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب قياسا على العدد الصريح ولهذا قال فقهاؤهم انه يلزم بقول القائل له عندي كذا درهم مائة وكذا دراهم ثلثة وبقوله كذا كذا درهما احد عشر وبقوله كذا درهما عشرون وبقوله كذا وكذا درهما احد وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسئلتي الاضافة المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور ووهم ابن السيد فنقل اجماع النحويين على اجازة ما اجازه المبرد ومن ذكر معه مغني اللبيب

خدا ایلک یوز بیتمش یدی زمانی زهی کسوف اندی بوبن ناتوانی

کرم قلدی بزه تدریس و مشیخت که حوران اهلنه ایدم نصیحت
رسول الله تنا کحوا بیوردی تناسل فضلک اصحابه دیوردی
دیدم یا ربّ خیر ایله مرادم کرم قل بونده ایسه آب و ترابم
قبول اولدی دعام الحمد لله تأهّل ایلدم سکنده ناگاه
مرور اتدی جواندن ایکی سنه لبیبی کلدی اول یلده جهانه
دیدم کنیه ابو الفضل اسم احمد الهی لطف ایدوب ویر عمر سرمد
سنه سکسن بیشه بولدی نهایه ظهور اتدی عفیف دار فنا یه
ابو الخیرات کنیه اسم محمّد فنون علم ایله اولسون سرآمد
سنه سکسن سکزه انتهاده ظهوره اول زمان کلدی سعاده
السن کلنزار قدرتدن صبّادر بنوردی دختری که امّ الحیادر
دوغان طلقانده بر لطف جلیلدر نسیبی مخلص اسم خلیل در
ابو العزّت دیدم کنیه الهی اکا سرمایه قل کسب صلاحی

مادام في البطن جنين ثم صبي ثم غلام الى التسعة عشرة ثم شاب الى اربع وثلثين
ثم كهل الى احد وخمسين ثم شيخ الى عمره وفي الشرع غلام الى البلوغ ثم شاب وفتى الى
ثلثين ثم كهل الى خمسين ثم شيخ الى اخره

مادام

اعلم ان بين الالفاظ والمعانی علاقة تصحح جعل كل منهما ظرفا للآخر فباعتبار
ايراد المتكلم الالفاظ على وفق المعانی المرتبة فی الذهن وحفظها بها جعل
المعانی قوالب الالفاظ وباعتبار اخذ السامع المعانی عنها وفهمها منها
جعل الالفاظ قوالب المعانی
ذكره بعض المحققين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذی جعل الالفاظ قوالب المعانی ● وفضلها
على سائر الاصوات بنظم درر حروف المبانی ● وبه
بفضله رفع الخطاء عن الامة عامة ● وبتكوينه كان
الافعال تامة ● ولا يسع ظروف الكنايات تعريف موصو
موصولات نعمائه ● ولا يتأتى بالاشارة اظهار
مضمرات آلائه ● والصلوة والسلام على من اوتی
جوامع الكلم من بين المرسلين ● محمد الذی اعرب عن حجج الد
الدين للعالمين ● وعلى آله الجازمين العاملين بمرفوعات
احكامه ● والممتازين عن اهل الخفض بالاضافة
الى منصوبات اعلامه ● اللهم اجعل صدورنا مصادر
صفات الكرام ● واصرف جوارحنا عما منع فی الكلام ●
وابدل مغفرتك عما جئنا به غلطا ● واجمعنا مع الموحدين

والعامل لفظياً كان او معنوياً ما به يتقوم اى يحصل المعنى المقتضى اى معنى من المعانى
المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففى جاءنى زيدٌ جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية
فى زيدٍ فجعل الرفع علامةً لها وفى رايتُ زيداً عامل اذ به حصل معنى المفعولية فى زيداً فجعل النصب
علامةً لها وفى مررت بزيدٍ الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة فى زيدٍ فجعل الجر علامةً لها تقرير من الحاشية على ابن الحاجب

كضرب فى ضرب زيد فانه يتقوم به فاعلية زيد
وكضربت زيداً فانه يتقوم به مفعولية زيد
وكالباء فى مررت بزيد فانه يتقوم
بها الاضافة هندى

رحمة البارى
غفر الله تعالى
ذنوبه اجمعين
تمت تمت

الموحدين لا القائلين شططا اما بعد فيقول العبد الفقير
الى لطف ربه القدير الشيخ مصطفى بن حمزة
اسكنهما الله بفضله فى الجنة ان كتاب اظهار الا
الاسرار للفاضل صاحب امعان الانظار بديع
الفضل فى الاعصار ما رائت مثله الابصار
خلف السلف الاخيار سند خلف الاخيار مولانا
الشيخ محمد المحقق الحقانى والنحرير المدقق الربانى
الشهير المعروف بالبركوى الفائز بالنوال الوفى
اسكنه الله فى جنة مفتحة الازهار واركنه فى كنة تجرى
من تحتها الانهار لما كان مشتملا على مسائل دقيقة
وتحقيقات عميقة واعتبارات لطيفة و
رموز خفية ومرتبا بالتراتيب البديعة ومنكبا
فى الاساليب البريعة ومقصورا على محض الفوائد و
محذوفا ما هو كالزوائد مع غاية الاقتصار ونهاية
الاختصار ولهذا طار كالامطار فى الاقطار وصار
كالامثال فى الاعصار ونال فى الافاق حظا من الاشتهار
اشتهار الشمس فى نصف النهار وكان اظهار الاسرار
والتعمق فى الاغوار قد اوقد فى افئدة الطالبين النار
سألنى بعض الاخوان واخص الخلان ان اكتب لهم شرحا

قوله ومبانيه جمع مبنى بالتشديد اسم مفعول او بالتخفيف مصدر بمعناه كاتبا ذكره بعد الفاظه تحسينا للسجع وتتميما للفقرة حاشيه
قوله الغوامض الغموض ضد الوضوح حاشيه قوله العواصات ما صعب استخراجه حاشيه قوله مشتملا صفة كثيرا او حال منه او من احد الاوصاف الاولان اقرب وان كانا ابعد حاشيه امتحان

يحل عقد الفاظه ومبانيه ويوضح الغوامض والعواصات
من معانيه ويبين ما له وما عليه وما فيه مشتملا على
نكت دقيقة ورموز خفية موجزا غاية الايجاز بلا اخلال
تسهيلا للضبط والحفظ بلا املال فقلت لهم اني
قد وهن العظم مني ووهنت الطبيعة والقوى وفاتت
القطيعة والجوى ولجت ولازت عدة العلل ووجبت
وقاربت علاوة الاجل مع انكدار اوان وانتشار جناني من
نائبات وحول واين الصفا هيهات ايقاع الامل وقد
صدر مني الوعد بمنزلة العهد في اثناء هذا الكلام ان ان
وهب لي ربي ولدا ذكرا اصرف عنان الهمة نحو هذا المرام
ثم لما وهب لي ربي ولدا سميا لفخر الانام اعادوا الاقتران
على وجه الابهام فنظرت لو كرر الاعتذار والالتماس
لوصل الى ضرب الخامس بالسادس فلاح لي ان ليس فيه
فلاح سوى اسعاف حاجتهم والجناح فنظرت
الى ما عندي من البضاعة فوجدتها مزجاة وتاملت
ضعف استطاعتي فوجدتها غير مزجاة غير ان الهمة ملك
الضرورات تبيح المحظورات فشرعت فيه معترفا بان
شروع مثلي في مثل هذا من الفضاعة كما ان كتابة الاشل
من الضياعة ولكن تضرعت الى من هو عليه هين يسير وبما

قوله وما له ما ينتفع به من الفوائد وما عليه من الاعتراضات حاشيه ... للتشارح وعلى التقدير

قوله اني قد وهن العظم مني ... حاشيه

قوله الى ضرب الخامس بالسادس ... وذلك ان الرجل اذا اراد سفرا بعيدا عود ابله الخمس ثم السدس ... حاشيه

قوله والاتصاف بالاوصاف الذميمة ... حاشيه

قوله وما من ممكن عليه بعسير ما مشابهة بليس ومن زائدة ممكن اسم له وخبره بعسير عليه متعلق بعسير الادراك [illegible]

لوعده الصادق بقوله تعالى ادعوني استجب لكم

وما من ممكن عليه بعسير وتوكلت على الحي الذي لا يموت
وكل حي غيره يموت ومن يتوكل على الله فهو حسبه
ومن يدعوه صدقا فهو يجيبه ثم لما وهب لي شقيقة عبد
الله لوعده الكريم بقوله تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم بفضله
العظيم وجب علينا الاقدام على وجه الاهتمام فلما
تيسر الاتمام بعون الملك الغفار سميته بنتايج الافكار
سائلا منه تعالى ان ينفع به هذان الولدان وسائر الطلاب
ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب ثم اقتضى الحكمة
الالهية انتقالهما الى دار الاخرة انا لله وانا اليه راجعون
لا يسأل عما يفعل وهم يسألون جعل الله بفضله جنة
المأوى لهما مأوى وجعل كلا منهما فرطا شافعا
مشفعا وذخرا لنا في العقبى والمرجو من اخوان الصفا
ان لا ينسوهما من الدعاء لانهما كالعلة الغائية لهذا
لعله يستجيب من وعده الاستجابة لمن دعا لئن ادركت
في نظمي فتورا ووهنا في بياني للمعاني فلا تنسب بتقضي ان
رقص على مقدار تنشيط الزمان ولما اراد الافتتاح بالبسملة
والحمدلة كما هو اسلوب الكتاب المجيد وعليه الاجماع في
الدفتر العتيق والجديد صيانة لتأليفه عن الاقطعية والاجزمية
على ما نطقت به المقالة القاسمية على قائلها الصلوات الاحدية

[illegible]

قال بسم الله الرحمن الرحيم والتسليمات الابدية
الحمد لله يعني لغوي وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل
الاختياري مطلقا وعرفي وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصدا
لانعامه مطلقا والشكر ايضا يعني لغوي وهو فعل ينبئ
عن تعظيم المنعم قصدا لانعامه على الشاكر وعرفي و
هو صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق له والمدح
هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا والثناء فعل
يشعر بالتعظيم فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون بان
باللسان وغيره وبمقابلة الانعام وغيره اختياريا او غيره
والحمد اللغوي اخص مطلقا من المدح ومن وجه من الحمد
العرفي والشكر اللغوي واعم من وجه منهما ومباين له
للشكر العرفي بحسب المحل واعم مطلقا منه بحسب الوجود
والحمد العرفي اعم مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي ومن
وجه من المدح واخص من وجه منه والشكر العرفي ما
مباين للمدح بحسب المحل واخص مطلقا منه بحسب الوجود
وكذا في الامعان شرح المص للمقصود ولام له للجنس او
الاستغراق وايا ما كان فتعريف المسند اليه لتخصيصه بالمسند كما
في التوكل على الله والكرم في العرب فيكون جميع افراده متصفا
بالمسند اما في الاستغراق فظاهر واما في الجنس فلان المسند اليه

هو الماهية في نفسها لا في ضمن الفرد فيكون المسند لازم
الماهية كما في قولنا الاربعة زوج فلا يوجد فرد من الحمد بدون
الاتصاف بالكينونية لله تعالى كما لا يوجد فرد من الاربعة
بدون الاتصاف بالزوجية وما وقع لغير الله تعالى ظاهرا فهو
فراجع اليه تعالى في الحقيقة والمصنف اختار الثاني في
الامعان لظهوره في اداء المرام ولان معنى الاستغراق
يدل على وجود المحامد وحصولها له تعالى بخلاف معنى
الجنس اذ لا وجود له في الخارج فيكون في الافادة اوفى و
بمقام الثناء احرى فان قلت في اي معنى الحمد اعتبر
الجنس او الاستغراق يكون بعض افراد الافراد خارجا عن
التخصيص الذي يفيده تعريف المسند اليه بلام الجنس او الاستغراق
فلا يكون حمد المخصص على وجه الكمل قلت فان اردت الاكمال
فعليك بعموم المجاز اعلم ان الحامد في بدو تصنيفه اما حامد
لغة فقط ان لم يقابل حمده بنعمة او حامد لغة وعرفا و
شاكر لغة ان قابل بها او حامد لغة وعرفا وشاكر كذلك
ان جعله جزءا من شكر عرفي بان صرف سائر ما انعم عليه
الى ما انعم له كما صرف لسانه وذلك على مراتب الحامدين
لله اللام للاستحقاق لا للاختصاص عند من يفرق بينهما
بان يعتبر الاول بين الذات والصفة نحو العزة لله والامر لله

اذ جميع افعال العباد واوصافهم مخلوقة لله تعالى فان كل ذلك راجع اليه تعالى في الحقيقة على الانعام

مثل حمدت زيدا على الاعتقاد اذ لو حمل على اللغوي خرج ما بالاعتقاد وفعل الجوارح عن اللسان وان حمل على العرفي خرج ما لا يكون في مقابلة الانعام

بان تريد بالحمد ما يطلق عليه وهو معنى مجازي عام للحمد العرفي واللغوي

والثاني بين الذاتين نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين
وللاختصاص عند من لم يفرق بينهما وعمم الثاني للاول وهو
اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك ذكره مولانا
نور الدين صاحب السوادي وهو المختار عند المص حيث قال
في الامعان ان اللام للاختصاص والله علم لذات واجب
الوجود واصله لاه من لاه يليه اي تستر ثم ادخل عليه
الالف واللام فجعل علما معهما وحذف الف لاه في الخط لئلا
يكون على صورة النفي فلما ادخل عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا
يلتبس بالنفي ولام لاه لئلا يجتمع ثلث لامات وكذا كل ما في اوله
لام ثم ادخل عليه الالف واللام ثم اللام نحو للحم ذكره في الامعان
رب العالمين اي مالكهم ومبلغهم الى كمالهم شيأ فشيأ و
العالم اسم لما يعلم به كالخاتم والقالب غلب فيما يعلم به
الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض وانما جمع
ليشمل ما تحته من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم
فجمع بالياء والنون كسائر اوصافهم وقيل اسم وضع لذوي
العلم من الملائكة والثقلين وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع
والصلوة هي في اللغة الدعاء والتعظيم تتنوع بالاضافة الى
محلها على ثلثة انواع تنوع الاجناس بالفصول فمنه قيل الصلوة
من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ثم

ثم نقلت في عرف الشرع من احد المعنيين له العبادة المخصوصة

لتضمنها اياه والمراد هنا المعنى اللغوي المتنوع على الانواع

الثلثة ولامها لام الحمد في تحمل الجنسية والاستغراق و

افادة التخصيص ذكره مولانا صاحب الهوادي ومراده الله

اعلم القصر الادعائي او الاستغراق العرفي اذ جنس الصلوة

او جميعها غير مختصة بنبينا عليه السلام ولذا قال في الامعان

لامها للجنس باعتبار وجوده في ضمن بعض الافراد والظاهر

ان مراده انه للعهد الذهني ويحتمل ان يكون مراده ما اراده

مولانا المذبور فالمعنى جنس الدعاء او جميعه او جنس التعظيم

او جميعه وارد او نازل على محمد ودعاؤه تعالى ذاته العلية

مغفرته تعالى له عليه السلام واحسانه تعالى اليه عليه السلام

وكذا تعظيمه ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم طلب

المغفرة والاحسان منه تعالى وبما ذكرنا ظهر انها مشتركة

معنوية بين الانواع الثلثة لا لفظية فلا يلزم عموم المشترك

اذا اريد كل منها في اطلاق واحد اذ لا اشتراك لفظا فضلا

عن العموم فان قيل اذا استعمل الدعاء بعلى يكون للمضرة فما

فكيف يصح استعمالها بعلى على تقدير كونها بمعنى الدعاء قلت

هذا مختص بلفظ الدعاء قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون

على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما

والحذف في اللغة [illegible] الفعل والانفعال النفس [illegible]

قال مولانا [illegible] في تحقيق نوع من [illegible] العرفي [illegible] فالفائدة

فان قيل النبي عليه السلام مغفور ومعصوم [illegible]

اي الصلوة المقرونة بتعظيم [illegible]

عطف انشاء على انشاء [illegible]

[illegible]

ومحمد في الاصل يقال لمن كثر خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل
الرسل لكثرة خصاله الممدوحة واخلاقه المحمودة قال الله تعالى في
حقه عليه السلام انك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك الا رحمة
للعالمين وآله اى اتباعه صحابة او غيرهم فلذا اشترك عطفه بها
او لشركه عليه السلام في تعليم كيفية التصلية عليه حيث
قالوا كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
الحديث والجملة الصلوتية عطف على الحمدية بجامع ان
الاولى ثناء على الله والثانية على رسوله وكل منهما خبر لفظا و
انشاء معنى اجمعين تاكيد للآل لدفع احتمال ان يراد منه
البعض بحمل الاضافة على الجنس والتنبيه على انها للاستغراق
وبعد اى بعد الفراغ عن البسملة والحمدلة والتصلية والواو
اما ابتدائية قائمة مقام اما او عاطفة له مع سابقته على
الجملة السابقة بطريق عطف القصة على القصة فهذه
الفاء جواب اما المقدرة او الموهومة اجراء لها مجرى المحققة
رسالة وهي الوساطة بين المرسل والمرسل اليه في ايصال
الاخبار والاحكام ثم اطلقت في العرف على العبارات المؤلفة
المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار وعلى
المعاني المدونة كذلك كاطلاق القضية والقياس ونظائرهما
على القبيلتين لما فيهما من ايصال كلام المؤلف ومراده الى المو

وقد يجعل علما لغيره تبركا وتيمنا باسمه شرح

اى لان الآل بمعنى مطلق الاتباع لم يذكر الاصحاب

قوله اى كل من يريد آه اشار بهذا التفسير الى ان في كلام المص مجازا من باب ذكر المسبب وارادة السبب كقوله تع اذا قمتم الى الصلوة اذ الارادة سبب للمعرفة وقوله اذ من عرفه اى بيان للصارف عن الحقيقة وفائدة المجاز الاشعار بانه محتاج اليه للعارف بالفعل فضلا عن غيره احمد

اى المؤلف له فعلى الاول يكون هذه اشارة الى الالفاظ واله
(اى لفظ هذه)
العبارات التي تتلى بعد او آتية بين الدفتين وعلى الثاني يكون
(على تقدير تاخر الديباجة عن التاليف)
اشارة الى المعاني المرتبة الموجودة في الذهن او فيه وفي
الالفاظ او فيهما وفي الكتابة ولو عكس لاحتيج الى حذف
(على تقدير تاخر الديباجة)
المضاف في المبتدأ او في الخبر فافهم في بيان احوال ما يحتاج
اليه كل معرب او في تحصيل ادراكاتها والتفصيل يطلب من
(عطف على قوله بيان احوال ما [illegible])
الباب الاول اى كل من يريد معرفة اجراء الاعراب على الكلم
على قاعدة النحو اذ من عرفه بالفعل لا يحتاج فضلا عن كونه
اشد الاحتياج وهو اى ما يحتاج اليه كل معرب اشد
الاحتياج ثلثة اشياء العامل والمعمول والعمل اذ ما لم يعلم
العامل وكيفية عمله وشرائطه وفي اى لفظ يعمل لا يمكن اجراء
(ناظر الى احتياجه على العامل — ناظر الى المعمول)
الاعراب على الالفاظ المستعملة واما احتياجه الى معرفة
الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث والتثنية
والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه المثابة ولذا
(الاحتياج — اى القوة)
لم يجعل لكل منها بابا على حدة بل ذكر تحت كل منها في اثناء
(كما جعل البعض كالمطرزي نظرا الى انه يحتاج اليها في الجملة)
بحث هذه الثلثة على سبيل التبع كما لا يخفى على من تتبع كلامه
اى الاعراب التفسير به للتنبيه على ان المراد به الحاصل
بالمصدر لا المعنى المصدري الذي هو الحدث وانما لم يقل اولا
(مصدر — اى الاعراب)
الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاولين [illegible]

على تقدير تقدم الديباجة على التاليف

ومن جعلها اشارة الى الالفاظ او المعاني بانها رسالة لم يصب لان اتصاف الالفاظ او المعاني بانها رسالة يعلم قبل الحكم بانها رسالة على ما لا يخفى

قوله ولو عكس اى لو اشير بالاول الى المعاني وبالثاني الى الالفاظ لاحتيج الى اه اما على الاول فالتقدير هذه الالفاظ ذات رسالة او على تقدير حذف في المبتدأ او في الخبر واما على الثاني فالتقدير هذه المعاني معاني رسالة او هذه المعاني [illegible]

قال الجاربردي في اشياء ثلثة مذاهب وانها غير منصرف في لفظة اشياء فعند سيبويه [illegible] اصلها شيئاء [illegible] قلبت [illegible] وعند الكسائي [illegible] افعال [illegible] جمع شيء [illegible] منع الصرف [illegible] على وزن افعلاء [illegible] الف [illegible] فيعل بالفتح والسكون [illegible] من غير [illegible]

قوله وفي اى لفظ ظرف ليعمل قدم عليه لصدارته والواو عاطفة على قوله العامل بناء على انه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في يا زيد والحارث وتقدير المعطوف [illegible] وجعل يعمل [illegible] يعمل بناء على سوق الكلام مع ما فيه من حذف في المعطوف وابقاء العاطف
حرره الشيخ يحيى الصوبكي

[illegible] على قوله بيان احوال [illegible]

الحروف الاصلية واذا كان شدة الاحتياج اليها مقتضية
لكمال الاعتناء بشانها المقتضي لبيان كل منها في باب على حدة
فوجب ترتيبها اى جعل الرسالة ثابتة على ثلثة ابواب فعلى
متعلق به بلا تضمين هذا اذا حمل على المعنى اللغوى وهو جعل الشئ
متصفا بالرتوب وهو الثبوت وان حمل على العرفي وهو
وضع الاشياء بتقديم بعضها وتاخير بعضها فلا بد له من معمول
متعدد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق على به باعتبار تضمين معنى
القصر او الاشتمال اى فوجب ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة
على ثلثة ابواب او قصرها واشتمالها عليها مرتبة على
اختلاف المذهبين قال الفاضل العصام اختلفوا في حقيقة
فقيل انه حذف متعلق ما هو اجنبي عن العامل المذكور واورد
عليه انه لو هو الحذف فلا معنى للتسمية بالتضمين ودفع
بانه لا بعد في تسمية قسم منه شائع في كلامهم باسم
خاص وقيل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبي ورد بان
المعنى المكنى به قد لا يقصد ثبوته وفي التضمين لا بد من قصد
فيتخالفان ودفع ايضا بانه لا اتجاه له اذ لا بعد في ان يلتزم
في بعض الكنايات شئ لا يجب في جنسها ويكمل التسمية
باسم خاص لهذا التمييز وقيل هو عبارة عن ان يقصد بالمذ
بالمذكور معناه الحقيقي ويلاحظ معنى آخر معه من غير استعماله

فيه اشارة الى ما ذكره الفاضل العصام في حاشية التفسير للبيضاوي من ان
التذييل بالشرح الى آخره يكون اشارة
الى اختيار النصب على انه ظرف التفضيل لتصحيح بعض
مفعولا مطلقا لانه بخلاف الصفة فان ما هو
منه فيكون مصدرا فاعلها فلا يصح مصدر
فانها تضاف الى الفاعل معرب ولا
في وصفها الكل فليقال احتياجا شديدا
فى تركيبها لا يقال لما كان سبب جعل التي تحتاج
لانا نقول لما كان سبب الاحتياج لانفس
اليه ثلثة هو شدة بها فقدمها عليه فلزم
لزم الاهتمام بها التفضيل على انه ابلغ في
التعبير باسم التفضيل لمقام الترغيب اخرى
الدلالة عليه ولمقام

هذا على ما ياتي من القولين الاخيرين
بيان لحاصل المعنى لا تقدير في النظم
فلا تغفل

في جعل المذكور اصلا والمضمن قيدا او
العكس والاول ارجح لان الاصل المضمن احق
بان تجعل قيدا او رجح الثاني بان ذكر صلة
المضمن وترك صلة المذكور يدل على
ان المضمن مقصود اصلي فلا يليق به
ان يجعل قيدا ورد بان ذكر صلة المضمن
المضمن انما يدل على كونه مقصودا في
الجملة لا مقصودا اصليا اذ لولاه لم يتبين
مراده اصليا

حتى قال ابن جني ان في كلام العرب لتضمينات ...

استعماله فيه ومن غير تقدير لفظ آخر يدل عليه او يدل

عليه بذكر متعلقه ورد بانه يلزم ح جعل المتعلق معمولا

من غير تقدير عامل الجر دفهم معناه في ضمن عامل آخر

لا سيما اذا كان المتعلق هو المفعول به او اعمال المذكور فيه

من غير استعمال في معناه وهو بعيد انتهى كلامه قوله قد

لا يقصد ثبوته اى تحققه في نفس الامر بهذا الرد انما يرد

بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين من المتأخرين من

ان امكان المعنى الموضوع له ليس بشرط فضلا عن تحققه

وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان امكانه شرط

لا تحققه واما على ما اختاره في شرح الفوائد وما يستفاد

من شرحه للتلخيص من ان تحققه شرط فلا حاجة يحتاج

الى دفعه ولكن يرد ان الموضوع له في الكناية لا يقصد

لذاته بل للانتقال الى المكنى عنه واما في التضمين فمعنى المذكور

والمعنى المضمن مقصودان لذاتهما ولو فرض انهما مرادان

باللفظ المذكور يلزم ان يراد بلفظ واحد في اطلاق واحد

معناه الموضوع له وغيره معا لذاتهما وهو غير صحيح كما

صرح به في شرح الفوائد والعلامة التفتازاني في التلويح

فلا صحة لكونه كناية فافهم قوله من غير استعماله فيه فلا يلزم

ما لزم في الكناية قوله ومن غير تقدير لفظ اخر فلا يكون

تضمين

حذف فاحتج يرد الايراد المذكور الباب الاول الذي عهد من
الرسالة لفظا او معنى كائن في بيان احوال العامل وسوق
له وجعل المعاني ظروفا للالفاظ بتقدير البيان توسع
شايع باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها فكانه شيء
يحيط بها احاطة الظرف بمظروفه بجعل الالفاظ ظروفا
لها حيث قالوا انها قوالب المعاني باعتبار انها تؤخذ منها
وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وقيل يصح هذا بلا تقدير
ايضا فانهم يجعلون انفس المعاني محالا للالفاظ توسعا
حيث قالوا عند الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة
والمجاز ان الموضوع له بمنزلة المحل للفظ والشيء الواحد
لا يكون مستقرا في محله ومتجاوزا عنه في حالة واحدة او
في تحصيل ادراكاتها فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه والتحصيل
كما يحصل بهذه المعاني من حيث انها مدلولات بهذه
الالفاظ يحصل بغيرها فكانه شيء يحيط بها ويجوز ايراد
اللام بدل في لوجود معناها هنا وهو الاختصاص على ما
قاله السيد السند او التعليل على ما قيل حتى قيل ان في هنا ايضا
للتعليل كما في قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه فيقدر متعلق
يصلح ان يكون معلولا لما بعدها فلا حاجة الى ما ذكر من
التوسع في تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات المعنونة بها

بها المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة قدمه لتوقف
صحة اكثر تعريفات المعمول على بحثه كما ستبين ولشرفه
لكونه موثرا بخلاف المعمول فانه متأثر ولما كان البحث
عن احوال العامل موقوفا على معرفته ومعرفة اقسامه
ومعرفتهما موقوفة على معرفة اقسام الكلمة الموقوفة
على معرفتها اذ بعضه فعل وبعضه اسم وبعضه حرف
اراد ان يقسم الكلمة اولا ويعرفها ويعرف كل قسم
من اقسامها ويبين كون كل منها عاملا كلا او بعضا في
اثنائه ويعرف العامل ويقسمه ثانيا فقال اعلم بخطاب
عام اولا اى قبل الشروع في المقصود وفي الصحاح والعباب
القاموس اذا جعلت اول صفة لم تصرفه تقول لقيته
عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما
اولا ومعناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل
هذا العام ان الكلمة لامها للجنس من حيث وجوده في
ضمن الكل اذ المقصود التقسيم وهو للافراد لا للماهية
على ما هو رأى البعض والتعريف تبعي فعلى هذا في الـ
الضمير استخدام او من حيث هو هو اذ التقسيم كالتعريف
للماهية لا للافراد على ما حققه الفاضل العصام
في اوائل شرحه للكافية وتاؤها للوحدة الشخصية الكلية

من الدوال الاربع

اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها وبين الجنس لا من
حيث هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن الفرد وانما
التنافي بينها وبين المركب او بين الوحدة الشخصية
الجزئية وبين الجنس ثم الكلمة والكلام مأخوذان من
الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتأثير في القلوب وقال
الشيخ الرضي وهو اشتقاق بعيد وهي الواو اعتراضية
اللفظ هو في الاصل بمعنى الرمي وفي العرف صوت من
شانه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعريفه
المشهور وهو ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما
دوري لتوقف التلفظ على اللفظ ولا مجال ههنا للجواب
المشهور في امثاله وهو كون المراد مما في التعريف لغويا
لما عرفت انه الرمي فلا يصح تفسير الاصطلاحي به كما لا يخفى
لذا في الامتحان خرج به الدوال الاربع كالخطوط والعقود
والاشارات والنصب عرفه باللام للتنصيص على الجنسية
والماهية ولذا عدل عن قولهم وضع الى قوله الموضوع
ولان اسم المفعول دال على المقصود وهو البقاء في الحال
المتبادر منه بخلاف الماضي فانه يفهم منه بالاستصحاب
ولان الاصل في الصفة الافراد والوضع المطلق تعيين
شيء لشيء متى ادرك الاول فهم الثاني وكونه غيره للعالم

لانه لو قيل تخصيص شيء بشيء يرد عليه ان الباء ان كان داخلا على المقصور خرج عنه وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد من المرادفين وان كان داخلا على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء من المعنيين فيحتاج في دفعه الى تكلف بتجريد التخصيص عن جزئه السابق او حمل التخصيص على الاضافي لا الحقيقي او جعل معنى كل من المرادفين من حيث انه من اثار جعل ذلك المرادف لا يوجد في المرادف الاخر وجعل المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد

للعالم به والوضع اللفظي نوعان شخصي هو تعيين
لفظ معين بنفسه اي بمادته وجوهره لمعنى وجعله
بازائه ونوعي هو تعيين بهيئة افرادية او تركيبية لمعنى
والمتبادر عند الاطلاق هو الوضع الشخصي والاستعمال
ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبه فهو
فرع الوضع ذكره في الامتحان عدل عن التخصيص لان
استعمال الوضع باللام دون الباء يأباه وليشمل اه
التعريف وضع المشترك والمرادف بلا تكلف قوله
للعالم به اي بالتعيين زائد على المشهور ولا بد منه
متعلق بفهم قوله بهيئة افرادية كما في الافعال وسائر
المشتقات والمصغر والمنسوب والمثنى والمجموع قوله
او تركيبية كما في المركبات كلامية او غيرها وخرج بهذا
القيد المهملات كالديز والميز ومقتضيات الطبع كاخ
والمحرفات عن الوضع غلطا كالمشوم المحرف عن
المشؤم فان المحرف الاول لم يقصد جعله لمعنى بل قصد
به يتوهم انه مجعول له وبقي الحرف لان احتياجه الى متعلقه
في الدلالة وفهم معناه لا في التعيين والجعل المذكورين
فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع واما المجاز فلا وضع فيه
لا شخصيا ولا نوعيا نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع

كما في المركب [illegible] او غيرها

اي معناه الموضوع له او المجازي [illegible] ولكن [illegible]

اي معناه [illegible] ومقتضيات [illegible] عطف على [illegible] عطف على المهملات [illegible]

[illegible]

[illegible] الجدار [illegible]

[illegible]

لان المراد به التعيين الذي يكون منشأ للدلالة والفهم كما يشعر به قوله للعالم به وبهذا الجواز ليس
كذلك قال العلامة التفتازاني ان المعنى المجازي يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا
التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته
عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها

اي من اللفظ

اي المجازي يعني في الحقيقة بطريق الاثبات وفي المجاز بطريق السلب)

بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجد
علاقة من العلاقات المعتبرة لكن بهذا استعمال الاوضاع
ولو قيل تسمية وضعا فلا مشاحة في الاصطلاح فظهر ان
الوضع يخص الحقيقة والاستعمال يعمها والمجاز والكناية
لمعنى هو في الاصل مصدر ميمي ثم نقل ابتداء او بعد جعله
بمعنى المفعول الى ما يقصد بشيء او اسم زمان او مكان
ثم نقل اليه او اسم مفعول وفي الاصل معنى كمرمى ثم خفف
ونقل قال الفاضل العصام وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى
لكن لا نظير لتخفيفه خرج به حروف الهجاء الموضوعة
لغرض التركيب لا بازاء المعنى ثم ان ذكره بعد الوضع مع
كونه داخلا في مفهومه تصريح بما علم التزاما لان دلالة
الالتزام مهجورة في التعريف فعلى هذا يرد عليه انه يلزم
ان يذكر الدلالة ايضا لان دلالة الوضع عليها التزامية
ايضا بل دلالة الوضع على المعنى اوضح منها عليها فالذكر في
مفهومه كما سبق وللمص في هذا المقام تحقيق مذكور في الا
امتحان ومن اراد التفصيل فليرجع اليه لكن تبع في هذه
الرسالة ابن الحاجب في ترك الدلالة لانه لكل مقام مقال
مفرد صفة لمعنى وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه فان قيل
بهذا يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس

ثم المفرد في عرف النحويين يطلق ويراد به ما يقابل المركب وذلك في بحث الكلمة
ويطلق ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع وذلك في بحث الصفة ويطلق ويراد به ما يقابل
المضاف وشبه المضاف وذلك في بحث المنادى في المنصوب بلا التي لنفي الجنس
ويطلق ويراد به ما يقابل الجملة وذلك في بحث خبر المبتدا

وكون تسميته وضعا ... الاستعمال ولا كلام فيه

كما حاصله ان الوضع عند الاطلاق يراد به الوضع ابتداء ... في تعريف الحقيقة والمجاز

فيكون نقل اسم المصدر الى اسم المتعلق بالكسر الى المتعلق بالفتح

بحذف احدى الياءين وقلب الياء الاخرى الفا

لانه يدل على تمام الموضوع له ... ودلالة اللفظ على تمامه تضمنية وعلى خارجه التزامية

قال المص في الامتحان ...

اي يكون بصيرا ... البصر

بناءً على انه اذا علق فعل او شبهه بصفة يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ان ما تعلق به ذلك المعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز عصام الدين

حيث قال عند قوله ويعطف في الحاشية مثل من قتل قتيلا فان القتل لا يقع على الحي حين هو حي بل على المقتول بذلك القتل فان زمان الوقوع والمقتولية واحد فالقتيل حقيقة بخلاف من قتل حيا فان الحي مجاز باعتبار الكون فان المتصف بهذا الاول الحي فجعله مجازا باعتبار الحدث وقس على هذا انتهى شرح الجديد ويعطف المعطوف ويتعرض الصوت

يتصور انه بتكيفه واتحاده في مثله حيث قال انه عن مثله اى عن اخر صوت مثله المسموع

اى الصوت

اى بتلك الكيفية

متعلق بمثله

اى زمان وقوع الفعل

وليس الامر كذلك فان اتصافه به بل بالمعنوية (الافراد) انما هو
بعد الوضع فيحتاج الى ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب
في مثل من قتل قتيلا وذا مما لا يجوز في التعريف قلت لا تجوز
فيه لان زمان وقوع نسبة الوضع واتصاف المعنى بالا
بالافراد بل بالمعنوية واحد فيكون حقيقة وانما يكون
مجازا لو كان حصول الافراد بعد زمان الوضع وليس
كذلك نعم للوضع تقدم ذاتي على الافراد بل على المعنوية و
ذا غير معتبر في المجازية كما ان زمان القتل والمقتولية واحد
لان القتل لا يقع على الحي حين هو حي بل على المقتول بذلك
القتل فالقتيل حقيقة كما حققه المص فيما علقه على الامتحان
في بحث المعطوف وخرج بهذا المركبات كلامية او غيرها
(اى بقيد الافراد)
ومثل قائمة وبصري مما له معنى يدل جزء لفظه على جزئه
لكن لشدة امتزاجه يعد لفظا واحدا فان قيل يخرج ايضا
مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة كل منها كمادته
تدل على معنى فلا يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض
تعريفها (الكلمة) جمعا قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المص
كالحركات لان المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ نفس
الصوت المكيف لا كيفية له كما هو مذهب الشيخ ابن سينا
فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة ولا يخرج مثل عبد الله

اى علما نحو ضرب

بالاستقراء لاحتمال قسم آخر وهو ما دل على معنى بسبب غيره لا يكون لفظا بل شيئا آخر من الاشارة الحسية او غيرها مما يمكن عقلا بدفعه الاستقراء عصام

بناء على مذهب البعض ان التقسيم للافراد لا للماهية

على ان انه ما له معنى لا يدل جزء لفظه على جزئه وفي هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان ثلثه فعل سمي باسم مدلوله التضمني وهو الحدث قدمه على الاسم على عكس ما في الكافية لان الكلام في العامل وهو اصل في العمل ولان كله عامل بخلاف الاسم كما سيصرح به وسواء الفعل ولما كان فصله من الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وكان ظاهر عبارة القوم وهي الاقتران باحد الازمنة غير مفيد لذلك بل مفيدا اقتران لفظه مع انه ليس كذلك ولذا احتيج الى التاويلات التي ذكرت في الامتحان او مفيدا اقتران المعنى فوجب حينئذ ان يراد به المعنى التضمني الذي هو الحدث وهو تكلف لا يشعر به اللفظ عدل عنها فقال ما دل وما عبارة عما كان الكلمة عبارة عنه فتذكير الضمير في دل باعتبار لفظه ومعناه كما حققه الفاضل العصام لا عن لفظها حتى يكون التذكير باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجامي بهيئة وضعا اي دلالة وضع او زمانه او دلالة وضعية او حال كونه موضوعا او وضعيا على احد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال بان وضع هيئة الا الافرادية له بوضع نوعي كما وضع مادته للحدث بوضع شخصي ولكن لم يذكر دلالته عليه بنفسه بهذا الوضع كما

ذكر في التعريف بنفسه كما قال ابن الحاجب

بما ذكرها القوم لعدم الاحتياج اليه لانه بما ذكره يخرج ال
الحرف لعدم دلالته على الزمان اصلا اى لا يخرج الاسم لانه منه
ما لا يدل على الزمان اصلا ايضا كرجل وضرب ومنه ما يدل
عليه لكن بمادته لا بهيئته كامس وغدا والآن وكذا الـ
الصبوح والغبوق وكذا يخرج اسماء الافعال واسماء
الفاعل والمفعول لان هيئة كل منها غير موضوعة للزمان
حتى تدل عليه وضعا بل انما يدل كل منها عليه عقلا و
بغلبة الاستعمال وهذه غير معتبرة فان قيل ان قولهم ان
كلا من اسمى الفاعل والمفعول حقيقة فى الحال ومجاز فى
الاستقبال بالاتفاق يشعر بكون هيئته موضوعة للزمان
فينتقض التعريف به منعا قلت معنى قولهم انه حقيقة
فى الحال انه حقيقة فى المعنى الكائن فى الحال فلا يلزم كونه
موضوعا للزمان ولا يخرج الافعال المنسلخة عن الزمان
بحسب الاستعمال لدلالة هيئة كل منها فى الاصل عليه وضعا
ويخرج نحو يزيد علما لانه واضع العلم لم يضع هيئته للزمان
كما لا يخفى على من له الاذعان فان قيل ان المضارع لكونه
دالا على الزمانين يخرج بقوله على احد الازمنة فينتقض
التعريف به جمعا قلت ذلك ممنوع لانه لاحد الازمنة فى
اصل الوضع والاشتراك انما نشأ فى الاستعمال ولو سلم

الاشتراك فيه فالخروج ممنوع لان الدال على الاثنين دال على
الواحد ضمنا فالدلالة عليه اعم منه واما اذا لم يكن مسر
مشتركا اصلا بل كان في احدهما حقيقة وفي الاخر مجازا فلا
الاشكال اصلا ولما كان تمييز الافراد بالخاصة اوضح منه
بالحد وانتفاع المبتدي بها اكثر منه بالحد وان كان الحد
اشرف لكونه من الذاتيات وانفع في نفسه لافادته
التمييز الذاتي ولذا قدمه قال ومن خواصه خبر مقدم على المبتدا
المبتدا وهو دخول قد اي بعض خواص الفعل لا كلها دخول
مجموع هذه الاشياء الثمانية وهذا مبني على ان يكون الواو لعطف
الجزء على الجزء فالعطف قبل الحكم او على ان حق المبتدا
التقديم مع ما يتعلق به فيقدر معه مقدما فيكون الخبر للمجموع
كما اذا كان معه مقدما لفظا كزيد وعمرو وبكر في الدار وان من
للتبعيض والا فلا دليل على بعضية المجموع التي هي المقصودة
بل على بعضية كل منها على تقدير كون من للتبعيض وحده
وهي ليست بمرادة لكونها من اوضح الواضحات وعلى
تقدير عدمه ايضا فلا دليل عليها ايضا في اللفظ وان حـ
حصلت بالمشاهدة وانما قلنا ان دخول المجموع بعض منها
لان منها ما لم يذكر ههنا كتاء التانيث الساكنة والضمير المرفوع
البارز المتصل ونون التاكيد وهي جمع خاصة وخاصة

اي الخواص

وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما
شاملة لجميع افراده او غير شاملة وما ذكر بها من القسم
الثاني والحد لا يكون الا شاملا دخول قد الاولى حذف
الدخول لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة
عليها كما يصدق عليه والايجاز مطلوب والخاصة المنطقية
لا تصدق عليهما لاشتراط الحمل فيها ذكره في الامتحان
وجه الاختصاص كونها لتحقيق الحدث الفعلي او تقليله
او توقعه او تقريب الحدث الماضي الى الحال وشيء منها لا
يتحقق الا في الفعل فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص اذ
لم يجز به الواضع ولو عرف الاختصاص به لزم الدور
قلت ذلك معلوم بالاستقراء لا من الاختصاص فلا دور
فافهم والسين اي الاستقبال بقرينة سوف وسوف
ويسميان حرفي التنفيس لكنه في الثاني زائد وجه الاختصاص
كونهما لتخصيص الحدث الفعلي بالاستقبال المعلوم بالاستقراء
وان لانه لتعليق الشيء بالحدث الفعلي ولم ولما لانهما
لنفي حدث الفعلي ولام الامر لانه لطلب الحدث الفعلي و
لا النهي لانه لطلب تركه ولا يتصور كل منها الا في الفعل ثم
انه اما بالاضافة بتنكير المضاف والا يلزم تعريف المعرفة
لانه علم ننفه او بتجويز نحو زيد الشجاعة كما هو راي الرضي

او الوصف والبيان بتأويل الدال على النهي كذا في الامتحان
قال السيد السند في حواشي الكشاف ان امثالها اذا اريد بها
انفسها قد يزاد في اخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسما
وقد لا تزاد فاحفظه وكله عامل على ما يجيء في بحث العامل
القياسي واسم مأخوذ من السمو وهو العلو سمي به
لاستعلائه على اخويه من جهة كونه مسندا اليه وتركيب
الكلام منه وحده بخلافهما وهو اي كلمة بقرينة جعله
قسما منها دل على معنى وضعا اذ المتبادر من الدلالة التي
وصف بها الكلمة مما تكون الكلمة كلمة باعتبارها وهي الدلالة
الوضعية او اكتفى بما ذكره في تعريف الفعل ولما كان كون
المعنى في نفسه في نفس الكلمة راجعا الى كونه مستقلا
بالمفهومية وكان هذا غير ظاهر من ظاهر قولهم في نفسه
عدل عنه الى قوله مستقل بالفهم اي بالمفهومية تصريحا
للمقصود وايضاحا للمراد في يفهم ذلك المعنى من غير حاجة
الى تعقل متعلقه بخصوصه او يفهم من لفظه الدال عليه
من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال على المتعلق وخرج بهذا
القيد الحرف فان معناه غير مستقل كما سيجيء غير مقترن
وضعا ترك الاكتفاء بما ذكره في تعريف الفعل فيه اي في الفهم
عما دل عليه باحد الازمنة والظاهر المناسب لما سبق ان

اي الكلمة وهو اللفظ

ان يقول غير دال بهيئته على احد الازمنة بل الاظهر الانسب
ان يقول ما دل بمادته على معنى مستقل بالفهم غير دال بهيئته
على احد الازمنة لكنه اراد التنبيه على انه يمكن اصلاح عبارة
القوم في الجملة بذكر قيد ايهملوه كما اصلح الفاضل الجامي عبارة
ابن الحاجب به يعني ان المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران
عند فهم ذلك المعنى من لفظه الدال عليه فلا يقدح في
عدم الاقتران كون المعنى مقارنا بالزمان في الواقع فلا
يخرج مثل الضرب والضارب مع ان الضرب مثلا انما يقع
في احد الازمنة فيقترن به في الواقع لكونه غير مقترن في
الفهم ولا لكونه مفهوما قبل فهم الزمان من لفظ
آخر او بعده فلا يخرج مثل الضارب في قولنا زيد ضارب
امس او في الماضي زيد ضارب وخرج بهذا القيد الفعل و
دخل به ما خرج عن حد الفعل مثل رجل وزمان وامس
ورويد ومن خواصه تذكر ما ذكر في الفعل دخول التنوين
وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا للتاكيد والمراد به
سوى الترنم والغالي فانهما غير مختصين بالاسم لم
يستثنهما كما استثنى البيضاوي لانهما لكونهما في غاية
الشذوذ لا يرادان عند الاطلاق صرح به في الامتحان اما
اختصاص تنوين التمكن فلانه لتمكن مدخوله اي لتقرره

مثال لكون المعنى مفهوما بعد فهم الزمان

الحق الاسم عوضاً عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذٍ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافاً الى الجملة التي بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضاً عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذٍ وساعتئذٍ وعامئذٍ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكلٍّ فانا اي بكل واحد وامثال ذلك جامي

واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف اصلا ولا في
الفعل اصالة واما اختصاص تنوين التنكير فلانه للتنكير
(بل يتعلق كذا في المضارع)
المعنى المطابق المستقل وهو لا يوجد الا في الاسم وقد
عرفت ان ذلك معلوم بالاستقراء واما اختصاص
تنوين العوض عن المضاف اليه فلاختصاص الاضافة
به وسيجيء وجهه واما اختصاص تنوين المقابلة
فلانه لمقابلة نون الجمع المذكر السالم الذي لا يوجد الا
في الاسم فانه لما وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل
في مقابلته في الجمع المؤنث السالم حرف (تنوين) يسقط بها
ليكون الفرع على وتيرة الاصل فلا يوجد الا في الجمع المؤنث
السالم الذي لا يوجد الا في الاسم بشهادة الاستقراء
هذا على رأي ابن الحاجب وانكر الزمخشري تنوين
المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان و
حرف الجر لانه لافضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم
او المؤول به فلا يدخل الا اياهما ورد بان هذا منقوض
بالهمزة وتضعيف العين اللذين للتعدية فانهما مع
كونهما للافضاء يدخلان الفعل فلا يصح جعل الافضاء
وجها للاختصاص وكونهما جزءاً ومن حروف المباني
(جواب سؤال مقدر تقديره انهما جزء)
وحرف الجر كلمة لا يدفع هذا كما لا يخفى لوجود الافضاء في

الكلمة وحرف الجر كلمة

اي الاعتراض

في كل منهما ولو سلم ذلك فالافضاء انما يوجد في البعض
دون الكل كما يجيء والمقصود بيان اختصاص الكل دون
البعض فلا يتم التقريب والمختار عند المصنف وجه
الاختصاص فيه وفي امثاله الاستقراء ليس الا كما صرح
في الامتحان ولام التعريف وهذا اظهر من قولهم
اللام لانهم ارادوا به لام التعريف واعتمدوا في
ذلك على الاشتهار وقد نبه في الامتحان انه لا يكون
قرينة للمبتدي ثم ان في هذا اشارة الى ان المختار عنده
ما ذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف هو اللام
وحده زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
لا ما ذهب اليه المبرد من انه الهمزة وحدها زيد عليه
اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ولا ما ذهب
اليه الخليل من انه كلاهما ووجه الاختصاص انه لتعيين
المعنى المطابقي المستقل بالمفهومية بشهادة الاستقراء
وهو لا يوجد الا في الاسم ولما كان المراد بقولهم الاسناد
اليه كونه مسندا اليه وهو معنى التزامي مجازي له و
الحقيقة اولى واظهر عدل عنه الى قوله وكونه مبتدأ
وفاعلا وانما لم يقل كونه مسندا اليه مع كونه اشمل
واخصر تنبيها على ان الاصل في المسند اليه المبتدأ او ار

الفاعل والبواقي فروع قدم الاول اشارة الى ان حقه
التقديم وحق الثاني التأخير ثم الظاهر ان الضمير راجع
الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص معلوم عقلا فلا
يفيد الخبر بانه من خواصه وان معرفته بعد معرفة الاسم
والغرض معرفة الاسم بالخاصة كما سبق الاشارة اليه
فيلزم الدور ويدفع بانه راجع الى الاسم باعتبار جنسه
الاعم وهو الشيء فح لا يلزم المحذور وانما يلزم ان لو
رجع اليه باعتبار خصوصه النوعي فالمعنى كون الشيء
مبتدأ او فاعلا وجه الاختصاص ان الفعل موضوع
لاسناد مفهوم مصدره الى شيء والمسند اليه مبتدأ
وفاعلا لا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه بان كان مبتدأ
او فاعلا يلزم الخروج عن وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد
منه الذات والمفهوم معا في حالة واحدة والحرف لا يصح
ان يكون مسندا ولا مسندا اليه كما يجي فثبت الاختصاص
بالاسم ضرورة ومضافا اي كون الشيء وجه الاختصاص
كون الاضافة المعنوية مفيدة للتعريف والتخصيص
اللذين يستدعيان استقلال المعنى ومطابقيته بشهادة
الاستقراء وبما لا يوجدان معا الا في الاسم واللفظية
فرع المعنوية فتختص بما تختص به وبعضه عامل كاسم

كاسم الفاعل سيجيء في بحث العامل القياسي وبعض غير
عامل كانا وانت والذي وحرف وهو في اللغة بمعنى
الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في طرف الكلام غير
جزء منه ولا مستقل بنفسه وفي الاصطلاح ما دل على معنى
غير مستقل بالفهم ولا مقصود بالملاحظة بل آلة وتابع
لفهم حال غيره وهو المتعلق حتى اذا قصد بالملاحظة
صار معنى مستقلا ومعنى اسم مثلا معنى من في قولك
سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو
حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة حالهما ولذا لا
يصلح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا
صار معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه ومعنى
لفظ الابتداء تقول ابتداء سيري من البصرة وقع في
يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى
الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ
معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة وهذا
هو المراد بقولهم على معنى في غيره لكن لما لم يكن هذا ظاهرا
من ظاهره عدل عنه الى ما ذكره ايضاحا واظهارا للمراد
علة للعدول
وخرج به عن التعريف الاسم والفعل فان قلت ان اريد
غير مستقل بالفهم
بالدلالة المطابقية لزم دخول الفعل في التعريف لدلالته

اى النسبة الى فاعل معين كما هو المشهور واما النسبة الى فاعل ما كما هو رأى البعض فهى مستقلة لانها تتعقل بتعقل فاعل ما وهو منفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معناه المطابقى مستقلا كذا ذكره الفاضل العصام

على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير
مستقل لا بد فى دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف
وان اريد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه على الحرف
لعدم دلالته على معنى تضمنى غير مستقل مع صدقه على الفعل
لدلالته على معنى تضمنى غير مستقل وهو النسبة الى فاعل
معين وان اريد الاعم لزم ما لزم فى المطابقية قلت المراد
الاعم ولفظ فقط مقدر ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه
كما صرح فى الامتحان وصرح فيما علقه عليه ان مجرد
ورود الاعتراض لا يكون قرينة وبعضه عامل كحرف الجر
وبعضه غير عامل كهل وقد تم اعلم اى بعد ما علمت الكلمة
واقسامها وما يتعلق بها ان مفهوم العامل الذى
هو المقصود فتم للتراخى الزمانى والسر فى اظهر مع ان
الظاهر الاضمار لسبق المرجع لبعده لفظا وللتنبيه على
المغايرة اذ المراد بالاول ما صدق عليه وبالثانى المفهوم
وما قيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فهى عين الاولى
فليس على الاطلاق بل اذا لم يوجد صارف وههنا وجد لما
عرفت هو ما اى شىء لفظا او غيره اوجب بواسطة
بالتنوين زيادة على قول الجمهور ولا بد منها والا ينتقض
التعريف بها لانها موجبة ايضا كما يظهر من كلامه لكن

الى ان يراد من الداخل والخارج خارج
احمد

فرق بين المراد بالاول ما صدق عليه وبالثانى المفهوم

تعميم الشىء لفظا ما يكون لفظا او غيره ليشمل التعريف العامل اللفظى والمعنوى
حاشيه

اى من الواسطة

اثر العامل

اى من كلام المصنف فيما بعد والمراد بالواسطة مقتضى الاعراب

لكن ايجابها ليس بسبب الواسطة كون بالنصب اخر
الكلمة فعلا او اسماً حقيقيا او حكمياً معربةً او مبنيةً على
وجه مخصوص من الاعراب بيان للوجه المخصوص وزيادة
على قول بعضهم لئلا ينتقض بياء المتكلم في مثل غلامي فانه
يوجب بواسطة المجانسة والاتصال كون اخر الغلام
مكسوراً لكن الكسر ليس باعراب فيخرج به فان قيل المراد
بالواسطة المعاني الخفية او المشابهة التامة المقتضية
للاعراب على ما سيجيء فيخرج ياء المتكلم بها فانه وان
كان موجبا لكنه ليس بهذه الواسطة قلت كون المراد
بها ما ذكر انما فهم من الاعراب ولولاه لم يفهم فافهم
لكن لزم بذكره الدور لذكره العامل في تعريفه فيما بعد
الا ان يقال ان هذا تعريف لفظي يقصد به تعيين صورة
حاصلة وتمييزها عن عداها فيجوز فيه التعاكس نحو القصاص
القود والقود القصاص فلا دور وانما يلزم ان لو كان
هذا تعريفا اسميا يقصد به تحصيل الصورة ولا يخفى ان
هذا لا يصلح له لان معرفة العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع
اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها كما صرح به في الامتحان
وتفصيل الفرق بين الاسمي واللفظي مذكور فيه ايضا و
فقك الله بمطالعته والمراد بالواسطة مقتضي بالكسر الاعراب

اي ايجاب العامل للاعراب ... والاعراب امر ...

اي بمجانسته بالكسرة

ستعرف في الاعراب ... المؤنث ... سيجيء
حيث قال الاعراب ما اختلف ... العامل

اي في تعريف العامل

اي المعرفة

بالنسبة الى معرفة المخاطب

فيخرج بها عن التعريف ما لا يعمل بالاصالة بل بالحمل على الاصلى
من الحروف الجارة الزائدة ومثل رب والمضاف بالاضافة
اللفظية وان وان الداخلتين على الماضى الواقع موقع
المضارع فيكون تعريفا للعامل الاصلى فيلزم كون ذكرها
فيما سيأتى استطرادا مع كونه من مقاصد الفن ويزاد
بعد قوله من الاعراب او حمل عليه لاصاب كذا عرض فى
الامتحان على تعريف البيضاوى لحرف الجر ويمكن ان يقال انه
اشار الى انحطاط رتبتها بان اخرجها عن التعريف وادخلها
فى التقسيم كما يحكى هذا مفهوم من كلامه ايضا فى بحث المجرورات
فى الامتحان وهواى مقتضى الاعراب فى الاسماء حال من الا
المبتدأ والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الجز اليه او ظرف
له وهو الظاهر تواردا المعانى المختلفة عليها اى كل واحد من
الفاعلية والمفعولية والاضافة حقيقة او حكما وارد على
اسم واحد من الاسماء بناء على ان الجمع اذا قوبل بالجمع يقتضى
انقسام الاحاد الى الاحاد فالمقتضى فى التحقيق هو المعانى
كما يشعر به قوله فانها الخ وقوله وهى تقتضى الخ لا تواردها
لكن اضافه اليها اشارة الى ان اقتضاءها انه بسبب تواردها
عليها فانها اى المعانى المختلفة امور خفية تستدعى علائم
اى كل امر منها يستدعى علامة على حدة ظاهرة لكن قد يمنع من

مما لا يتعلق بشئ كما سيجئ
ويرجع اولا انصراف الى هذا التفسير او
مرجع لادلة على ان الجمع اه كما فى الامتحان

اى جواب عن سلطان الاعتراض
اى الجواب
اى معنى الفعل
مصدر تواردها معانى

قوله لثبوت آه لا ايثار اللام في لثبوت حرف جر وقد ثبت انه
من خواص الاسم فكيف دخل على الفعل لانا نقول
اللام داخل على آن مع الفعل وهو مصدر والمصدر اسم
اى لان ثبت

من ظهورها مانع فان كان حالا في آخر الكلمة فتقديرية وان
لا نفسها فمحلية كما يجئ في الباب الثالث لثبوت مثلا اذا
قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب اوجب كون آخر زيد
مضموما وآخر غلام مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية
اى بواسطة الفاعلية الواردة على زيد وبواسطة
ورود المفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب بهما تعلق
القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثاني واوجب غلام
ايضا كون آخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة
عليه اى كونه منسوبا اليه لغلام بسبب تعلقه به فالعامل
يحصل المعاني الخفية في الاسماء بسبب تعلقه بها وسمى
المعاني الخفية تقتضي نصب علامة هي الاعراب فالعامل
يحصل الاعراب بالواسطة وجعل العامل محصلا و
موجبا للمعاني وعلاماتها انما هو اعتبار النحويين واما في
التحقيق فالفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الآلة وجه
جعلها النحويون كانها هي الموجدة على ما هو رأي المعتزلة
وقال الفاضل العصام بل الآلة هو اللسان وجعل العامل آلة
مبني على التنزل ايضا اعلم ان للاعراب معنيين عام وهو ما
اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه
هو تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضي والامر بغير

اللام والمراد به ههنا هذا المعنى وخاص بالاعراب اللفظي
والتقديري وهو ليس بمراد ههنا كما لا يخفى على من تتبع
كلامه وفي الافعال اي مقتضي الاعراب فيها المشابهة التامة
للاسم اي اسم الفاعل كما سيجيء التصريح به وهي في
المضارع فقط لا في سائر الافعال وانما لم يقل وفي المضارع
المضارع او لاحتياج الى البيان ثانيا لتحسن المقابلة
بالاسماء وانما اتى بصيغة الجمع مع ان المناسب للمضارع
الافراد للمشاكلة او للتنبيه على تنوع المضارع كالجحد
المطلق والمستغرق الى غير ذلك او للنظر الى الافراد فانه
مشابه لاسم الفاعل ولو صورة كما في صورة دخول اللام
عليه فانه فعل معنى كما سيجيء لفظا ومعنى واستعمالا
اما الشبه الاول وهو الشبه لفظا فلموازنته اي المضارع
له اي لاسم الفاعل في الحركات اي في مطلقها وافق
في نوعها اولا والسكنات في عددهما وترتيبهما وصيغة
الجمع اما بالنظر الى الافراد او للمشاكلة فالمصدر واما
التفسير بالمفرد لاضمحلال الجمعية باللام فليس بمفيد ههنا اذ
ليس معنى الاضمحلال بطلان اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز
ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلان معنى
الجمع فيما نسب اليه وكونه بمعنى كل الافرادي فان يعتبر كل فرد

حاشية: من المعنى بقوله فانه مشابه لاسم الفاعل

حاشية: اي ثمة كما في قوله في الاسماء في صيغة الجمع

حاشية بين السطور: اي حينئذ دخول اللام

حاشية بين السطور: في الاستحسان

حاشية: عطف تفسير لقوله بطلان الخ

كل فرد منه كأن ليس معه غيره نحو ضارب ويضرب و
مدحرج ويدحرج مثل المثالين من الاصليين واما
الثاني وهو الشبه معنى فلقبول كل منهما اي المضارع
واسم الفاعل الشيوع والانتشار بين المعاني و
الاحتمال لهما على سبيل البدل عدل عن العموم الشايع
في كلامهم اليه اذ لا عموم حقيقة في كل منهما والحمل على
الشيوع بعيد والتصريح به اولى والخصوص فان الاسم
اي اسم الفاعل عند تجرده عن اللام يفيد الشيوع بين
الافراد وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصص انما
قال حرف التعريف ولم يقل عند دخوله بالضمير الراجع
الى اللام مع كونه اخصر وعلى مقتضى الظاهر للتنبيه على ان
اعتبار المشابهة لاسم الفاعل عند دخوله عليه
مبني على اعتبار كون اللام حرف تعريف ولو صورة اه
المستلزم اعتبار كون المدخول عليه اسما ولو صورة
والا فالمدخول عليه ليس باسم فاعل فضلا عن المشابهة
له بل فعل في المعنى والتحقيق على ما هو راى الجمهور كما سيجي
انما لم يقل او لا حرف التعريف لعدم الحاجة الى هذا التنبيه
عند التجرد ثم ان في اختيار اللام اشارة الى ان الاختلاف
الجاري في حرف التعريف انه الالف او اللام او كلاهما جار

يعني ان الاسم الموصول هو اللام او حرف التعريف ثم ان في اختيار اللام اشارة الى ان الاختلاف الجاري في حرف التعريف ... عند المصنف ... على الفعل

في الموصول ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان المختار عنده مذهب سيبويه كما في حرف التعريف نحو ضارب فانه يحتمل زيدا او عمرا او غيرهما والضارب فانه يختص بمعين سواء كان اللام حرف التعريف او اسما موصولا فانه معرفة يجب ان يكون صلته معلومة عند المخاطب كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال والحال قدم الاول لاختصاصه به بخلاف الثاني فانه يوجد في الاسم ايضا ولان الاحتياج الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال عند التجرد عنهما بخلاف الحال فانه المتبادر فلا يشتد الحاجة الى حرف الحال يحتمل الحال والاستقبال قدم الاول لان الاحتمال اليه ارجح لتبادره بخلاف الثاني نحو يضرب وعند دخولهما اي دخول احدهما عليه يختص بالا بالاستقبال او الحال نحو سيضرب وما يضرب ولمبادرة الفهم فيهما عند التجرد عن القرائن حالية او مقالية وهي حرف الاستقبال في المضارع وامس في الماضي وحرف الحال والآن وغدا فيهما الى الحال لاقتضاء مفهومهما الوقوع واما الثالث وهو الشبه استعمالا فلوقوع كل منهما صفة لنكرة بحسب الظاهر واما في التحقيق فجز الاول منهما نحو جاءني رجل ضارب ويضرب فانهما في الاول مركبة وفي الثاني

وفي الثاني جملة فاطلاق الصفة عليهما مبني على المسامحة لظهور المراد او على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء ولدخول لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب او ليضرب فهذه المشابهة اي المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا تقتضي تطفل المضارع اي تبعيته للاسم فيما اي في شيء هو اي الاسم اصل فيه وهو اي ذلك الشيء الاعراب والمراد به هنا اختلاف الآخر للحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا او تقديرا ويقابله البناء لا اثر العامل كما لا يخفى كما تقتضي تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ولهذا اعتبروا هذه المشابهة بينهما والقوم اعتبروا الشبه الثاني بينه وبين اسم الجنس ونظر المصنف ادق وبالقبول احق لانها لو كانت كما اعتبروا لم يكن مشابهة لكل منهما تامة كما اعترفوا في بيان وجه اشتراط احد الزمانين في عمل اسم الفاعل حيث قالوا لو كان بمعنى الماضي لم يكن المشابهة لفظا ومعنى تامة بل سقطت قوتها وضعفت في كلا الجانبين ولانه لا يظهر من هذا الشبه اثر في اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل والمقصود من هذا التشبيه الجمع بين الشيئين في امر من غير قصد الى

اعلم ان المراد بالسماعي ما يتوقف اعماله بخصوصه على السماع وبالقياسي ما لا يتوقف اعماله بخصوصه على السماع ولا دخل للاختصاص ببعض الاحكام فيهما مثل كون الصفة سماعية كما في الصفة المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيهما كما في افعال المدح والذم والتعجب وعسى وغيرها وفي معمولها بالتقديم والفصل كما في فعل التعجب ومثل عدم نصب المفعول به كما في الفعل اللازم ومثل الالغاء كما في افعال القلوب والتعليق كما فيها وفي كل فعل قلبي والاحتياج الى المنصوب كما في افعال الناقصة وعدمه كما في افعال التامة وغير ذلك ولا شك ان اعمال افعال الناقصة وافعال القلوب وافعال المدح والذم واسماء الافعال لا يتوقف على السماع وانما المتوقف عليه بعض الاحكام المذكورة فلا ينبغي ان تجعل سماعية على انها غير محصورة فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحققون المتتبعون كثيرا زادوا على افعال القلوب الفت بمعنى وجدت وعددت وجعلت بمعنى الاعتقاد الباطل نحو كنت اعده فقيرا فبان غنيا وقال الله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا فيهم الانوثة وحجوت واري بمجهول اري وتقول اذا وقع بعد

الحاق الناقص بالكامل فيجوز في مثله التعاكس كما يظهر
ذلك من تتبع كلامهم فاعرابه ليس بالاصالة فاذا قلنا
لن يضرب فلان او يجب يكون اخر يضرب مفتوحا
بواسطة المشابهة لاسم الفاعل ثم اعلم اي بعد ما
علمت مفهوم العامل وما يتعلق به ان العامل المراد به
ما يعم الاصلي وما يلحق به لذكره في الاقسام ولهذا اعاده
(وهو الابتداء ورب وغيره مما يعمل بالجر)
مظهرا ولانه يراد به فيما سبق المفهوم وهنا الافراد
على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي ما يكون للسان فيه
حظ والا يكون معنى يعرف بالقلب وهو اي اللفظي على ضربين
سماعي وقياسي فالسماعي في الاصطلاح هو الذي
يتوقف اعماله بخصوصه على السماع والمراد به اللغوي
فلا دور ولا يمكن ان يذكر في عمله قاعدة كلية موضوعها
غير محصور وليس المراد به ما يتبادر من ظاهره بحسب اللغة
من سماعية صيغته اذ قد يكون ما صيغته سماعية
قياسيا بذكر القاعدة الكلية في عمله كالصفة المشبهة
كالسجي وانما قدمه على القياسي عكس ما في المصباح لسهولة
ضبط افراده المقصود ومعرفتها ليجري الاحكام عليها
لقلتها وانحصارها بخلاف افراد القياسي فانها اكثر من
ان تحصى ولان من اقسام القياسي ما يتوقف معرفته على

اي التقسيم لبهما على ما هو راي البعض

منصوب على شرح ما الحافظ تقديره على عكس

على معرفة بعض اقسامه وهو حرف الجر كالظرف المستقر وبعض

اسماء الافعال والمضاف معنى والاسم التام بالاضافة

من المنقول عن الظرف

ولان الفعل وشبهه ومعناه قد تحتاج في العمل في بعض

المعمولات الى حرف الجر وهو من تمام العامل لا المعمول كما سـ

يجيء فلابد من معرفته قبلها فان قيل ان حرف الجر يحتاج

اى قبل الفعل وشبهه ومعناه

اليها دائما اذ لابد له من متعلق على ما سيجيء كما تحتاج

اى الفعل ونحوه

اليه فلابد من معرفتها قبله قلت ان الفعل من حيث

الماهية معلوم مما سبق ومن حيث الصيغة من ان

الصرف الذى يتعلم عادة قبل النحو وكذا شبهه بخلاف

حرف الجر فانه غير معلوم قبله اصلا ومعنى الفعل وان كان

غير معلوم منهما الا انه اخر للاطراد واما تقديم سائر ال

اى مما سبق ومن الصيغة

السماعى فلاطراد حرف الجر وهو اى السماعى ايضا

اى كاللفظى على نوعين عامل في الاسم وعامل في الـ

المضارع والعامل في الاسم ايضا اى كالسماعى على

قسمين عامل في اسم واحد وعامل في اسمين اعنى المبتدا

والخبر في الاصل اى قبل دخول العامل ويسميان بعد دخول

العامل اسما وخبرا له اى يسمى الاول اسما والثانى خبرا له

والعامل في اسم واحد قدمه لكون معموله واحدا ولكونه

اكثر استعمالا واوفر فائدة ولما مر من ان تقديم غيره على

واما المضاف لفظا فمعمولة ... معلوما مما حيث

اى كالفعل شبهه ... كونه ... الصيغة من الصرف

ان قلنا ... العامل ...

القياس للاطراد له حروف تجره اى الاسماء واحدا اسماعا
ليناسب عملها اللفظى عملها المعنوى فى الاصل وللحمل عليه
فى غيره تسمى حروف الجر وحروف الاضافة لوجودهما فى
مفهومها وهو ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى الاسم
او المأول به او حمل عليه وهى عشرون الباء هو للالصاق
اى للافادة لصوق امر الى المجرور وهو اما حقيقى نحو به داء
وامسكت الحبل بيدى او مجازى نحو مررت بزيد اى الـ
التصق مرورى بمكان يقرب منه زيد ومنه القسم ولذا
لا يذكر باؤه وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا قلت
اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج ملصقا به
حال الشراء ذكره فى الامتحان ولما كان الالصاق اصلا و
غالبا كما ذكره فيه ولذا اقتصر سيبويه عليه اكتفى به ولم
يذكر سائر معانيه ولان المقصود الاصلى بيان العامل
لا بيان معانيه قدمه لبساطته وكثرته فى الاستعمال و
عدم خروجه عن كونه حرف جر ولذا يكسر دائما ليوافق
عمله بخلاف اللام فانه يخرج عنه ويكون للابتداء والامر
ولذا لم يكسر فى المضمر الا فى ياء المتكلم ومن هى للابتداء فى
المكان بلا خلاف وفى الزمان ايضا عند الكوفية كقوله تعـ
من اول يوم قيل علامته صحة ابتداء الى او ما يفيد فائدتها

فائدتها في مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اي التجئ اليه منه
فيه انه لا يتمشى في نحو من التفصيلية ذكره في الامتحان و
اجاب عنه بعض الكمل بان عدم التمشي ممنوع اذ مثل زيد
افضل من عمرو في تقدير شرف الفضل منه اليه واقول المنع
مكابرة والتقدير المذكور فاسد ولما كان هذا المعنى غالبا
فيها حتى قال المحققون انه الاصل والبواقي راجعة اليه ذكره
ابن كمال الكامل في الاصول اكتفى بذكره وقد عرفت ان م
(جواب لما)
مقصوده بيان العامل لا استيفاء المعاني قدمها ليناسب
معناها في الجملة والى هي للانتهاء في المكان نحو خرجت
الى السوق والزمان نحو اتموا الصيام الى الليل بلا خلاف
وفي غيرهما نحو قلبي اليك اي منته ميله وشوقه اليك لم يذكر كونها
بمعنى مع كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم لان ذلك
ممنوع بل الحق كونها على معناها بتضمين معنى الضم كما ذكره
في الامتحان ولو سلم فلقلته قدمها على عن لمقابلتها لمن
(اي الى)
ولم يذكر حتى معها مع كونها بمعناها الكثرة بحثها بمعنى
مع ولانها لا تدخل الا على المظهر فلا تستحق التقديم على ما
قدم عليها وعن هي للبعد لم يذكر البصريون لها معنى
(اي عدم ذكر البصريين تام)
سواه ذكره الدماميني في شرح التسهيل والمجاوزة اي
لتعدية شيء عن شيء الى اخر وهي انما تكون حقيقة بزوال

وهو عن وعلى وغيرهما م

الاول عن الثاني ووصول الى الثالث كرميت السهم
عن القوس الى الصيد والاول عام لهما ولما كان
بالوصول بلا زوال كاخذت عنه العلم او بالزوال وحده
كاديت عنه الدين كما ذكره في الامتحان فذكرهما بعده
للاظهار وما ذكروا من عمومها للاخيرين فانما هو بالتعميم
بالنعيم لما هو بحسب التوهم لا بحسب الحقيقة كما صرح به
الفاضل العصام قدمها لمناسبتها لمن اذ قد يجوز
استعمالهما في محل ولو بالاعتبارين نحو سقاه عن
الغيمة اى بعده عنها بالارواء ويجوز بمن بمعنى سقاه
من جهة الغيمة قال مولانا السرور يقال خرجت
عن البلد اذا اريد الرجوع اليه ومن البلد اذا لم يريد
وعلى هي للاستعلاء اى استعلاء شيء على شيء حقيقة
كزيد على السطح او مجازا كعليه دين كان ثقله يحمل عليه
قدمها على اللام مع كونهما من البسائط لمناسبتها لعن
في انهما قد يكونان اسمين نحو من عن يميني ومن عليه
وبجيئها بمعنى عن كقوله اذا رضيت على بنو قشير اى
عني لعمر الله اعجبني رضاها واللام هي للتعليل اى لبيان علة
شيء ذهنا كضربت للتاديب او خارجا كخرجت لمخافتك
لم يذكر كونها للعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا

اى البعد — اى الفاعل — في شرح المصباح — اى الرجوع — اى من جانب اليمين — اى من فوقه

بالغيمة اى البعد العطش وحرارة الجوف
قوله ولا يجوز استعمال من في موضع لا يصلح الا لعن التعدية
اى لا يجوز استعمال عن في موضع لا يصلح الا لمن الابتداء
قوله لعمر الله اى بقاء الله قسمي ... محذوف تقديره لعمر الله
قسمي او ما اقسم به ... فلا يستعمل في القسم الا مفتوحا
اى يدل على البقاء ... والعمر بالضم والفتح واحد ولا يستعمل في القسم
الا مفتوحا ... لانه موضع التخفيف لكثرة
استعماله كذا ذكره مولانا الجامي
قوله كما في قوله تعالى ... والتصغير ولذا اثبت
فعلى ... كذا ... امنت به بنو اسرائيل

قليل عمرنا في دار دنيا • ومرجعنا الى بيت التراب • وكل يوم ملك ينادي • لدوا للموت وابنوا للخراب

وحزنا ومثل لدوا للموت وابنوا للخراب لان المحققين على انها للتعليل مجازا كما ذكره في الامتحان والتخصيص اي لبيان اختصاص شئ وارتباطه للمجرور اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب نحو الابن لزيد فليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص كما ذكره الفاضل العصام بل الحصر مبني على تعريف المسند اليه فانه يفيد اختصاصه بالمسند كما في التوكل على الله فيلزم عليه اما التزام التكرار او بيان الفرق وفي تخصيص هذين المعنيين بالذكر تنبيه على انهما الاصل والغالب فيها قدمها على ذلك لبساطتها وفي هي للظرف اي ظرفية مدخولها حقيقة كالماء في الكوز او مجازا كالنجاة في الصدق ومنه قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل فان التحقيق انها للظرفية فيه على ضرب من الاستعارة للتمكن المطلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها فيه بمعنى على قال بعض الكملاء اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتمال والاستعلاء يصلح لفي وعلى ومنه قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وقوله تعالى واذا استويت انت

احديهما الاختصاص الذي افاده تعريف المسند اليه كما هو الحق وثانيهما ما افاده اللام اي الجار على ما قيل

وتجي للمصاحبة نحو قوله تعالى ادخلوا في امم اي مع امم والتعليل نحو قوله تعالى لمسكم فيما افضتم اي لاجل ما افضتم والمقايسة وهي تكون اذا دخلت على ما يقصد تعظيمه نحو قوله تعالى فما متاع الحياة الدنيا في الاخرة الا قليل وبمعنى الباء نحو قوله تعالى ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي به

ومن معك على الفلك قدمها على الكاف مع بساطته لانه
لا يدخل على المضمر الا على قلة في المرفوع نحو انا كانت
ويكون اسما بمعنى المثل ولذا لم يكسر الخلاف في واو
الكاف هو للتشبيه نحو زيد كالاسد قدم على حتى لبسا
لبساطته ولان حتى لا يدخل على المضمر اصلا وحتى هو
للغاية نحو اكلت السمكة حتى رأسها ونحو نمت
البارحة حتى الصباح ولكونه عاملا اصليا قدم على رب
ورب هو للتقليل اى لانشائه نحو رب رجل كريم لقيته
ويستعمل غالبا للتكثير كما في مقام المدح والذم نحو رب
تال يلعنه القران قدم على واو القسم وتائه لان الواو
بدل من الباء والتاء من الواو ولوجوب انحطاط رتبة
الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو بالظاهر والتاء
بلفظة الله ولذا لم يكسر ابدا وواو القسم وتاؤه ولم
يذكر باءه لما عرفت من ان مقصوده بيان العامل لا
المعنى وانه داخل في الالصاق قدمهما على حاشا لانه قد
يخرج عن الجارية بخلافهما وحاشا هو للاستثناء
اى لاستثناء ما بعده عما قبله ومعناه تنزيه المستثنى
عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى
هو منزه عن ضرب عمرو وهو فعل في الاقل كما يشير قدمه على منذ

حتى اذا دخل على الاسم لا تخلو اما ان تكون للغاية سواء كانت حرف جر او عاطفة او ابتدائية واما اذا دخلت على الفعل فان احتمل صدر الكلام الابتداء وآخره الانتهاء اليه تكون للغاية كذلك والا فان صلح لان يكون سببا للثاني يكون بمعنى كي والا فيكون للعطف المحض كالفاء ؛ شرح

لامتناع دخولها على حرف الجر كما ذكر في الامتحان

الضرب مصدر مضاف الى المفعول

على مذ ومنذ لانه وان شاركهما فى الخروج عن الجارية
لكنه لا يخرج عن العاملية بخلافهما ومنذ قدمه مع
انهم قالوا ان اصله منذ بدليل تصغيره بعد التسمية به
على منيذ وجمعه على امناذ لخفته ولانه لغة عامة
العرب بخلاف منذ فانه مختص بالحجازيين على ما صرح
به الفاضل العصام على ان قولهم المذكور غير موثوق
به لما قال صاحب المغنى انه غير منقول عن العرب ومنذ
بهما للابتداء اى لابتداء زمان الفعل حال كونهما فى الزمان
الماضى يعنى انه اذا اريد بما بعدهما الزمان الماضى فمعنا
فمعناهما ان مبدأ زمان الفعل مثبتا او منفيا هو ذلك
الزمان الماضى لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد
او ما رأيته مذ سنة كذا ولم تكن فى تلك السنة يكون
المعنى مبدأ مسافرتى او عدم رؤيتى كان هذه السنة
وامتد الى الآن واما اذا اريد بما بعدهما الزمان الى
الحاضر ونحو باعتبار البعض بان مضى بعضه فمعناهما
ظرفيته لفعلهما مع التساوى كما اذا قلت ما رأيته مذ
شهرنا او يومنا وكنت فى ذلك الشهر او اليوم يكون
المعنى جميع زمان عدم رؤيتى هو هذا الشهر او اليوم
الحاضر الا انهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما

اى بجعله اسما بان يخرجه من الظرفية او الحرفية لا يتصرف

قال ابن مالك ان منذ اصلها من اذ ... يكون اسما اصلا لا يتصرف ... الا ان وكان ... منذ ... فاصله منذ ... مغنى اللبيب

نه بالسكوت عن ... المستقبل ... الفاضل العصام

اى ظرفية ما بعدهما لفعلهما الذى قبلهما مع التساوى بان يكون جميع زمان الفعل هو بعد الزمان بلا زيادة ولا نقصان

او لا ظرفية الابتداء فعلهما فقط

ورائهما فلا يصح اعتبار سهما مبدأ له وقد يكونان اسمين
بمعنى اول المدة او جميعها فيكون كل منهما مبتدأ وما بعدهما
جزا فهذا البيان استطرادي قدمهما على خلا وعدا لان
خروجهما عن الجارية اقل بخلاف خلا وعدا وخلا قدمه
لتقدم الخاء وعدا انهما للاستثناء ويكونان فعلين وهو
الاكثر يجيء التفصيل في بحث المستثنى قدمهما على لولا لان
كونها حرف جر مختلف فيه مع قلتها في الاستعمال ولولا هي
لامتناع شيء لوجود غيره فانها يجر بها اذا اتصل بها ضمير
كما ورد في بعض اللغات نحو لولاك لهلك عمرو فسيبويه
تصرف في العامل لئلا يلزم التاويل في الفاظ كثيرة فجعل
لولا حرف جر يعني نزل منزلته لانه في المآل واقع موقع
لام التعليل فان المعنى لم يهلك عمرو لوجودك والاخفش
تصرف في الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتاويل
فجعله مستعار المرفوع كما في قولهم ما انا كانت والاكثر
لولا انت بانفصال الضمير لكونه مبتدأ حذف خبره وجوبا و
لكثرتها بالنسبة الى كي قدمها عليه لان كونها حرف جر
وان كان مشروطا باتصال الضمير بها لكن للضمير الفاظ كثيرة
بخلاف ما الاستفهامية وكي فانه يجر به اذا دخل على ما
الاستفهامية هو للتعليل نحو كيمه فعلت اي لاي غرض

صفة ما

اعلم ان معنى تعلق الجار بعامل كونه آلة ووسيلة في وصول معناه وتعديته الى الاسم لا يتعدى اليه بنفسه والاصل في حروف الجر هذا ولذا عرفوها بانها ما وضع لافضاء الفعل ومعناه الى ما يليه وعملت الجر لمناسب عملها اللفظي لعملها المعنوي وليس في سائر الحروف هذا الجر والافضاء واما الجر بحروف لا تتعلق بعامل فغير اصلي بل لعارض اما الحروف الزائدة فلمشابهتها الحروف الجارة في الصورة والحرفية وتصور معانيها فيها بضرب من التاويل واما حاشا وعدا وخلا فللفرق بين كونها افعالا وكونها حروفا واما رب ولولا ولعل فللتنبيه على ان الاصل في الحروف المختصة ...

غرض فعلت وبنى على كونه حرف جر حذف الفا ما كي
في لمه وعمه قال الدماميني في شرح التسهيل ان فيه ثلثة
اقوال احدها انه حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين
والثاني انه حرف جر دائما وهو قول الاخفش والثالث
انه يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل تارة وهو قول
اكثر البصريين ولعل هو للترجي فانه يجر به في لغة عقيل
ولذا اخره بضم العين مصغر ذكره الدماميني كقوله فقلت
ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل ابي المغوار منك
قريب ولابد اي لا فراق حاصل لهذه الحروف اي الحروف
الجر من متعلق بفتح اللام وثم محذوفا والظاهر لابد ان
لظهور تعلق الجار به وكونه شبه مضاف قال الرضي يجب
صرف مثله عن الظاهر بجعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف
وكل مصدر يتعدى بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا
الجار مع مجروره خبرا عن ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر
لتضمنه ضميره كما في قوله تعالى لا تثريب عليكم اي حاصل عليكم
وحكى ابو علي عن البغداديين جواز تعلق الظرف بالمنفي
المبني وفيه نظر لوجوب اعراب المشابه بالمضاف
بلا خلاف وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه
انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف هذا كلامه ملخصا هو

[illegible]

فعل او شبهه وهو ما دل على الحدث من الاسماء المتصلة
بالفعل او معناه والمراد به ما سيذكره من انه كل لفظ يفهم
منه معنى الفعل كاسماء الافعال والظرف وسيجي تحقيقه
الا الزائد بالجر او النصب استثناء من هذه الحروف منها نحو
كفى بالله مثال للفاعل وبحسبك درهم مثال للمبتدا والا رب
وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل فان لها بدا من المتعلق
فانها اي هذه المستثنيات لا تتعلق اصلا بشيء من الفعل
وشبهه ومعناه اي لا توصل ذلك الشيء الى ما يليها بل
يتعدى ذلك الشيء بنفسه اليه ففائدة الزائد اما التاكيد
او تحسين اللفظ او غير ذلك وفائدة رب التقليل او التكثير
لا تعدية العامل وحمل الزائد في العمل على غيره مما هو للافضاء
للاشتراك في الصورة والحرفية وتصور معانيه فيه بضرب
من التاويل ورب اما على الزائد للاشتراك في عدم الافضاء
او على غيره للاشتراك في افادة المعنى او على من الاستغراقية
للاشتراك في افادة التاكيد ذهب الى هذا الرماني وابن
طاهر وتبعهما المصنف وذهب الجمهور الى انها معدية لعا
لعاملها كسائر الحروف الجارة ورد بانه ان ارادوا به
العامل المذكور فهو متعد بنفسه وايضا قد يحذف معموله
كما في مثل رب رجل صالح لقيته فلا حاجة الى التعدية وان

كالاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة او افعل التفضيل والمصدر ... وغيره كذا

ظرف مستقر ومنسوب ومستعار عن بعض البغداديين

اي عدم تعلق هذه الحروف

بنفسه في بعض

وان ارادوا به المحذوف وهو حصل او مثله كما صرح به
جماعة منهم فهو تقدير ما يستغني عنه معنى الكلام
ولم يلفظ به قط وايضا لو كان كما ذكروا لم يجز العطف
على محل مجرورها رفعا ونصبا وقد جاز في الفصيح كما
يقال رب رجل واخاه اكرمت او واخوه اكرمتهما و
لا يجوز بزيد واخاه مررت او واخوه مررت بهما
فمجرور الزائد ورب باق على ما كان عليه قبل دخولهما
من كونه فاعلا او مبتداء كما مر او خبرا كما زيد بقائم او
مفعولا كقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومثل
رب رجل صالح لقيته او لقيت فمجرورها مفعول في
الثاني ومبتداء في الاول او مفعول كما في مثل زيدا ضربته
لكن يقدر الناصب بعد المجرور لان لرب صدر الكلام
ومجرور حروف الاستثناء وهي حاشا وخلا وعدا
كالمستثنى بالا على ما سيجيء في بحث المستثنى في وجوب
النصب ولو محلا في كلام موجب تام وفي جواز النصب
واختيار البدل ولو محلا في كلام غير موجب والمستثنى منه
مذكور وغير ذلك مما يذكر في بحثه ذهب بعض النحاة الى
انها غير متعلقة بشيء كرب وتبعه المصنف واستصوبه
ابن هشام وقال انها لا توصل معناه الى الاسم بل تزيله

فيه ان مجوز العطف ...
على محل مجرورهما ...
مررت بزيد وعمرو بالرفع

نحو ما اساء القوم حاشا زيد

ونحو ما احسن القوم عدا حاشا زيد
ونحو ما احسن عالما حاشا زيد

اي معنى ذلك الا شيء من العقل
ونشبه ومعناه

كالا فحملت على الزائد في العمل للاشتراك في عدم التعدية
وقال الدماميني كون معنى التعدية ماذكره ممنوع بل معناها
جعل مجرورها مفعولا به ولا يلزم اثبات ذلك المعنى
للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف (اي الايصال المعنى)
وهو هنا يفيد انتفائه عنه واقول المنع مكابرة والا
ينتقض تعريف حرف الجر منعا باداة الاستثناء لوجود
التعدية والافضاء على هذا المعنى فيها وذهب بعضهم
الى انها متعلقة بشيء كسائر حروف الجر ومجرور لولا
ولعل مبتدأ مرفوع المحل ومابعده لفظا كما في الثاني او
تقديرا كما في الاول جره فهما غير متعلقين بشيء ومحمولان
في العمل اما على الزائد او على غيره لما سبق نحو لولاك موجود
لهلك زيد ولعل زيد قائم ومجرور ماعدا هذه السبعة
منصوب المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه اي ماعدا هذه
ان كان الجار في او ما كان بمعناه كالباء نحو صليت في المسجد او
بالمسجد هذا على رأي ابن الحاجب واما على رأي الجمهور
فمفعول به غير صريح اذ المفعول فيه عندهم مشروط بتقدير في
او على انه مفعول له لمتعلقه ان كان الجار لاما او ما بمعناه
كلمة نحو ضربت زيدا للتاديب وكيمه عصيت وهذا كالمفعول
فيه في الاختلاف او على انه مفعول به غير صريح ان كان الجار ماعدا

(والمختار عند المصنف رأي ابن الحاجب ولذا ذكره)

ما عداهما نحو مررت بزيد وقد يسند المتعلق الى الجار
والمجرور اى يسند المتعلق الى المجرور بواسطة الجار
ففي العبارة مسامحة اذ الجار آلة ووسيلة في افضاء
معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق الذى
هو العامل فكيف يكون من جملة المسند اليه الذى هو
من قبيل المعمول كما حققه في الامتحان فيكون اى مجموع
الجار والمجرور على ما هو المناسب للسباق فعلى هذا
يكون في قوله مرفوع المحل تسامح او تجوز بتسمية الكل
باسم الجزء او الضمير راجع الى المجرور فقط لقربه فح
لا تسامح ولا تجوز فيه على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد
ويجوز تقديمه ما عدا هذا اى ما يكون نائب الفاعل من
الجار والمجرور على متعلقه نحو بزيد مررت لانه معمول
ضعيف يعمل فيه العامل اينما وجد ولانه من قبيل ال
الظرف وهو كالحميم له فيدخل فيما لا يدخله الاجانب
واما نائب الفاعل فكالفاعل كما يجيء في بحث المرفوع
وقال العلامة التفتازاني في شرح مختصر عز الدين ظاهر
كلام صاحب الكشاف ان النائب اذا كان جارا ومجرورا
يجوز تقديمه على عامله فيقال زيد به ممرور لانه ذكره
في قوله تعالى اولئك كان عنه مسئولا ان عنه فاعل مسئولا

والواو عاطفة على مقدر تقديره والاصل في المتعلق ان يسند الى غير الجار والمجرور وقد يسند الى الجار والمجرور

اى الضمير المستتر في قوله فيكون

اى في موضع لا يدخله الاجانب من تقديم العامل وما خره

غرضه من هذا النقل الاشارة الى ان في كلام المص مخالفة لكلام صاحب الكشاف

قدم عليه وقد يحذف المتعلق فان كان المتعلق المحذوف
فعلا اصطلاحيا فاكتفى به عما يشابهه او المراد به الدال
على الحدث فيعمها عاما للكل الموجودات كالكائن و
الحاصل والموجود والمستقر متضمنا في الجار والمجرور اى
مفهوما معناه منهما عرفا يسميان اى الجار والمجرور
في الاصطلاح ظرفا مستقرا فيه لاستقرار معنى العامل فيه
وضميره واعرابه فيهما اما الاول فظاهر واما الثانى
فبانتقال كل منهما منه اليهما لقيامهما مقامه فقد يقع
ركنا وقد لا نحو زيد في الدار اى حصل او حاصل وان لم يكن
كذلك اى ان لم يكن المحذوف عاما متضمنا فيهما او لم
يحذف متعلقه اى الجار والمجرور عاما يسميان ظرفا لغوا اى
فضلة مستغنى عنه ابدا في الكلام لعدم انفهام معنى العامل
منهما وعدم انتقال شيء من الامور الثلثة منه اليهما
ولا لهما اعراب في انفسهما واما الاعراب المحلى فللمجرور
فقط لما سبق نحو زيد في الدار اى اكل او آكل بقرينة حالية
او مقالية وما حذف بها فكالمذكور والظرف مع المذكور
يكون فضلة ولغوا بلا شبهة فكذا مع الخاص المحذوف
بها هذا مسلك الجمهور وقيل انه مع الخاص المحذوف بها يكون
مستقرا او مررت بزيد وبعمرو زيد في الدار وقد يحذف الجار وهو

وهو اى حذف الجار على نوعين قياسى اى مضبوط بضابط
كلى بحيث اذا وجد فى جزئى من الجزئيات لم يحتج الى
السماع فيه بخصوصه وسماعى اى غير مضبوط بضابط
كلى بل يحتاج الى السماع فى كل جزئى فالقياسى فى ثلثة
مواضع الموضع الاول المفعول فيه فان حذف فى الاسماء
بمعناه اذ لا يقدر الا الشايع لتبادره وجوز الفاضل
العصام تقديره ايضا منه قياسى اى قياسى ان كان
المفعول فيه ظرف زمان مبهما كان او محدودا اذ الاول
جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كما
كالمصدر واما انتصابه بشبهه او معناه وان لم يكن
ذلك جزءا من مفهومهما فبالحمل عليه والثانى محمول على
الاول لاشتراكهما فى الزمانية نحو سرت حينا او زمانا
وصمت شهرا او يوما الاول للاول والثانى للثانى او كان
ظرف مكان مبهما للحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما
فى صفة الابهام وهو اى مدلوله او اسم ما ثبت له
اسم بسبب امر غير داخل فى مسماه بل خارج عنه فهو
مبهم فى ذاته يتعين الاسم بذلك الخارج ومنهم من
فسره بالنكرة ورد بانه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد
فيه مع انه من المحدود وقيل وغير جامع ايضا لخروج نحو

كما انتصب المفعول المطلق بدونها لكونه جزءا منه نحو ضربت ضربا

اى من الظرف المكان المحدود

لا من الظرف المكان المبهم

اي من المكان المبهم لانه لا ينتصب على الظرفية كما نص عليه سيبويه وكذا لابد
من الاستثناء كل اسم مكان ليس فيه او في عامله معنى الاستقرار امتحان

خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غير ومثل في عدم
التعرف بالاضافة ومنهم من فسره بما لم يعتبر له حد و
نهاية ويخرج منه المقادير الممسوحة مع انها مما يحذف
منه في ويجب ان يستثنى منه مثل جانب ولذا لم يسلك
المص مسلكهما واختار ما هو المرضي عند ابن الحاجب على
ما ذكره الفاضل العصام ولقد اصاب في استثناء ما
استثنى وابن الحاجب سكت عنه مع انه لا بد منه كما
ذكره الرضي كالجهات الست وهي امام وقدام وخلف
ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت كجلست امامه
فان تسمية المكان اماما مثلا بوقوعه اذاء وجه انسان
او غيره واذا حول وجهه الى جانب آخر زال عنه اسم
الامام والوجه غير داخل في ذلك المكان وقس عليه غيره
وكعند نحو جلست عندك فان تسمية المكان بعند
بوقوعه حول المخاطب اوفي ما في جانبه كداره ومملكته اعاد
الجار ليتعين العطف على الجهات ولا يتوهم العطف
العطف على امام فانه ليس بصحيح اذ ليس في كونه من
الجهات الست وليس كذلك لدى بمعنى عند الا انه
مختص بالحضرة عطف عليه وكذا غيره ووسط بسكون
السين بمعنى بين قال في مختار الصحاح كل موضع يصح

بالفتح مقابل وجه ... الى انقطاع الارض شرح
بالضم مرادف للامام شرح
بالفتح والسكون ضد الامام شرح
اليمين واليسار متقابلان
مرادف لليسار
شرح

يصح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست
وسط القوم كما تقول بين القوم وبين وازاء وحذاء وتلقاء
والثلثة الاخيرة بمعنى الجهة وتطبيقها بالممثل ظاهر و
كالمقادير الممسوحة اى المعلومة بالمساحة اعاد الجار
اشارة الى انها نوع اخر من المبهم حتى ظن البعض
انها خارجة عنه حيث قال ان كان مبهما او معدودا
نحو فرسخ فانه مقدار من المسافة يعرف بالمساحة
باثنى عشر الف خطوة وهى امر غير داخل فيه وميل
فانه ايضا مقدار من المسافة يعرف بالمساحة
باربعة الاف خطوة فهو ثلث الفرسخ وبريد وهو
ايضا مقدار من المسافة انما يطلق عليه البريد باعتبار
كونه مقدرا باثنى عشر ميلا الا جانبا يعنى يحذف فى قياسا
من المكان المبهم الا جانبا وجهة ووجها كلها بمعنى
ووسطا بفتح السين وهو محدود على التفسير الثانى
لانه اسم لمعين مما بين طرفى الشىء ومبهم على
تفسير المص لكنه تخرج عن حكمه وخارج الدار وداخل
الدار وجوف البيت والاكل اسم مكان هو فى العرف
ظرف مشتق بزيادة الميم فى اوله لا يكون ملتبسا
بمعنى الاستقرار بان لا يكون مشتقا من حدث بمعنى

هذه الثلثة ملفوظات الاول [illegible] معدودات الاخر [illegible]

مساحة بالكسر الارض [illegible] بالفتح [illegible]

من المفسر [illegible] في الشرح [illegible]

خطوه ٤٨٠٠٠

الاستقرار والكون في مكان مع القرار ولو في الجملة
نحو المقتل والمضرب فان كلا من القتل والضرب
اللذين اشتق منهما المقتل والمضرب عرض غير قار
الذات فلا يظهر كونهما ظرفاً لمضمونهما فصلاً عن
كونهما العاملهما اذ معنى الظرفية كون الشيء
مستقراً الآخر فلا بد من في للتنصيص على الظرفية وكذا
اى كما يستثنى كل اسم مكان ان لم يكن بمعنى الاستقرار
يستثنى ايضاً ان كان بمعناه اى الاستقرار ولم يكن
متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان فانه وان ظهر كونهما
ظرفاً لمضمونهما لكن لم يظهر كونهما ظرفاً العاملهما
مع انه المقصود لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلا بد من
في للتنصيص على ظرفيتهما له فان هذه المستثنيات
لا يجوز حذف في منها مع كون كل منها مبهما اما مثل
جانب فلانه مما ثبت له اسم بسبب الاضافة الى شيء
خارج عن المسمى واما اسم المكان فلانه انما ثبت
مثل هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع
فيه الخارج عنه وذلك معلوم بالاستقراء وقد عرفت
سره في اسم المكان ولعل سره في مثل جانب انه
لمثل خارج ليس باصل في الظرفية بل ظرفيته انما حصلت

نحو المبهم فيهما وسره
الرابع الشائع لانه مما يجعل ...

علة لعدم ظهور كونهما
ظرفاً لمضمونهما

او ظرفاً كان اسم المكان اليه وقع ولم يكن
تقابل ... بمعنى ... مضروب ...
او متعلقه يقع ظرفاً لمضمونه ولم يقع ظرفاً
... احد

ومعموله الفعل

اى مستقراً فيه

اى لفظ في

عما يسمى باسم المكان

اى عدم حذف في منها

اى سر عدم الحذف الحدث ...

حصلت بالاضافة الى المحدود برشدك اليه قوله
جانب الدار ويؤيده قول بعض الكمل ويستثنى عن حكم
المبهم ما اضيف الى محدود كجانب المصر وخارج الدار و
جوف البيت وكذا وجه الدار وجهة الباب هذا كلامه
فيكون في حكم المحدود ولو سلم ان الاضافة الى المحدود
ليست بلازمة في مثل الجانب كما يدل عليه ذكره بلا
اضافة بخلاف مثل الخارج فان فيه انه ليس باصل في
الظرفية بل يستعمل كثيرا في غيرها فلا بد من في للتنصيص على
الظرفية لا يقال اكلت جانب الدار او جهة البيت
او وجه الخان او وسط الدكان بالفتح كما نص عليه
سيبويه او مضرب زيد او مقامه بل يقال اكلت في جانب
الدار او في مضرب زيد او في مقامه واما ان كان عامل
القسم الاخير وهو ما يكون بمعنى الاستقرار من اسم المكان
بمعنى الاستقرار كما كان نفسه بمعناه سواء كان مشتقا
من الحدث الواقع فيه او لا يجوز حذف في منه لانه لكونه
متضمنا المصدر بمعناه يشعر بكونه ظرفا للحدث بمعناه
فلا حاجة الى ذكر في نحو قمت مقامه وقعدت مكانه الاول
للاول والثاني للثاني وان كان ظرف مكان محدودا وهو
ما ثبت له اسم بسبب امر داخل في مسماه غير خارج عنه

راجع الى المفعول فيه معرب

نحو دار وبيت وبلد فانها اسماء لتلك المواضع بسبب
اشياء داخلة فيها كالدار في البلد والبيت في الدار و
الجدار والسقف في البيت فلا يجوز حذف في منه اذ لا
يحمل على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة ولا على
المحدود لعدم اصالته فلا يقال صليت دارا بل يقال صليت في
دار الامام اى من مكان محدود وقع بعد دخل ونزل وسكن
فانه يجوز حذف في منه على الحذف والايصال بطريق التوسع
لكثرة استعمالها او لكمال مشابهة ما بعدها بالمفعول به
لشدة اقتضائها اياه حتى ظن الجرمي انه مفعول به ورد
ليس كذلك لمجئ استعماله بفي على ان مصدرها على فعول وهو
في الاغلب مصدر اللازم كالخروج وما قيل ان الفعل لا
يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول مثلا
لا يتم الا بنحو الدار فجوابه منع ان تمامه بالمحدود بل انما
يتم عقلا بمدخل ما كما يتم جلست بمجلس ما عقلا ولا يعد
بذلك متعديا عرفا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت
البلد والموضع الثاني المفعول له فانه يحذف منه اللام قياسا
اذا كان فعلا اى حدثا لا عينا كجئتك للسمن لفاعل الفعل الم
المعلل به اى اتحد فاعلهما ومقارنا له اى للفعل المعلل في
الوجود بان يتحد زمان وجودهما كما في مثال المتن او يكون

مثال للغير

يكون زمان وجود احدهما بعضاً من زمان وجود الاخر
كقعدت عن الحرب جبناً ثم ان المراد بالوجود اعم مما
في الواقع او في قصد الفاعل فلا يرد ان مثل شهدت
الحرب ايقاعاً للصلح صحيح وان لم يوقعه الشاهد فالمقارنة
ليست مما لا بد منه لوجودها في قصده ووجه الاشتراط
حصول المشابهة للمصدر بسببها فيتعلق العامل به بلا
واسطة تعلق المصدر نحو ضربت زيداً تاديباً له اي ايقاعاً
للادب عليه فان زمان وجود الضرب والتاديب
واحد لكن التاديب يحصل بالضرب ويترتب عليه ذاتاً
قيل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به واجاب عنه
الفاضل العصام بان هذا ممنوع بل هو احداث الادب
وما يليق بالشخص والضرب سبب ووسيلة له كالة
كالشتم والنصيحة وغير ذلك بخلاف اكرمتك لاكرامك لعدم
الاتحاد في الفاعل وجئتك اليوم لوعدك بذلك امس لعدم
المقارنة في الوجود وفي هذين الموضعين اي المفعول فيه
والمفعول له المذكورين اذا حذف الجار ينتصب المجرور ان
لم يكن نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبه يعني لا يبقى مجرورا
لا قياساً ولا شذوذاً بالاتفاق ثم ان الرفع على النيابة
وقوعي في الاول وفرضي في الثاني لما تقرر عندهم انه لا

فان زمان القعود بعض من زمان الحرب

فان زمان الحرب غير منفك عن زمان القعود وان لم يكن بتمامه في الابتداء والانتهاء

لانه اذا وجد الشرط المذكور يكون المفعول له ... المفعول المطلق ... والمفعول فيه

فيجري عليه حكم المفعول ... منصوباً بلا واسطة

اي بالشروط المذكورة

لانه اذا حصل به ...

متعلق بينتصب الاتي

المفعول له

المفعول له

المفعول فيه

قوله لان جاءه الاعمى فان قلت اللام المحذوفة لا يخلو اما ان يكون من القران او لا منه ولا سبيل الى الاول لان القران لا يزيد ولا ينقص لان الزيادة والنقصان من امارات الحدوث تعالى كلام الله عن ذلك علوا كبيرا ولا الى الثانية لانه اذا كانت في غير القران فلا يستشهد بحذف اللام بما لا يكون من القران قلت لا مخلص عن هذا السؤال الا بحمل ما قاله النحاة على المجاز لانهم يقولون حذفت اللام الجارة من المثالين وغيرهما بمجاز احفظا للقواعد العربية لا على سبيل الحقيقة حتى يلزم ما ذكرتم فاحفظه فانه بحث لطيف

هذا الجواب لا يدفع السؤال اصلا ولا يقرب منه

ينوب مناب الفاعل والثالث من المواضع الثلثة ان
بالسكون وان بالتشديد وبفتح الهمزة فيهما فالجار
يحذف منهما قياسا لتخفيف الثقل الحاصل بالطول لكونهما
مع الجملة التي بعدهما في تقدير الاسم نحو قوله تعالى عبس
وتولى ان جاءه الاعمى اي لان جاءه الاعمى وقوله تعالى وان
المساجد لله فلا تدعوا اي لان المساجد لله والسماعي فيما
عدا هذه الثلثة مما سمع من العرب فيحفظ ولا يقاس
عليه ثم اي بعد بيان مواضع حذف الجار القياسي بعد
الحذف قياسا او سماعا في غير الاولين من السماعي
والثالث من القياسي اذ في الاولين لا يبقى مجرورا اصلا
بالاتفاق كما مر ان توصل متعلقه الى المجرور فان تظهر
الاعراب المحلي فيه لزوال كونه مدخول الجار وهو مانع
من الوصول والظهور وان لم يظهر في الثالث لما
لمانع اخر منه ثم ان كون القياس فيه ذلك ما ذهب
اليه سيبويه لانه الغالب في حذف الجار فينبغي ان يحمل
عليه ما ابهم حاله وذهب الخليل والكسائي الى ان القياس
بعده الابقاء على ما كان من الجر لان ما ابهم حاله ينبغي ان
يبقى على ما كان بالاستصحاب وان كان الابقاء فيما
ظهر فيه شاذا قليلا وقس عليه لم يظهر فيه لمانع اخر

اخر من بعض السماعي - وهو النصب على المفعولية والرفع على النائبية ويسمى اي ما ذكر من حذف الجار وايصال متعلقه الى المجرور واظهار الاعراب المحلي فيه حذفا وايصالا ووجه التسمية ظاهر مثال النصب من السماعي نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه ومثال الرفع منه نحو قولهم مال مشترك وظرف مستقر اي مشترك فيه ومستقر فيه حذف الجار ورفع المجرور وانيب مناب الفاعل واستتر ومثال النصب من ثالث القياسي مر ومثال الرفع منه نحو اعجب ان ضربت او انك ضارب وقد يبقى المجرور بعد حذف الجار بلا عوض مجرورا على الشذوذ وان كان الكثير الموافق للقياس النصب او الرفع وهذا مختص عند البصريين بلفظة الله قسما والكوفيون قاسوا عليها سائر المقسم به ومن اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل نحو الله لافعلن اي والله ولا يجوز تعلق الجارين ملفوظين او محذوفين حال كونهما ملتبسين بمعنى واحد بدون ان العطف والابدال اذ بالتبعية يحصل نوع مغايرة بهذا من قبيل اكلت من ثمره من نقاحه ولو قال بلا تبعية لكان اشمل واولى بفعل واحد اصطلاحي بقرينة المثال

الحجر بمقابلة ... اللازم الذي لا يصل ... بطلان اللفظ الى الاول ومنع ... ان الكلام ... النقصان وحاذف ... نعم الزيادة والنقصان ... وانما الفعل ... بعد الكلام

اي الاعراب المحلي

احتراز عن الجر ... بعد حذف الجار ... بعد ... الجر ... باقيا على ... بمقابلة ... بحذف ... كما ... بمقابلة ... من ...

عطف على مقدر تقديره المجرور ولا يبقى مجرورا اكثيرا وقد يبقى ... نصف زاده

او استيناف

اي قوله بدون وقوله بفعل

اي بالكل ... مص

فاكتفى به عن شبهه و معناه او المراد به الدال على الحدث
تعليل لقوله المصدر لا يجوز تعلق اه
فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء واذا تعلق احدهما
به اشتغل بالعمل في مجروره عن غيره وقضى حاجته و
لم يبق له اقتضاء لمثله حتى يعمل فيه بخلاف ما اذا لم يكونا
بمعنى واحد لان احدهما لا يغني عن الآخر فلا يقال
مررت بزيد بعمرو بل يقال وبعمرو ولو جعل بدلا لكان
بدل الغلط وهو لا يوجد في كلام الفصحاء بخلاف
نحو مررت بزيد باخيك ونحو نظرت الى الفلك الى قمره ولا
يقال ضربت يوم الجمعة يوم السبت بل يقال ويوم
السبت ولا يصح البدل كما مر الاول مثال لكون
الجارين ملفوظين ومدخولهما مفعولا به غير صريح
والثاني لكونهما محذوفين ومدخولهما مفعولا فيه
على عكس ما يأتي من المثالين قيل لانه يلزم في الاول
لصوق مرور واحد في حالة واحدة بشيئين وفي
الثاني وجود ضرب واحد في حالة واحدة في زمانين
وهما ممتنعان وفيه انه ان اريد بالواحد المرة فهو
ليس بمدلول الفعل وان اريد به الجنس الذي هو مدلوله
فلا امتناع كما لا يخفى بخلاف ضربت يوم الجمعة امام ا
المسجد واكلت من ثمره من تفاحة فان الجارين في كل

اي اذا كان الثاني واقع تعدية الى مجروره اشتغل اه

اي مستغنيا عن غيره لكن المجرور الذي هو مجرور حرف آخر ه

فان الاول بدل الكل والثاني بدل الاشتمال ه او بدل البعض من الكل ه

في بيان كون هذين المثالين غير مخالفين احترازه

فى كل منهما وان كانا بمعنى واحد الا انهما لم يتعلقا
بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثانى بالمقيد لو
بالوقوع فى مدخول الاول فى الاول وبكونه مبتداء
وناشئا من الاول فى الثانى فكان الاول متعلق
بفعل عام والثانى بخاص فلا اتحاد لمتعلقهما بخلاف
المثالين الاولين فان الثانى فيهما لو تعلق لتعلق
بالمطلق كالاول فيتحد متعلقهما وذا لا يجوز لما مر
هكذا استفيد من كلام صاحب الكشاف والبيضاوى
والعلامة التفتازانى ومن تبعهم فى تفسير قوله تعالى
كلما رزقوا منها من ثمرة الاية وقول الشارح الاول
ان الجواز لعدم اتحاد معنى الجارين لان معنى الاول فى
الاول ظرفية الزمان ومعنى الثانى ظرفية المكان و
معنى الاول فى الثانى عام وهو ابتداء الثمر ومعنى ال
الثانى خاص وهو ابتداء التفاح مع عدم موافقته
لكلام هؤلاء الفحول العظام قاصر عن افادة هذا المرام
فى هذا المقام لان المفهوم من هذا الكلام كفاية مجرد
المغايرة على تقدير التمام مع انه لا يكفى لانه لا يجوز
اكلت من تفاحة من ثمره مع وجود المغايرة المذكورة
اذ لا يمكن التخصيص بالثانى بعد التخصيص بالاول بخلاف

اى من مدخول الاول

العكس ولان معنى الحرف لا يصلح للعموم والخصوص اذ
لم يسمع التوصيف بهما من غير هذا القائل بل هو
وسيلة لتقييد معنى العامل بمدخوله وتخصيصه كما
حققنا والعامل في اسمين يعنى المبتدا والخبر في ا
الاصل على قسمين ايضا اى كالعامل في اسم قسم
منهما منصوبه قبل مرفوعه وقسم على العكس اى مرفوعه
قبل منصوبه القسم الاول ثمانية احرف ولقد احسن
في اختيار القلة ستة منها تسمى حروفا والاحسن
الانسب الاحرف لكنه اريد التنبيه على ان لهذا ايضا
وجها باعتبار ان لهذه الحروف مفهوما كليا وهو ما
شابه الفعل وعمل عمله الفرعي وله افراد ذهنية كثيرة
تلاحظ معه اجمالا او باعتبار انها اذا لوحظ مع
فروعها تبلغ الكثرة مشبهة لفظا بالفعل الماضي
لكونها على ثلثة احرف فصاعدا اى لكونها منقسمة الى
الثلاثي كان وان وليت والرباعي كلعل وكان والخماسي
كلكن ولفتح اواخرها اى لبنائها على الفتح ومعنى وان
استعملا بالفعل مطلق لوجود معنى الفعل وهو الحدث
في كل منها مثل التاكيد والتشبيه والاستدراك والتمنى و
الترجى وملازمتها الاسماء وبالمتعدى خاصة في دخو

قال الفاضل العصام ينبغى انه لم يخبر عنه الا بالستة

وبافعال القلوب خاصة في تعلقها بنسبة بين اسمين قال الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل فافهم

لكونها ثمانية

اى لفظ الحروف

ناظر الى قوله استعمالا

فى دخولها على الاسمين ولذا عملت عليه الا انه قدم منصوبها
على مرفوعها وهو عمل فرعى له تنبيها على فرعيتها له فى
العمل وزيفه الرضى بانه مشترك بينها وبين ما ولا
المشبهتين بليس مع انه لم يعمل به فيهما والجواب انه لما
شابه لا لنفى الجنس لان فى التاكيد وملازمة الاسماء
جعل مساويا لها فى العمل لعدم عملها الفرعى وايضا لما
شابه بواسطتها للفعل عمل عمله الفرعى مثلها فلو عمل به
فيهما لالتبس بها لا المشبهة بليس ولم يعكس لان
المناسب ان يعتبر عمل الاولى اولا لكثرتها وقلة الثانية
ولكون ما يشبه به الثانية ناقصا غير متصرف فعلى انه
يلزم مزية الفرع اعنى لا على الاصل اعنى ان وحمل ما
عليها هكذا استفيد من حاشية انوار التنزيل للفاضل
العصام وقال الرضى الوجه هو ان اقوى عمل الفعل
نصب المفعول به اولا ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على
خلاف مقتضاه وذا غاية فى العمل فاعطى ذلك لها تنبيها
على كمال مشابهتها له وقال الفاضل العصام فى حاشية
انوار التنزيل انه لما ثبت لها شبه بالمتعدى اقتبست
اولا ما هو من خواصه من عمل النصب وثانيا ما هو مشترك
بين جميع الافعال من عمل الرفع ان وان هما للتحقيق اى

اى لتشبيهها بالمتعدى فى دخولها على الاسمين اقتضيا ان يكون معمولها الاول منصوبا ومعمولها الثانى مرفوعا للتنبيه على الفرعية

حاصل الجواب ان الفرعية المقتضية للتنبيه المذكور وجد بينه وبين ما نحن فيه ... بالدليل ممنوع ... فافهم

لتقرير مضمون الجملة بلا تغيير في الاول وبه في الثاني كما
سيجيء، وكان حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواته
ولان الاصل عدم التركيب وهو للتشبيه اي لانشاء التشبيه
اسمه بجزءه جامدا كان الجزء نحو كان زيدا الاسد او مشتقا نحو
كانك قائم او تقوم وقال الزجاج اذا كان مشتقا كان
للشك لان الجزء عبارة عن الاسم ولا يجوز تشبيه
الشيء بنفسه اجيب بان التقدير كانك شخص قائم او
يقوم فلما حذف الموصوف غير الغيبة الى الخطاب و
الاتي دائما كان بعد التشبيه ادعاء وقال الفاضل العصام في شرح الكافية
دليل الزجاج قوي والجواب ضعيف لان الشخص القائم
ان كان عين المخاطب فلا يصح التشبيه وان كان غيره
فلا يصح جعل ضميره له وادعاء الاتحاد ينافيه ذكر اداة
التشبيه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط غير موجود
هنا والمصنف كابن الحاجب لم يتعرض لكونه للشك
متابعة للجمهور او حملا له على التوسع ولكن ايضا مفرد
عند البصريين لما مر وهو للاستدراك اي لدفع توهم
يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء ومن
ثمه قدر اداة الاستثناء في المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني
زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة

الا الفة فدفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ
ذكره الرضي وفي القاموس استدرك الشيء بالشيء
حاول ادراكه به فالمعنى ان لكن للدلالة على استدراك
المتكلم وطلبه ادراك ما فاته في الافادة حيث اوهم
الكلام السابق نقيضه فطلب افادته بما بعده ذكره
الفاضل العصام وفسره الفاضل الهندي بطلب درك
السامع بدفع ما عسى ان يتوهمه ورده الفاضل العصام
بان المستدرك هو المتكلم هو من يطلب ادراكه ما فاته
لا من يطلب ادراك غيره ما فاته وهي تقع بين كلامين
متغايرين نفيا واثباتا معنى فقط نحو زيد حاضر لكن عمرا
غائب او لفظا ايضا كجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وليت
هو للتمني اي لانشائه وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه
عسر فيدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما وعلى
الممكن الغير المرجو كقول منقطع الرجاء ليت لي مالا
فاحج به ولعل هو للترجي اي لانشائه هو ارتقاب شيء
لا وثوق بحصوله فيدخل فيه الطمع وهو ارتقاب
محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا والاشفاق وهو ارتقاب
مكروه كذلك نحو لعلي اموت الساعة كذا قال الرضي و
رضي به المص على ما هو الظاهر او اكتفى بما هو الغالب حيث

لم يتعرض للثاني بناء على ما قيل هو مختص بارتقاب
المحبوب كما يشعر به كلام صاحب الكشاف حيث قال (مقول الى لعل)
ولعل للترجي والاشفاق قال المحقق الحقاني العلامة
التفتازاني في شرح الكشاف ان هذا قد يكون من
المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما
كما يشهد به موارد الاستعمال انتهى وقال الرضي ان
لعل اذا وقعت في كلام علام الغيوب تكون لرجاء
المخاطبين عند سيبويه وهو الحق لان الاصل في الكلمة
ان لا تخرج عن معناها بالكلية وقال صاحب الكشاف
ان لعل الواردة في القرآن قد تكون للاطماع وبينه
بما حاصله ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني انها
للاطماع في محل التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق
الاطماع اما ليدل على انه لا خلف في اطماع الكرماء
او ليكون على دأب كلام العظماء او ليبعث العباد
على ان لا يتكلموا على العبادة وقيل انها للتحقيق كان ورده
الرضي بانه منقوض بقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى
فان فرعون لم يتذكر واجاب عنه الفاضل العصام
بان المتفرع احد الامرين ويحتمل انه خشي وان لم
يتذكر ثم ان العلامة التفتازاني قال لما كان ما بعد لعل

كما في البغية للشك اذا وقعت في كلام غيره تعالى تحمل على التشكيك والابهام لانه يتعالى عن الشك

سمي به لانه سبق عليه علامة الاول وهو قطب الدين الشيرازي

من الاقتصار في المواعيد القطعية بانجازها على التكلم بلعل ونحوها

اي بتخفيف مضمون الجملة عصام

لعل الاطماعية قطعي الحصول وما قبلها مما يناسب
ان يعلل بذلك بحيث يكون ما بعدها بمنزلة الغرض
لما قبلها زعم ابن الانباري وجماعة من ائمة
العربية ان لعل قد تكون بمعنى كي حتى حملوا عليه كل
(من الكوفيين)
صورة امتنع فيها الترجي سواء كان اطماعا مثل
لعلكم تفلحون او لا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون
ورده المص يعني صاحب الكشاف بان جمهور ائمة
اللغة اقتصروا في بيان معناها الحقيقي على الترجي
والاشفاق وبان عدم صلاحها لمجرد معنى العلية
والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الا ترى انك تقول
دخلت على المريض كي اعوده واجزت الماء كي اشربه
(العود زيارة المريض تامل)
ولا يصح لعل وقال الرضي القائل بالتعليل قطرب
(تلميذ سيبويه)
وابو علي وردهما بانه منقوض بقوله تعالى وما يدريك
(تلميذ الزجاج)
لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل واجاب عنه
الفاضل العصام بانه يصح حمله على القرب في النظر
فالمعنى اي شيء يجعلك داريا بحالها ليحصل قرب
اتيانها في نظرك فيكون فائدة بهذه الدراية حصول
القرب عندك فافهم وقيل قد يجيء للاستفهام نحو
لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم ولا يتقدم معمولها اي

زعمه هذا من تتمة الكلام العلامة م

وقيل القائل هو الاخفش

وجهه ان اثبات التعليل بمثل هذه التقريرات
لا يناسب ان النظم فيحمل على الايقاع في
اشتقاق المخاطب تامل

بهذه الحروف عليها لئلا يبطل الصدارة في غير انّ وامّا
فيها فلانها حرف موصول كانّ المصدرية ومدخولها
صلتها وشيء من اجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول
لكونها كالجزء الاخير وقيل لضعفها في العمل لكونه
بالمشابهة وهذا غير ملايم لما ذكره الرضي والفاضل
العصام في وجهه العمل فافهم ولها صدر الكلام
وجوبا اي الكلام الذي دخلت هي عليه مقصودا
لذاته كانّ زيدا قائم اولا كقال زيد انّ عمرا قائم ليعلم من
اوّل الوهلة انه من اي قسم من اقسام الكلام
تأكيدي ام تشبيهي ام غيرهما واما قول الفاضل
العصام في وجهه وجوب صدارة انّ انّ الجملة
في المآل فاعل لمضمونها لانها حرف تحقيق فان زيدا
قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل لا يتقدم على الفعل
فمنظور فيه غير انّ المفتوحة ولما لم يفد هذا الاستثناء
قطعا وجوب عدم الصدر لها الذي هو المقصود
افاده بقوله فلا تقع في الصدر اي صدر الكلام اصلا
اي لا بالنظر الى مدخولها لانه (ان المفتوحة) خرج عن الكلامية وصار
في حكم المصدر ولا بالنظر الى الكلام جعلت معه جزأ منه
كما في مثل عندي انك قائم لالتباسها بالمكسورة لا معا

لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وجواز الحمل
على سبق اللسان اى الغفلة لان الصدر موضع المكسورة والمذكور
بعدها يجوز ان يكون جزءا آخر او ظرفا لخبرها وتلحقها
اى الحروف المذكورة ما الكافة فتلغى اى يبطل عملها و
تدخل على الافعال ولا تختص بالاسماء كما تختص
بها بدونها اذ لا يلزم ح كون مدخولها صالحا
للمعمولية نحو انما ضرب زيد ونحو انما زيد ضارب فان
المكسورة لا تغير معنى الجملة الى المفرد بل تؤكده وان
المفتوحة مع جملتها اى اسمها وخبرها والتسمية بها
باعتبار الكون قال الفاضل العصام والاضافة ليست
لادنى ملابسة بل حقيقة عرفية فى حكم المصدر فيؤخذ
من خبرها مصدر مضاف الى الاسم اما فى الخبر
المشتق فظاهر نحو اعجبنى ان زيدا قائم اى قيامه واما
فى الجامد فبالحاق الياء المصدرية نحو اعجبنى ان زيدا
انسان اى انسانيته كذا فى الرضى وقال الفاضل العصام
هذا ليس بوفى فانه قد لا يمكن الاخذ من الخبر بل يؤخذ
من صفة مصدر ان يضاف احدهما الى الآخر وهو
الى الاسم كما فى قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون اى
بانتفاء فقاهتهم وقد يؤخذ من جزائه مصدر مضاف

الى المضاف الى الاسم مثل بلغني ان زيدا ان نعطه
بشكرك ابوه اى شكر ابيه اياك على تقدير اعطائك اياه
وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل بلغني ان زيدا
ابوه قائم اى قيام ابيه ومن ثمه اى من اجل عدم
تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة وجب الكسر في موضع
الجمل الاولى اما جمع المفرد او افراد الجمع على طبق قوله
والفتح في موضع المفرد فكسر ان اى مادتها بعد
خبر في موضع الامر وهو ابلغ منه كما تقرر في محله
قاله الفاضل العصام في الابتداء اى حال كونها في ابتداء
الكلام ولو تقديرا بان يكون استينافا نحو قوله تعالى
ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وجه الكسر ههنا ظاهر
نحو ان زيدا قائم وفي جواب القسم لانه جملة مستقلة
لا محالة خلافا للكوفيين والمبرد اذا لم يكن في خبرها اللام
فانهم يجوزون الفتح فيه لتاويلهم بالمفرد واستبعده
الرضي بانه لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف يؤول به
نحو والله ان زيدا قائم وفي الصلة لانها لا تكون الا جملة
كما يجيء نحو قوله تعالى واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه
لتنوء بالعصبة وفي الخبر عن اسم عين لانها لو
فتحت لا يصح الحمل بخلاف الخبر عن اسم معنى فانها تفتح

تفتح فيه نحو ما أموري أنك قائم كما تكسر نحو العلم انه حسن
نحو زيد انه قائم وفي جملة دخلت فيها على خبرها اي ان
لام الابتداء لانها لتأكيد مضمون الجملة كالمكسورة فيكون
موضع الجملة وفيما لم يدخل على خبرها اللام تفتح كما يجي نحو
علمت ان زيدا لقائم وحال كونها بعد القول العري عن
الظن لان تعلق القول بالجملة انما هو لحكايتها فلا
يتصرف في مضمونها مع انها مفعوله لان مفعوليتها
انما هي باعتبار لفظها فهي بالقياس الى معناها باقية
باقية على اصلها ولذا لا يدخل في قوله مفعوله لان مع
مفعوليتها انما هي باعتبار معناها وانما قال العري
عن الظن اذ لو لم يعر عنه لكان في حكم افعال القلوب
فتفتح بعده نحو قل ان الله واحد وبعد حتى الابتدائية
اي التي يبتدأ بها الكلام قيد بها لان العاطفة انما تكون
لعطف المفرد على المفرد والجارة انما تدخل على الاسم
حقيقة او حكما فتفتح بعدهما نحو اتقول ذلك حتى ان
زيدا يقوله وجه الكسر ظاهر وبعد حروف التصديق
مثل نعم وبلى وغيرهما نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال زيد
قائم او أزيد قائم وبعد حروف الافتتاح اي حروف
يبتدأ بها الكلام وهي الا واما وقد يقلب همزتها هاء
فيقال هلا وهما

الذي هو لمجرد التلفظ

وفيه اربع لغات فتح النون والعين وكسرهما وكسر العين وفتح النون والعين عصام

وعيناً وقد يحذف اللام في الاحوال الثلث ذكره
الفاضل العصام فيكون الجمع بملاحظة فروعها والا
فالظاهر حرف الافتتاح نحو الا ان زيداً قائم وبعد
واو الحال نحو قوله تعالى وان فريقاً من المؤمنين لكا
لكارهون لوجوب كون ما بعد هذه الحروف جملة
وفتحت ان حال كونها فاعلة مع جملتها والنائبة اما
داخلة فيها لكونها في حكمها لا للجري على اصطلاح ا
العرب كما زعم الفاضل العصام او في مفعولة نظراً الى
اصلها نحو بلغني انك قائم ومفعولة معها نحو علمت
ان زيداً قائم اي قيامه ومبتداة نحو عندي انك قائم
ومضافاً اليها نحو اجلس حيث ان زيداً جالس لوجوب
كون كل منها مفرداً وما يضاف اليه حيث وان كان
جملة لفظاً لكنه مفرد معنى فاذا دخلها ان تفتح لا محالة
وحال كونها بعد لو قدمها لبساطتها لانه اي ما بعدها
فاعل المحذوف لا ابتداء كما جوزه الكوفيون بناء على تجويز
دخول حرف الشرط على الاسم نحو لو انك قائم لكان كذا
كذا في الجامي والصواب قمت بالخطاب لوجوب جزءها
فعلاً لو مشتقاً ليكون كالعوض عن المحذوف واما لو
جامداً فلا يجوز لتعذر قيامه مقامه كذا في الامتحان

الامتحان وغيره في بحث حروف الشرط والجواب
بان الجزء في الحقيقة جاء بد محذوف وقائم صفته
ليس بصواب لانه مع كونه تكلفاً يرد عليه ان وضع
الفعل موضعه ليس بمتعذر اذ الجزء في الحقيقة هو
الصفة لا الموصوف لحصول الفائدة بها لا به كما لا يخفى
اى لو ثبت قيامك وبعد لولا الامتناعية والتعليل
للتحضيضية بالمساعدة قوله لانه اى ما بعدها مبتدأ لا فاعل
كما زعمه الكسائي والفراء اى لولا وجد ذهابك فان ما بعدها
فاعل لا مبتدأ للزومها الفعل نحو لولا انك ذاهب لكان كذا
اى لولا ذهابك موجود وبعد ما المصدرية التوقيتية اى
المنسوبة الى التوقيت بدلالتها على الوقت واختصاصها
بالنيابة عنه صرح به الرضي ورضي به الفاضل العصام
فتكون ظرفاً ولذا تحتاج الى كلام مستقل ليعمل فيها لانه
اى ما بعدها فاعل لاختصاصها المصدرية توقيتية اولا
ولذا اظهر وانما قيد بها اولا لانها لو لم يرد بها التوقيت
لم يحتج الى ايرادها لحصول المصدرية بان كما لا يخفى
بالفعل لفظا او تقديرا عند سيبويه وتعم الاسم
ايضا عند غيره وان كان قليلا نحو لقوا في الدنيا ما الدنيا
باقية قال الرضي وهو الحق نحو اجلس ما ان زيدا قائم اى ما

اى مدة بقائها حاسة ... لعموم ما المصدرية الاسم نحو ...

قال ويجوز ان لولا منطلق بتقدير ان ... الفاضل العصام حيث ... منطلق ...

والتحضيض التحريض ولولا في المضارع للتحريض وفي الماضي للتنديم فان كان ما يليها ... التحريض ايضا ... اى لولا الداخلة على الماضي شرح عصام

ان ما بعد التحضيضية ... وفيه رد على الكسائي والفراء حيث جعلا ان ما بعدها فاعلا شرح عصام

تعليل بعدم المساعدة

ثبت ان زيدا قائم بهذا على وفق ما قاله الرضي ان
صلتها ماض مثبت او منفي بلم غالبا والمعنى على
الاستقبال في الاغلب بمعنى مدة ثبوت قيام زيد
اشارة الى توقيتيتها ومصدريتها وبعد حرف الجر
نحو عجبت من انك قائم للزوم كون ما بعدها مفردا وبعد
حتى العاطفة للمفرد على المفرد وهذا بيان للواقع لانها
لا تكون الا لعطف المفرد كما صرح به العلامة الت
التفتازاني في المطول ومولانا السيد عبد الله في
شرح لب الالباب مع الاشارة الى وجه الفتح
بعدها واحتراز عن العاطفة للجملة على ما
يشعر بوقوعها كلام السكاكي في بحث العطف
وكلام العلامة المزبور قبل التصريح المذكور والمختار
على ما قيل هو الاول لان شرط العطف بحتى الذي
ذكر في محله (وهو جزئية ما بعدها لما قبلها) لا يتحقق في الجمل على انه لو تم الثاني لكان
ما بعدها مما يجوز فيه الامران فافهم نحو عرفت
اموري حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ الاسمين لدخول
الحرفين في حرف الجر لانهما يكونان مبتدائين و
ان مع جملتها خبرا عنهما بتقدير زمان مضاف ليصح
الحمل والمضاف اليه لا يكون الا مفردا فتأمل نحو ما رايته

اي لدخول الحرفين الجرين في قوله وبعد حرف الجر
فلو كان المراد بهما الحرفين الجرين يلزم التكرار منه

ظرف لجاز الثاني

رأيته منذ انك قائم وحيث جاز التقدير ان اى تقدير
كون ان مع جملتها جملة وتقدير كونها مع معها مفرداً
والمراد بالجواز ما يجامع ترجيح احد الطرفين لان
الخلو عن الحذف ارجح ذكره الفاضل العصام جاز
الامران اى الكسر والفتح كان التى وقعت بعد فاء
الجزاء او اذا المفاجاة نحو من يكرمنى فانى اكرمه
او اذا انى اكرمه فان كسرت وهو الارجح لما مر فالمعنى
فانا اكرمه لما عرفت ان المكسورة لا تغير وان فتحت
فالمعنى فاكرامى اياه ثابت فان مع جملتها مبتداء و
محذوف الخبر على وفق ما ذكره الرضى وقال الفاضل ال
العصام فيه ان تقديم الخبر ههنا واجب فالمعنى فثابت
اكرامى اياه ثم قال وههنا بحث وهو ان تقديم الخبر
لما وجب لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة
ينبغى ان لا يجوز حذفه لان الغرض من التقديم وهو
دفع الالتباس ما يفوت به وجوز الفاضل الجامى
كون التقدير فجزاؤه انى اكرمه فيكون المحذوف مبتداء
غير اسم عين ورده الفاضل العصام بانه يستلزم الحذف
قبل الحاجة وانه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد
الجزاء لان جعل الشئ جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال

اى لفظ

وقد وجد فى القرآن العظيم ايراد لفظ الجزاء بعد فاء الجزاء قال الله سبحانه وتعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم فلا عبرة لانكار الفاضل العصام رداً للجامى رحمة الله عليهما

ان ضربتني فجر اذ كان ضربتك بل يقال ان ضربتني
ضربتك وتخفف المكسورة بحذف النون المتحركة مع
حركتها لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزم حين
الالغاء عند سيبويه وسائر النحاة لان اللام للفرق
بين المكسورة المخففة وبين ان النافية ولا التباس
حين الاعمال ومطلقا عند ابن الحاجب لان الفرق بالعمل
لا يحصل في التقديري والمحلي واما في اللفظي فللاطراد
اللام عند عدم قرينة مغنية عنها من حرف النفي
كان زيد لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات كقوله
عند المدح وان مالك كانت كرام المعادن وتمتنع عند
وجودها صرح به الفاضل العصام ثم ان المراد بها لام
الابتداء كما هو المتبادر ومذهب سيبويه والاخفشين
وغيرهم وقيل لام اخرى اجتلبت للفرق لمجامعتها
بفعل غير فعل المبتدا على ما هو مذهب الكوفيين كما يجي
نحو قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما وتعدم التعليق
بها في باب علمت كما في المثال الاتي فافهم في جزها لفظا
او معنى اي المكسورة المخففة ولا يجوز دخولها على اسمها
ولا على ما بينهما كما يجوز قبل التخفيف ويجوز الغاؤها
اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض المشابهة

المشابهة كفتح الآخر كي يجوز إعمالها على ما هو الاصل
ولذا لم يصرحه ودخولها مبتدأ خبره على فعل من افعال
المبتدأ والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب لئلا
تخرج بالكلية عن اصلها الذي هو الدخول عليهما اما
بان تدخل على ما يقتضيهما والكوفيون يعممون ويمكن عطف
دخولها على اللام بمعنى انها لو دخلت على فعل بناء على جواز
الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منها لانه لا يدخل على
الاسم اصلا ولم نجعله عطفا على الغائها مع القرب
والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين فانه
ضعيف لان دخولها على غيره لندوره او شذوذه كالمعدوم
كلا في الامتحان نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك
لمن الكاذبين ويجوز دخول اللام على خبر الناقصة الداخل
عليها المكسورة المخففة كما في التسهيل لان الخبر وان كان
لها لفظا الا انه للمكسورة معنى اذ معنى ان كان زيد لقائما
ان زيدا لقائم صرح به الدماميني في شرحه وكذا المفعول
الثاني لباب علمت ولذا لم يعلق هو بدخولها عليه ولانه
انما يعلق لو دخلت على اول مفعوليه ولما دخل هنا على
ثانيهما ونصب اولهما لعدم المانع لزم ان ينتصب الثاني
ايضا لامتناع الاقتصار كذا في الرضي وتخفف المفتوحة

على المفعول الاول

فتعمل اى المفتوحة المخففة في ضمير شان مقدر وجوبا لانها اقوى مشابهة من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد عملها في ظاهر فيقدر فيه مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف ويلزمه ان يكون قبلها فعل من افعال التحقيق حقيقة كالعلم والتبين او حكما كالظن بمعنى انها اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل منها فلا يرد مثل قوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وما سيأتي من قوله تعالى وان عسى ان يكون وغير ذلك ولا يحتاج في الدفع الى التعسف بحمل اللزوم على الغلبة ووجه اللزوم المناسبة في التحقيق وهي وان لم تقتضه بل الاولوية الا انه التزم رعايتها بشهادة الاستقراء ثم التي كان قبلها الظن تحتمل المخففة باعتبار جريه مجرى التحقيق بسبب دلالته على الوقوع والناصبة باعتبار عدمه بعدم التيقن نحو علمت ان زيد قائم اى انه وتدخل اى يجوز دخولها على الفعل مطلقا من افعال المبتداء اولا متصرفا اولا شرطا او دعاء اولا اى يجوز كون مفسر ضمير الشان المقدر جملة فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية ولزوم كونه اسمية انما هو اذا لم يدخل عليه شئ من النواسخ واما اذا دخل فيجوز كونه فعلية كما صرح به الرضي فليتأمل في الدخول

الدخول في المفتوحة بمعناه في المكسورة فافهم ويليه بهما
مع الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء اي مع دخولها عليه
وقبلها فعل التحقيق بقرينة الامثلة حرف النفي لا وما
ولن ولم ولما وان نحو علمت ان لا تقوم بالرفع اي انه و
تبينت ان ما تقوم وقوله تعالى ايحسب ان لن يقدر وقوله تعالى
ايحسب ان لم يره وظننت ان لما تقم وعلمت ان ان تقوم
او السين نحو قوله تعالى علم ان سيكون او سوف كقوله
واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو
علمت ان قد يقوم ليكون كل منها كالعوض عن المحذوف
والفرق بينها وبين الناصبة فان هذه الحروف لا تقع بينها
وبين فعلها لانها معه بتأويل المصدر والفصل بها ينافيه
الا بلا ولانها لضعفها لا تقوى على العمل بالفصل الا بها
فانها لكثرة دورانها تدخل في مواضع لا يدخلها اخواتها
نحو جئت بلا مال فلا يحصل الفرق بينها بلا بالعمل فان ما بعدها
ان كان منصوبا لفظا فالناصبة والا فالمخففة او بالمعنى
فانه ان عنى به الاستقبال فالناصبة والا فالمخففة ويمكن
ان يكون الفارق به ما كان قبلها من فعل التحقيق مع
انضمام الفصل بها اليه فانه وان جاز لكن لا يخلو عن كونه
خلاف الظاهر في الجملة فافهم ولو كان اي الفعل الداخلة هي

النحر الصدور والحقان تثنية والقياس ان يقول حقتان لان تاء التأنيث لا تحذف من التثنية الا في خصيان
واليان الا انه حذف ههنا للضرورة اي رب صدر يلوح لونه وثدياه كحقين في الاستدارة والصغر واعرابه
ظاهر والاشتهار على ان كان ملغى حيث لم يقل ثدييه

الفاعل

عليه غير متصرف او شرطا او دعاء لا يحتاج الا الى احد هذه ا
الحروف بل لا يجوز لعدم الالتباس بان المصدرية لانها مع
مدخولها في حكم المصدر ولا مصدر للغير المتصرف والشرط
والدعاء الا اول ان بالمصدر نحو قوله تع وان عسى ان يكون
قد اقترب اجلهم مثال غير المتصرف وقوله تع تبينت الجن
ان لو كانوا يعلمون الغيب مثال الشرط وقوله تع والخامسة
ان غضب الله عليها مثال الدعاء وتخفف كان فتلغى اي يبطل
عملها على الاستعمال الافصح لفوات بعض المشابهة بما
بانتفاء فتح الآخر نحو قوله كان ثدياه حقان صدره وصدر
مشرق النحر على ما في الرضي ووجه مشرق النحر على ما في شرح
التسهيل ونحر مشرق اللون على ما في شرح لب اللباب
لو اعملت على الغير الافصح لقيل ثدييه ثم ان الظاهر ان لا
يقدر بعدها ضمير الشان لعدم الداعي اليه كما كان في المفتوحة
المخففة والا لم يذكره وقال ابن مالك انها كالمخففة
المفتوحة في العمل في اسم مقدر الا انه لا يلزم ان يكون ضمير
شان ويؤيده لزوم لم وقد لما بعدها اذا كان فعلا كما
كالمخففة المفتوحة على ما يستفاد من كلامه وصرح به الرضي
مثل قوله تع كان لم تغن بالامس ومثل كان قد وردت
الاظعان وتخفف لكن فيجب الغاؤها لفوات بعض المشابهة

بعض المشابهة بانتفاء فتح الآخر ولمشابهتها العاطفة
لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف سائر المخففات فانها
ليس لها ما اجريت هي عليه نحو ما جائني زيد ولكن عمرو
حاضر الواو لعطف الجملة على الجملة او للاعتراض
ويجوز اي حين التخفيف والالغاء دخولهما اي المخففتين
على الفعل لانتفاء المانع عنه وهو العمل نحو كان قد قام زيد
لانه مما لا بد منه كما ذكرنا ونحو ما قام زيد ولكن قعد
والسابع من الاحرف الثمانية التي منصوبها قبل مرفوعها
الا الواقع في المستثنى المنقطع لانه في المتصل ليس بعامل
على الصحيح بل العامل الفعل او شبهه او معناه على رأي ال
البصريين وهو الذي لم يخرج على بناء المجهول من متعدد
لمعلومية عدم دخول مدلوله في المستثنى باعتبار المفهوم
كما في المتن او المراد كقولك جائني القوم الا زيدا مشيرا
الى جماعة خالية عن زيد والخروج يستلزم الدخول اولا
لكونها بمعنى لكن فتعمل عملها باتفاق المتاخرين فيقدر له
الخبر في الاغلب نحو جائني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ
وقد يظهر والثامن من الثمانية لا الكائن لنفي الجنس
اي نفي الحكم عنه ذكره في الامتحان فالاضافة لادنى
ملابسة وشرط عمله ان يكون اسمه نكرة لامتناع تاثره

في المعرفة لعدم الجنسية مضافة او مشبهة بها لانها
لو كانت مفردة حقيقة تبنى على ما تنصب كما يجي
غير مفصولة عنها اى لا لانها لضعفها لا تؤثر مع
الفصل مثال المضافة نحو لا غلام رجل جالس عندنا ظرف
للخبر على ما هو الظاهر قيّده به للاحتراز عن لزوم الكذب
بنفي الجلوس عن جنس غلام رجل وانما لم يجعله خبرا لجعله مستقرا
ليظهر عمل الرفع في خبرها ايضا ويحتمل ان يكون خبرا بعد
خبر فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا ومثال
المشبهة نحو لا عشرين درهما لك والقسم الثاني وهو
ما كان مرفوعه قبل منصوبه حرفان ما ولا المشبهتان
بليس في كونهما للنفي لكن مشابهة ما اكثر لانها لنفي
الحال كليس بخلاف لا فانها للنفي المطلق او لنفي الاستقبال
والدخول اى دخولهما على المبتدا والخبر قال الفاضل العصام
ومن قال من وجوه مشابهة ما دخول الباء في خبره كما
في خبر ليس يردّه ما قالوا انّ دخول الباء في الخبر يختص بلغة
من اعمل ما واعتبر مشابهته بليس وشرط عملهما ان لا
يُفصل بينهما وبين اسمهما بانْ زائدة عند البصريين
وتسمى عازلة ونافية مؤكدة عند الكوفيين والا فنفي
النفي اثبات وفي هذا اختيار لما نقله الفاضل العصام عن

عن الاندلسي انه قال ينبغي ان يراعى في عمل لا الشروط
المعتبرة في عمل ما بل يبنى في لا اولى منها في ما لكونها
اضعف منها و تنبيه على قصور النجاة حيث لم يذكروها في عمل لا
كما في الرضى او على ان عدم ذكرها في عمل لا انفهامها دلالة
والتصريح اولى وما قاله الفاضل الجامي نقلا عن الغران
ان لا تزاد مع لا في استعمالهم فليس بوجه وجيه لان الشرط
عدمها فلا يقتضي الوجود في الاستعمال بل يكفي الامكان على
ان عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود ولذا مرضه و
لا تجرهما مطلقا خلافا للبعض فيه وللآخر في الظرف قياسا
على ان ولا بغيرهما اي ان والجر كمعمول الجزو ان لا ينتقض النفي
اي نفي الخبر لان نفي الخبر الشيء الا شيء اذ انتقاضه
لا يظهر عملها لوجوده قبله وامكان التبعية للمحل بالا قيدهما
لانه لو انتقض بغير معناها لا يبطل عملها بل يعملان فيه نحو
ما زيد غير قائم بمعنى الا قائم ولا رجل غير حاضر قاله الفاضل
العصام ولعل وجهه ان العمل لم يكن بعد الانتقاض
بحسب الظاهر فافهم ثم قال انه منقوض بلما بمعناها فانها
مثلها في ابطال العمل واقول تركه لندوره وشرط في لا معها
اي مع عدم الفصل وعدم الانتقاض كون اسمها نكرة
لانها لكونها اضعف عملا من ما لا تعمل الا في النكرة التي هي

عن ابن يعيش جعل عدم الفصل غير
ان شرط ظاهر اخر
انه على التوجيه لكلام النجاة

قوله او على ان عدم آه فعلى هذا يكون انه
يجوز ان يكون الاستقراء غير تام

حيث قال قيل

توجيه لكلام النجاة

فقد ثبت بينهما بلبس

ثم انه ينتقض لا عليها حافظ

قوله تركه لندوره اي لم يعد وان لا ينتقض النفي
بالا ولما لندرة الانتقاض بلما
او لندرة استعمال لما بمعنى الا فافهم
محمد جواد

اضعف من المعرفة بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة ايضا
ولانها في الاغلب لنفي الجنس وقد عرفت انها لا تعمل الا
فيها فحمل لا هذه عليها في عدم العمل الا فيها واما صحة
وقوع النكرة مسندا اليها العموم فيها فان لا لنفي الجنس نص فيه
لا يحتمل غيره ولا هذه ظاهرة فيه فيحمل عليه عند عدم القرينة
الصارفة واما عندها كلا رجل بل رجلان فلكونها موصوفة
بالوحدة نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا وان لم يوجد احد
الشروط المذكورة لم تعملا اي ما ولا الضعفهما في العمل
لا مع الفصل بان نحو ما ان زيد قائم ولا الخبر بينهما نحو ما قائم
زيد ولا حاضر رجل ولا بغيرها نحو ما زيدا عمرو ضارب ولا
مع انتقاض النفي الذي هو العمدة في المشابهة نحو ما زيد الا
قائم ولا رجل الا حاضر ولا مع انتفاء النكارة اسم لا نحو
لا زيد حاضر تركه لحصوله بتبديل رجل بزيد ولا بتقدم معمولهما
عليهما لما مر والعامل في الفعل المضارع من السماعي على
نوعين ناصب وجازم اذ لا جار في الفعل والرافع معنوي
كما يجيء فالناصب اربعة احرف بالاستقراء ان لمناسبتها
بان في المادة لا سيما عند التخفيف وفي كون الجملة معها في
تأويل المصدر وهي اصل في هذا النوع واخواتها محمولة على
عليها لمناسبتها لها في الاستقبال وهي للمصدرية احتراز

لكونه مشابها بليس

لكونه مشابها لان في كون النفي وعدم التركيب

في صورة وقوعها اسم لا

في غير هذه الصورة

لكون مشابهة فعل غير متصرف

مشابهة ضعيفة

لكون الخبر فيما لوجود الانتقاض

فيه واما في لا فلانه لنفي الخبر بلا مبتداء

قوله فلكونها اما عند وجود القرينة الصارفة عن العموم كلا رجل بل رجلان فصحة وقوع النكرة مسندا اليها لكون النكرة موصوفة بالوحدة فتكون نكرة مخصصة في المغني احمد جوري

اي انما انحصر في النوعين اذ لا جار آه

احتراز عن الزائدة فانها لا تعمل خلافا للاخفش كقوله تعالى
ومالهم ان لا يعذبهم الله اى لا يعذبهم وعن المفسّرة
كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وعن الم
المخففة ولن اصله لا كلم عند الفراء ابدل الالف فى احدهما
نونا وفى الاخر ميما ولا ان عند الخليل كما يشعر فى اى شيء
وحرف برأسه عند سيبويه وهو الظاهر اذ لا وجه لرده
الى اصل ولو رد فالظاهر ما خطر بالبال ان اصله لا الحق
به النون الخفيفة للتأكيد فصار لن كذا قاله الفاضل
العصام هى للنفى المؤكد فى الاستقبال لا المؤبد كما زعم
المعتزلة لقوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى
لان حتى للانتهاء وهو يناقض التأبيد قال الفاضل
العصام ولا يكون الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل فى الدعاء
غير لا من حروف النفى ويجوز تقديم معمول معمولها عليها وكى
هى للسببية اى سببية ما قبلها لما بعدها بحسب الخارج او
سببية ما بعدها لما قبلها بحسب الذهن او سببية كل
منهما للاخر بالاعتبارين نحو اسلمت كى ادخل الجنة وقد
تجتمع مع اللام فان تقدمت كما فى قوله لكى تقضى رقبة
ما وعدتنى فاللام بدل وان تأخرت كما فى قوله تعالى
لكى لا تأسوا على ما فاتكم فكى بدل وقيل تأكيد فى الصورتين

وقد يذكر بعدها ان نحو كى ان تقوم فقيل هى زائدة و
قيل بدل منها ويدل هذا على ان كى يجعل المضارع م
مصدرا او قد يدخل عليه ما فيقال كيما يضرب بالرفع فقيل
ما كافة وقيل مصدرية وكى جارة والمعنى للمضرة و
لا يتقدم معمول معمولها عليها ذكره الفاضل العصام و
اجازه الكسائى على ما فى الرضى واذن عند سيبويه والم
المروى عن الخليل تقدير ان بعدها وكتبها بالنون مطلقا
مبنى على ما نقل عن المازنى انه لا يصح الوقف عليها الا
بالالف لكونها حرفا كان وهو المختار عند المصنفين وما
نقل عن الفراء انه قال اذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا
يلتبس باذا الزمانية واذا اعملتها فاكتبها بالالف اذ العمل
يميزها عنها فمبنى على ما نقل عن المبرد انه يجوز الوقف
عليها بالالف والنون اخرها عن كى على عكس ما فى الكافية لطول بحثها ولاشتراط عملها بشروط بخلاف
كى هى للشرط والجزاء فى الغالب مثل اذن اكرمك لمن
قال اتيتك فهو جزاء الفعل كما انه جواب لقوله وشرط
عمله وجوبا او جوازا امراد به الامكان العام ان يكون
فعله المدخول عليه مستقبلا لا حالا اذ الغالب فى اذن
معنى الشرط والجزاء والاصل والغالب فيهما الاستقبال واذن

لا عمل لها لزيادتها لانه يجوز الوقف عليها بالالف

فالجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسم المصحف

الجواز الذى يجى بمعنى سلب الوجوب والامتناع
ويجى ذلك الامكان خاصا ويجى بمعنى سلب الوجوب
ويجى سلب الامتناع وحينئذ يسمى امكانا عاما

وقد اضاف فى تقديم هذا الشرط اذن عبارة
الكافية فصل بين الاصل والفرع امتحان

واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال اغلب واقوى
قيدنا بالغالب اذ قد يجرد عن الشرط كقوله تعالى فعلتها
اذا وانا من الضالين وقد يكونان في الماضي كقوله تعالى
ان كنت قلته فقد علمته فظهر ما في قول من قال لكونها
جوابا وجزاء وبما لا يمكنان الا في الاستقبال غير معتمد اصلا
او كاملا على ما قبله اي فعله غير متعلق بما قبله ليسلم عن
المعارض وان لا يفصل بينه وبين معموله بغير القسم
والدعاء والنداء ليسهل عمله لضعفه واما بها نحو
اذن والله او رحمك الله او يا زيد اكرمك فللكثرة دورها
ولا يصح هذا في اخواته وان اريد به الحال او اعتمد فعله
على ما قبله اعتمادا كاملا بان يكون جزاء عنه او جوابا له
بالقسم او شرط قبله فانهم حصروا الاعتماد بحكم الاستقراء
في هذه الثلثة او فصل بغير ما ذكر لم يعمل اما على التقدير الاول
فلعدم كونه على حاله الاغلب وقد مر انه لا عمل له الا فيه واما
على الثاني فلضعفه ومغلوبيته بوقوعه بين المتصلين في
لان المعتمد على ما قبله سابق عليه حكما وهو لضعفه لا يعمل
في السابق ولو حكما فيعلم منه عدم عمله في السابق حقيقة
بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل العصام بان ما ذكر
ينتقض بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع الشروط فيه

حيث جزم بكونها جوابا وجزاء ونفى الامكان في غير الاستقبال مع كونهما واقعين فيه

في تعليل الاشتراط المذكور

الفاضل الجامي

اي لا كاملا ولا ناقصا

او على المصنف فافهم

اي من اذن

اي بين احدهما احق بالاخر منه

اي فلا يصح عليه اذن

كالمبتدأ والخبر وكالشرط وجزائه وكالقسم وجوابه

اي من عدم العمل وبلا اعتماد

الجزاء بالمعنى اللغوي

اي اذا اريد بالفعل الحال

من الضابط

واما على الثالث فلضعفه ووجود المانع نحو اذن اصا
اظنك بالرفع كاذبا لمن قال قلت هذا القول مثال لما اريد
به الحال ونحو انا اذن اكرمك بالرفع لمن قال جئتك مثال
لما اعتمد ونحو والله اذن اكرمك بالرفع ونحو ان تأتنى اذن
اكرمك بالجزم ونحو اذن زيدا تضرب بالرفع قال الفاضل
العصام وقد يكون ما يجعل ما بعد اذن جزاء له في كلام
المجيب به مثل اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا
يرضى باسلامه وبيان انه جزاء اسلامه واما اذا اعتمد
اعتمادا ناقصا اى اذا وقع بعد الفاء والواو نحو ان تأتنى
آتك فاذن او واذن اكرمك فيجوز اعمالها بناء على ضعف
الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه جملة والغاؤها بناء
على وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل والحاصل ان
الاعتماد الناقص لا يمنع وجوب العمل لا جوازه ويجوز اضمار
ان قد خص خاصة او حال كونه مخصوصا من بين
النواصب بجواز الاضمار لما مر انه اصل في هذا النوع
فينتصب المضارع به اى ان المضمر بشرط ان يكون بعد
الفاء السببية لان العدول عن الرفع الى النصب يسير شديد
من اول الامر انه قصد تحولها من العطف الى السببية
لان تغير اللفظ يدل على تغير المعنى وان يكون قبلها ما يمنع

فيكون ما بعدها مجزوما او مرفوعا

اى فاذن اكرمك او ان تأتنى آتك واذن اكرمك

بخلاف الاعتماد الكامل فانه يمنع جوازه ايضا

عطف على قوله اعتمد على ما قبله اعتمادا كاملا

يمنع عن احتمال كونها عاطفة ظاهراً وهو الانشاء
لكمال الانقطاع وفي المثال اشارة الى هذين الشرطين
وهو اما امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام
مني رعاية لكون الفاء عاطفة في الاصل هذا على ما هو
المشهور وقال الرضي التقدير زرني فاكرامي ثابت
بحذف الجزو وجوباً لان ما بعد الفاء جواب وهو لا يكون
الا جملة والفاء السببية لا يكون لعطف المفرد على
المفرد بل لعطف الجملة على الجملة مع قلة واما وجب
الحذف لان الفعل لما التزم فيه حذف أن التي سببها
بتهيأ للابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور
فلو ابرز الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل واما قولهم
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ وهذا وكان
الجمهور حكموا بكونه جواباً مع كونه في تقدير المفرد عندهم
نظراً الى المآل لان معنى قولنا زرني فاكرمك ان تزرني
اكرمك كما لا يخفى وقال الفاضل العصام اعلم ان المنصوب
بعد الفاء في غير النفي يجزم بعد سقوط الفاء فتقول في زرني
فاكرمك زرني اكرمك بالجزم ولذا يعطف المجزوم على
المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن او نهي نحو
لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني وسد الا انشاء امانهي

انما قال ظاهراً لانه يجوز عطف الاخبار على الانشاء بطريق عطف القصة على القصة لكنه خلاف الظاهر

فما بعد الفاء فيه في تقدير مصدر مرفوع معطوف على ... من اللفظ الاول

نتيجة ما بعد الفاء لا يكون الا جملة فلهذا قدر بالجملة

لكون الفعل مع ان في حكم المصدر والمصدر ... الابتداء

يعني لكن اللازم لما اذ الفعل لا يكون كالخبر عنه ...

عطف على قوله اما امر ...

يندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني
فاهلك الحق الكسائي بالامر الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر
الله لك فتدخل الجنة واسم فعل بمعنى الامر نحو عليك
زيدا فاكرمك والامر المقدر نحو الاسد الاسد فتنجو و
وافقه ابن جني في مثل نزال لانه في حكم الامر في الاطراد
ولم يرضه الجمهور لما سيجئ او نفي وهو في حكم الانشاء
في استدعائه جوابا نحو ما تأتينا فتحدثنا اي ما يكون منك
اتيان فتحديث منا ويلحق به ما جرى مجراه نحو فلما
تأتيني فتكرمني ولولا للتحضيض لاستلزامه نفي فعل نحو لولا
انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا او تمن نحو ليت لي
مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاقا منى ثم لم تعد
بالنصب او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي الا يكون
منك نزول فاصابة خير منا او استفهام نحو هل عندك ماء
فاشربه اي هل يكون منك ماء فاشربت منى ولما كان معه
مقصوده بيان عاملية ان مضمرة لا ضبط المواضع التي
يضمر فيها ان اكتفى في التمثيل بالامر الذي هو اصل الانشاء
واشرفه ولم يستوف امثلة تلك المواضع على ما هو دابه في
هذه الرسالة والجازم خمس عشرة كلمة اربعة منها حرف
تجزم فعلا واحدا وهي لم ولما وهما لنفي الماضي بعد قلبها المضارع

المضارع البتة لكن الثانية لاستغراق ازمنة الماضي
من وقت الانتفاء الى وقت التكلم ولنفي المتوقع كثيرا
دون الاول ولام الامر احتراز عن لام الجر والابتداء
ولا النهي هما للطلب اي لطلب الفعل وتركه استعلاء
او خضوعا او استواء فيدخل لام الدعاء والالتماس
ولاهما وانما عمل كل منها الجزم لمشابهته بان في
الاختصاص بالفعل وفي قلب معنى مدخوله واحد عشر منها
تجزم لفظا او تقديرا فعلين ان كانا مضارعين وان
ماضيين فمحلا وان احدهما ماضيا فلا جزم الآخر احدهما
تسمى كلم المجازاة اي الجزاء على ما في القاموس فالمعنى
كلم تقتضي الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة الى الشرط
فليس فيها تغليب الجزاء على الشرط قاله الفاضل العصام
وهي ان هي للشرط سمي به لانه شرط لتحقق الثاني و
الجزاء مجاز بطريق التشبيه من حيث انه يبتنى على الاول
ابتناء الجزاء على الفعل فان لاقتضائه اياهما وجعلهما
كشيء واحد المقتضيين طولا في الكلام اعمل الجزم تخفيفا
وكذا العشرة الباقية لتضمنها معنى ان لمناسبتها اياه
في الابهام وحيثما لا يجزم به بلا ما وهي كافة عن الاضافة
لتصير مبهمة فيناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم

في الابهام ويحسن تضمنها معناه وان يجزم بها و
بدونها وهي ليست بكافة بل مزيدة لزيادة الابهام
وذكره بدونها ليثبت الجزم بها بطريق الاولى وان
كل من هذه الثلثة للمكان واذ ما قال السيرافي ما
علمت احدا من النحاة اثبته الا سيبويه واصحابه وهي
حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هي فعل كما ان مهما
فعل وقال المبرد معنى اذ الظرفية كفها الحاق ما عن
طلب الاضافة وهيئتها للشرط كما في حيثما وجعلها
بمعنى المستقبل وجازمة ذكره الفاضل العصام والمص
اختار مذهب المبرد حيث قال للزمان واذا ما لا يجزم
بلا ما الا على قلة لقلة مناسبتها لان في الاحتمال اذ هو
للقطع المنافي للابهام الا انه لما احتمل في الامر المقطوع
ان يقع على خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف الحال لنا جاز
تضمنها معنى ان والجزم بها وقوى مع ما الكافة عن
الاضافة كما في حيث ومتى مع ما الزائدة لزيادة الابهام
وبدونها لوجود اصل الابهام كل من هذه الثلثة للزمان
ومهما بمعنى ما الا متى ولذا لم يذكره معه قال بعض الكمل اصله
ما الحق باخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلب
الفها هاء بالاستكراه تتابع المثلين وقيل مركب من مه بمعنى

اي التتابع المثلين

بمعنى الكف وما الشرطية وقال الفاضل العصام وكان
الميزانيين زعموا انه مثل كلما ومتى حيث جعلوه سور
القضية الكلية مثلهما وما في التسهيل انه قد يجي
ظرف زمان ومنه قوله وما لك يا ابن عبد الله فينا فلا
ظلما تخاف ولا افتقارا ومن واي مع ما وبدونها
لما مر ويجوز اضمار ان خاصة لاصالتها في هذا النوع
فينجزم المضارع بها اي بان المضمرة بعد الامر لفظا
بدون الفاء نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك
فان المطلوب بزرني الزيارة وفائدتها الاكرام وهي
تصلح للسببية وقصد اداؤها فقدر ان مع الفعل
الماخوذ من زرني فجعل الاكرام جزاء له ويجوز بعد المقدر
نحو الاسد الاسد تنج وبعد اسم فعل نحو نزال اقاتلك و
بعد الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل الجنة وان
لم يجز النصب بعدها عند الجمهور لان معنى الامر كاف في
الجزم بخلاف النصب فانه يكون مع الفاء وما بعده قد
يرتفع فلا يكون وحده دليلا على اضمار ان فلا بد من
صريح الامر ونحوه تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد سائر
ما ذكر في ان المضمر غير النفي فانه خبر لا انشاء فلا يناسب
لمعنى الشرط ولما فرغ من السماعي الا ذان شرع في القياسي

فقال والعامل القياسي ما لا يتوقف اعماله بخصوصه على
السماع بل يمكن ان يذكر في بيان عمله قاعدة كلية اي
قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها بان
يجعل ذلك الجزئي موضوعا في الصغرى وتلك القاعدة كبرى
موضوعها غير محصور افراده في عدد بخلاف السماعي
كما عرفت ولا يخرجه اي كونه قياسيا اختصاصه ببعض
الاحكام مثل كون صيغته سماعية كما في الصفة
المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه كما في
افعال المدح والذم والتعجب وعسى وليس في معموله ما
بالتقدم والفصل كما في فعل التعجب ومثل عدم نصب
المفعول به كما في فعل اللازم ومثل الالغاء كما في افعال ال
القلوب ومثل التعليق كما في كل فعل قلبي ومثل الاحتياج
الى منصوب كما في افعال الناقصة ومثل عدمه كما في
افعال التامة وغير ذلك ولا شك ان اعمال كل منها بخصوصه
ولا يتوقف على السماع وانما المتوقف عليه الاحكام
المذكورة فلا ينبغي ان يجعل بعضها سماعيا كما جعلوا على
انه غير محصور فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحققون الم
المتتبعون كثيرا كما ستقف نحو كل صفة مشبهة ترفع ال
الفاعل فان افراد موضوعها وان كانت محصورة بحسب

الباء داخل على المقصور منه

كما اذا اردت ان تعرف ان ضرب مثلا يرفع الفاعل تقول انه فعل وكل فعل يرفع الفاعل ينتج ان ضرب يرفع الفاعل والمضارع والمجهول والتانيث والجمع والتثنية

قوله ومثل الالغاء كما في افعال القلوب فيه ان افعال القلوب لا يجوز الالغاء بل يقتصر على الالغاء والاعمال وما سبق من قوله اختصاصه ببعض الاحكام يشعر بوجود شرط

كما في افعال الناقصة وافعال القلوب وافعال المدح والذم واسماء الافعال

بحسب الصيغة لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعي
فان افراده محصورة بحسب المادة ايضا وهو تسعة الاول
الفعل مطلقا فكل فعل لازما او متعديا متصرفا او غيره
فعل قلبي او لا يرفع معمولا واحدا اسما فاعلا او اسما الان
النسبة الى المرفوع ماخوذة في مفهومه وضعا فلا يكون
بدونه وبين العمل على الاقتضاء وينصب معمولات كثيرة
مفاعيل او غيرها كالجزء والحال والتمييز وغير ذلك لتعلق
مفهومه بها لكن اللازم لا ينصب المفعول به بدون
حرف الجر كما يصرح به ويجوز تقديم منصوبه عليه لقوته
في العمل وما يجي من عدم جواز التقديم بعضه على البعض
فكالاستثناء منه وهو على نوعين لازم ومتعد فالفعل
اللازم قدمه لكون مفهومه وجوديا ما فعل يتم فهمه اي
فهم مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل اي بلا مدلول هو
مفعول به صريح نحو قعد زيد ولا ينصب اللازم المفعول به
بغير حرف الجر لعدم الاقتضاء بدونها فمنه اي اللازم
افعال المدح والذم لصدق حده عليها اي افعال
موضوعة لانشائهما وهو الاظهر على ما ادعاه الفاضل
العصام او مشهورة بهذا اللقب على ما قاله الفاضل الجامي
ولما كان وضعها له معلوما من اللغة ومن لفظها ايضا

اي اذا كان الفعل تاما

اي اذا كان الفعل ناقصا

الاول على تقدير ان يراد بها المعنى الاضافي
والثاني على تقدير ان لا يراد بها ذلك

المراد به الشيء المخصوص كما هو المشهور
من اطلاق اللغوي وذكره الفاضل العصام

لفظ افعال المدح والذم

على الاول والمحتاج اليه بهنا معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة الاحكام المختصة بها وتلك تحصل بعد الافراد استغنى بالبعد عن الحد ولما كان بهذه الافعال غير متصرفة ولها احكام مختصة فلذا اعدها بعضهم من السماعي قال فيه اشارة الى هذا الفرق وتصريحا للرد وهي اى افعال المدح والذم مبتداء وخبره نعم وما عطف عليه الكائنة للمدح اى لانشائه وقيل في مثله حال و العامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الجزء الى المبتدء ورد بان الجزء المجموع وقال المص ايضا لم نر من ذهب الى جوازها من الجزء بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوها من المبتداء وجعلوا العامل ما ذكر ويمكن ان يجعل نعم مبتداء ثانيا بتقدير منها جزءا وللمدح حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول وبئس الكائنة للذم وهما اصلان في الباب فلذا قدمهما وشرطهما من حيث العمل ان يكون الفاعل اى فاعلهما معرفا باللام للعهد الذهني فيكون اشارة الى واحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص فيكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع في النفس وقيل للجنس وقيل للاستغراق ورده الرضي بان علامته صحة وضع كل موضعه ولا يصح ان يقال نعم كل رجل

رجل زيد وقال الفاضل العصام ان ذلك مشترك بين
الثلثة اذ لا يصح ايضا نعم جنس الرجل من جميع الافراد رجل من
حيث هو هو وفي ضمن فرد ما من زيد والحق انه
يصح الحمل على كل منها بادعاء ان الممدوح والمذموم
بمنزلة الجنس من حيث هو هو وفي ضمن فرد ما او
جميع الافراد وانه متحد معه لا مغايرة بينهما اصلا
لما فيه من مثل ما يجمعه للجنس او كل من افراده من المحا
مد والمناقب او المثالب وباعتبار انه الجنس في ضمن اي فرد
فرضه العقل اذ لا فرد له الا اياه فاي فرد فرض فهو
هو واختار المص هذا لان كلا من لامي الجنس و
الاستغراق لكونه معرفة يفوت نوعا من الابهام
فلا يلايم المقام او مضافا اليه اي الى المعرف باللام ولو
بالواسطة ولو اريد بهذا في المعرف باللام لاستغنى
عن قوله بهذا بهذا في حكم المعرف باللام او مضمرا مميز ار
بفتح الياء اي مفسرا بنكرة منصوبة على التمييز ليحصل
البيان اولا اجمالا وثانيا تفصيلا ثم ذكر المخصوص
ثم العامل في التمييز المضمر لا نعم لانه لابهامه في حكم اسم
نكرة تم بالتنوين وتذكر بعد ذلك ايفاعل الموصوف بما ذكر
من حيث انه موصوف على ما هو مقتضى الاشارة ولذا

بخلاف لام العهد الذهني فانه في حكم النكرة

لان نعم لازم لا ينصب التمييز

فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح جامي

ذكره في موضع الضمير المخصوص بالمدح او الذم لانه للتعيين بعد الابهام فلا بد ان يذكر بعده على ما هو الغالب وهذه الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لا على مدخول ان فافهم وبما اشرنا من ان اشارة الاشارة ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد بان المخصوص فيه مذكور بعد التمييز لا بعد الفاعل فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل العصام من ان المراد ذكره بعده ولو بالواسطة سوال كون ذلك المخصوص مطابقا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والجنس للفاعل المعهود الذي هو الموصوف بما ذكر ولذا اظهر ولم يضمر لكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف فلا يرد مثل نعم رجلا الزيدان ونعم امراة هند بان المخصوص فيهما غير مطابق للفاعل الذي هو المضمر المفرد المذكر لانه وان كان غير مطابق له بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق له من حيث انه مفسر بالجمع او المؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر ثم يفهد باتيان اسم الاشارة كما سبق لانه يشعر بعلية الوصف المذكور للحكم وهو المطابقة وعلته الاتحاد لا الوصف المذكور بخلاف ما سبق كما اشرنا اليه ولقد اخرج في العدول

من ان المراد بذكر المخصوص بعد الفاعل ان يذكر بعد الفاعل الفاعل او التمييز بنكرة مثلا

وجه الفهم انه لو كما معطوفا على الجملة لا على مدخول ان لكان عطفها وليس كذلك اذ فيه يصح لتوهم انه من شرط المخصوص ان يتقدم على الفعل فيقال زيد المصحح بانه صاحب المفتاح نعم الرجل على ما صحح به ايضا صاحب واخبر كونها استانفية تخلو عن التوهم كما لا يخفى

نعم رجالا الزيدون

العدول عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل فافهم
وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله خبره مقدما عليه أو
خبر محذوف هو هو مثلا استانف عما قيل من هو فعلى
هذا يكون جملتين وعلى الاول جملة نحو نعم الرجل زيد
مثال لما كان الفاعل فيه معرفا باللام وذكر بعده مخ
مخصوص مطابق له في الافراد ونعم غلاما الرجل الزيد
ان مثال لما كان مضافا اليه بلا واسطة وا
المخصوص مطابق له في التثنية ومثال المضاف اليه بها
نعم فرس غلام الرجل هذا قيل العائد اللام اما باعتبار
العهدية او لاشتمال مدخولها على المبتدأ ورده المص
بانه لا يتمشى في المضمر المميز الذي هو مبهم غير عائد
الى شيء واجاب عنه بعض الكمل بانه وان كان كذا الا
انه مع تمييزه كان في حكم اللام فيكون رابطا وقال الفاضل
العصام الرابط ادعاء كون الفاعل عين المخصوص ونعم
رجلا زيد مثال لما كان الفاعل مضمرا مميزا بنكرة والمخصوص
مطابق له في الافراد وهذا الضمير لا يكون الا مفردا مذكرا
ولو كان التمييز على خلافهما كالمخصوص كما تر مثالهما لان
الابهام في المفرد المذكر اكثر مما يدل على العدد والتانيث
وابهام الفاعل مقصود في الباب وقد يحذف المخصوص

اذا علم بالقرينة كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم
العبد اى ايوب عليه السلام بقرينة ان الكلام فى ذكره
وقد يتقدم اى المخصوص على الفعل بناء على ان الاصل
فى المبتدا التقديم وتاخيره فى الاغلب لكونه بمنزلة
البيان والتفسير وهذا يؤيد كونه مبتدا كما لا يخفى
ولذا اختاره المص نحو الزيدون نعم الرجال وساء
عطف على نعم اصله سوء بالفتح فنقل الى فعل بالضم
فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا هو مثل
بئس فى افادة الذم والشرائط والاحكام مثل
قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا اى مثلهم وحبذا
يقال حب كظرف اى صار حبيبا الكائنة للمدح وفاعله ذا
من اسماء الاشارة التى هى من المبهمات لما عرفت
ان الغرض فى الباب الابهام اولا والتفسير ثانيا وفيه
رد لمن زعم ان فاعله هو المرفوع بعد ذا زعما منه ان
حبذا بتمامه فعل لان شدة الامتزاج جعلها كلمة واحدة
وغلب الفعل لتقدمه على الاسم وازال الاسمية ولا تغير
حبذا بان يتغير فاعله او فاعله او ذا بان يثنى او يجمع او
يؤنث ليطابق المخصوص الذى هو احدهما لجريه مجرى الامثال
كذا ذكره المص قال بعض الكمل لان المفرد المذكر دال على الا

وسواء تثنية وجمع وتانيث ... فعل ... مابين ... قاموس

اى وضعت من باب قال صح

فعلا لازما

وفيه ضمير مبهم كما فى نعم رجلا ومثلا تفسيره والقوم مخصوص بالذم لكنه على حذف المضاف اى ساء مثلا مثل القوم المكذبين فيوجد تجانس الفاعل والمخصوص كما هو الشرط لكون المخصوص كالمبتدا له والمبتدا لا بد ان يجانس المبتدا

فانهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فكثر فيه التصرف فيه

اى فى قول المص وفاعله ذا

والامثال لا تغير فكذا ما جرى مجرى الامثال

عصام الدين فى تعليل قوله لا يتغير

على الابهام الذي هو المقصود في الباب لدلالته
غيره على معنى زائد يقصر به الابهام فلا يقال حبذا ان
الزيدان ولا حبذا اولاء الزيدون ولا حبذه هند بل
حبذا في الكل ويذكر بعده اى حبذا فاعله او ذا
المخصوص بعدية غالبة كمخصوص نعم وبئس على ما
ذكره المص او بعدية مطلقة فلا يجوز تقديمه على
حبذا رايت على ما ذكره الفاضل العصام واعرابه
اى مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم في ان رفعه على
الابتداء لا على الخبرية لحبذا اى زعم المبرد وابن
السراج ومن وافقهما لزعم ان شدة امتزاج
حب مع ذا جعلتهما اسما لغلبة ذا لشرفه على الفعل
فصار مبتدا وجه الرد فوت الغرض كما في الزعم
السابق نحو حبذا زيد والفعل المتعدى ما فعل لا
يتم فهمه اى فهم مدلوله بغير ما وقع عليه وهو
مدلول المفعول به الصريح خرج به الفعل الناقص
فانه وان كان لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس مما
وقع عليه الفعل كما لا يخفى عدل عن التعريف بما
يتوقف تعلقه على متعلق لرده الرضي بانه يدخل فيه مثل
قرب وبعد مما له معنى نسبي لانه لا يتعقل الا بما هو

وكل تعريف شانه فهو غير مانع لاغياره
وكل تعريف غير مانع لاغياره فهو فاسد
ينتج هذا التعريف فاسد

منسوب اليه مع كونه اللوازم وان اجاب
عنه الفاضل العصام بان المراد بما يتوقف تعقله على
متعلق ما اعتبر في مفهومه نسبة تقتضي ذكر متعلق
بخصوصه وفي مفهوم مثل ما ذكر لم يعتبر بهذه ال
النسبة بل اعتبر فيه ما متعلقا اجمالا فلا يدخل لان
هذا انما لم يشعر به الحد والحمل على المتبادر واجب فيه
وهو اي المتعدي على ثلثة اضرب الاول متعد الى مفعول
واحد نحو ضرب زيد عمرا ويجوز حذف مفعوله بقرينة لو
منويا كقوله تع اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه
وبدونها لو منسيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة
نحو فلان ياكل ويشرب اي يفعل الاكل والشرب والثاني
متعد الى مفعولين وهو ثلثة اقسام القسم الاول منها
ما كان مفعوله الثاني مباينا للاول اي لا يصدق احدهما
على الآخر نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز حذفهما معا
وحذف احدهما فقط مع قرينة لو منويا مثل سئل زيد
عمرا درهما فاعطى وبدونها لو منسيا نحو فلان يعطي
والقسم الثاني منها افعال القلوب اي افعال مشهورة
بهذا اللقب وهي افعال اصطلاحية دالة على فعل المراد به
القائم بالغير لا التأثير فان العلم مثلا اما كيف او اضافة او

او انفعال ولا يتصور فيه التأثير ولو قال على احوال
القلوب كما في الامتحان لكان اظهر قلبي خرج به غيره
داخلة على المبتدا والخبر ناصبة اياهما مع انهما بمنزلة
اسم واحد في الحقيقة كما يجيء دفعا للتحكم على المفعولية
فخرج الفعل القلبي الذي ينصب الواحد كعرف وفهم
نحو علمت ورأيت ووجدت بهذه الثلثة للعلم وزعمت
مشترك بين الظن والعلم وظننت وخلت وحسبت
بهذه الثلثة للظن وهب على وزن دع تقول هب
زيدا منطلقا بمعنى احسب زيدا منطلقا على وزن اعلم
او اضرب هو غير متصرف لا يستعمل منه ماض ولا مستقبل
ولا يجوز حذف مفعوليها معا او احدهما بدون قرينة
لو منويا اذ هو لا يعلم بدونها لو حذف فيفوت المقصود
واما لو منسيا فيجوز حذفهما معا كقوله تعالى هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقال بعضهم لا يجوز هذا
الحذف ايضا لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان
الانسان لا يخلو عن علم وظن ورده المص بان هذا
انما يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر عن حصوله على الحقيقة
وههنا ليس كذلك بل نزل المتعدي منزلة اللازم لقصد
التعميم فيفيد ان نفس العلم باي شيء تعلق غير مساو له

للجهل بل هو خير منه فلو نوقش بان العلم فيه بمعنى
المعرفة فتعدد العلة مشتركة على ان قوله لا يخلو
الا ان يكون عن علم غير مسلّم اذ قد ينفى العلم عنه بضرب
من التجوّز فيفيد الخبر بالاثبات ومع قرينة كثر
حذفهما معا نحو من يسمع يخل اي مسموعه صادقا
وقلّ حذف احدهما فقط نحو قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
الغيبة فان المفعول الاول فيه محذوف اي لا يحسبن
هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ونحو قول الشاعر كان لم يكن
بين اذا كان بعده تلاق ولكن لا اخال التلاق باقيا فان
المفعول الثاني محذوف فيه اي كائنا ووجه القلة كونهما
بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به في الحقيقة مضمون
الثاني مضافا الى الاول فتقدير علمت زيدا قائما
عرفت قيام زيد فحذف احدهما كحذف بعض اسم واحد
بخلاف حذفهما فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير و
عدم لزوم كون المؤول بشيء في حكمه من كل وجه
ومن خصائصها جمع خصيصة بمعنى الخاصة
جواز الالغاء والمراد به عدم الوجوب والامتناع
اي ابطال عملها لاستقلال مفعوليها كلا اما مع ضعفها

باجتماع اللفظ والمعنى جوازا
زبدة الاعراب

ضعفها لخفاء اثرها لكونها قلبية والاعمال لكونها
افعالا تامة قطع النظر عن قلبيتها اذا توسطت
بين معموليها في الجملة بان يصح عملها فيهما حال
التوسط او التاخر واحترز بهذا القيد عما اذا توسط
بين اسم الفاعل ومعموله كلست بمكرم احسب زيدا
وبين معمولي ان كان زيدا احسب قائم وبين سوف
ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف
والمعطوف نحو جائني زيد واحسب عمرو وبين الفعل
ومرفوعه كضرب احسب زيد فان الالغاء واجب فيها
كذا في الامتحان وهو خاصة اخرى لها غير مذكورة
هنا لعدم شيوعها كالجائز وقال الفاضل العصام ان
الالغاء في القسم الاخير غير واجب على المذهب البصري
بل يجوز على ما في التسهيل واحترز به ايضا عما
فسرنا عن مثل زيد ظني قائم غالب او زيد قائم ظني
غالب لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما
تقدمه نحو زيد علمت منطلق لكن الاعمال اولى لان
لها نوع تقدم لفظي ولها قوة لكونها افعالا امر
فيترجح او تاخرت عنهما نحو زيد منطلق علمت والالغاء
اولى لعدم التقدم اللفظي راسا قال الفاضل ا

عملت بالفعل او لا
اي افعال القلوب
مفعول المكرم
اي في الافعال الخمسة
اي بان يصح عملها فيهما آه
اي حين توسط
حين التاخر

العصام اعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى
ظننت زيداً قائماً فهو في المعنى متعلق بالجزئين لكن
لم يعمل فيهما لفظا لضعفه لما مرّ وما قال الرضي ان
معناه زيد في ظني قائم فالفعل في معنى الظرف يردّه
انه لا يصح في زيد قائم ظني غالب فانه قال معناه
ظني زيداً قائماً غالب انتهى يعني ان ما ذكره الشيخ من
التوجيه غير متمشٍّ في مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه
فيكون قاصراً بخلاف ما ذكره واقول ان ما ذكره الشيخ
من التوجيه في هذا المثال لا ينافي توجيهاً آخر مذكوراً
قبله لامكان كون معناه زيد قائم في ظني الغالب
فلعله اشار الى امكان التوجيهين الى احدهما في
احد الموضعين والى الآخر في الآخر ومنها اي من
خصائصها جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين
متصلين متحدي المعنى تكلماً وخطاباً وغيبة نحو علمتني
وعلمتك وعلمه قائماً ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسي
لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا
ارادوا النفس تصريحاً وتنبيهاً على ما عسى ان يغفل
عنه بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان
بحاله اعلم منه بحال غيره فالاتحاد غالب فيها فلا يحتاج

يحتاج الى زيادة النفس للتنبيه عليه كذا فى الامتحان
وقال بعض الكمل تنبيهاً على العدول عن الاصل الغالب وجبراً بالمضاف المشعر بالمغايرة عما فات
بخلاف افعال القلوب فان مفعولها فى الحقيقة
مضمون الثانى مضافاً الى الاول فلا عدول فيها عن
الاصل اصلاً حتى يحتاج الى التنبيه والجبر واما الوجه
المشهور فقد زيفه المصنف فى الامتحان ومن اراد
الاطلاع فليرجع اليه وحمل عدم وفقد فى هذا الجواز
على وجد حمل النقيض او النظير فانهما نظيره فى عدم
التاثير فى المفعول نحو عدمتنى وفقدتنى ومنها اى
من خصائصها جواز دخول ان المفتوحة على مفعوليها
فى الجملة نحو علمت ان زيداً قائم قال الفاضل العصام و
هو كعلمت قيام زيد لكن الثانى قليل والسر فيه ان
مآلهما وان كان واحداً لكن بينهما فرق بان النسبة
التى تعلق بها العلم مفصلة فى الاول فهى احق بالتصديق
ومجملة فى الثانى فهى ليست باحق به بل بالتصور و
تلك الافعال حينئذ مكتفية بمفعول واحد على مذهب سيبويه
لانها حين نصب المفعولين لا تنصب ايضاً عنده الى
التحقيق الا مفعولاً واحداً هو مضمون الجملة واذا وجد

في وجه زيادة النفس — الذى هو المغايرة — فى الباب الثانى

لانه لا يغفل عنه بسبب الغفلة

زيادة النفس

عما فات

لا لابقائه على الالتباس

بعينه لا تحتاج الى المفعول الثاني كما لا يخفى ولما خفى
هذا التحقيق على الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا عاما
وجعل التقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا وعلمت قيام
زيد حاصلا واما التعليق بكلمة الاستفهام الداخلة
على الجملة او الجزء الثاني حرفا او اسما او كلمة النفي
الداخلة ايضا على الجملة او الجزء الثاني وهي ما ولا
وان او لام الابتداء او لام القسم او ان المكسورة
اذا دخل في خبرها لام الابتداء انما شرط دخول اللام اذ
لولاه لفتحت فلم يكن تعليقا ووجه التعليق بالمذكورات
انها تقع في صدر الجملة وضعا فيقتضي بقاء صورتها
وهذه الافعال تقتضي تغيرها فوجب التوفيق بينهما
فروعيت حقوق هذه المذكورات لفظا وحقوق تلك
الافعال معنى فهي عاملة معنى والعمل المعنوي كثير فلا
يضيع حقوقها من كل وجه اي ابطال العمل على سبيل
الوجوب لفظا لا معنى تفسير للتعليق وهو ماخوذ
من قولهم امراة معلقة المفقودة الزوج لا هي ذات
زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال
عند التعليق لا هي عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل
العمل اللفظي ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوي حتى يجوز

يجوز العطف على المحل في نحو علمت لزيد قائم وبكرا
قاعدا واشارة الى الفرق بين الالغاء والتعليق من
وجهين احدهما ان الالغاء جائز في الاغلب وقد يجب و
التعليق واجب البتة والثاني ان الالغاء ابطال العمل
في اللفظ والمعنى على احد الاحتمالين الذي صرح به
الرضي والتعليق ابطال العمل في اللفظ فقط فيعم يجز
للتعليق بهذه الافعال اي افعال القلوب نحو علمت
ازيد عندك ام عمرو واختيار هذا المثال لانه اوضح امثلة
الاستفهام وابعدها من الاشتباه لا لانه مال الى ما
قال البعض انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جوابه
نعم او لا فلا يقال علمت ازيد قائم او هل زيد قائم لان
المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال فكانه
قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم هو مضمون
الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم او لا وشيء منهما
ليس بجملة بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو فانه زيد
عندي او عمرو عندي فلا بد من وقوع ما يكون جوابه
بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة لان
هذا مردود بانه لا يخفى على كل احد ان جواب ازيد قائم
ليس بمجرد نعم بل هو توطئة للجواب وجوابه زيد قائم على

الا ان يجعل على الاختصاص

عطف على قوله تفسيرا

حيث قال معناه زيد في ظني قائم

لان معنى علمت لزيد منطلق علمت انطلاق زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين

واما على الاحتمال الاخر الذي صرح به الفاضل العصام وارتضاه الرضي في الابطال في الالغاء يكون في اللفظ لا في المعنى كما في التعليق فافهم

حيث قال معناه ظني زيد قائم غالب

اي معنى زيد قائم ظني غالب

صفة استفهام

ومنها علمت هل زيد منطلق وعلمت ابن جلوسك واي الجزئين احب

بمعنى ام التي يكون المعطوف بها والمعطوف عليه بمنزلة استفهام واحد نحو ازيد عندك ام عمرو فانه بمعنى ايهما عندك سيما عبد الله

علة لعدم الميل

انتهى قول البعض

انه لو مال اليه لقال همزة الاستفهام لا كلمة الاستفهام
ثم ان هذا مثال للداخلة على الجملة ومثال الداخلة
على الجزء الثاني نحو علمت زيدا من هو وابطال العمل
في الاول بالنظر الى لفظي الجزئين وفي الثاني الى الثاني
ولا يجوز تعليقه فيه بالنسبة اليهما كما زعم البعض
متمسكا بان الاستفهام يسري في الجملة كلها وان
دخل على الجزء الثاني لان هذا منقوض بان النفي
ايضا يسري فيها مع انه لا يبطل العمل في الاول
بدخوله على الثاني اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائما
كذا ذكره الفاضل العصام تدبر ورايت ما زيد
منطلق وظننت لا زيد في الدار ولا عمرو وحسبت
ان زيد ذاهب ووجدت لزيد منطلق وقوله لقد
علمت لتاتين منيتي وعلمت ان زيدا لقائم ويعم
كل فعل قلبي غيرها اي هذه الافعال نحو شككت ازيد عالم
ونسيت هل زيد حاضر وتبينت اين جلوسك و
يعم كل فعل يطلب به العلم نحو امتحنت ما زيد جاهل
وسألت هل هو حاضر ومنه اي من الفعل الذي
يطلب به العلم افعال الحواس الخمس الظاهرة كلمست
الهو لين ام خشن وابصرت ما زيد اسود وسمعت

مثال التعليق بالنفي
مثال التعليق بالاستفهام

جواز الاقتصار عليه نحو اعلمت زيدا كما عطيته وفي
الاستغناء عنه كما علمت عمرا فاضلا كما عطيت درهما
وفي عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام
والنفي واللام فلا يجوز اعلمت ازيد عمرو فاضلا لبطلان
الصدارة فافهم والاخيران اى الثاني والثالث
كمفعولي باب علمت في كون احدهما عين الاخر و
عدم جواز حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة و
كثرة حذفهما وقلة حذف احدهما معها وفي جواز
دخول ان عليهما وجواز الالغاء اذا توسطت بينهما
نحو البركة اعلمنا الله مع الاكابر او تاخرت عنهما و
جواز التعليق بالنسبة اليهما نحو اعلم زيد عمرو ابكر فا
فاضلا ثم اى بعد ما علمت انقسام الفعل الى اللازم و
المتعدي وانقسام المتعدي الى ثلثة اضرب اعلم غير
ذلك اعلم ان للفعل انقساما اخر وهو انه لا بد لكل
فعل من مرفوع لما مر فان تم به كلاما اى ان صار الفعل
بمرفوعه كلاما تاما بان يصح السكوت عليه بوجود ا
المسند والمسند اليه ولم يحتج الى غيره لافادته فائدة
تامة بدونه يسمى الفعل في الاصطلاح فعلا تاما لتمامه
بمرفوعه الذي هو كالجزء منه معنى ويسمى مرفوعه فاعلا

قوله اشارة الى ان قوله ثم اعلم الخ معطوف على اعلم المقدر كانه قيل اعلم ان الفعل على نوعين لازم ومتعد وان المتعدي على ثلثة اضرب متعد الى واحد ومتعد الى اثنين ومتعد الى ثلثة و الى اثنين على ثلثة اقسام ثم اعلم الخ ١٢

قوله وجواز سكون المفعول الثاني مع الفاعل على ضمير شيء واحد نحو قول زيد اعلمته قائما

قوله بالنسبة الى المرفوع ماخوذة في مفهومه وضعا فلا يكون بدونه

لقيام معنى الفعل به فكانه مؤثر فيه وموجد اياه او لو
لوجود التأثير في اكثره وسمي منصوبه ان كان متعديا لان
اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر مفعولا اي مفعولا به
لالصاق معنى الفعل به ووقوعه عليه كالافعال السابقة
وان احتاج الى معمول منصوب بحيث لا يصير كلاما تاما
بدونه سمي فعلا ناقصا لعدم تمامه بمرفوعه فالوصف
بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن مرفوع
وقيل لانه مسلوب الدلالة على الحدث فانما يدل على الزمان
فعوض عنه الجز الدال عليه فلم يسكت على مرفوعه ورد
بان التسمية لو كانت لهذا لكان الافعال المنسلخة عن
الزمان جديرة بان تسمى افعالا ناقصة وجعلها من
قبيلها وقال الفاضل العصام النقصان دلالته لانه لا
يدل على معنى بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم والخبر
والزمان الذي هو قيد لها وشيء منهما لا يفهم بدونهما
ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى استعالي لا وضعي حتى
يلزم كونه حرفا وسمي مرفوعه اسماله ومنصوبه خبرا له
اشعارا بانحطاطهما عن حكم الفاعل والمفعول به ولا
يدخل اي الفعل الناقص الا على المبتدا والخبر في الاصل لان
وضعه ليعطي الخبر حكم معناه كالانتقال والاستمرار وغيره

وانما قيد بالاشتراك لان الاحتياج تقويه بحيث لا يصير الكلام تاما يحتاج
الى المعمول المنصوب كما يكون بالفعل الناقص يكون بالفعل المتعدي من الفعل التام فلو لم
يقيد به لزم التسمية بالفعل الناقص وليس كذلك فوجد تقييده
مع القيد للاحتراز عن ذلك الفعل مصطفى نوري

هذا الرد مردود لان هذه العلة اعني مسلوب
الدلالة على الحدث علة مصحح للتسمية لا علة موجبة
لا يتعلق به النقض بالتخلف وكل ما كان
فلا وجه للرد فافهم مصطفى نوري

اي تسوية النسبة

اي الاسم والخبر

اي الافعال الناقصة

وما زعم الكوفيون من ان منصوبها حال الا الخبر مردود بمجيئه معرفة فان الحال
نكرة وبعدم استقلال الكلام بدونه والحال فضلة
عتي النووي

وغير ذلك وذا لا يحصل الا بالدخول عليهما وينصب الخبر
لشبهه بالمفعول به في توقف تعقل الفعل عليه فهو
شبيه بالفعل المتعدي في اقتضاء معناه شيئين وهو
اي الفعل الناقص على قسمين القسم الاول ما لا يدل على
معنى المقاربة اي القرب من الحال فهو الشائع اي
المتبادر من اطلاق الفعل الناقص نحو كان وهو لثبوت
خبره لاسمه في الماضي دائما نحو كان زيد فاضلا او
منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر ويجيء صار وصار
للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما
او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا
قدمهما لبساطتهما واصالتهما ولغلبة الاول
قدمه على الثاني وكذا آل ورجع وحال واستحال
كقوله ان العداوة تستحيل المودة وتحول وارتد
مثل قوله تعالى وارتد بصيرا وزاد هذه الستة ابن
مالك ايضا وفي هذا وما سيأتي من اللواحق تنبيه
على ان الافعال الناقصة غير منحصرة فيما ذكروا
كما زعموا حيث عدوها من السماعي وقال الفاضل
العصام ان صار وما يلحق به قد يكون تامة متعدية
بالى تقول صار الى الفقير وجاء قال في الامتحان بمعنى

اي بلا دلالة على دوام مضمون الجملة الى زمان النطق من غير تعرض لانقطاعه
سيد عبد الله

من غير دلالة على عدم سابق او انقطاع لاحق

بالهمزة كالبائع زيد ثابت

ولا يتدرج من قرينة مقابلة بتقويته ... اذا انتقل عن الجهل الى العلم ... سيد عبد الله

انتقلت له ذاته في الجهل الى العلم

اي تحكم التي يعطي الخبر كونه منتقلا اليه ... وليس المراد ان مدلول صار الانتقال وصار ... برد ما ذكره الفاضل ... بعيدا ... عصام

يا ادرك

اي كان

وقد يأتي من مكان الى مكان فيكون تامة ... سيد عبد الله

قوله قال ... الى النار

اي الفهم

كان وقعد اذا كمن اى المذكورات من آل الى قعد بمعنى
صار ولكونهما ملحقة بصار قدمها على السائر
واخر الاخيرين لقلة مجيئهما ناقصين حتى قال الاندلسى
لا يتجاوز ان الموضعين اللذين استعملهما العرب
فيهما بها قولهم ما جاءت حاجتك وقعدت كانها
حربة فكان ابن الحاجب اختاره وقال الفراء يتجاوز
انهما المجيء قولهم عند الكيل جاء البر قفيزين فكان المص
اختاره واصبح قدمه لدلالته على اول النهار وامسى
قدمه لدلالته على ضد ما يدل عليه الاول واضحى ولو قدمه
على ما قبله لكان له وجه لكن عكس لرعاية مناسبة
التقابل ولكون اضحى انسب بما بعده لدلالته على جزء
من اوائل النهار الذى يدل عليه ما بعده وهو ظل ولذا
قدمه على ما بعده وهو بات قدمه لكونه من الاصول
بخلاف ما بعده فانه من اللواحق وهذه الخمسة لاقتران
مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها وقد
تكون بمعنى صار بلا دلالة عليها وآض وعاد يقال
آض او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا يقال غدا زيد اى
مشى فى وقت الغداة وهو من اول النهار الى الزوال
وراح يقال راح زيد اى مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد

اى قول الاعرابى حين رهفت شفرته اى حدت ... الشفرة كانها حربة ... بضم الشين العظيم من السكين على ما فى القاموس

اى المأخوذ منها

وهى الصباح والمساء والضحى والظلول والبيتوتة

وهى جميع الليل

وهو جميع النهار

بعد الزوال الى الليل ولا يخفى ان الغالب فى هذه الاربعة
كونها تامة وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار
فتكون من الملحقات كما صرح فى الامتحان
فينبغى ان تذكر فى جنبه مع سائر ملحقاته لكن يمكن
ان يقال اخر الاخيرين لكونهما نظيرى اصبح وامسى
فى كونهما طرفى النهار واخر الاولين ليكون فى هذا
المحل كالمسافر الذى هو فى صدد الرجوع الى محله
على ما هو المناسب لمعناهما الاصلى ولما فرغ من
البسائط اراد الشروع فى المنفيات فقال وما زال من
زال يزال فان ما مضارعه يزول فتام فلا يقال
لا ازول اميرا وما فتئ بفتح التاء وكسرها وبالهمزة
وقيل بالياء وما برح فى الاصل بمعنى زال عن مكانه
وما افتاء من الافعال وما ونى بالياء من ونى فى
الامر ينى بالكسر اى ضعف يقال فلان لا ينى يفعله اى
لا يزال يفعله وما رام من رام يريم اى برح قال الدمامينى
نقلا عن صاحب التسهيل ان الفعلين الاخيرين غريبان
لا يكاد ان يعرفهما من النحاة الا من عنى باستقراء
الغرائب كلها اى كل واحد من المذكورات من ما
فتئ الى ما رام بمعنى ما زال الان ما فتئ يختص بالجحد على

كذا قال الرضى وليعلم ان زوال وانبساط ان كانت من باب علم يكون ناقصة تفتقر الى خبر منصوب وان كانت من باب نصر يكون تامة جلبى افندى

لاستمرار خبرها لفاعلها منذ زمان قابلية وصلاحية لمضمون الخبر جلبى افندى

ما زال الامير مسرورا ما برح زيد غنيا ما فتئ زيد قائما ما انفك زيد قائما

لانه تام لا ينصب الخبر

وما كان بمعنى ما زال ملحق بصار

ما في مختار الصحاح وهو لدوام خبره لاسمه منذ قبله
نحو ما زال زيد عالما مثلا دام العلم له منذ زمان البلوغ
او المراهقة فلا يضر انتفاؤه في اوائل زمان الصبي
لعدم امكان القبول ولزمه النفي في كونه ناقصا وما
دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بان جعلت
تلك المدة ظرف زمان لان ما فيها مصدرية وتقدير الزمان
قبل المصادر كثير كما في آتيك خفوق النجم ولذا احتاج الى
كلام قبله لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف غير مستقل
بالافادة كاجلس ما دام زيد جالسا وليس لنفي مضمون
الجملة حالا او مطلقا اخره مع اصالته وبساطته لعدم
كماله في الفعلية لشبهه بالحرف في الصورة وعدم ال
التصرف وقد يتضمن الفعل التام معنى صار اي يدل عليه
مع دلالته على معناه الاصلي ولذا لم يقل وقد يكون بمعنى صار
فيصير ذلك الفعل التام بسبب هذا التضمن ناقصا محتاجا
الى خبر منصوب ويكون معناه الاصلي حالا او خبرا بعد خبر
او وصفا لهذا الخبر في المآل للتاكيد والمبالغة كما في قوله تعالى
تلك عشرة كاملة كما يشير اليه في تفسير المثال وقد يكون خبرا
مضافا الى المنصوب المذكور بعده كما اشار اليه الرضي
في قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا حيث مثل به ايضا للتضمين

للمتضمن وفسر بقوله اى صار مثل بشر فلا وجه
لتخصيص الفاضل العصام بكونه حالا وانكار كونه وصفا
وسكوته عن الاحتمالين الاخيرين مع صحة المعنى فى كل
منهما وليس المراد بهذا التضمين الذى سبق ذكره اذ ان
المتعلق وهو المنصوب المذكور بعده ههنا ليس باجنبى
للفعل التام كما لا يخفى على ذوى الافهام وقد لا يعتبر هذا
التضمن فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده حالا فى الا
الاغلب وقد يحتمل ان يكون حالا او تميزا ومفعولا له كما
صرح به البيضاوى فى قوله تع وتمت كلمة ربك صدقا
وعدلا نحو تم التسعة بهذا عشرة اى صار عشرة تامة
مأخوذ من تم باعتبار معناه الاصلى وكمل زيد عالما اى
صار عالما كاملا وغير ذلك مثل عدل زيدا اميرا اى صار اميرا
عادلا ويجوز تقديم اخبارها اى هذه الافعال الناقصة
على انفسها الا تقديم خبرها اى فعل ناقص فى اوله لفظ ما
من ما زال الى ما دام اما اذا دخل ما او ان على سائر
الافعال الناقصة فانه وان لم يجز التقديم عليه معهما لكن
يجوز بالفصل بينه وبينهما نحو ما قائما او ان قائما كان زيد
واما فى هذه الافعال فلا يجوز الفصل بينها وبينهما لشدة
امتزاجها معهما وكونها بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز

التقديم بالفصل فلا يجوز نحو قائما ما زال زيد ولا نحو
اجلس جالسا ما دام زيد لانها اما نافية لها صدر
الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها او مصدرية وسيجي
ان معمول المصدر لا يتقدم عليه وكذا لا يجوز التقديم ان
بدلها بان النافية فانها كما في اقتضاء الصدارة بدليل
تعليق افعال القلوب بها كما على ما صرح به الدماميني
في شرح التسهيل نقلا عن ابن قاسم وهذا يوافق
كلامه في بحث ما اضمر عامله على شريطة التفسير في الامتحان
واما كلامه في بحث الافعال الناقصة من ان العمدة في
اقتضاء ما صدر الكلام خاصية فيها لا مجرد كونها للنفي
الا يرى ان لم ولما وان ولا على الاصح لا تقتضي الصدارة وان
كانت للنفي فيدل على انه جرى في هذه الرسالة على غير الا
الاصح واما ان يبدل بلم ثم يذكر لما لانفهام حكمه بالمقايسة
على لم ولن فيجوز نحو قائما لم يزل او لما يزل او لن يزال زيد
اما في لم ولما فلانهما لامتزاجهما بالفعل حتى يغيران معناه
الى الماضي صارا كالجزء منه وكانهما خرجا عن كونهما حرفي
النفي فانعزلا عن اقتضاء الصدارة واما في لن فللحمل على
سوف الذي لا يمنع تقديم معمول مدخوله عليه حمل النقيض على
النقيض كذا في الرضي وبقي لا لانهما قال الدماميني ينبغي ان يكون

اي كما ان الداخلة على هذه الافعال كما للاستفهام

كما للاستفهام

خلافا لابن كيسان لانقلاب النفي ايجابا

وهي بقاء النفي على عامله من عروض ما يزيل كما له حاله الامتحان

لان لن لاستقبال النفي وسوف لاستقبال المثبت

ثم ان المص اوصل الباء الى الموصول ومن الزائل وفيه المعترض على الحاصل ودون الزائل بتدخل على الزائل ان صلة التبديل تدخل على الحاصل كما في قوله تع وبدلناهم بجنتيهم جنتين كذا ذكره الفاضل العصام والمولى سعدي چلبي لكن المولى ابو السعود قال في تفسيره تدخل صلة التبديل على الحاصل كما في قولك بدلت الحلقة بالخاتم اذا اذبتها وجعلتها خاتما نص عليه الازهري فعلى هذا الصحيح قول المص خذ هذا ولكن من الشاكرين فان اكثر الناس عنه غافلون منه شارح

يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم لما مر من الدليل و
قال الرضي لا صدارة له لانه لكثرته في الكلام حتى انه يقع
بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال وازيدان لا يخرج
صار مبتدأ لا منعزلا عن منصب الصدارة واما تقديم
اخبارها على اسمائها فيفهم في بحث المعمول المنصوب
من قوله وامره كامر خبر المبتدأ والقسم الثاني من الق
القسمين ما اي فعل ناقص يدل على معنى القرب من الحال
خرج به الناقص المتعارف وهذا حد جامع ومانع و
اما كون ذلك مرجوا كما في عسى او مجزوما كما في كاد او
مشروعا في صاحبه فخارج عن الحد ووظيفة لغوية
ولذا لم يتعرض لها كما تعرض ابن الحاجب ويسمى افعا
افعال المقاربة لدلالتها عليها ولا تكون اخبارها اي
خبر كل منها الا فعلا مضارعا لا اسما ولا ماضيا بالاستقراء
وذلك لما مر من انها تدل على القرب من الحال مرجوا او
مجزوما او مشروعا في صاحبه وهي تقتضي كون خبرها ما
يدل على الاستقبال والحال وتصلح لان يدخل عليه ما يدل
على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون الا مضارعا نحو عسى
وجزء الفعل المضارع مع ان الدالة على الرجاء والاستقبال
الاستقبال توضيحا وتاكيدا للرجاء الذي فيه زمانا او

تصغير غار بمعنى الشرة والشر والابوس جمع بائس وهو خشونة العيش

الرجاء توقع وجود الفعل

ظرف للنسبة الحكمية بين المبتدأ والخبر

وبهذا اندفع الاشكال وهو ان عسى للرجاء ولا يظهر له معنى يطلب اسماء وخبرا فعسى زيد بمعنى يرجى زيد وهذا لا يطلب خبرا كذا ذكره الفاضل العصام
في احد الموضعين

الستعمال الغالب نحو عسى زيد ان يخرج او ذا ان يخرج ليصح الحمل فان ان يخرج خبر لعسى بتضمينه معنى كان على ما اختاره المتأخرون فكأنه قيل يرجى حال زيد كائنا ان يخرج او زيد كائنا ذا ان يخرج وفيه من المبالغة في القرب ما لا يخفى وقال الفاضل العصام ولو ضمن معنى صار لكان احسن وقيل ان يخرج بعدم صحة الحمل وا تقدير المضاف تكلف بل شبيه بالمفعول لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والرجاء و المفعولية وان لم تبق لكنه ينصب لشبهه بالمفعول الذي كان قبل النقل وعلى هذا عسى تامة ورده الفاضل العصام بان القرب مستفاد من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا عن كونه اصليا وقال الكوفية ان يخرج بدل اشتمال فالمعنى يرجى زيد خروجه فعسى تامة وارتضاه الرضي لان فيه اجمالا وتفصيلا وقد يحذف ان من خبره تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى محذوف لصحة الحمل بدونه وقد تكون تامة بان مع المضارع بمعنى قرب بان يقتصر على المرفوع الذي كان جزءا منصوبا في الاستعمال الاول وهو ان مع المضارع ويجعل فاعلا له نحو عسى ان يخرج زيد ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال

اي في الكلام يكون داخلا ... مبالغة في القرب عصام الدين

اي انما قدر المضاف ليصح اه

لانه لم يرجى المعنى القرب عصام

مع ايهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس رضي الدين

يرجى زيد خروجه عصام

وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب جامي

قوله بان الى اللام لاشتراك وليه مع المجرور ظرف مستقر منصوب المحل حال من المشكل في يكون او خبر بعد خبر له زيني

اي بمعنى ... او ... وحده

متعلق بطرف مستقر منصوب المحل حال ...

الاستعمال ايضا ناقصة لكن استغنى عن الجزو هو حاصلا
لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما في
علمت ان زيدا قائم ولما كان في هذا النوع تكلف اقتصر في هذه
الرسالة على الاول وان بين الثاني ايضا في الامتحان
وقال الشيخ الرضي ويحتمل ان يكون هذا من باب التنازع
وقال الفاضل العصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر على
الاسم وذا يجوز في هذا الباب كما سيجيء وكاد في الاصل
بمعنى قرب لكن لا يستعمل على هذا الاصل اصلا وخبره
غالبا مضارع بلا ان لدلالته على الجزم فلا يناسبه ان
الدالة على الرجاء قال الفاضل الجامي لدلالة ان على الا
الاستقبال المنافي للحال ورده المصر بان كاد لا يدل على الحا
الحال ولا ان على الاستقبال البعيد حتى يتنافيا ولو تم
هذا لما استوى الاستعمالان في اوشك مع كونه من
القسم الثالث الذي هو اقرب الى الحال من كاد نحو كاد
زيد يخرج وقد يكون مع ان تشبيها له بعسى نحو كاد زيد ان
يخرج وكرب بفتح الراء وكسرها والاول الافصح ذكره
الدماميني بمعنى قرب في الاصل يقال كربت الشمس اذا دنت
من الغروب وهو مثل كاد في وجهيه اي في كون خبره بلا ان
وبها وهلهل بمعنى قارب فينبغي ان يكون كل منهما مثل كاد في

اي لم يكون على ناقصة على هذا الاستعمال مسلم

فان اعمل الاول لكان زيدا اسما له وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني لكان زيد فاعلا ليخرج وفيه ضمير هو اسم كاد وان يخرج خبره فمعنى بين الاحتمالين ناقصة ايضا عامي

وان يكون العمل للثاني كمذهب البصريين وان يكون للاول على مذهب الكوفيين عصام الدين

اي وان التزم جزو افعال المقاربة كاد

ومعنى كاد في اصل الوضع قرب ولا يستعمل على اصل الوضع فلا يكون من الفعل

بان ان الخبر على حصوله للاسم

وانما حذف ان لانه كاد ابلغ في تقريب

وجهيه لكنه لدلالته على المبالغة في القرب الحق بالافعال
الدالة على الشروع فالتزم كون خبره بلا ان وطفق
بكسر الفاء وفتحها بمعنى شرع في الاصل يقال طفق في الفعل
اذا شرع فيه واخذ بفتح العين في الاصل بمعنى شرع يقال
اخذ فيه اي شرع وانشأ في الاصل بمعنى اوجد واقبل يقال
اقبل عليه وهب على وزن رد قال الدماميني هي غريبة
ومن شواهد استعمالها قول الشاعر هببت الوم
القلب في طاعة الهوى فلج كاني كنت باللوم اغريه
وجعل في الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل الظلمات
والنور وعلق بكسر اللام قال الدماميني هي ايضا غريبة
ومن شواهد استعمالها قول الشاعر اراك علقت تظلم
من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير ثم استعمال كل منها
استعمال كان لتضمنه معناه فصارنا قصا واخبارها
اي خبر كل منها الفعل المضارع بلا ان لمثل ما مر واوشك
في معنى الشروع وهو يناسب القرب وهو يستعمل استعمال
عسى يعني يستعمل بان تاما وناقصا يقال اوشك زيد
ان يخرج واوشك ان يخرج زيد اذ قد يستعمل في الطمع و
استعمال كاد اي يستعمل بلا ان لانه قد يستعمل في الجزم ولا
يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة على انفسها وان جاز

جاز تقديمها على اسمائها لانها لعدم تصرفها ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبالنظر الى هذا لا يتقدم اخبارها على انفسها ولكونها افعالا لها قوة ما له بالنسبة الى الحرف وبالنظر الى هذا جاز تقديمها على اسمائها وان لم يجز هذا في الحرف والقياس الثاني من التسعة اسم الفاعل قدمه لكونه مشتقا من المعلوم وعاملا في الفاعل ومجيئه من المتعدي واللازم بخلاف اسم المفعول ولما كان الاسماء المتصلة بالاو بالافعال مبينة في كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها وكان البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث الصرف ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفاتها وان كانت من المبادي كالتعريفات المذكورة والبحث عن الصيغة كما تركهما البيضاوي مخالفا لابن الحاجب فقال فهو يعمل عمل فعله المعلوم لازما ومتعديا لاشتقاقه منه والثالث من التسعة اسم المفعول قدمه على الصفة المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة في الفاعل لموافقته لاسم الفاعل في الشرط ولانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل بخلافها فهو يعمل عمل فعله المجهول لاشتقاقه منه وشرط عملهما في الفاعل اصلا

تعليل لتقدم الاخبار آه

تعليل لتقديم قوله وان جاز آه

بدل من كتب

اي ترك البحث عن الصيغة الا المذكورة في علم النحو

اسم فاعل

اوناشا المنفصل بارزا او مظهرا لان المتصل
مستتر فيهما داخل تحت تصرفهما وانه اعتباري
محض لا يظهر فيه اثر العامل بل هو ايضا اعتباري محض
فلا يتوقف عملهما فيه على وجود ما يقويهما فيه ولا الى
عدم ما يبعدهما عن المشابهة بالفعل بخلاف المنفصل
فانه لثبوته واستقلاله يتوقف عملهما فيه على وجود
المقوي وعدم المبعد عنهما واما البارز المتصل فمختص
بالفعل والمفعول به الصحيح لانه معمول قوي حتى لا يعمل
فيه من الافعال الا المتعدي فلا يعملان فيه الا بالمقوي و
عدم المبعد واما في غيرهما من المعمولات فلا يحتاج
فيه الى الشرط اما الظرف فمع كونه معمولا ضعيفا يكفيه
رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت
بنعمة ربك بمجنون كالحيم للعامل لعدم خلو مدلوله عن
زمان ما او مكان ما في الاغلب وكذا المفعول المطلق لكونه
ملابسا بمعناه دائما واما المفعول له فان كان مجرورا فهو
فكالظرف وان منصوبا فكالمفعول المطلق كما يجيء واما
المفعول معه فمصاحب لمعموله فيكون في حكمه ان لا يكونا
مصغرين نحو ضويرب ومضيريب لان التصغير بمنزلة
الصفة والموصوف لان ضويربا مثلا بمنزلة ضارب

ضارب صغير او حقير ولا موصوفين نحو جائني ضارب شديد اذ بالصفة يصير ان مسندا اليهما فيبعدان عن المشابهة بالفعل لانه لا يكون مسندا اليه لما مر انه مختص بالاسم ولو قدم هذا على الاول لكان اولى كما لا يخفى لكن اخره لئلا يفصل عن قوله وان وصفا بعد العمل لم يضر عملهما السابق لحصوله بلا مانع عن الشبه ولو قدم هذا ايضا لطال الفصل نحو جائني رجل ضارب غلامه شديد ثم ان كانا باللام اي لام التعريف صورة لا يشترط لعملهما غير ما ذكر من عدم التصغير و الموصوفية لان كلا منهما فعل مغير الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام على الفعل لكونها في صورة حرف التعريف نحو الضارب اي الذي ضرب غلامه عمرا امس عندنا وان كانا مجردين منها يشترط معه الاعتماد على المبتدأ ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا او الموصوف نحو جائني رجل ضارب عمرا او ذي الحال نحو جائني زيد راكبا غلامه او الاستفهام حرفا او اسما نحو اقائم الزيدان وهل ضارب زيدا اخوه وما ضارب البكران او النفي حرفا كما وان او اسما كغير او فعلا كليس نحو ما قائم الزيدان وغير قائم الزيدان و ليس ضارب البكران عمرا وجه الاشتراط تاكيد المناسبة

ليس فعل ناقص وضارب اسم القائم مقام خبره والبكران فاعل ضارب

قوله معه اي مع ما ذكر من الشرطين العدميين

بين المعطوف والمعطوف عليه

في الاسم الفاعل والمفعول

وانما قال الامس لانه اذا دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى جميع الازمنة

ما نفي قائم بمعنى يقوم الزيدان فاعل

للفعل فاقتضاؤ بهما ما اقتضاه الفعل وذلك لان الواقع
بعد المبتداء لا يكون مجرّاً عنه فيكون كالفعل فيزداد المناسبة
والصفة والحال كالجزء فالماً مل والاستفهام والنفي لتعلقهما
بالحكم دون الذات اولى بالفعل فالواقع بعدهما كالواقع
موقعه ويشترط مع الشرط المذكورة في نصبهما المفعول به
اذا كان اسم الفاعل من المتعدي ولو الى واحد واسم المفعول
ولو الى اثنين ورفع الاول على النيابة الدلالة على الحال
تحقيقا كزيد ضارب عمرا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه
موجودا في ذلك الزمان الماضي او الزمان المذكور موجودا الآن
كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه او الاستقبال تحقيقا كزيد
ضارب عمرا غدا وجه الاشتراط حصول كمال القوة للتمكن
على العمل في المعمول القوي وتثنيتهما وجمعهما صحيحا او مكسرا
كمفردهما في العمل والاشتراط اما التثنية والجمع الصحيح فلبقاء
صيغة المفرد واما المكسر فحمول على المفرد لكونه فرعه و
كذا اي كالمذكور من اسم الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط
وفي كون تثنيتهما وجمعهما كمفردهما فيهما ثلثة اوزان
من مبالغة الفاعل فعّال وفعول ومفعال وزاد سيبويه
فعيلا وفعلا بكسر العين وضمها كحذر ولكن لا اشتراط في عمل
هذه الثلثة في المفعول به معنى الحال والاستقبال لان الو

من قيد الحكم
من الفاعل والمفعول وبين العمل على الاقتضاء
فلا يكون الواقع موقعها مجرا عنه ايضا
قال الرضي على الرفع لا يتوقف على الاشتراط
كما كانت لفظا مشابهة بالواقعة معنى
التثنية بها يشابه اسم الفاعل والمفعول بالمضارع
بعد كثير الحذر يعني

لان الغرض من هذا الاشتراط فيهما اتمام المشابهة بما
بالفعل لعدم دلالتهما على الحدث الفعلي قصدا بخلافهما
هذا مذهب البصرية وقال الكوفية انهما لا تعمل لفوات
المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدهما منصوب
فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان المبالغة
جابرة لما فات من المشابهة اللفظية ورده الفاضل
العصام بانها كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا
عن المشابهة بالفعل فكيف تكون جابرة واجاب
عنه المصر بان الاصل في افعل التفضيل الزيادة على الغير
فملاحظة الغير هي التي بعدته عن المشابهة واما مجرد
الزيادة والمبالغة في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد
وبعض الكمل بانه يدل على معنى الثبات بخلاف صيغ المبالغة
فانها تدل على التجدد والانصرام كالفعل على ما هو الاصل
فيه فتلك الدلالة هي التي بعدته عنها لا الزيادة والرابع
من التسعة الصفة المشبهة باسم الفاعل من
حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون لما قام
به الفعل قدمها على اسم التفضيل لكونها عاملة في
الفاعل الظ بخلافه فانه لا يعمل فيه في غير مسئلة الكحل واذا
تحقق المشابهة به فهي تعمل عمل فعلها كذلك بل تزيد عليه

اي كاسم الفاعل

لانها تنصب عند البصرية لا مفعولها ذكره في الامتحان
بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل من عدم التصغير
والموصوفية ومن الاعتماد على ما سبق غير معنى الحال
والاستقبال فانه اي معنى الحال والاستقبال لا يشترط في
عملها اي في نصب معمولها تشبيها بالمفعول لكونها بمعنى الـ
الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضي للزمان نحو زيد
حسن وجهه والخامس اسم التفضيل قدمه على المصدر
مع كونه عاملا في الظ مطلقا والمفعول المناسبة لما سبق
في كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة في وضعه وبه يحصل
القوة في العمل ولذا قدم عليه ما سبق مع كونه اصل المشتقات
ولذا عكس ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتيب المص انسب
بمرامه وهو لضعفه لا ينصب المفعول به القوي بالاتفاق
واما مثل قوله تع وهو اعلم من يضل فيقدر فيه فعل ناصب
كيعلم ولا يرفع الفاعل الظاهر لقوته باستقلاله الا اذا
صار بمعنى الفعل بان يكون اسم التفضيل في المعنى وفي
نفس الامر وصفا حقيقيا لمتعلق بكسر اللام وهو الكحل
في المثال ما اي شيء وهو رجلا في المثال اجري اسم التفضيل
في اللفظ عليه اي على ذلك الشيء بان يقع نعتا له او خبرا
عنه او حالا منه ليعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق به فه

قوله بان يكون وصفا او حال كونه او تفضيلا منفيا
اشارة الى ان قوله منفيا خبر بعد خبر ليكون او حال
من اسمه او مفعول مطلق مجازا الخ قوله مفضلا

به فيتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن
رتبة اسم الفاعل ولذا لا يعملان في مظهر بعدهما ان لم يكن
من متعلقات ما جريا عليه بخلافه فانه يعمل فيه مطلقا
مثل زيد ضارب عمرا حال كون ذلك المتعلق مفضلا باعتبار
التعلق اي تعلقه بما جرى عليه على نفسه اي نفس المتعلق
باعتبار غيره اي باعتبار تعلقه بغير ما جرى عليه وهو زيد
في المثال بان يكون وصفا او حال كونه او تفضيلا منفيا
يعني ان المتعلق لا بد ان يكون مشتركا بين ذلك المجرى عليه
وبين غيره الذي يذكر بعد من التفضيلية ليكون مطلقا
وواحدا بالذات ومختلفا باعتبار القيدين فيخرج اسم
التفضيل عما هو اصل فيه وهو التغاير بحسب الذات بين
المفضل والمفضل عليه فيستعد الخروج عن المعنى التفضيلي
ثم يخرج عنه بالكلية بالنفي لتوجهه الى القيد فينتفي الزيادة
ويبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى حسن في المثال بعد
فيفهم الزيادة في المفضل عليه عرفا لان المساواة يأباها
مقام المدح مع انه لو لم يعمل في بل رفع اسم التفضيل على
الخبرية وما بعده على الابتداء يلزم الفصل بينه وبين معموله
باجنبي وهو المبتدأ ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا نحو ما رأيت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد معناه ما رأيت

رجلا احسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد بل حسن
الكحل فى عين زيد فوق حسنه فى عين غيره على ما هو
المفهوم عرفا فالكحل مفضل عليه مفروضا فى عين غير زيد
ومفضل مفروضا فى عينه ولولا النفى لكان الامر على
العكس كما لا يخفى ويعمل فى غيرهما اى فى غير المفعول به واى
الفاعل الظاهر من المستكن فانه لاعتباريته لا يكاد يابى
عن عمل عامل هو مستتر تحته ولو ضعيفا ومن الظرف
والمفعول المطلق والمفعول له وغير ذلك لما مر قال الفاضل
العصام ويعمل بلام التقوية فى المفعول به ايضا نحو انا اضرب
منك لزيد واذا تعدى باول مفعولين بلام التقوية يبقى
الثانى منصوبا بفعله المقدر عند البصريين نحو انا اكسى
منك لزيد الثياب اى اكسوه الثياب انتهى واذا ثبت
عمله فيما ذكر فلا وجه لاسقاطه فى العامل القياسى كما اسقطه
الشيخ عبد القاهر ومن تبعه والسادس من التسعة
المصدر وهو اسم الحدث الجارى على الفعل ويعمل عمل
فعله المشتق هو منه ولهذه المناسبة قدم على المضاف
وشرط عمله فى الفاعل والمفعول به الصريح لان العمل انما
يكون بالاقتضاء وهو لا يقتضى الفاعل فضلا عن المفعول به
لكون النسبة اليه غير معتبرة فى وضعه فهما اجنبيان له

مثال الظرف نحو كما حسبت للعامل والمفعول المطلق ملابسة بمعناه وكذا والمفعول له الا ان بحرور الى الظرف وان منصوبا كالمفعول المطلق والمفعول معه مصاحب بمعمول العامل

اى لكونه امرا اعتباريا

وعند البصريين الثانى منصوب بالمضمر لان الاصح ان لام التقوية لا تصح تعلق حرف جر بمعنى واحد بعامل واحد عصام

وانه ويحيانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاقه الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده نحو جلست جلوسا وجلسة وجلستين جامى

المصدرية ويجوز كونها مخففة واسمها ضمير الشان مقدر لا يكون مضافا ناقص منصوب ان او مرفوع بجاملو معنوى اسمه فيه راجع الى المصدرية مخففة خبره والجملة لا محل لها صلة لان ... المبتداء والجملة مرفوعة المحل خبره ان المخففة واسمها وخبرها على تاويل المفرد مرفوع المحل خبر المبتداء والجملة لا محل لها عطف على جملة الشارح المصد زيني زاده ع

له فيحتمنان عن العمل فيهما واما في غيرهما فيعمل بلا
شرط لما مر ان لا يكون مصغراً ولا موصوفاً قبل العمل
لما مر ان الوصف بعده لا يضر العمل السابق وذلك
لانه انما يعمل لكونه مقدراً بان مع الفعل مع مناسبة
الاشتقاق والمصغر والموصوف لا يقدران بهما
اذ الفعل لا يصغر ولا يوصف وبمجرد المناسبة لا يكفي في
العمل فيهما فلا يقال اعجبني ضريبك زيداً او ضرب شديد
زيد عمراً ولا مقترناً بدال الحال لانه يؤول بان مع
الفعل لان المضارع اذا دخل عليه ان خلص للاستقبال
ولا احتمال الماضي للحال فلا يقال ضربك زيداً الآن
ولا معرفاً باللام لعدم جريان التاويل المذكور فيه لا
لاختصاص اللام بالاسم عند الاكثر قيد للكل واما عند
البعض فيجوز عمله فيهما بدون هذه الشروط اذ المؤول
بشيء لا يلزمه ان يكون في حكمه من كل وجه ومنهم من
قال المقترن بالحال مقدر بما مع المضارع فح لا حاجة
الى هذا الجواب لكن المرضي عند الرضي كونه مقدراً بان
مع المضارع لكونها اشهر واكثر استعمالاً فح يحتاج
الى ما ذكر من الجواب فيصح عند ذلك البعض عمله فيهما
فيما ذكرنا من الامثلة ومثال عمل المعرف كقول الشاعر

فلا يرد انه من صحة تاويل بان الشرط ... في وضعه ليحصل له قوة ... من العمل فيهما مع الاجتناب ... انما يكون بوجود هذه الشرائط كما ...

وانه اذا دخل عليه ان يقع على ... المضارع وان يفيد ... والمصدر ... الحال اي لفظ يدل على الحال مثل الآن

اي لا يلزم ان يكون الشيء المؤول ...

والفعل اما مضارع او ماض وكل منهما مناف للمصدر مع الحال

ظرف لا يكون

اي في الفاعل والمفعول به

قوله اذ المؤول بشيء آه

فاعل مفعول

مصدر

لقد علمت اولى المغيرة اننى كررت فلم انكل عن الضرب
مسمعا فان مسمعا مفعول الضرب عنده واما عند غيره
فيحتمل ان يكون مفعول كررت او بدلا من مفعول علم
علمت وهو قوله اولى المغيرة اى مقدم تلك الطائفة و
عميدهم قال بعض الكمل قوله مفعول كررت بالتخفيف على
الحذف والايصال اى صلت وحملت على مسمع وفيه ان
حذف على قليل ليس للقياس اليه سبيل كما صرح به الشيخ
عبد القاهر نقلا عن الفارسى فالوجه ان يجعل منزلا
منزلة اللازم للمبالغة والتاكيد او مفعوله محذوفا
للضرورة اى اوجدت الكرة والحملة او حملت على الاعداء
قوله او بدلا بدل البعض من الكل قوله وهو اولى المغيرة
اى علمت انا مسمعا منهما عاجزا عن المقاومة على حذف
المفعول الثانى بقرينة العرف او عرفت انا حالهم حال
مسمع منهم من العجز عنها قوله اى مقدم تلك الطائفة
اى الطائفة الاولى من الجماعة المغيرة قوله وعميدهم
عطف تفسير له واشارة الى وجه صحة كونه بدل البعض
بلا ضمير فافهم فعلى هذا يكون قوله اننى بالكسر استينافا كانه
قبل ما عاملت معه بهذا العلم به فاجاب اننى كررت عليه
فاذا علم حال من هو عميدهم ومعتمدهم علم حال من سواهم

سوابهم بالطريق الاولى ويحتمل ان يكون مفعول
الضرب على نزع الخافض وفيه مامر وان يكون مفعولا
لفعل مقدر وسواء عنى فالتقدير فلم انكل عن الضرب
لشخص اعنى مسمعا او لمصدر آخر منون تقديره عن
الضرب ضرب مسمعا اى بسوضرب وقال بعض الفضلاء
ان اولى المغيرة فاعل علمت على صيغة الغيبة فالشاعر
يصف نفسه بالشجاعة على وجه التأكيد مستشهدا
بعلم هذا الجماعة على منه بانهم كانوا بحيث لم يبق
لهم مجال لانكار ما يدعيه ولا عددا ولا نوعا ولا تأكيدا
حال كونها مع الفعل او بدونه اى بدون الفعل والفعل
مراد غير لازم الحذف بيان وتوضيح لكون الفعل مرادا اذ
ح يكون العمل للفعل لا للمصدر لعدم صحة التقدير بان
مع الفعل لعدم استقامة اقامتهما مقامه اذ ليس معنى
ضربت ضربة او ضربة او ضربا ضربت ان ضربت كذا ذكر
في شرح لب الالباب واختاره المص وقيل اذ لا يجوز اعمال
الضعيف مع وجدان القوي ورده المص بان هذا يفيد
الاولوية لا الامتناع وان كان الفعل لازم الحذف فيعمل
المصدر عند سيبويه للمصدرية وكونه مقدرا بان مع
الفعل بل لقيامه مقام الفعل حتى جوز تقديم معموله عليه

اى قوله غير لازم الحذف بيان الخ

اى بدل التعليل السابق

والمطلوب هو الامتناع لا الاولوية

واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل ويعمل
الفعل المقدر عند السيرافي لانه لولاه لم ينصب
المصدر فعلى هذا ايضا يجوز تقديم المعمول نحو سقيا
زيدا ويجوز حذف فاعله بلا نائب لان النسبة الى المرفوع
غير مأخوذة في وضعه لان الواضع نظر في وضعه الى
ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه للمر
للمرفوع عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى ذكره البتة ولا يجوز
هذا الحذف في غير المصدر من الفعل والصفة لكون
النسبة الى المرفوع مأخوذة في وضعه فيحتاج الى ذكره
البتة ولا يضمر فيه اي لا يستتر في المصدر فاعله كما
في الفعل والصفة فلا يرد مثل ضربي زيدا وذلك لما ذكر
في الحذف وقيل لو اضمر في مفرده لاضمر في مثناه وجمعه
قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين وهما
راجعان الى الفاعل فيهما بخلافه فان له في نفسه
تثنية وجمعا ورده المصنف في الامتحان بما لا مزيد
عليه ولا يتقدم معموله ولو ظرفا عليه عند الجمهور
وقدروا عاملا مقدما في مثل قوله تع ولا تأخذكم
بهما رأفة فلما بلغ معه السعي وذلك لانه مقدر بان
مع الفعل ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا

وكذا ما في حكمهما لكن المرضي عند الرضي والقاضي البيضاوي
والمص على ما سيجي في بحث المفعول فيه جواز تقدم معمول
لو ظرفا اذ قد مر ان المؤول بشيء لا يلزمه ان يكون في
حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالحميم للعامل لما مر فيدخل
فيما لا يدخله الاجانب وقد مر انه معمول ضعيف يكفيه
رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت
بنعمة ربك بمجنون والقياس السابع الاسم المضاف
مطلقا قد مر على الاسم التام لان تمامه قد يكون بالاضافة
فيتوقف تمام معرفته عليه وهو يعمل الجر لانه اما بتقدير
حرف الجر او تحول على ما بتقديره لكونه فرعه وشرطه اي
شرط كونه مضافا ان يكون اسما مجردا عن تنوينه ولو
مقدرا بمعنى انه لو وجد فيه تنوين لتجرد عنه لاجل الاضافة
نحو كم رجل وحواج بيت الله لمنافاته الاتصال الذي
يقتضيه الاضافة لكونه علامة التمام ونائبه وهو نون
التثنية والجمع وظاهره مخالف لما ذكره في الامتحان في
بحث المثنى ان حذفهما في الاضافة لشبههما بالتنوين لا
لقيامهما مقامه لانه يقتضي عدم وجودهما الا بعد التركيب
بالعامل كتنوين المفرد وليس كذلك بل صيغتهما موضوعة
قبله كما حققه فيه في بحث المعرب ولعل مراده بما انه نائب

التركيب

على هو موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لا يمكن نيابته
عن الموجود بالفعل كما يشعر به عبارة القوم حيث جعلوا ا
اختلاف آخرهما ذاتياً فاعترض عليهم بانه ليس كذلك
فافهم فانه دقيق لاجل الاضافة متعلق بالكون والتجريد
فذو اللام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة في ا
اللفظ فالظاهر سبقها في الوجود ايضا فلم يوجد التجريد لاجلها
وينبغي ان يزيد او نحوه على ما جاز للابرد مثل الضارب ا
عطف على قوله لتجريد
الرجل فانه جائز مع عدم الشرط اذ لا تجريد فيه فضلا عن
كونها لاجلها وانما جاز حملا على مثل الحسن الوجه كما يجيء و
لا يخفى ان هذا القيد غير مفيد في المحمول عليه اذ لا تجريد فيه ولا
حمل فيلزم الجواز بدون الشرط الا ان يعمم النائب عن التنوين
كذا في الامتحان وفيه تحقيق وتدقيق فمن اراد فليرجع اليه
وان لا يكون مساوياً للمضاف اليه في العموم والخصوص بالترادف
كليث واسد او لا كانسان وناطق ولا اخص منه مطلقا
كحيوان وانسان والا فالاضافة تكون بلا فائدة وهي اي ا
الاضافة مطلقة وليس في كلامه ما يشعر بكون اللفظية بتقدير
بتقدير حرف الجر اولا
حرف الجر كما في عبارة البيضاوي وابن الحاجب على نوعين
اضافة
معنوية مفيدة شيئا في المعنى كما في اللفظ ولذا سميت بها
قدمها كابن الحاجب لشرف المعنى ومقصوديته بالذات و

من الضمير المحذوف في الصفة فانه ... وهو الوجه لان اصله حسن وجهه ... وهو فالمراد بالنيابة النيابة في مجرد حصول ... التخفيف بالحذف ... الشرح

وهو الضمير في نحو الحسن الوجه واللام اخف منه لفظا ووصفا فالاستتار حكمي امتحان الاذكيا

نحو الكل والجمع ولا يقال كل الجمع ولا جمع الكل ... وجلبي

نحو ليث واسد من الاعيان وجلبي ... ومنع من المعاني كذا في جلبي

بالتعجب كل العجب من الشارح الاول حيث قال ارجع الضمير الى الاضافة بتقدير حرف الجر بلا شعور ولا داع مع تصريح الخص بانه ليس بفعول ولا منفعول

لا اخص مطلق مفعول ... اخص مطلقا

بالذات وتقديمه بالنسبة الى المتكلم الحديث له ظاهراً و
عكسها البيضاوي لتقدير اللفظ بالنسبة الى السامع لم
المقصود من الكلام ولفظية مفيدة شيئاً في اللفظ فقط
ولذا سميت بها فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف
فيها غير صفة اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
مضافة الى معمولها الذي تعمل فيه عمل فعلها ولا يخرج عن
هذه المعمولية بالاضافة لوجود شرط عملها اي فاعلها
ومفعولها سواء لم يكن صفة اصلاً نحو غلام زيد او كان صفة
مضافة الى غير معمولها كما ذكره بقوله وضارب عمرو امس
واحترز بهذا القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الآن او غداً
وعمرو حسن الوجه وشرطها اي المعنوية تجريد المضاف
اذا كان معرفة عن التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او
المحال فان كان ذا اللام حذف لامه وان علماً نكر بان يجعل
واحداً ممن يسمى بذلك الاسم نحو زيدنا خير من زيدكم واما
المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تجريدهما واما اذا كان
نكرة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد التجرد
والخلو عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في
نفسه او معرفة مجردة وهي اي المعنوية اما بمعنى من البيانية
وذا كثير قدم هذا على بيان الفائدة لان مقصوده الاهم

اي تقسيم المعنوية الى قسمين

اي كون الاضافة المعنوية بمعنى من الخ

بيان العامل فناسب المبادرة اوّلا الى بيان انّ العامل
الحقيقي هو حرف الجر والمضاف نائب منابه ثم الى بيان
الفائدة وقدم الشرط عليهما لتوقف وجودهما على
وجوده ان كان المضاف اليه جنسا لم يقل اعم من وجه
مع كونه اخصر اشارة الى ان المضاف اليه في هذه الا
الاضافة يجب ان يكون اصلا للمضاف كما اشار بالمثال
شاملا للمضاف وغيره كما كان المضاف شاملا له و
لغيره لما عرفت انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون
بينهما عموم من وجه نحو خاتم فضة فانها تكون خاتما
وغيره كما انه يكون منها ومن غيرها او بمعنى اللام في
غيره اي الجنس الشامل ولو قال ان كان غيره لكان انسب
وهو الاكثر سواء كان مباينا له نحو غلام زيد ورأس عمرو
او اخص منه مطلقا كيوم الاحد او اعم منه من وجه
ولم يكن اصله كفضة خاتمك لم يذكر ما بمعنى في كضرب
اليوم بل ادخله فيما بمعنى اللام تقليلا للاقسام و
تسهيلا للضبط ولا يلزم في كونها بمعنى اللام صحة الـ
التصريح بها في الاستعمال بل يكفي صحته بحسب الوضع فيصح
جعل مثل ضرب اليوم مما بمعنى اللام ولا يحتاج في مثل
شجر الاراك وكل رجل الى التكلفات البعيدة كذا في الامتحان

اي على بيان الفائدتين بيان الفائدة وبيان العامل

الاراك بالفتح السواك واحده اراكة قاموس

فان الخاتم وهو المضاف اليه ليس باصل للمضاف وهو الفضة بل الامر بالعكس حواشي

الامتحان وتفيد المعنوية تعريفا للمضاف ان كان
المضاف اليه معرفة لان وضعها لمعهودية المضاف
فيما امكنت وذا في المعرفة دون النكرة ثم استعملت في
الاستغراق وغيره كاللام بعينه مثلا اذا قيل جائني غلام
لزيد فمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير
اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد فمعناه
ذاك مع كونه مشارا اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك
اما بكونه اكبر غلمانه او اشهرها او معلوم مخاطبك دون
غيره فيكون معرفة بهذا اصل وضعها ثم استعملت بدون
اشارة وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقوله ولقد امر على
اللئيم يسبني ذكره في الامتحان والمضاف غير غير ومثل و
شبه ونحوها فانها لا تتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغلها
في الابهام وانعدام العهد فيها في الاغلب بخلاف خلق الله
ومقدوره ومعلومه فانها وان كانت اكثر منها ابهاما
لكنها تتعرف بالاضافة لكونها للعهد او الاستغراق ولو
وجد العهد فيها بالاشتهار او بعلم المخاطب بان يضاف
الغير الى ضد واحد تتعرف لكن جعل لندوره في حكم العدم
وقيل لا تتعرف اصلا نحو غلام زيد وتفيد تخصيصا للمضاف
ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل قيل لان التخصيص

تقليل الاشتراك ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان
مشتركا بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج
غلام امرأة وقلت الشركاء فيه ورده المصنف بان التخ
التخصيص فيه لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف
اليه بحرف الجر لحصوله بعينه في نحو غلام لرجل وبالجملة
الفرق ظاهر بين غلام زيد وغلام لزيد في المعنى فحق ان
تسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل وغلام
لرجل بل هما كضارب زيد وضارب زيدا في حصول
الفائدة اللفظية دون المعنوية فما وجه تسمية الاولى
معنوية والثانية لفظية واقول نعم حصول التخصيص في
غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب المذكور لكن لما
حذف الجار وانيب المضاف منابه وجعل عمله له بحيث
انقطع نسبته الى الجار المحذوف حتى صار جارا اصليا
وعاملا قياسيا كما صرح به نفسه انيب الاضافة مناب
الانتساب المذكور وجعل لها تلك الافادة بحيث انقطع
نسبتها اليه وصحة التقدير ليست بموجبة له بلا داع
وحصول شيء بشيء لا ينافي امكان حصوله بشيء اخر
كمعاني الالفاظ المترادفة والمتساوية فحق القول بان
التخصيص حاصل بها ومستفاد منها وتسميتها بالمعنوية لا بما

اي صيرورته جارا اصليا وعاملا قياسيا

غلام رجل

في الجواب عن رد المص

اي افادة التخصيص

وحصول شيء اي التخصيص بشيء اي بالانتساب

وهو الاضافة

كالانسان والناطق

اضافة

ارد حق تسميتها

لا باللفظية بخلاف ضارب زيد فان اضافته لما كان مع
وجود شرط العمل فيه الموزن للانفصال والنسبة الى
المفعول كما اشار اليه ايضا لم تحقق الانابة منابها
بالحيثية المذكورة فلا تحقق القول بان التخصيص مستفاد منها
وحاصل بها والتسمية بالمعنوية بل باللفظية فالفرق
ظاهر ومراد التحرير يمثل بمثل هذا امتحان الاذكياء بانه (ا)
ايهم اسرع الى استنباط الجواب من رموزه الخفية
واشاراته الدقيقة ولطائفه الانيقة وعلامة اللفظية
ان يكون المضاف صفة فخرج به نحو غلام زيد مضافة الى
معمولها فخرج نحو خالق السموات وكريم البلد ولا تفيد
اللفظية شيئا الا تخفيفا في اللفظ فقط والمعنى باق على
ما كان قبل الاضافة لوجود شرط العمل ولذا قيل انها في
تقدير الانفصال واما التخصيص في نحو ضارب زيدا ورجل فقد
عرفت انه حاصل بالمعمولية لا بالاضافة ثم التخفيف اما
بحذف التنوين من المضاف فقط ولو مقدرا نحو عمر ضارب
زيدا الآن او غدا وحواج بيت الله من اسم الفاعل
المضاف الى المفعول او مع حذف الضمير من المضاف اليه
واستتاره في المضاف كما ذكره بقوله وحسن الوجه اصله
حسن وجهه فحذف اللام بدله لكونه اخف منه ثم جاء و

وصفا غير مضر للتخفيف مثال للصفة المشبهة المضافة
الى الفاعل ومعمور الدار اى معمور داره من اسم المفعول
المضاف الى نائب الفاعل واما بحذف نائبه وحده نحو
الضاربا زيد والضاربوا زيدا او مع الضمير نحو ضاربا الغلام
وضاربوا الفرس وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف
وسقوط التنوين باللام كما سبق وجاز الضارب الرجل
مع عدمه حملا له فيكون مفعولا له لفعل دل عليه جاز و
هو اجيز او لمحموليته على المختار في الحسن الوجه لاشتراكهما
في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين
باللام وكذا الضارب ذي المال فانه في حكم ذي اللام و
كذا المضاف الى ضميره نحو الرجل الضارب غلامه اصله
الحسن وجهه والتخفيف فيه بحذف الضمير من المضاف اليه
واستتاره في المضاف والثامن من التسعة الاسم
المبهم التام باحد الخمسة الاتية اذ لولاه لم يشبه
الفعل التام بالفاعل فلا يتمكن من عمل النصب في التمييز فانه
ينصب لشبهه بسبب تمامه باحد الاشياء الخمسة
الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المبهم بالفعل
التام بالفاعل الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الضمير
المستتر ولذا لا ينصب التمييز ذو اللام وان وجد فيه معنى الى

معنى التمام اسما ان لم يضف اليه نكرة اشارة الى
اختصاص التمييز بهما على ما عليه البصريون لا
لكفايتهما في ازالة الابهام وعدم الحاجة الى الـ
التعريف خلافا للكوفيين على التمييز بهما اى على
التمييزية تشبيها له بالمفعول في المجيء بعد التمام
ولما وصف الاسم المبهم بالتمام اراد ان يبين ما
به التمام فقال وتمامه ثم لما كان المفهوم بحسب اللغة
من تمام الشيء بالشيء كون الثاني جزء من الاول
وههنا ليس كذلك اراد ان يبين ان المراد به هنا
ما هو العرفي لا اللغوي فقال اى كونه على حالة يمتنع
اضافته معها الى شيء واتصاله به يكون باحد خمسة
اشياء بان يدل على استقلاله وامتناع اضافته اليه
فان ذلك قد عد في العرف من تمامه بنفسه لا باخر
وهو في حكم النكرة وذلك اى التمام بنفسه يكون في
الضمير المبهم في الاكثر بان لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن
مبهما مثل جاءني زيد فيا له رجلا فلا يكون التمييز عن
المفرد بل عن النسبة كما في مثل يا لزيد رجلا وذلك في الا
الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع المدح
والتعجب نحو ربه رجلا لقيته اى لقيت رجلا اى رجل رذا

بان يكون له مرجع

اى رجلا كاملا

اى التمييز عن الضمير المبهم

قوله وبالتنوين اي امتناع الاضافة بالتنوين لان التنوين دليل الانفصال والاضافة دليل الاتصال واجتماع الانفصال والاتصال في محل واحد في حالة واحدة ممتنع جديد

على من قال ما لقيت رجلاً وفيه من المبالغة والـ
التفخيم ما لا يخفى ونحو يا له رجلاً اللام للتعجب وقوله
يا له مرّ اما ما بعده ونحو نعم رجلاً زيد ولا يخفى ان الاسم
التمييز فيه يكون عن المفرد لا عن النسبة اذ لو اريد
المعين لقيل نعم الرجل وكذا في ربّه اذ لا يمكن فيه ارادة
المعين لما مرّ من اختصاص ربّ بالنكرة وفي اسم
الاشارة لانه من المبهمات نحو قوله تعالى ماذا اراد الله
بهذا مثلاً على رأي من قال انه تمييز عن اسم الاشارة
لا حال وبالتنوين اما لفظاً نحو رطل زيتاً او تقديراً نحو
مثاقيل ذهباً واحد عشر رجلاً فان كلاً من غير المنصرف
والعدد المركب كذا لم وكأيّن وكذا انما يمنع عنه التنوين
لفظاً لا تقديراً لاستحقاقه له في اصل الوضع ثم عدّ هذه
الاربعة الاخيرة من السماع كالشيخ عبد القاهر ومن
تبعه لم يصب كذا في حاشيته ولما كان لتمييز العدد ا[ح]
احكام مخصوصة اراد ان يذكرها في هذا المقام توفية
للمرام فقال ومميّز ثلثة بلا تنوين غير منصرف لكونها علماً
علماً لنفسها او في حكمه والزائد عليها منتهياً الى عشرة
بل عشرة لا ينصب [illegible] بالاضافة للتخفيف ومجموع
ولو معنى نحو ثلثة رهط وتمر ليطابق المعدود العدد نحو

ما استفهام وذا اسم موصول بمعنى الذي

اي مقدراً

كما في الباء والياء والدال وهي ... ولذا يكتب بها

فانه مبني آخره نون ساكنة لا تنوين كما سيجيء

قوله واذا قال ومميز ثلثة الى عشرة انه للواحد والاثنين لا تمييز لهما لا يقال واحد رجل ورجلان اثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما لافادته النص المقصود بالعدد واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فللتأكيد

المراد به مجموع قوله ومميّز ثلثة الى عشرة وبالصدر ثلثة

اى مجموع وطن ... الا فى ثلث مائة ... الى

نحو ثلثة رجال الا فى ثلث مائة الى تسع مائة فان
التمييز فيهما مائة وهى ليست بجمع لا لفظا ولا معنى
لدلالتها على عدد معين وكان القياس مئين او
مئات وهما لا يجوزان اما الاول فلعدم جواز كون
جمع المذكر السالم مميزا للعدد فلا يقال ثلثة مسلمين
مثلا لانه اما وصف وهو قاصر عن افادة الغرض عن
التمييز وهو تعيين الجنس لكونه دالا على ذات مبهمة
مأخوذة مع بعض الصفات واما علم ولا بد له فى جمعه
من اللام والتمييز نكرة لما عرفت واما الثانى فلعدم
جواز وقوع جمع المؤنث السالم بعد الثلث واخواته
لكونه خلاف المعتاد الذى هو وقوع ما هو فى
صورة جمع المذكر السالم بعدها اعنى عشرين واخواته
ولانه يلزم عند ذكر مميزها كان يقال ثلث مائات
رجل مثلا ان يلى التمييز وهو رجلا مثلا المجموع بالالف
والتاء وهو لا يجوز لكونه خلاف المعتاد وهو وليه
ما فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى
تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر قال بعض الكمل
لا غنى المفرد دال على الكثرة عن لفظ الجمع ومميز احد
عشر وزائدا الى تسع وتسعين بل تسع وتسعين منصوب

عشرون يقال ثلثة

وعدها

تم تعليل الاستثناء المذكور فى المتن

لتعذر الاضافة امّا في مثل عشرين فلكراهتهم ابقاء
ما هو في صورة نون الجمع ان ثم يحذف او حذف نون
غيره ان حذف واما في غيره فلكراهتهم جعل ثلثة
اشياء كالواحد بخلاف نحو خمسة عشرك فان المضاف
اليه لما كان غير العدد كان منبها على التعدد وبخلاف
ثلثة مائة رجل فان اعراب الاولين يمنع الاتحاد
مفردا دائما لكونه اخف مع ثقل التركيب والقلة في
الفضلة اولى ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز
جمعه اى الف فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز لا ينصب
بل هو مفرد لانه قد يضاف الى بعضها نحو ثلثة فيحصل
التركيب فيرجح الخفة على المطابقة وحمل المفرد عليه
اطرادا للباب ومجرور بالاضافة للتخفيف واما قوله
ثلثمائة سنين بلا اضافة ولا افراد فمحمول على البدل
وحذف المميز اى ثلثمائة مدة نحو مائة رجل ومئتا رجل
والف درهم والفا درهم والآف درهم وبنون الـ
التثنية نحو مئوان سمناه نحو ز فهذين القسمين
مائم بالتنوين ومائم بنون التثنية احترز بالبعض
عن مثل احد عشر لعدم [illegible] الاضافة مع كونه ممانع
بالتنوين [illegible] الاضافة الى المميز [illegible] اضافة بيانية لحصول الغرض

الغرض مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن ولا
يجوز الاضافة في غيرهما اي القسمين اما في الاول فلما مر
من تعذر تجريد المضمر واسم الاشارة عن التعريف
وتنكيرهما الذي هو شرط الاضافة المعنوية واما في
الرابع فلما مر ايضا من كراهة ابقاء نونه وحذفه
واما في الخامس فلامتناع اضافة المضاف وبنون
شبه الجمع لا بنون الجمع مثل الاخسرين اعمالا واحسنون
وجوها فان التمييز بعدها انما يكون عن نسبة في شبه
جملة وهو اي شبه الجمع عشرون وزائد الى التسعين
بل تسعين نحو عشرين درهما وبالاضافة نحو ملؤه
عسلا ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه لضعفه في
العمل لكونه جامدا والتاسع من التسعة معنى الفعل
ولما كان الظاهر من اضافة المعنى الى الفعل كونه مفهوما منه
ومدلولا له وهو ليس بمراد هنا اظهر المراد بانه كان مجازا
تسمية للدال باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية
بحيث لا يحتاج الى القرينة بقوله والمراد منه كل لفظ
غير مشتق و... في الجار ... جعله
قسيما للكل منهما ... تعريف
الفاعل يفهم منه معنى ... مطابق

فان قوله ... ما بمعناه يشمل
المشتق واسم الفعل والمصدر والظرف
...

كما في اسماء الافعال والتضمين كما في السائر عدل
على ذكره الفاضل الجامي من انه المستنبط من فحوى
الكلام من غير تصريح به او تقديره لعدم شموله
لاسم الفعل والظرف مع كونهما منه عنده لكن الثاني
اما داخل في الفعل او شبهه عند ذلك الفاضل بخلاف
الاول وعلى ذكره الفاضل العصام ايضا من انه ما
يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته لخروج
فعال بمعنى الامر عنه كنزال وتراك وانما عده عاملا واحدا
من القياسي مع ان بعضا من انواعه يمكن ان يعد سببه
لدخوله في ضابط كلي كما اشار اليه بقوله كل لفظ الخ
وبين في التفصيل انه يعمل كذا تسهيلا للضبط بتقليل
الاقسام فمن لم يعده من القياسي كالشيخ عبد القاهر
ومن تبعه لم يصب فمنه اسماء الافعال اصله اسماء معاني
الافعال لانه لا يفهم منها الا الفاظ بل معان هي معاني
افعال مخصوصة فحذف المضاف ايجازا ذكره في الامتحان
ولهو اي اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفي اكثر
النسخ وهي والاول اصح لموافقته لضمير مسماه ويعمل
ولانه يلزم رجوع الثاني ايضا الى اسم الفعل بتأويل
الكلمة اذ لا يصح رجوعه الى اسماء الافعال لان التعريف

التعريف للماهية لا للافراد التي تدل عليها صيغة الجمع ولا يمكن ادعاء العلمية اذ لا يقال مثلا رويدا اسماء الافعال بل يقال انه اسم الفعل وايراد صيغة الجمع للتنبيه على تعدد الافراد من اول الوهلة. ما اسم كان بمعنى الامر قدمه لكثرته او الماضي لم يذكر المضارع لقلته ما كان بمعناه كاف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اي صار بمعنى وضع الامر او الماضي لم يقل ما وضع بمعنى الخ لان دلالتها على هذا المعنى ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال ولذا خرجت عن تعريف الفعل فلو قال ما صار لكان انسب ولا يرد نحو الضارب امس نقضا على التعريف لما عرفت انه خارج عن تعريف هو الفعل الذي هو المقسم ويعمل اي اسم الفعل او ما كان الخ عمل دال مسماه على حذف المضاف او التجوز بذكر المدلول وارادة الدال ولو كان معنى قوله ما كان بمعنى الامر او الماضي ما كان بمعنى هو الامر او الماضي لكان هذا على ظاهره لكن لا يساعده ما نقلناه عن الامتحان ولا يتقدم معموله اي اسم الفعل عليه الا اذا كان المعمول ظرفا فانه يتقدم على عامله الفعول مطلقا كما مر في بحث المفعول فيه وفي اكثر النسخ معمولها على الصواب

ولهذا قال المحقق ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف جامی

اي بمعنى الجمعية اي لا ببيان الافراد

اي اول الوهلة الملاحظة

سؤال مقدر جواب

جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان مثل الضارب امس يصدق عليه التعريف فلا يكون مانعا الا اعتبار ما ذكرنا بقوله والمتبادر الخ

اي لفظ يفهم منه معنى الفعل

اي قبل التعداد

اي اسم الافعال

اي كل لفظ يفهم منه معنى الفعل

هو الاول او تانيث الثاني كالاول وارجاعهما الى اسماء الافعال كما لا يخفى على من هو سليم البال واما الفاعل فقط واما المنصوب فلضعفه في العمل فان المراد به ههنا عمله باعتبار معناه الفعلي وهو ليس بموضوع له ولو سلم فليس باصلي فلا يبلغ درجة الفعل فيه هذا هو الملايم لقوله ويعمل عمل مسماه واما قول من قال لانه اما منقول عن المصدر او عن الظرف ومعمول كل منهما لا يتقدم عليه لضعفه فغير ملايم له اصلا الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحو هاز يدا اي خذه ورويد زيدا اي امهله وهلم زيدا اي احضره من الافعال ونحو قوله تعالى هلم شهداءكم اي احضروهم ويجي لازما بمعنى اقبل نحو هلم الينا واصله ها لم بهاء التنبيه عند البصرية وهل ام عند الكوفية ومفرد عند الحجازية ولا يتغير في الاحوال كلها كما سبق من قوله تعالى هلم شهداءكم الا في بني تميم فانهم يقولون هلما هلموا الخ كما وقع في الحديث الشريف هلموا الى حوايجكم وهات شيئا اي اعطه وحيهل اصله حيهلا الثريد اي ايته وحي وحده بمعنى اقبل ويعدى بعلى نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى ايت وقد يركب مع هلا الذي بمعنى اسرع ويكون المركب ايضا بمعناه فيعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد

فيقال ها هاهو هي هما هن

فيقال هاء هاؤما هاؤم هاء هاؤما هاؤن

قال الزمخشري حي فعل بمعنى اقبل او اسرع ... الصلوة

قوله اي ايته بالياء اصله ائته بالهمزتين ...

الشريد و بالباء نحو حيهلا بزيد اي بذكره وقد يستعمل بمعنى
اقبل فيعدى بعلى نحو حيهلا على زيد وبله زيدا اي دعه و
عليك زيدا اي الزمه بكسر الهمزة ودونك عمرا اي خذه
وتراك زيدا اي اتركه وغير ذلك من نحو آمين بمعنى
استجب ووراك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم واليك
بمعنى تنح وغير ذلك والثاني وهو ما كان بمعنى الماضي
نحو هيهات الامر اي بعد وشتان زيد وعمرو اي
افترقا وسرعان زيد ووشكان عمرو اي قربا وغير ذلك
مثل بطآن بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح الهمزة
وسكون النون اشار بقوله وغير ذلك في الموضعين الى
انها غير محصورة فيما ذكر وقال في بعض تعليقاته
انها كثيرة جدا ما ذكر واخمسها ولا عشرها تعريضا لمن
عدها سماعية اي اسماء الافعال انه لم يصب ومنه اي من معنى الا
الفعل الظرف المستقر وقد مر تفسيره في حرف الجر وهو
لضعفه في العمل لا يعمل في المفعول به القوي بالاتفاق و
لان عامله الذي ناب هو مناب كوجد لا يعمل فيه لزومه
ولا في الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد واما المستكن
فلكونه امرا اعتباريا يعمل فيه بلا شرط على ما ذكر في بيان
شرط اسم الفاعل والمفعول من الاشياء الخمسة وجه

واذا ضم الموصول بضم رشه

وانما لم يكتف بمثال واحد بل ذكر امثلة اشارة الى تعدد المعمول
كشف

اي لكونه فعلا لانه ما وان لم يعمل الا فعل الاصل لم يعمل النائب بطريق الاولى

ان على احد ما ذكر

والفرق بين الظرف المستقر واسم الفاعل في الاشتراط ان في الاول الشرط الاعتماد على احد الاشياء الستة وفي الثاني على احد الاشياء الخمسة

الاشتراط مامر والموصول ليكون نائبا عن الفعل
الذي هو اصل في العمل اذ الصلة لا تكون الا جملة
فيحصل له نوع قوة في العمل وهذا يدل على انه هو العامل
على ما هو راى المحققين لا الفعل المقدر كما زعم البعض
والا لما احتاج اليه كما لا يحتاج اليه في سائر المواضع
المقدر هو فيها نحو زيد في الدار ابوه ومررت برجل في
كمه كتاب وجاءني زيد وعلى كتفه سيف وافي الدار احد
وما في الدار احد وجاءني الذي في الدار ابوه ويجوز
في هذه المواضع كون الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ
مؤخرا كما في مثل اقائم زيد واذا لم يرفع الظرف اسما
ظاهرا ففاعله ضمير مستتر فيه اي في الظرف منتقل من
متعلقه بفتح اللام المحذوف ويعمل في غيرهما اي المفعول به
والفاعل الظاهر كالحال والظرف بلا شرط اما في الظرف
فلما مر غير مرة واما في الحال فلكونها في حكمه ومنه المنسوب
المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول لكونه مؤولا به نحو
مررت برجل هاشمي اخوه اي منسوب الى الهاشم
ويشترط في عمله اي منسوب ما يشترط فيه اي في اسم
المفعول ومنه الاسم المستعار نحو اسد في قولك
مررت برجل اسد غلامه واسد علي اي بحتري فلذا اي لاجل

كما مررت برجل اسد علي

او المسمى بهذا الاسم كما في مغني اللبيب او الموصوف بالالهية او المتوحد بالالهية كما في الكشاف وهذا مبني على قول من قال ان لفظة الله علم للذات الواجب الوجود واما على قول من قال انها وصف في الاصل غلب على المعبود بالحق فالجار متعلق

اى لاجل ان الاسد بمعنى المجترئ عمل عليه ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظة الله في قوله تعالى وهو في السموات اى المعبود لمن فيها اى يعبده من فيها لا انه الكائن فيها ومنه اسم الاشارة نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا اى اشير اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالسا وليت ولعل نحو ليت او لعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اى اتمنى واترجى يوم الجمعة عندنا زيدا حال كونه مسرورا وقال الرضى ليس المعنى على تقييد التمنى بالحال بل على تقييد خبره بها اقول ليس هذا بقطعي بل محتمل للامرين وانما لم يقل وحروف المشبهة بالفعل مع ان كلا منها يفهم منه معنى فعل كما قال وحرف النداء وا التشبيه والتنبيه للتنبيه على ان ما عداهما ليس بعامل لعدم السماع فيه وهو مما لا بد منه وكونوا عافاهم وحرف النداء نحو يا زيد راكبا اى ادعوه وحرف التشبيه لفظا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا وكانه اسد صائلا او تقديرا نحو زيد اسد صائلا وحرف التنبيه كما مر من مثال اسم الاشارة الا انه يؤول بانبه وحرف النفي كما ولا نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون وما انت بذي علم كاملا وغيرها من مثل ما شانك قائما اى ما تصنع فهذه المذكورات

بها بلا ارتكاب تكلف كما في حاشية انوار التنزيل للمولى سعدي بن چلپی وجوز في الكشاف وانوار التنزيل كون السموات ظرفا مستقرا خبرا بعد خبر للمبتدأ هو

بمعنى انه لكمال علمه بما فيهما كانه كائن فيهما زيني زاده

فيكون الظرف اعنى في السموات صفة

لانه تعالى منزه عن المكان

فلا يكون الظرف لغوا متعلقا بل عاملا بل متعلقه بمعنى فعل

من حيث انه بمعنى فعل

اشار على ليت ولعل

من قوله ومنه كل اسم الى قوله وغيرها تعمل في غير الفاعل و
والمفعول به من معمولات الفعل كالحال والظرف والمفعول
معه كما شانك وزيدا وعند البعض تعمل في المفعول المطلق
ايضا ذكره الفاضل العصام والكل داخل في ضابط كلي
فلا وجه لاسقاطه في بيان القياسي كما اسقطوا
والعامل المعنوي ما لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى
يعرف بالقلب وهو اثنان خلافا للاخفش فانه يجعله
ثلثة ثالثها عامل الصفة وهو كونها صفة لمرفوع او
منصوب او مجرور ودليله اختلاف الحركتين اعرابا او بناء
في مثل يا زيد العاقل فانه لو اتحد العامل لما اختلف الحركتان
وجوابه ان الضم باعتبار العارض فلا اختلاف باعتبار
الاصل قاله بعض الكملاء وقال المصنف والاشبه ان هذا الرفع
مثل الجر الجواري ورفع للملائكة اسجدوا على قراءة ابي
جعفر للمشاكلة والاتباع ليس باعراب ولا بناء و
التسمية بالرفع والجر مجاز هذا كلامه وقال سيبويه
الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل
عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما قاله ايضا بعض
الكمل الاول رافع المبتدا والخبر اي ما يعمل فيهما عمل الرفع
لانه لدخول الاسناد في مفهومه كما يحكم بتقاضي المسند اليه

اليه والمسند اللذين شبهان الفاعل فالاول فى كونه
مسنداً اليه والثانى فى كونه جزءً ثانياً وقد مرّ ان مبنى العمل
على الاقتضاء وهو التجريد للاسم عن العوامل اللفظية
بان لا يكون له عامل لفظى اصلاً على ما هو المفهوم بحسب
العرف كما يقال جُرِّدَ زيد عن ثيابه فانه يفهم منه عرفاً انه
لا ثوب له اصلاً ولو قال عن العامل اللفظى لكان اظهر
واخصر ثم انّ هذا مبنى على تجريد التجريد عن مقتضاه
الذى هو سبق الوجود فلا يلزم خروج عامل مبتدإٍ وخبر
لم يسبق عليهما عامل لفظى ويمكن ان يقال انّ هذا مبنى
على تنزيل القوة القريبة منزلة الفعل والامكان منزلة
الوجود كما يقال ضيّق فلانٌ فم البئر اذا حفره ضيّق الفم
ابتداءً او على التنبيه على ان الاصل كان العامل اللفظى و
عُدِل الى المعنوى فكانه جرّد عنه او المعنى التجريد عنهما
اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يمكن
هذا وفى اكثر النسخ التجرد اى التعرى والخلو وهو الاظهر
والاول اوفق لما فى تعريف المبتدإ وموافق لما فى نسخ
الجامى والمراد بالعامل اللفظى ما يعمل بالاصالة بان يعمل
فى اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقاً بغيره فى العمل
فيدخل فى الحد عامل مثل زيدٌ وحسبك فى مثل علمت لزيدٌ قائم

اي عن العوامل اللفظية ١٢

وبحسبک درهم لصدق التجرید عن العامل اللفظی بالمعنی
المذکور علیه اذ فی الاول قد ابطل التعلیق عمل علمت
فی اللفظ وعمله فی المعنی لیس باصل وفی الثانی الباء زائد
ملحق بالاصل کذا فهم من الامتحان لاجل الاسناد الیه
او اسناده الی شیء وخرج به تجرید الاسماء المعدودة
فانه لیس بعامل قیل التجرید عدمی فعده مؤثرا لیس بمرضی لعدم
صحة کون فاعل الوجودی عدمیا فلا یحسن تشبیه
العدمی بالمؤثر وتنزیله منزلته فالاولی ان یفسر
بکون الاسم فی صدر الکلام تحقیقا او تقدیرا واجیب
بان العوامل علامات لتاثیر المتکلم لا مؤثرات والعدم
الخاص یجوز ان یکون علامة ویرد علی ما جعله اولی
ایضا انه اعتباری فعده مؤثرا لیس بمرضی لعدم صحة
کون فاعل الوجودی الخارجی اعتباریا فلا یحسن تشبیهه
بالمؤثر فافهم نحو زید قائم والثانی رافع الفعل المضارع
وهو وقوعه بنفسه لا بالناصب والجازم موقع الاسم
کوقوعه خبرا نحو زید یضرب او صفة او حالا نحو جائنی
رجل او زید یضرب فیضرب واقع موقع ضارب لان
الاصل فی هذه المواقع وقوع المفرد لما سیجیء فان قیل
ان ذلک الوقوع یوجد فی الماضی ایضا فلم لا یرفعه قلت

قلت لانه مبنى الاصل فلا يكون معمولا الا في الموضعين
كما سيجيء، وذلك الوقوع اى وقوع المضارع
بنفسه موقع الاسم انما يكون اذا تجرد عن الناصب و
الجازم بان لا يكون فيه ناصب ولا جازم اصلا فانه اذا
لم يتجرد عنهما يمتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب
الفعل وجازمه على الاسم وانما ارتفع بهو بذلك الوقوع
لانه ح يكون كالاسم فاعطى له اسبق اعرابه واقواه
وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه
يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة
نحو الذى يضرب وفي مثل سيقوم وسوف يقوم وفي خبر
كاد نحو كاد زيد يخرج وفي نحو يدخل الزيدان واجيب عن
الاول والاخير بانه فيهما واقع موقعه لانه يقال الذى
ضارب هو على ان ضارب خبر مبتداء مقدم عليه وكذا
داخلان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان
الاعراب الذى مع تقديره اسما غير الاعراب الذى مع تقديره
فعلا وعن الثانى بان الواقع موقع الاسم هو سيقوم مع
السين لا يقوم وحده وصار السين كالجزء وجعل سوف
في حكم السين لكونه بمعناه وعن الثالث بان الاصل
فيه الاسم وعدل عنه لما مر واما عند اكثر الكوفيين فالعامل

وجه ان هذا الجواب مبني على تقدير اسناد
الفعل الى الفاعل معين واما على تقدير غير معين
فلا يكون جوابا لانفهام الفاعل من الفعل
من غير ذكره سمعت عن الاستاد ح

هو ذلك التجرد ولا يرد عليهم ما اورد على البصريين حتى
يحتاج الى تلك التكلفات في التفصي عنه لكنه يرد عليهم
ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما في الاسم فلا بد من
قيد يخرج غير المركب كما في تعريف العامل المعنوي للاسم وقد
يجاب عنه بان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل
لا يستعمل بدون التركيب معه فافهم فمجموع ما ذكرنا من
العوامل على ما ذكرنا ستون واما مجموع ما ذكره الشيخ عبد
القاهر ومن تبعه على ما ذكروا فمائة زاد ونقص اما الاول
فسبعة خمسة في السماعي الثلثة الاخيرة من حروف الجر ولا لنفي الجنس واذ ما من كلم المجازاة وآشان في القيا
القياس اسم التفضيل ومعنى الفعل واما الثاني فسبعة
واربعون في السماعي ثمانية وعشرون منها افعال اربعة
افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة وثلثة عشر
افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل كلها في اول
القياس وهو الفعل وثلثة عشر منها اسماء تسعة اسماء
الافعال ادخلها في تاسع القياس وهو معنى الفعل و
اربعة منها اسماء احدها عشرة اذا ركبت مع احد الى
تسعة وثانيها كم وثالثها كذا ورابعها كاين ادخلها في
الاسم التام وهو ثامن القياس وستة منها حروف

وكى ولعل لعرَ

٢٨
١٣
٦
٤٧

قوله معمولة خبر لم تكن والجملة لا محل لها جواب اذا وفعل الشرط جملة فعلية مرفوعة المحل جزاء ان هذا على الوجه الاول وعلى الثاني ان جملة لم تكن معمولة لا محل لها من حيث انها جواب اذا الشرطية ومرفوعة المحل من حيث جزاء ان فانه لا مانع في كون الشيء ذا اعراب من جهة وعدم كونه ذا اعراب من جهة اخرى كما في شرح المغني للدماميني واسم ان وخبره في تاويل المفرد منصوب المحل مفعول به قائم مقام المفعولين لا علم. زبغ زاده

حروف تحته حروف النداء اذا دخلها في باب القياس
وواحد الواو بمعنى مع اسقطها لكونها غير عامل على
الصحيح فافهم الباب الثاني الذي عهد جزء من الرسالة
لفظا او معنى كائن في بيان احوال المعمول او في تحصيل
ادراكاتها اعلم اولا اي قبل الشروع في المقصود ان
الالفاظ الموضوعة لمعنى اذا لم تقع في التركيب كان
كالالفاظ المعدودة من الاسماء والحروف مثل زيد غلام
دار هل بل قد واما الافعال فلا توجد بلا تركيب كما مر لم تكن
معمولة لعدم العامل كما لا تكون عاملة لعدم المعمول و
ان وقعت فيه فهي على ثلثة اقسام القسم الاول ما لا يكون
معمولا اصلا لا بالاصالة ولا بالقيام اي لا يكون له اعراب
لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم القيام
مقام ما يوجد هو فيه وهو اشيان الاول الحرف مطلقا
عاملا او لا بالاتفاق والثاني الامر بغير اللام عند البصريين
فانه لما حذف عنه حرف المضارعة التي شبهها صار
المضارع مشابها للاسم مشابهة تامة على ما مر فاعرب
وعمل فيه جزم عن المشابهة لذهاب شبهها جواب لما
فعاد الى اصله وهو البناء الاصلي وقال الكوفيون هو موعرب
مجزوم بلام مقدرة منوية وهي منسية عند البصريين ولهذا

واهل الكوفة هم المبرد والكسائي والفراء والثعلب واتباعهم زبدة الاعراب

والجملة استئناف او اعتراض او عطف على ما قبله بحسب المعنى فانه في قوة ان يقول قال البصريون هكذا او قال الكوفيون زبغ زاده

قالوا هو موقوف والقسم الثاني ما يكون معمولا دائما اي
يكون له اعراب لفظا او تقديرا او محلا لوجود مقتضيه و
هو اثنان ايضا اي كما لا يكون معمولا اصلا الاول الاسم
مطلقا معربا او مبنيا حتى حكم على اسماء الافعال قال الدما
الدماميني عن سيبويه والمازني وجماعة انها معمولة فيكون
لها موضع من الاعراب واختلفوا في تعيين ذلك الموضع
بانها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلها ساد مسد الخبر
كما في اقائم الزيدان واختاره ابن الحاجب في ايضاح لانه
المفصل لانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية فوجب
ان يحكم بالابتداء ورد بانه ينتقض تعريف المبتدا جمعا
وقال الرضي قياسها على اقائم مع الفارق اذ معناه معنى
الاسم وان شابه الفعل بخلافها اذ ليس فيها من معنى
الاسمية شيء بل انتقل الى معنى الفعلية ولا عبرة باللفظ
كما في تسمع في قوله تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه مبتدا
لكونه بمعنى المصدر وان لفظه فعلا بل جملة او منصوبة
المحل بافعال محذوفة على المصدرية اي على انها مفعول
مطلق فرويد زيدا مثلا في تقدير ارود ارواد زيدا ورد
بان تقدير الافعال ينافي كونها اسماء الافعال ومبنية
بل يوجب كونها مصادر معربة كسقيا ورعيا اذ لا موجب

موجب للبناء لان معنى الفعلية انما هو لا فعال المقرونة
لالها وان قال بعضهم وهم المحققون على ما نقله
ابن مالك والجمهور على ما نقله ابن هشام وهو
المختار عندهما وقال الدماميني هذا مذهب الاخفش
لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل على ما
هو المختار عنده كما سبق ونائبه منابه بحيث لا
يقدر اصلا ولذا بنيت كالفعل وعلى ضمير الفصل وهو
ما يقع بين المبتداء والخبر اذا كان معرفة او افعل من
ولو دخل عليهما عامل سمي به لفصله بين كون ما بعده
نعتا وخبرا في بعض المواضع نحو كان زيد هو القائم
بالحرفية لدلالته على غير مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون
معمولا اصلا فضلا عن كونه دائما وتسميته بالضمير لكونه
على صورته خلافا لبعضهم وهو بعض البصرية فانه
يقول انه اسم لا محل له من الاعراب قال في الامتحان
هذا بعيد لعدم نظيره في الاسم ولما كان السابق اسما
واللاحق حرفا صورة نبه على المغايرة بتغيير الاسلوب
فقال واما اللام الداخلة على الصفات من اسمي
الفاعل والمفعول والجمع بالنظر الى الانواع او الافراد
فقال بعضهم وهو المازني انها حرف لا اسم موصول

كغيرها اى كغير الداخلة عليها فتكون مما لا تكون
معمولا اصلا بل المعمول مدخولها وقال اكثرهم وهو
غيره هي اسم موصول لا حرف بمعنى الذى فى المذكر او
التى فى المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما فلا بد لها
من اعراب مع انه ليس فيها بل فى مدخولها فبين
وجهه بقوله أُعطي اعرابها اى اللام لما بعدها لما
انتقل اى لانتقال ما بعدها من الفعلية الى الاسمية
لكراهتهم دخولها على الفعل لكونها على صورة الحرف
فاصل جائنى الضارب زيدا جائنى الذى ضرب زيدا
فالاول اى الذى معمول لكونه فاعل جائنى والثانى اى
ضرب غير معمول لكونه ماضيا واما اذا كان اصله جائنى
الذى يضرب زيدا فلا شك انه معمول مرفوع وانما اختار
الاول لكونه اظهر فى التمثيل فلما غير هذا الكلام بان غير
الذى الى اللام وضرب الى ضارب وقيل جائنى الضارب
صار الاول اى الذى فى صورة الحرف اى حرف التعريف
وهو اللام وان كان فى المعنى والحقيقة اسما والثانى اى
ضرب فى صورة الاسم اى اسم الفاعل وان كان فى
الحقيقة والمعنى فعلا فانعكس الحكم بان انتقل الاعراب
المحلى من الاول الى الثانى وصار لفظيا لعدم المانع فيه

نحو ظ اعجبني ان ضربت وتقتل
مراد اللفظ مجرور تقديرا مضاف اليه واذا ريد
المعنى فاعجبني فعل ومفعول ١٩٥ ما مصدرية ضربت
مبني على السكون منصوب المحل بان والتاء مرفوع المحل فاعله
والجملة في تأويل المفرد مرفوعة المحل فاعل اعجبني والواو عاطفة
وتقتل مضارع مخاطب وقيل فاعله عطف على فاعل ضربت كما في شرح
المغني للدماميني

وان ضربت وتقتل ضربتك وافتل مراد اللفظ مجرور تقديرا عطف على موجود
واذا ريد المعنى فان شرطية وضربت مبني على السكون مجزوم المحل بان والتاء مرفوع
المحل فاعله والجملة لا محل لها فعل الشرط والواو عاطفة وتقتل مخاطب مجزوم المحل
بان عطفا على محل بان ضربت مع قطع النظر عن الفاعل وفاعله فيه انت عبارة
عن المخاطب وقيل الفاعل عطف على فاعل ضربت كما في شرح المغني للدماميني وضربتك
ماض مبني على السكون مجزوم المحل بان والتاء مرفوع المحل فاعله والكاف منصوب
المحل مفعول له والجملة لا محل لها جزاء الشرط والواو عاطفة اقتل مضارع
متكلم مجزوم بان عطف على محل ضربتك مع قطع النظر عن الفاعل وفاعله
فيه انا عبارة المتكلم وقيل انا على عطف على ...

فيه كما في الاول ترجيحا لجانب اللفظ على جانب المعنى
في الاعراب الذي هو حكم لفظي فالاعراب في الحقيقة
للاول الذي هو المعمول وان ظهر في الثاني الذي هو
ليس بمعمول ولا منافاة بين هذا وبين ما نقلناه
آنفا من الرضي فافهم ولا تكن من الغافلين وفي الثاني
من الاثنين الفعل المضارع اتصل به نون جمع المؤنث
او نون التاكيد او لا لانه بعد الوقوع في التركيب لا يخلو
عن الجازم او الناصب او الوقوع موقع الاسم والقسم
الثالث من الاقسام الثلثة ما كان الاصل فيه ان لا يكون
معمولا لكن قد يقع موقع القسم الثاني وهو ما يكون امر
معمولا دائما فيكون معمولا وهو اي القسم الثالث اثنان
ايضا اي كالقسم الثاني الاول الماضي فانه اذا وقع بعد
ان المصدرية يحكم على محله بالنصب واذا وقع بعد الجازم
شرطا او جزاء بدون الفاء بقرينة المثال اذ به لا يعتبر
الجزم في محل الماضي بل في محل الجملة كما يجيء يحكم على محله
بالجزم لظهور ذلك الاعراب في المعطوف على ذلك الما
الماضي نحو اعجبني ان ضربت انت وتقتل بالنصب عطفا
على ضربت المنصوب محلا لوقوعه موقع تضرب المنصوب
لفظا وان ضربت وتقتل بالجزم عطفا على ضربت الواقع

لظهور متعلق بيحكم في الموضعين على سبيل التنازع لانه علة لحكم النصب والجزم

احدهما الوقوع بعد ان المصدرية وثانيهما الوقوع بعد الجازم

موقع تضرب المجزوم شرطا اضربك واقتل بالجزم
عطفا على اضربك الواقع موقع اضربك المجزوم جزاء
وفي غير هذين الموضعين لا يكون الماضي معمولا لعدم
مقتضي الاعراب والثاني من الاثنين الجملة وهو على
قسمين فعلية وهي اي الجملة الفعلية على ما هو
رأي صاحب اللباب ويختار المصنف في هذا الكتاب الجملة
المركبة من الفعل لفظا اي صريحا او تقديرا بدون
اداة الشرط او بها او معنى والمراد به ما يفهم منه معنى
فعل مشتملا على النسبة التامة بقرينة كون الكلام
في الجملة مشتقا او غيره بقرينة الامثلة ومن فاعله نحو
ضرب زيد مثال لما كان الفعل فيه لفظا بدون اداة ال
الشرط وان تكرمني اكرمك مثال لما كان الفعل فيه لفظا
بها ولا يخرج بعروضها عن الفعلية ولا يستحق ان يعد
قسما آخر من الجملة والا لاستحق بعروض التردد مثل
اما ان يكون العدد زوجا او فردا او الخبرية او الحالية
او نحوها وخرج عن الاسمية بما يعرض له حرف عامل
واستحق ان يعد قسما آخر من الجملة فيكثر الاقسام
جدا او هيهات زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق
اسم فعل واقائم الزيدان مثال لما كان الفعل فيه معنى مشتقا

ايقوم الزيدان

وجه المخالفة ان المصنف جعل الظرف جملة فعلية في هذا الكتاب وجعل في الامتحان قسما آخر ولم يجعل فعلية ووجه الدفع ان ما ذكره في هذا الكتاب مبني على كون الظرف في معنى الفعل وما في الامتحان مبني على كون الظرف مقدرة بفعل كما زعم البعض

مشتقا ثم انهما يخرجان من الفعلية ويدخلان في الا
الاسمية ان فسرت الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا
صريحا او تقديرا والثانية بما كان جزؤه الاول اسما
مطلقا كما هو راي الجمهور وهو المشهور واما في الدار
زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق ظرفا فادراجه
اياها في الفعلية لكون الظرف من معنى الفعل لا لكونها
مقدرة بفعل كما زعم البعض فلا يرد عليه ما اورده على
هذا البعض في الامتحان بانها وان قدرت بفعل لكن
جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل
العمل له ولهذا اشترط البصريون فيه الاعتماد والفعل
لا يحتاج اليه لا ملفوظا ولا مقدرا فلما امتازت بهذه
الاشياء استحقت ان تجعل قسما براسها فلا تحا
مخالفة بين كلاميه في كتابيه كما ظن والاسمية
وهي الجملة المركبة من المبتداء والخبر او من اسم
الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان اريد
بالجملة مجرد لفظها من غير اعتبار دلالتها على معناها
فلا بد له اي للفظها من اعراب لكونه في حكم الاسم
المفرد لكونه مؤولا به كما يشير اليه بقوله اي بهذا ال
اللفظ حتى يجوز وقوعها اي الجملة التي اريد بها لفظها

فافهم منه

اي بعض نقد الذي جعل الفعلية ما كان جزؤه الاول فعلا لفظا او تقديرا من الشرح

وعند الفعلية بشرط الاعتماد وعند الاسمية بالنيابة عن الفعل وانتقال الضمير منه اليه من الشرح

بل يكون محكيا غير معرب

اي كلامه في الامتحان عبد العزيز الشرقي

اي بانه جملة مطلقا لا بنفس لفظها الجملة او هو مفرد قبل الارادة وهو ليس بجملة من حيث الارادة بل الحال كونها جملة حين الارادة فالتعبير بالجملة باعتبار كونه جملة لفظها اي اريد لفظ الجملة فيه استخدام احد ان

ناظر الى قوله حال كونها جملة حين الارادة

المراد بالمفرد هنا ما يقابل الجملة لا ما يقابل المثنى والمجموع

في كل ما موضع وقع الاسم المفرد فيه فتقع تلك الجملة
مبتداء وفاعلا ونائبه وغير ذلك المذكور مع المفعول و
اسم باب كان وان وغير ذلك نحو زيد قائم جملة اسمية
اي بهذا اللفظ ونحو يقع زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم
نائب الفاعل ومنه اي مما ذكر من الجملة التي اريد بها
لفظها مقول القول نحو قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا لكن
موقعه ليس موقع المفرد يرشدك اليه كسر ان فيه كما سبق
ولذا فصل عما قبله بمنه وكذا اي كما ذكر من الجملة التي
اريد بها لفظها في انها لا بد له من اعراب الجملة ان
اريد بها معنى المصدر اما بواسطة ان بالفتح وا
التشديد او ان بالفتح والسكون او ما المصدريتين
صفة للاخيرتين كقولك بلغني انك قائم اي قيامك وكقوله
تعالى وان تصوموا اي صيامكم فهو خير لكم ونحو اجلس ما دام زيد
جالسا اي مدة دوام جلوسه او بغيرها اي بلا واسطة
هذه الثلثة نحو الجملة التي اضيف اليها من الجمل التي اسند
اليها بان اريد بها مجاز امطلق الحدث المدلول عليه
ضمنا بلا نسبة تامة فلا يرد انه مستفاد من التفاسير
الاتية ان المراد ليس مطلق الحدث بل الحدث مع النسبة
وارادتها تقتضي امتناع كون الجملة مضافا اليها ومسندا

مسندا اليها اى تقتضيه ارادتها مع الزمان على ما صرح
به الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل لان المقتضى
للامتناع التامة لا المطلقة كقوله تعالى يوم ينفع ار
الصادقين صدقهم اى ينفع صدق الصادقين قال
الفاضل العصام اختلفوا فى ان المضاف اليه فى مثله
الفعل او الجملة مع الاتفاق على انه هو الجملة الاسمية
بتمامها اذا وقعت مضافا اليها والمص صحح الثانى
فى الامتحان والظاهر ان الجملة بلا تأويل كما اشار اليه
فيه فى تعريف المضاف اليه وبينه فيما علقه عليه فيخالف
ما ذكر هنا ويحتمل انه الجملة بتأويل الاسم فلا يخالفه
وفى كلامه فى موضع آخر اشارة اليه ايضا كما لا يخفى على
من تتبع كلامه ونحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء اسم
بمعنى الاستواء نعت به كما نعت بالمصادر مبالغة كما فى
قوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم عليهم متعلق به
اى عندهم وهو مرفوع على انه خبر ان وقوله تعالى ءانذرتهم
ام لم تنذرهم مرفوع المحل اما على انه فاعله او انه مبتدا
وذكر خبره قدم عليه اعتناء بشانه فالجملة خبر ان اى ان
الذين كفروا مستو وسيان عندهم فى عدم الجدوى انذارك
وعدم انذارك وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة هنا

متعلق بلا يرد

اى هذا يوم ينفع مبتدا خبر

والفعل على تقدير فيكون خارجا عن المضاف اليه

حيث قال فيما علقه على تعريف المضاف اليه لم يقل لفظ في تعريف المضاف اليه لا احتياج الى التأويل بالاسم في الجملة المضاف اليها احترازا

حيث قال في نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم الصحيح ان المضاف اليه الجملة احترازا

وفيه اشارة ايضا الى ان الاسم بمعنى الواو عصام

وعند البصريين ان سواء خبر مبتدا محذوف اى الامر ان سواء والجملة والآية على الجزاء لان قبلك ان قيل ام وقعت ام بعلاقة ان الكلام بمعنى ان قيل شرط الاستفهام يدخل من حروف على الجملة شرح عصام

المصدر المضاف الى الفاعل والى ان الهمزة وام مجردتان
عن معنى الاستفهام لتحقيق الاستواء بين مدخوليهما
كما جرد الامر والنهى عن معنييهما فى قوله تعالى استغفر لهم
او لا تستغفر لهم وانما عدل عنه الى الفعلية لما فيها من
ابهام التجدد والتوصل الى ادخال الهمزة ومعادلها عليها
لافادة تقرير معنى الاستواء وتأكيده كما سبق اليه الاشارة
ونحو قول المنذر حين رأى المعيدى واستحقره وقد بلغ اليه
من كلامه ما يعجبه تسمع بالرفع مبتدأ بان جرد عن النسبة الى
التامة والزمان واريد به معنى المصدر المضاف الى فاعله
كما اشار اليه بالتفسير الآتي وجه العدول مثل ما مر واما على
ما هو المشهور من انه يحذف ان ويرفع الفعل لفقد عامله
لفظا فليس مما نحن فيه بالمعيدى منسوب الى معيد تصغير معد
على طريق الترخيم بحذف تشديد الدال استثقالا له مع ياء
التصغير خير من ان تراه خبره وهذا مثل لمن خبره خير من رؤيته
اى سماعك وهذا الاخير اى مثل تسمع مقصور على السماع من
اهل اللغة ولا يقاس عليه غيره بخلاف غيره مما سبق والواقع
فى غير هذين الموضعين اللذين اريد بالجملة فى احدهما لفظها
وفى الآخر معنى مصدرى وذلك الغير هو الموضع الذى اريد بها
فيه معناها المطابقى لا يكون له اى للواقع فى ذلك الغير اعراب

رن في جميع الاوقات الا وقت ان تقع فالاستثناء مفرغ

اعراب الثاني ان تقع اي الجملة جزء المبتدأ نحو زيد ابوه
قائم مثال للجملة الاسمية او جزء الباب ان نحو ان
زيدا قام ابوه مثال للجملة الفعلية فتكون الجملة ال
الواقعة جزءا لهما مرفوعة المحل او تقع جزء الباب
كان نحو كان زيد ابوه عالم او جزء الباب كاد نحو كاد
زيد يخرج او تقع مفعولا ثانيا لباب علم نحو علم زيد
عمرا ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد
عمرا بكرا ابوه قائم او تقع الجملة معلقا عنها نائب الفاعل
نحو علمت أقائم زيد فان اقائم زيد جملة فعلية كما عرفت
لتقدم الاستفهام ... في الجملة الواقعة بعد الاستفهام ... كما مر في بحث التعليق لمحرره
ان جعل قائم رافعا لزيد والا فاسمية او تقع حالا
نحو جاء زيد وهو راكب فتكون الجملة الواقعة في هذه
المواضع من خبر كان الى الحال منصوبة المحل او تقع الجملة
جوابا لشرط جازم بعد الفاء الذي يجيء للربط فيما لا تأثير
لاداة الشرط فيه ولو من وجه وسيجيء تفصيل ما يؤثر فيه
الاداة وما لا يؤثر فيه وما يمتنع فيه الفاء او يجب او يجوز
فيه الوجهان او بعد اذا التي للمفاجأة وتنوب مع الجملة
الاسمية مناب الفاء في الربط لان معناها ينبئ عن
حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون نحو

ويعرب ما قبلها لا محل لها في الموضع بين النسبين كالجملة الاسمية والانشائية ... الطلبية ... وعلى ... بقد ... والمضارع ... كالماضي ... الطلبية ... بادات الاستقبال

الداخلة على الاسمية بدل الفاء مختصة بها على تأويلان تحقق بمفاجأة تحقق مضمون الشرط ومترجم عليه للربط بعدها عن الشرطية مفاتح

اي للمفاجأة بالضم والمد او الفتح بغتة تقول فجئته وفجأته ... وانت لا تشعر. شرح

ان تكرمني فانت مكرم فتكون الجملة الواقعة بعدها
جواب الشرط جازم بجزو مه المحل لكونها جواب الشرط جازم
ولامتناع الجزم في لفظها ولو تقديرا فيكون محلا ويجيء
الفرق بين المحلي والتقديري او تقع صفة لنكرة لعدم صحة
وقوعها صفة لمعرفة لكونها في حكم النكرة لصحة تأويلها بها
نحو جائني رجل ابوه قائم فيصح التأويل بقائم ابوه او
معطوفة على مفرد نحو زيد ضارب ويقتل او معطوفة على
جملة لها محل من الاعراب نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد
او تقع بدلا من احدهما اي المفرد والجملة التي لها محل من
الاعراب لكونها اوفى منه في تادية المراد مثل قوله تعالى
هل هذا الا بشر مثلكم فانه بدل من النجوى في قوله تعالى واسروا
النجوى الذين ظلموا كما قيل وقيل تفسير له وقوله تعالى لا يؤمنون
فانه بدل على وجه من قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم لكونه اوفى بتادية المراد الذي هو عدم حصول
الايمان منهم اصلا فانه يدل عليه مطابقة بخلاف ما قبله
فانه يدل عليه التزاما او تبيانا له على وجه كما صرح به
الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل لكونه اوضح منه
واما الامثلة التي اوردها المعانيون فهي مما ليس له محل
من الاعراب ومن اوردها في هذا المحل فانما قصد تصوير

بمنزلة بدل الاشتمال

بدل البعض من الكل

جملة قال عطف البيان للجملة وليس له اليه

كما بينه ابن هشام في مغني اللبيب

تصوير وقوع الجملة بدلا او بيانا او تاكيدا تمثيلا لما
هو تابع لما له محل من الاعراب او تاكيدا للثانية اي
للجملة التي لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب ضرب
زيد ابوه قائم ابوه قائم او بيانا لها اي للثانية لخفائها
على راي اي لاي اهل المعاني وقال ابن هشام في مغني
اللبيب في بيان الفرق بينه وبين البدل انه لا يكون جملة
ولا تابعا لها كالنعت بخلاف البدل وقال في موضع اخر
ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة فيكون اعرابها
على حسب اعراب المتبوع ان كان اعرابه رفعا فاعرابها
رفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر وان جزما فجزم
ولما بين احوال الجملة بنوع تفصيل لكان فيه نوع حرج
وعسر اراد ان يبين محصوله على وجه الاجمال ليسهل
ضبطه وحفظه بلا املال فقال فظهر من هذه الجملة اي
من قوله فان اريد بالجملة الى هنا ان الجملة قسمان قسم
في تاويل المفرد فيكون له اعراب في كل موضع كالمفرد اذ
الكلام في الالفاظ الواقعة في التركيب وذلك القسم
ايضا اي كالجملة مطلقة قسمان الاول ما اريد به
لفظه والثاني ما اريد به معنى مصدري وقسم من الجملة
صرح بها مع ظهور تقسيمها لبعدها ولئلا يتوهم من

الفاء فذلكة وهي التي تدخل على الاجمال بعد التفصيل منه

حيث قال من الجملة والمفرد قسم بدون قوله في التابعين

اول الامران بهذا قسم من القسم الاول منها لا يكون في
تاويل المفرد بالتاويل المذكور وان صح كونها في تاويله
بعزه فلا تكون معمولة في جميع المواضع لاستقلالها بالا
بالافادة الا في خمسة مواضع خبر اي خبر كان ومفعول ثان او
ثالث وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا وحال وتابع
لمفرد او جملة لها محل من الاعراب ثم اي بعد ما علمت
ما لا يكون معمولا وما يكون معمولا اعلم ان المعمول على نوعين
معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية اي بكونه تبعا وهو بعض
التابع ومشترك بين الواحد والجماعة النوع الاول من
النوعين وهو المعمول بالاصالة اربعة اقسام مرفوع و
منصوب ومجرور ومجزوم اما المرفوع فتسعة ثمانية من
اسماء اربعة اصول واربعة ملحقة بها وواحد منها
الفعل المضارع الاول الفاعل قدمه لانه اصل المرفوعات
عند الجمهور لانه في الاغلب جزء الجملة الفعلية التي هي اصل
الجمل لانها اشد امتزاجا لان اول جزئيها الفعل وهو لكون
النسبة الى الفاعل معتبرة في وضعه يقتضي الارتباط به من
اول الامر بخلاف المبتدا فانه اسم مستقل لا يقتضي لذاته
ارتباطا بشيء ولان عامله اقوى لكونه لفظيا مثله ومناسبة
العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله الذي هو الرفع فيكون

فيكون اقوى في المرفوعية من المبتداء وهي امارة الاصالة
واذا ثبت اصالته بالنسبة الى المبتداء الذي لا نزاع في اصالته
بالنسبة الى سائر المرفوعات غير النائب ثبت اصالته
بالنسبة اليها بلا شبهة واما اصالته بالنسبة الى النائب
فغني عن البيان وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على
ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل
ولانه يحكم عليه بجامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وفيه ان افادة هذين الو
الوجهين اصالة المبتداء في المرفوعية التي هي المطلوبة
غير ظاهرة بل الظاهر من الاول افادة الاصالة في كونه م
مسندا اليه ومن الثاني افادة الاقوية في كونه محكوما عليه
وهما غير مطلوبين هنا كما لا يخفى وهو اي الفاعل ما مرفوع
ولو محلا بقرينة المقسم اسند اي نسب بقرينة قوله او
ما بمعناه اذ منه ما ليس نسبة تامة اليه الفعل الاصطلاحي
خرج به وبقوله او ما بمعناه المبتداء لان ما اسند اليه ليس
بفعل ولا بمعناه بل جامد او مركب مع المرفوع سواء قدم الخبر
او اخر ولذا لم يذكر التقديم كما ذكر ابن الحاجب التام خرج به
ما اسند اليه الناقص لانه لا يسمى فاعلا عنده بل اسما له كما مر
المعلوم خرج به النائب قيل ذكر المعلوم يغني عن التام للاستلزام

قوله ولذا لم يذكر ... مشتق بل مع مرفوعه ... ابن الحاجب

قوله فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه الا بالمشتق لانه يسند اليه الخبر والانشاء والفعل ايضا صدق وهو حكم بان المراد المصدر وهو ليس بمشتق ومن حكم عليه بالمشتق حقيقة او حكما فيدخل قوله ان المشتق هو المشتق فقد غفل عن الحكم مع الفعل عصام الدين

قوله بسبب اي ليس المراد بالاسناد الاصطلاحي الذي هو النسبة التامة التي يصح السكوت عليها

قوله مركب مع المرفوع زيد قائم ابوه فان قائم مع مرفوعه مسند اليه المبتداء لكن ظهر اعراب المجموع في وسطه تامل

وهو قائم فانه مع فاعله في زيد قائم وان لم يكن جملة سع

قائله عبد العزيز الشروي قال في حاشية الامتحان سع

اقول دلالة الالتزام مهجورة في التعريفات على ان اغناء
المتأخر عن المتقدم مما لا بأس به كما لا يخفى او ما يلابس
بمعناه من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف
المستقر وبما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده
في الامتحان ان الحد منتقض منعاً بدخول المفعول به فيه لوجود
النسبة الوقوعية التي هي نوع من مطلق النسبة فيه
فلا بد من التقييد بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية وقال فيه
فالحد الصحيح ما نسب اليه المعروف وشبهه نسبة وصفية
فان قيل قد صرح فيه ايضا ان يكون ما عبارة عن المرفوع لا
يفيد للمبتدي في المنع لان الغرض من الحد معرفة المحدود
لاجراء اعراب مخصوص وهو الرفع هنا ولو عرف الحد به
لزم الدور قلت نعم لكن قد بين في هذا الكتاب اولا كونه
معمولا ومرفوعا بعامله ببيان جميع العوامل وكيفية اعماله
وشرائطها وان الفعل وما بمعناه يرفع معموله ثم ساق الكلام
لتفصيله وتمييز بعضه عن بعض فكون ما عبارة عنه مفيد
هنا وقد صرح ايضا ان مثل هذا مفيد لمن عرف المرفوع او
المنصوب بسابقته او بغيرها واحتاج الى مجرد معرفة الا
الاصطلاح بخلاف مختصر الكافية حيث لم يسبق فيه هذا
البيان فاورد عليه ما اورده نحو ضرب زيد مثال لما اسند اليه

لان تحصيل صورة المحدود لاجراء اعراب
مخصوص لا يتوقف على تصور الحد ولو توقف
تصور الحد على تصور اعراب مخصوص لزم
الدور . ناظر

اي في الامتحان

اسند اليه الفعل التام المعلوم واقائم الزيدان مثال لما
نسب اليه ما بمعناه نسبة تامة لما مر انه جملة فعلية و
مثال ما نسب اليه ما بمعناه نسبة غير تامة نحو زيد قائم ونحو
قائم ابوه وغير ذلك وهيهات زيد اى بعد مثال لما اسند
اليه ما بمعناه من اسم فعل اسنادا تاما لما مر انه جملة
فعلية والثاني من التسعة نائب الفاعل عدل عن قولهم
مفعول ما لم يسم فاعله لكونه اخصر وهو ظاهر واظهر فانه
لا يتناول نحو درهما في اعطى زيد درهما اصلا بخلاف قولهم فانه
يتناوله بحسب المعنى الاضافي اللغوي مع انه ليس منه قدمه
لئلا يقع الفصل بين النائب والمنوب وهو ما رفع
ونحو لا اسند اى نسب اليه الفعل خرج به وبقوله او
ما بمعناه المبتدا التام خرج به ما اسند اليه الناقص
المجهول خرج به الفاعل او ما بمعناه من اسم المفعول
نحو ضرب زيد المضروب الزيدان ونحو زيد مضروب او م
مضروب غلامه او هاشمي او هاشمي ابوه ولا يكونان اى ا
الفاعل والنائب الا اسمين او ما في تاويله اى الا الاسم
المدلول عليه باسمين لكونهما مسندا اليهما غير الا
ان النائب قد يكون جارا ومجرورا وقد سبق ان المتعلق
قد يسند اليهما فيكون المجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل

اعلم ان كلمة ما يحتمل ان يكون عبارة عن الفعل او شبهه فاضافة المفعول الى ما بمعنى اللام اى مفعول الفعل او شبهه لم يسم فاعله كذا اضافة الفاعل الى ضمير الاسم و يحتمل ان يكون عبارة عن المفعول الذي هو مفعول لم يسم فاعله بيانية اى المفعول الذي لم يذكر فاعله فالاضافة واضافة الفاعل الى الضمير لادنى ملابسة او المضاف محذوف اى لم يذكر فاعل عامله احمد نارى

انما قال بحسب المعنى الاضافي لانه بحسب المعنى الاصطلاحي الذي هو مفعول حذف فاعله واقيم مقامه لا يتناوله لانه ليس نحو درهما وان حذف فاعله لكن لم يقم مقام الفاعل احمد نارى

نحو مر بزيد فيجب افراد عامله اى النائب الذى هو جار
ومجرور وتذكيره لانه من حيث هو هو لا يكون مثنى
ولا مجموعا ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية عامله وجمعه و
تأنيثه وان كان المجرور ضميرا مثنى او مجموعا او مؤنثا بخلاف
الفاعل ونائبه الذى ليس كذلك فان كلا منهما اذا كان
مثنى يثنى عامله واذا كان مجموعا يجمع واذا كان مؤنثا يؤنث
ولا يجوز تقديمهما على عاملهما بالاستقراء وقيل فى الفاعل
لئلا يلتبس بالمبتدأ وقيل لانه كالجزء الثانى من عامله
ولا يجوز فى النائب لاخذه حكم المنوب وفيه بحث لا يليق
بيانه فى هذا الكتاب ولا حذفهما معا لكون النسبة ما
مأخوذة فى مفهوم عاملهما وضعا سوى المصدر فلا يفيد
بدونهما الا من المصدر وقد مر بيان حذفهما معا منه
وكل منهما من الفاعل والنائب قسمان مضمر هو ما
وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره وثانى منهما
ومظهر وهو ما ليس كذلك فالمضمر الذى هو قسم
منهما ايضا اى لكل منهما على قسمين مستتر اى منوى
غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده اصلا بل حكما بان حكم
بملفوظيته لوجود آثار اللفظ فيه من كونه فاعلا ومؤكدا
ومعطوفا عليه وغير ذلك وبارز متصل بالعربية ما سيأتى من

من التفصيل وهو لفظ حقيقة ولو غير مستقل فالمـ
فالمستتر ايضا اي كالمضمر قسمان واجب الاستتار
بحيث لا يجوز ابرازه ولا يسند عامله الآتية لا الى اسم ظاهر
كافي وجائز الاستتار وجائز الاستتار بحيث يسند
عامله تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر والاول اي واجب
الاستتار يكون في المتكلمين اي المتكلم وحده مطلقا او
معه غيره كذلك والمخاطب المفرد المذكر وهو امرا او نهيا
بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء فيهما ضمير بارز فاعل
عند الجمهور كما يجيء من غير الماضي فان كلا منهما يبرز
(اي الفاعل والنائب)
في المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا من الماضي
الذي هو اصل بالنسبة الى المضارع وما يتفرع عنه فلا
يبرز في متكلميه ومخاطبه المفرد المذكر مع كون كل
منهما اصلا قويا لكون المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب
منتهاه لئلا يبلغ درجة الاصل بل يستتر لينحط درجته
عنها فان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوي فيفيد
مزية وفضيلة فيما اتصل به بخلاف المستتر فانه ليس
كذلك كما مر فيكون فرعا ضعيفا فلا يفيد مزية وفضيلة
فيما اعتبر فيه بل انحطاطا ونقيصة ولذا لم يبالوا با
المساواة بين الاصل والفرع في الاستتار في الغائب المفرد
اي لافادة البارز مزية وفضيلة

اي وضع لفظ ... استعمل فيما وضع له ... ووضع للتكلم ... المفهوم التكلم وهو مذهب المحقق ... تأمل

والمفهوم الكلي هو مفهوم المتكلم في ضمير المتكلم ومفهوم المخاطب في ضمير المخاطب ومفهوم ما تقدم ذكره في ضمير الغائب

لان المستقل معنيان احدهما المستقل في الدلالة والثاني ما يصح الابتداء به والوقف عليه فبانتفاء احدهما يصير غير المستقل والمراد من المستقل هنا انتفاء المعنى تأمل

اي المضارع الذي هو فرع الماضي

اي المضارع وما يتفرع عنه

اي لافادة البارز مزية وفضيلة فيما اتصل به بخلاف المستتر لم يبالوا الا ان لا استتار في الاصل اي الماضي الغائب لم يفد مزية وفضيلة حتى يرد ان الفرع اي المضارع الغائب كان في مزية الاصل ... تأمل

مذكرا او مؤنثا الذي هو فرع بالنسبة الى المتكلم و
المخاطب لعدم دخله في تحصيل الكلام ولا يظهر ايضا
لكون المظهر للغائب وهو خلاف ما يقتضيه صيغة المتكلم
والخطاب فوجب الاستتار لعدم المجال لغيره نحو اضرب
للمتكلم وحده ونضرب للمتكلم معه غيره وتضرب للمخ
للمخاطب المفرد المذكر وفي اسم فعل الامر نحو نزال بمعنى
انزل وصه ومه بمعنى اسكت واكفف وحكمه حكم
مسماه ولذا لا يجب الاستتار في اسم فعل الماضي بل
يجوز نحو هيهات زيد وزيد هيهات وفي افعل التفضيل
في غير مسئلة الكحل اذ فيه لا يرفع الظاهر لما سبق
فيجب الاستتار نحو زيد افضل من عمرو وفي اسم الفاعل
واسم المفعول وما كان بمعناهما من الاسم المستعار
والمنسوب وفي الصفة المشبهة والظرف المستقر
اذا لم يوجد شرط عملهن في الفاعل ولو حكما كما في اسم
المفعول وما بمعناه الظاهر واما اذا وجد فلا يجب
لاسناده تارة اليه واخرى الى المستتر ولا يجوز اسنا
اسنادها الى البارز لان البارز المرفوع المتصل مختص
بالفعل لا يوجد فيما يشبهه لينحط درجة الفرع عن
درجة الاصل بمنع هذا الضمير عنه نحو جاءني ضارب او مضروب

وانما خص هذا بالمنع
لاختصاره بالنسبة الى المنفصل والاختصاص لكثرة
استعمال الفعل بالنسبة الى ما يشبهه
اي البارز المرفوع المتصل
عن الفرع
الاصل

وصفه بالناطق ليكون قرينة الاستعارة اذ استعار الاسد لمعنى البحتري

مضروب او اسد ای بحتری ناطق وهو هاشمی
منسوب الی هاشم او حسن ونحو فی الدار زید فان
زیدا مبتدأ مؤخر لا فاعل الظرف لعدم شرط عمله انما
اعاد نحو هنا ولم یقل وفی الدار زید عطفا علی جائز لدفع
توهم ان یکون زید معطوفا علی ضارب والظرف
لغوا متعلقا بجائز ثم ان فی کون هذا المثال من واجب
الاستتار بحثا اذ لا یلزم من عدم جواز عمله فی زید عدم
جواز عمله فی ظاهر آخر عند جعل زید مبتدأ مؤخرا لجواز
فی الدار غلامه زید والاضمار قبل الذکر جائز هنا لتقدم
رتبة وقد جعل فیما سیأتی مثل زید فی الدار من جائز
الاستتار لجواز زید فی الدار غلامه والفرق تحکم فافهم و
یکون فی تثنیة اسم الفاعل والمفعول مذکرین او مؤنثین
وجمعهما السالم مذکرا او مؤنثا کونا او زمانا مطلقا غیر
مقید بوجود شرط العمل فیهما ولا بعدمه ویجیء فی کلامه
ما یدل علیه ومن قال مذکرا او مؤنثا فقد بعد عن المرام
ولم یراع حق المقام کما لا یخفی علی ذوی الافهام وانما وجب
الاستتار فیهما لان تثنیتهما وجمعهما السالم کتثنیة الـ
الفعل وجمعه فی الصورة فکما لا یجوز اسناد تثنیة وجمعه
الی الظاهر لئلا یلزم تعدد الفاعل فی الظاهر او التأویل البعید

یعنی صرف الشارح الاول الی مذکرا ومؤنثا قوله مطلقا

وهو جعل ما فی تثنیة وجمع حرفا دالا علی تثنیة الفاعل لا فاعلا وجعل المظهر بدلا عن المضمر

كذلك لا يجوز اسناد تثنيتهما وجمعهما اليه وانّما يلزم
مالزم فى تثنية وجمعه للمشابهة المذكورة نحو جائنى رجلان
ضاربان اومضروبان اورجال ضاربون اومضروبون
ولم يتعرض لمثال مالم يوجد فيه شرط العمل لظهوره مما
سبق من مثال المفرد وفى عدا وخلا فعلين وهو الاكثر
احتراز عن كونهما حرفى جرّ اذ لا يتصور الاستتار
فضلاً عن الوجوب وفى ماعدا وماخلا مافيهما مصدرية
مختصة بالفعل فلا احتمال لكونهما حرفى جر وفى ليس ولا يكون فى
باب الاستثناء اى حال كون كل واحد من عدا الى لا يكون
فيه وانما وجب ليكون كالا فى عدم الفصل بينها وبين اسم
المستثنى ولذا لا يتصرف الافعال نحو جائنى القوم عدا اى جاوز
الجائى منهم زيداً او ليس الجائى منهم زيداً او لا يكون الجائى
منهم زيداً والتفصيل سيأتى فى بحث الاستثناء والثانى
اى جائز الاستتار يكون فى الغائب المفرد والغائبة المفردة
نحو زيد ضرب او يضرب او ليضرب او لا يضرب مثال الغائب
المفرد هند ضربت او تضرب او لتضرب او لا تضرب مثال
الغائبة المفردة ويقال ضرب زيد وكذا البواقى فانه يقال ايضا
يضرب او يضرب او لا يضرب زيد وضربت او تضرب او لتضرب
او لا تضرب هند فلا يستتر فيه ضمير لوجود الفاعل الظاهر

ولذا لم يقيدهما بقوله فعلين
فى عدا وخلا بدون ما

ا رجحى بقال ضرب زيد

يعنى ان اللازم من ... فالاستتار حق
فعدم الاستتار وهو نقيض الملزوم

الظاهر فلو استتر لزم تعدد الفاعل وفى شبه الفعل عطف
على قوله فى الغائب مما ذكر من اسم الفاعل والمفعول
وما بمعناهما والصفة المشبهة وافعل التفضيل والظرف
المستقر اذا وجد شرط عمله فى الفاعل الظاهر غير التثنية و
الجمع المذكورين من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما
فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا وقد اشار اليه فيما سبق
بقوله مطلقا كما بينا نحو زيد ضارب او مضروب او اسد
ناطق او هاشمى او حسن او فى الدار ويقال زيد ضارب
غلامه وكذا البواقى فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه
او اسد ناطق غلامه او هاشمى غلامه او حسن غلامه او
فى الدار غلامه فلا يستتر فيه الضمير لما مر آنفا واما البارز
المتصل ففى تثنية الافعال وهو اى البارز المتصل الذى فى
تثنيتها الالف نحو ضربا وضربتما والميم مزيدة لدفع
الالتباس بالف الاشباع والتاء للخطاب وقيل انه التاء
وحدها كما فى المفرد والالف علامة التثنية وقيل انه الالف
مع الميم والتاء للخطاب ويؤيد الاول موافقة التثنية فى
كون الفاعل فى كل منها الفا ويضربان وتضربان وليضربا
واضربا ولا يضربا ولا تضربا وفى جمعها اى الافعال المذكر هو
اى البارز المتصل الذى فى جمعها المذكر الواو نحو ضربوا وضربتم اذ

علة
سواء وجد شرط العمل او لم يوجد

وخصت الميم فى ضربتما للزيادة لدفع الالتباس مع انه يندفع بزيادة غيرها ايضا لان تختم انتما مضمر فزيدت الميم لموافقته انتما وتقوى

اصله ضربتموا بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه
زيدت الميم ليطرد التثنية ولئلا يلتبس بواو الاشباع فى
الوقف فى المتكلم وحده وحذف الواو لان الميم معها بمنزلة
الاسم لشدة اتصال احدهما بالاخر حتى جعل البعض نحو عنهما
اسما حقيقة ولا يوجد فى آخر الاسم وتوبين الا غير نحو و
واو ما قبلها مضموم لاستثقالها ولو لم يحذف لكان على
خلاف ما عليه كلامهم وحذف الالف المكتوبة بعدها ايضا
لعدم الاحتياج اليها واسكن الميم لان ضمها لاجل الواو
ولما حذفت بقى الميم على اصلها الذى هو السكون ويضربون
وتضربون وليضربوا واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا وفى
جمعها اى الافعال المؤنث وهو اى البارز المتصل الذى
فى جمعها المؤنث النون نحو ضربن وضربتن انما شدد
النون فيه لان اصله ضربتمن حملا على التثنية وقلب الميم
نونا لقربه منه فى المخرج فادغم ويضربن وتضربن وليضربن
واضربن ولا يضربن ولا تضربن وانما ابرز فيما ذكر من التثنية
والجمعين ولم يستتر لان صيغة الفعل لا تدل على فاعل مثنى
او مجموع بل على فاعل مفرد كالغائب المفرد والغائبة
المفردة اذ ليس فى صيغته علامة التثنية والجمع كما فى الصفة
وفى المخاطب المفرد مذكرا كان او مؤنثا والمتكلم وحده فى المضارع

لان الفصل كما مر عدم بروز الاثنين الاصول لها ونقول

لان الميم وضع لاختلاف تمييز الواو عن الضمير الاخر

فلا يرد ضربتموه لان الواو فيه ليست فى الاخر فلم يشترط حذفه الذى هو متوهم فى الطرف فامر بحذف احد

اى ما بقى من الاسم اى لا يوجد فى آخر الاسم من واو غير واو هو وانما جميع الاسم الا فى آخر

لان الميم من ما بين طرف اللسان والنون متقاربان ولا نشكر ونقول

وقيل اصله ضربتن بالتخفيف فاريدت نون لئلا يلزم اسكان التاء لاجتماع ما قبل النون الساكنين علامة السابقة فادغم فادخل النون للمناسبة

الماضی وہو ای البارز المتصل الذی فیہما التاء نحو
ضربتِ ملتبسا بحرکات التاء الثلث والمتکلم معہ
غیرہ فی الماضی ایضا وہو ای البارز المتصل الذی
فیہ نا نحو ضربنا وجہ الابراز فیہ مر وفی المخاطبۃ
المفردۃ فی غیر الماضی وہو ای البارز المتصل الذی
فیہا الیاء عند الجمہور انما ابرز فیہا لئلا یلتبس
بالمخاطب المفرد ولم یعکس مع ان البارز اصل قوی
مناسب للمذکر الاصل القوی لان الیاء وان کان
اصلا قویا من حیث کونہ بارزا لکنہ فرع من جہۃ
للتانیث فیناسب المؤنث الذی ہو الفرع او
الضعیف ولیکون اعراب الاصل اصلا وہو الحرکۃ
واعراب الفرع فرعا وہو الحرف الذی ہو النون ہہنا ولو
لم یبرز لم یکن الاعراب بالحرف ولان کونہ ضمیر المفرد
مع کونہ اثقل من الالف الذی ہو ضمیر المثنی مخالف لله
للقیاس اذ القیاس کون الاول اخف من الثانی فلا
یلیق بالاصل الذی ہو المخاطب المفرد ولذلک ذہب
الاخفش الی ان الیاء للخطاب وفاعلہا مستتر فیہا
نحو تضربین واضربی ولا تضربی واما المظہر الذی ہو
الفاعل او نائبہ فظاہر غنی عن البیان والتوضیح بالمثال

فیہ ان کلا من المتکلمین والمخاطب
بکونہ اصلا قویا بان یکون المتکلم مبدا الکلام و
المخاطب منتہاہ مناسب البارز الذی
ہو اصل قوی لکونہ لفظا حقیقۃ تامل

وانما قلنا بحسب الظاهر لانه يخرج الواو
والالف من الاسمية الى الحرفية او يجعل
المظهر بدلا عن المضمر او مبتدأ مؤخرا
الامتحان

واذا اسند اليه اى الى المظهر العامل يجب افراده
اى العامل والمراد به ههنا الفعل وما يوازنه مما له
يشابهه فلا يرد مثل مررت برجل قعود غلمانه اذ
بالتكسير خرج عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكن لا قرينة
لهذه الارادة اللهم الا ان يجعل الامثلة الآتية قرينة
لها فلو قال يجب افراده ان كان فعلا او موازنا له والا
فالوجهان ان كان المظهر جمعا لكان اظهر واسلم
هكذا استفيد من كلامه فى الامتحان فى بحث النعت
وجه الافراد فى الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب الظاهر
لو ثنى او جمع او التأويل البعيد كما مر وفى الموازن
المشابهة وغيبته اذ المتكلم والمخاطب لا يصح اسناد
هما الى المظهر لما سبق ولو كان المظهر مثنى او مجموعا
فوجوب الافراد لو مفردا اولى اذ لا وجه لغيره لان
الفعل يدل على ماهية الحدث ولا تعدد فيها حتى يثنى
الفعل او يجمع نحو ضرب الزيدان او الزيدون وان كان
المظهر مؤنثا حقيقيا لا لفظيا وسيجئ ان من الادمى
الادميين لا من غيرهم كناقة مفردا او مثنى لا جمعا
متصلا بعامله فعلا او موازنا له لا منفصلا عنه بغيره
فان هذه المنفيات لا يجب تأنيث عاملها بل يجوز الوجهان

اعلاما

او جهان کما سیجی یجب تانیثه ای عامله ایذانا بتانیث
الفاعل من اول الامر ان کان العامل متصرفا والا
کفعل المدح والذم والتعجب لا یجب تانیثه لانه یشبه الحرف
فی عدم التصرف فینبغی ان لا یلحقه ما هو علامة
لقسمه کنعم المراة هند واکرم بهند ویجوز نعمت المراة
هند واما فعل التعجب فلا یتغیر اصلا لکونه کالمثل نحو ضربت
هند او بهند ان مثال لما کان المظهر مؤنثا حقیقیا من
الآدمیین مفردا او مثنی متصلا بعامل الذی هو الفعل
وزید ضاربة جاریته بالرفع مثال لما کان عامله موازنه
وکذا ای کما یجب تانیث العامل اذا کان المظهر ما ذکر
یجب تانیثه ایضا اذا اسند العامل الی ضمیر المؤنث حقیقیا
من الادمیین ام لا او غیر حقیقی لما مر من ایذان ما
تانیث الفاعل من اول الوهلة حال کون ذلک المؤنث
غیر جمع المذکر المکسر العاقل فانه اذا اسند الی ضمیره لا یجب
تانیثه کما سیجی نحو هند ضربت او ضاربة مثال لما ار
اسند الی ضمیر الحقیقی من الآدمیین ونحو الناقة سارت
او سائرة من غیرهم والشمس طلعت او طالعة مثال لما
اسند الی ضمیر الغیر الحقیقی وفی الاسناد الی غیرهما ولو قال
واذا اسند الی غیرهما لکان اظهر وانسب ای غیر المؤنث

وان لم یکن متصرفا
ای یشابهه الحرف
فعل تعجب
والمثل لا یتغیر فیه
ای العامل الذی اسند الی المظهر المؤنث الموصوف بالصفات المذکورة العامل الفاصل او الاسناد الی ضمیر المؤنث فانه فی وجوب التانیث عاطف علیه بما العطف من التعریف فاستوی تعریفه وجه الشبه ... الشارح فان ... تامل

الحقيقي وضمير المؤنث المذكورين وذلك الغير ملكان
مؤنثا غير حقيقي او كان حقيقيا ولم يكن من الآدميين
او كان منهم ولم يكن مفردا او مثنى بل جمعا او كان
احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله وما كان ضمير ذلك
الجمع يجوز تانيث عامله وتذكيره ولما كان مفهوم الغير
شاملا للمذكر ايضا وهو ليس مما يجوز تانيث عامله
وتذكيره اخرجه بقوله ان كان ذلك الغير مؤنثا وارجاع
الضمير الى المظهر فساده اظهر كما لا يخفى على من له حظ
من الانظار نحو طلعت او طلع الشمس مثال لغير الحقيقي
ونحو سارت او سار الناقة مثال للحقيقي من غير
الادميين انما جاز التذكير فيهما لقلة الاعتناء
بتانيثهما مع ان في لفظهما ما يشعر به ولذا وجب
تانيث عامله وجاز التانيث نظرا الى وجود مجرد
تانيثهما ونحو جاءت او جاء المؤمنات مثال لجمع
المؤنث الحقيقي من الآدميين انما جاز فيه الوجهان
لانه من المؤنث الغير الحقيقي لكون تانيثه بتاويل الجماعة
التي هي من المؤنث الغير الحقيقي وانما لم يعتبر حقيقة
التانيث في مثل المؤمنات لان التانيث الطاري بالتاء
بالتاويل اسقط اعتبارها كما اسقط اعتبار التذكير

ناظر الى ضمير المؤنث المذكور

اي جمع المذكر المكسر العاقل

اي الشيخ شارح الاول

اي المؤنث الغير الحقيقي والمؤنث الحقيقي من غير الادميين

يكون الاول من غير الحقيقي والثاني من غير الادميين

في الوضوح

التذكير الحقيقي في نحو رجل ونحو جاءت او جاء القاضي
اليوم امرأة مثال للمؤنث الحقيقي من الادميين
المنفصل عن عامله وانما جاز التذكير فيه مع كونه
مؤنثا حقيقيا من الآدميين لضعف استدعائه تانيث
العامل لانفصاله عنه بهذا اذا لم يكن منقولا عن المذكر
واما اذا كان منقولا عنه كزيد اذا سميت به المرأة يجب
تانيث عامله ولو منفصلا عنه لدفع الاشتباه كقالت
اليوم زيد لكن لم يتعرض له لندوره والرجال جاءت
او جاءوا مثال لضمير جمع المذكر المكسر العاقل وجاءت او
جاء الرجال مثال لجمع المذكر المكسر العاقل ووجه تانيثه كونه
بتاويل الجماعة ووجه تذكيره كونه من الغير الحقيقي و
سيجيء وجه تانيث ما اسند الى ضميره وجمعه ولما ذكر
فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف معرفة بعض احكام
الفاعل بالنسبة الى عامله على معرفتهما وبمعرفة الاول
يعرف الثاني لان الاعدام تعرف بملكاتها قال والمؤنث
في عرف النحاة ما اسم فيه اي في آخره علامة التانيث
بقرينة تفسيرها اذ المقدرة به لا تكون الا في الآخر والمراد
به ما بعد الاصول فيعم نحو ضاربة وضاربتين فما اجتمع
ليس بعلامة التانيث بل هي مقدرة فيها لفظا وتقديرا

اي الضمير

اي انما قيدنا المضاف في كلام المص بقرينة تفسير المص علامة التانيث فيما سيأتي بالتاء والالف المقصورة والممدودة وشيء منها لا تكون الا في آخر الاسم

اى ملفوظة او مقدرة كنار وعقرب قال ابن الحاجب
في الايضاح المفصل حكم بان التاء مقدرة في الجميع لكنها
في الثلاثي اوضح وقال الرضي اما الزائد على الثلاثي
فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو
الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة و
ووريئة فقط لان اذ خال نحو عقرب في اللفظي يخالف
للعقل والنقل فان قيل يخرج من التعريف المؤنثات الا
الصيغية اذ ليس فيها العلامة المذكورة بل صيغها موضوعة
لها كهاتا وانت بالكسر وياء مثل تضربين ونون مثل ضربن
وتاوته وهذه وهذى وكلتا وثنتان فيلزم كونها مذ
مذكرات قلت كون التانيث فيها بالصيغة ممنوع بل
التاء مقدرة عنده طردا للباب حفظا للقاعدة وتسهيلا
للضبط ثم ان هذا التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة
حاصلة وتمييزها عما عداها لا اسمي يقصد به تحصيل صورة
فلا يرد ان في التعريف دورا لتوقف معرفته على معرفة
التانيث وبالعكس كذا في الامتحان ولو قال ما فيه التاء
الموقوف عليها هاء لفظا او تقديرا او الالف المقصورة
او الممدودة لكان اسلم وهي اى علامة التانيث التاء
الموقوف عليها حال كونها هاء وتوفي الاصل فلا يخرج تاء

اى في الثلاثي والزائد عليه

تصغير قدام

تصغير وراء

من الزائد على الثلاثي حاشية

لانه يقتضي ان لا يخالف الفرع الاصل بلا داع ولا داعي ولا نقل عن الائمة حاشية

فهو غير مختص بالفرد ولم يتحقق في الاسم احمد نازك

غير حاصلة في الذهن احمد نازك

اى قطعا بالنسبة بالعكس الذي هو توقف معرفة التانيث على معرفته بالتاء احمد نازك

فيه اشارة الى ان التقدير يختص بالتاء احمد نازك

فيه اشارة الى الدور والاحتياج احمد نازك

من سؤال الدور والجواب عنه

اي بتقدير الموقوف عليها هاء

تاء ضاربتين فانها يوقف عليها هاء في الاصل اي
في حال الافراد وخرج به تاء مثل صافنات واخت
وبنت فانها لا يوقف عليها هاء اصلا وعلامة ال
التانيث مقدرة فيها كما صرح في الامتحان نحو ظلمة
وشمس مثال لما فيه التاء تقديرا بدليل ظهورها في
تصغيرها نحو شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف مع
الصفة فشميسة في تقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب
الحاق التاء بصفات الاسماء التي قدر فيها التاء ان
كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر والالف المقصورة
نحو حبلى ودعوى الاول للحقيقي والثاني لغيره والالف
الممدودة نحو حمراء تحتمل لهما وبهذا اي كون المؤنث
بعلامة التانيث لفظا وتقديرا جار في غير ثلثة
بالفتح والزائد عليها منتهيا الى عشرة فان مذكرها
بالتاء اعتبارا بتانيث الجماعة ومؤنثها بحذفها
اي التاء مع وجود تاء تانيث الجماعة فيه للفرق بينهما
ولم يعكس لان المذكر تقدما بالشرف والزمان فاعطي
التاء له اولا فلو اعطيت له ثانيا يلزم الالتباس نحو
ثلثة رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلثة والزائد
منتهيا الى تسعة مع عشرة اثبت التاء في الجزء الاول فقط

والالف الممدودة ما بعده همزة [illegible] عصام الدين

وقوله لفظا في هذا الشان اي الكون المؤنث ملتبسا بالتاء او الالف المقصورة والممدودة زيني زاده

بين المذكر والمؤنث

في المذكر ابقاء له على حاله الذي قبل التركيب و
حذفت من الثاني كراهية اجتماع علامتي التانيث
من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احد
احدى عشرة لكونهما من جنسين وانما جاز ثنتا عشرة
او اثنتا عشرة مع كونهما من جنس واحد لان التاء
في الجزئين الاولين منهما لما لزمت الوسط لعدم
مفرديهما وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافهما في
الاخيرين منهما كانت كجنس آخر وهمزة الوصل
في اثنتا للابتداء لا للتعويض وانما العوض التاء
ليس الا وانما حذف التاء من احد عشر واثنى عشر مع
عدم الاجتماع فيهما حملا على النظير وتبعيدا عن
النقيض نحو ثلثة عشر رجلا وفي الثاني اي اثبت
التاء في آخر الثاني فقط في المؤنث نحو ثلث عشرة
امراة تحقيقا لتمام المخالفة بينهما وقيل عدم
الاثبات في الاول ابقاء له بحاله الذي قبل التركيب و
الاثبات في الثاني لانتفاء المانع وهو اللبس والتانيث
اي المؤنث الحقيقي او تانيث ما بازائه اي بازاء مسماه
ذكر من الحيوان بخلاف نحو النخلة فانها وان كان بازائها
ذكر اغنى الجد عن التاء الا انه ليس من الحيوان فلا تعد

وهو النخل

ظرف لا ثبت الفقه قبل ضرب يوم الجمعة امام الامير

فلا تقدم من الحقيقي نحو امراة بازائها رجل وناقة بازائها
جمل والتانيث اللفظي ملتبس بخلافه اى الحقيقي يعني
ماليس بازائه ذكر من الحيوان بل كان تانيثه في لفظه
فقط بوجود العلامة فيه لفظا او تقديرا ولذا سمي لفظيا
نحو غرفة مثال لما كان العلامة في لفظه لفظا وشمس
مثال لما كانت في لفظه تقديرا ولما سبق ذكر الجمع وال
المثنى والمفرد وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بان
بالنسبة الى العامل على معرفتها وبمعرفتهما يعرف المفرد
اجمالا وباللغة تفصيلا اراد بيانهما ولكن لما كان
المكسر من اقسام المؤنث قدمه ومايقابله على
التثنية فقال والجمع المكسر مطلقا ما اى جمع تغير
للجمعية فخرج مصطفون لان تغيره بعد الجمعية للثقل
صيغة مفرده ولو كان ذلك التغير تقديرا كفلك فان
ضمته مفردا كضمة قفل وجمعا كضمة اسد والقاضي
البيضاوي لم يذكر هذا القيد ايضا في اللب اكتفاء بما
ذكره في تعريف مطلق الجمع كما ذكره المصنف في شرحه
ولم يسبق في هذه الرسالة تعريفه حتى يكتفى به فينبغي ان
لا يجعل هذا القيد في كتابه هذا والمراد بالتغير ما هو المعا
المتعارف عندهم من التغير الصيغة فخرج جمع السلامة

يعني الحقيقي واللفظي

مما كان الجمع والواحد متحدا لفظا

في الاصالة واللزوم

في الفرعية والعروض

حيث قال بعد قول البيضاوي ولو تقديرا

والمراد بما يقابل المكسر السالم

اصله مصطفيون

اي ولو كان ذلك التغير تقديرا

لا يهمل ح

ای جمع المذکر السالم وجمع المؤنث السالم

بلا قسمية فان تغيير الآخر ابعد عندهم من تغيير الصيغة
وان كان تغيرا بحسب اللغة والمراد بالمفرد ما هو اعم
من الحقيقي نحو رجال والاعتباري كاساور واناعيم
وكعباديد يقدر له عبدود ولما ظهر من تعريف المكسر
ان السالم ما لم يتغير صيغة مفرده للجمعية ترك تعريفه
واراد تعريف قسميه فقال وجمع المذكر السالم قدمه
لما مر ان للمذكر تقدما شرفا وزمانا ما اي جمع لحق في
اصل الوضع اخر مفرده انما لم يقل آخره كما في الكافية لانه
يلزم ح ان لا يصدق الحد على الجمع بل على مفرده اذ الواو
والنون مثلا انما يلحقان آخر مسلم مثلا لا آخر مسلمون
ولذا احتاج الشارح الى تقدير المفرد فيه ثم ان المراد به
ليس ما يقابل المثنى والمجموع والا يلزم الدور لتوقف معرفتهما
على معرفته وبالعكس فيخرج ايضا جمع الجمع بل اما الاصل
واما الدال على المفرد حقيقيا كمسلمين او اعتباريا كايامنين
فايامن جمع ايمن وهو جمع يمين فايامن من حيث دلالتها
على افراد من يمين جمع ومن حيث دلالتها على ثلثة منه
مثلا ماخوذة جملة معدودة واحدة مفرد لايامن فلذا
قيل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة كذا ذكره المص
في تعريف مطلق الجمع فلا يصدق جمع الجمع كايامنين مثلا

واضافة الجمع الى المذكر من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة

الفرد بها

مثلا لا يصدق على اقل من سبعة وعشرين واو مضموم
ما قبلها للمجانسة لفظا نحو مسلمون او تقديرا كالمصطفون
او ياء مكسور ما قبلها للمجانسة ايضا لفظا كمسلمين
او تقديرا كالمصطفين ونون مفتوحة للتعادل انما لحق
هذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق وحدها ان مع
مدلول مفرده ما يزيد عليه من جنسه ثابتة في غير الا
الاضافة فان النون تحذف فيها لشبهها بالتنوين لا
لقيامه مقامه وقد سبق تحقيقه وحذفها فيها لا ينافي لو
كونها جزءا من الدال لانه كالترخيم والعجب من الشارح
الاول حيث تبع الفاضل الجامي وشرح كلام المصنف على
خلاف مراده وهو في اكثر المواضع من عادته نحو مسلمون
ومسلمين وجمع المؤنث السالم ما اي جمع لحق اخر مفرده
حقيقيا كمسلمات او اعتبارا كصواحبات مؤنثا
او مذكرا نحو قوله تع اشهر معلومات والتسمية باعتبار
الاصالة والغلبة الف وتاء للافادة المذكورة في المذكر
السالم قيل لابد من التقييد بزائدتان ليخرج مثل ابيات
وقضاة فان التاء في الاول اصلية والالف في الثاني
منقلبة عن الاصلية اقول هذا مبني على الغفلة عن معنى
اللحوق وهو الطريان على الشيء كما هو الشايع في

والطاري على الشيء زائد عليه فلا حاجة الى قوله زائدتان كما

ظرف للحق

اي حذف النون في الاضافة

التعميم للمؤنث والمذكر

التسمية بجمع المؤنث

السنتهم على ما ذكره الفاضل العصام نحو مسلمات
والتثنية اى المثنى ما اسم لحق في اصل الوضع آخر مفرده
ولو اعتبارا كرجالان وانما لم يقل آخره لئلا ما مر لكن
ينتقض الحد بالجمع اذ يصدق عليه انه لحق آخر مفرده
الف او ياء الى آخره لان مسلم مثلا كما انه مفرد مسلمان
مفرد مسلمون فينبغي ان يقول آخر مفرده الذي كان فيه كما
ذكره الفاضل العصام ولو لم يجعل ما عبارة عن الجمع في
تعريف الجمع السالم لانتقض تعريفه بالمثنى كما لا يخفى و
الجواب عنه ان اضافة المفرد الى الضمير للاختصاص على
ما هو الاصل في الاضافة فيؤول الى ما ذكره الف او ياء
مفتوح ما قبلها اى الياء ولا حاجة الى بيان فتح ما قبل
الالف لظهور لزومه كذا في الامتحان وانما فتح مع ان
المجانسة تقتضي الكسر لئلا يلتبس بالجمع عند حذف النون
بالاضافة ولم يعكس لان التثنية لكونها اكثر اولى بالفتح
الاخف ونون مكسورة للتعادل انما لحق بهذه الحروف
ليفيد المجموع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده
مثله في الوحدة والجنس فقط ثابتة في غير الاضافة وفيها
تحذف لما مر نحو مسلمان ومسلمين وكل جمع سواء كان
واحده مذكرا او مؤنثا حقيقيا او لفظيا غير جمع المذكر

في شرح قول ابن الحاجب الملحق بآخره احد بابي

اى لظهور لزوم فتح ما قبل الالف امتحان

ولان الاصل في تحريك الساكن الكسر كما عرفت ولئلا يثقل اللفظ بتوالي الامثال وهي فتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون

مع اللام والعلم وفي غير الاضافة جواز اى في اسم الفاعل الساكنة ومنه ما جاء في الضرورة وفي الاختيار قليل لذائقوا العذاب بنصب العذاب عصام

الذي يفيده اللفظ الشامل لما حقيقة او ادعاء كما في التغليب نحو عمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر لادعاء كون احدهما داخلا تحت الآخر او تحت مفهوم الآخر وسمي تغليبا عصام

من الارادة عصام

اثر النون ثابتة في غيراه

المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة واما جمع
المذكر السالم فيجب تذكير عامله ولا يجوز تأنيثه مع
كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه
بذكور العقلاء ولسلامة صيغة واحده والمراد به
ما لا يكون مشابها بالمكسر ولا على خلاف القياس
والا فيجوز التأنيث في مثل بنين وارضين وسنين
قال الله تعالى آمنت به بنوا اسرائيل فالاول في حكم الابناء
والاخران في حكم الجمع بالالف والتاء فنقول جاء المسلمون
او رجل قاعد ناصروه الاول مثال لما عامله الفعل والثاني
لما عامله موازنه واذا اسند اي العامل الى ضميره اي جمع
المذكر السالم يجب كونه اي العامل وان جاء الضمير الى
الضمير بإباء السابق واللاحق جمعا مذكرا بان يتصل
به الواو والضمير الذي هو مختص بذكور العقلاء اذا كان
العامل فعلا اذ باتصاله به يعد جمعا مذكرا لشدة
الامتزاج بينهما وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا
الضمير لا الفعل وبان يكون جمعا بالواو والنون لا
للايذان بان الضمير المسند اليه فيه ضمير الجمع المذكر
العاقل اذا كان العامل مشتقا غير الفعل ولا يلزم
الجمع بين الحقيقة والمجاز لان الاول حقيقة عرفية

فيجب بدنوع شرف وان تأنيث نوع نقص

الذي هو المذكور

ولا يجب علامة

نحو المسلمون جاؤا او يجيئون او جاؤن واما جمع
المذكر المكسر العاقل اذا اسند العامل الى ضميره فيجب ان يكون
عامله مفردا مؤنثا ايذانا بتانيث ضمير المسند اليه
الراجع الى الجمع بتاويل الجماعة فيه او جمعا مذكرا سا
سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة واما اذا
كان فعلا فباتصال الواو الضمير والمراد بالواجب
هنا الواجب المخير وهو الواحد المبهم من الامرين
ولا ينافي ذلك جواز الواحد المعين منهما ولذا عطف
باو هنا وقال فيما سبق يجوز وعطف بالواو نحو
الرجال جاءت او جاؤا او جائية او جاؤن ولو مثل
بالمكسر ايضا كما ذكره لكان اولى وغيرهما اى غير جمع المذكر
السالم وجمع المذكر المكسر العاقل من الجموع وهى جمع
المؤنث سالما او مكسرا من العقلاء او غيرهم من
الحيوان او غيره وجمع المكسر الغير العاقل من الحيوان او
غيره مذكرا او مؤنثا اذا اسند الى ضميرها نائب الفاعل
لا اسند ولا ضمير فيه او ضميره الى العامل يجب وجوبا تخيرا
كون عاملها اى ضمائر الجموع المذكورة مفردا مؤنثا لما
سبق من الايذان بتانيث الضمير او جمعا مؤنثا سالما
او مكسرا كما اذا كان العامل صفة للايذان بان الضمير المستتر

المستتر فيه ضمير جمع المؤنث وجمع المذكر الغير العاقل
اجرا له مجرى المؤنث لعدم اصالته في التذكير واما
اذا كان فعلا فباتصال النون الضمير الذي وضع لجمع المو
المؤنث عاقلا او غيره او لجمع المذكر الغير العاقل فانه
باتصال هذا الضمير يعد جمعا مؤنثا وان كان الجمع
في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل كالواو لكن وجوب
كونه جمعا مؤنثا اذا اسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل
ممنوع لجواز كونه جمعا مذكرا مكسرا كالافراس ذهاب
ولو قال او جمعا غير واوي اذا كان صفة كما في لب الا
الالباب لكان اسلم واشمل نحو المسلمات جائت
او جئن او جائية او جائيات او جواء مثال لما اسند
الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل ومثال لما اسند الى ضمير
جمع المؤنث المكسر العاقل مثل الجواري جائت او
جئن اليه ومثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم الغير
العاقل من الحيوان مثل الحشرات ذهبت او ذهبن الى اخره
ومن غيره مثل الثمرات جذت الى آخره والاشجار قطعت
او قطعن او مقطوعة او مقطوعات مثال لما اسند الى
ضمير جمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان ومثال لما
اسند الى ضمير الغير العاقل من الحيوان نحو الافراس جائت الخ

ذهاب

جمع مؤنث مكسر

أو جذن أو مجذوذة أو مجذوذات

والمرفوع الثالث من التسعة ما يطلق عليه لفظ
المبتدأ ولما كان مشتركا لفظيا بين حقيقتين مختلفتين فلم
يمكن جمعهما في حد واحد كما في المستثنى اراد ان يقسم
اولا الى نوعين ويعرف كلا منهما فقال وهو نوعان ولما
لم يكن لكل قسم اسم مخصوص كما كان في المستثنى قال
النوع الاول الاسم لا الصفة بقرينة المقابلة او المؤول به
واما ضارب زيد قائم ففي تقدير شخص ضارب زيد ثم يراد به
ما يقابل الفعل عند من قال ان المبتدأ اسم لمفهوم واحد
وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المردد بين كونه
مسندا اليه وكونه صفة واقعة اي المسند اليه خرج به الجزء
الذي ليس بصفة او المطلق والنوع الثاني من المبتدأ واما
الاسماء المعدودة فليست بداخلة في المقسم كما عرفت
المجرد عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلا
ولو قال عن العامل اللفظي كالبيضاوي لكان اظهر واخصر و
قد عرفت ما هو المراد بالمجرد وخرج بهذا القيد اسما نحو
زيد قائم وحق انك قائم الاول للاول والثاني للثاني ولا بد له
اي الاول من خبر ولو تقديرا اذ لا فائدة له بدونه والنوع الثاني
الصفة اي اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود
فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب بخواطر

نحو خبر مقدم وجوبا وانك قائم
في تأويل المفرد مرفوع مبتدأ مؤخر

اقريشي اخواك والمستعار نحو اأسدٌ الزيدان او
الواقعة بعد كلمة الاستفهام حرفا كالهمزة وهل او اسما
نحو ما صانع البكران ومن خاطب البشران وكذا متى واين
وكيف وايان او كلمة النفي حرفا وهي ما ولا وان او اسما
نحو غير قائم الزيدان او فعلا نحو ليس قائم الزيدان وهذه
العبارة اولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حرف
النفي والف الاستفهام والبيضاوي حيث قال بعد حرف
النفي والاستفهام وقال المص في شرحه لفظ الحرف
حشو مخل وبين عمومهما كما بينا فلو لم يذكر ايضا لفظ
كلمة هنا لكان اخصر ايضا فافهم رافعة لظاهر المراد به
ما لا يكون مستكنا فيشمل الضمير المنفصل مثل اراغب
انت عن الهتي ثم انه ينتقض التعريف منعا بنحو اقائم
ابواه زيد فانه يصدق على قائم انه الصفة الواقعة
بعد الاستفهام رافعة لظاهر مع انه ليس مبتدأ بل هو جزء
الجزء فان الخبر ليس مجرد قائم بل هو مع فاعله والجواب ان
المتبادر من البعدية الاتصال لفظا ومعنى وفي مثل المثال
المذكور وان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى اذ ان
الاستفهام داخل في المعنى على المبتدأ الذي هو زيد كذا في الامتحان
فيكون التقدير ازيد قائم ابواه واما كونه زيدا قائم ابواه فلا يجوز

قوله فافهم اه ان المص ذكر لفظ كلمة للايضاح فقط

قوله فيرتفع نحو البيع والرفع جائز في وسط كما صرح في الامتحان

امر تعريف النوع الثاني

لكونه في صورة الخبر المفرد واقتضاء الاستفهام صدر الـ
الكلام ولذا لم يجئ في كلامهم زيدا قائم ابواه كما جاز زيد
اقائم ابواه كما صرح به الفاضل العصام ولو سلم فلا خبر
لاندفاع الانتقاض لكنه يلزم التزام التكلفات بلا حاجة
اما اولا فلانا نجعله مبتدأ لا يغني عن كونه خبرا او الصفة اذا
كانت مع مرفوعها خبرا يكون الاعراب الذي استحقه المجموع
في لفظها في غير هذه الصورة واما فيها فلو جعلت مبتدأ يكون
اعرابها من هذه الحيثية في لفظها ومن حيث كونها خبرا
في محله ولا خفاء في كون هذا تكلفا واما اذا لم نجعل مبتدأ
بان حمل على التقدير الاول كما في زيد قائم ابوه فيستغني عنه
واما ثانيا فلانه اذا جعل مبتدأ يكون المجموع جملة معنى
واما اذا لم نجعل بان حمل عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى
والاصل في الخبر الافراد والعدول عنه بلا داع تكلف لا
يخفى واما ثالثا فلان كون المسند مبتدأ خلاف الاصل
حتى قيل انه مبتدأ اضطراري بحيث لو وجد لرفعه وجه
سوى الابتداء لم يحكم عليه بانه مبتدأ ولا خفاء في وجوده
ههنا وفي ان الحكم به تكلف وليس هذا مثل اقائم زيد حتى
ينتقض به لان كون الخبر مقدما والمبتدأ مؤخرا خلاف
الاصل كما ان كون المسند مبتدأ كذلك فبالنظر الى الاول جعلت

ضمير

وانما جعل فاعلا لانه لما اشتد شبهه
بالفعل ومن ثمه لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف
باللام والاضافة ولا يساغ ان يكون المعرفة
جزاء مع نكارة المبتدأ
عبد الغفور

جعلت مبتدأ لوجود الاضطرار في الجملة وبالنظر الى
الثاني جعلت جزءا واحدا سما يغني عن الآخر بخلاف ما نحن
فيه كما عرفت نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدون و
الصفة فيهما متعينة للابتداء وما بعدها للفاعلية و
لا يجوز كونها خبرا وما بعدها مبتدأ اذ المطابقة لازمة
بينهما وليست ثمنا بخلاف مثل اقائم زيد فانه يجوز فيه
الامران ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل لكون الا
الاستفهام والنفي بالفعل اولى بل فاعله ساد مسد الخبر
ولذا جعل المجموع جملة فعلية كما سبق ولا يجوز تعدد الم
المبتدأ اي النوع الاول منه لانه المتبادر عند الاطلاق
لشهرته ولان السوق يسوق اليه يعني انه لا يجوز
تعدده لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء واما التعدد
معنى او لفظا بعاطف فيجوز ثم ان كان الخبر كل مخالفا
للجزء الآخر يؤتى بالواو والا فيثنى او يجمع نحو الزيدون فقيه
وكاتب وشاعر والزيدان عالمان او زيد وعمرو وبكر
كاتب وشاعر وفقيه او عالمون والاصل في المبتدأ او
الاولية تقديمه على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا
بالخبر والموصوف مقدم على الوصف وجودا فينبغي ان يقدم
ذكرا ليتوافقا وشرطه اي شرط صحة كونه مبتدأ ان يكون

اي الوجود والذكر

وسوق الصفة ايضا نحو اقائمان الزيدان لكون جزءا لغت

واما التعليل بامتناع قيام عرض واحد في محلين فقد ابطله في بحث الفاعل والعجب من الشارح الاول حيث غفل عن هذا وعلل الكلام بالابطال

اي سوق الاحكام اللاحقة مثل كون التقديم اصلا وكونه معرفة او النكرة المخصصة شرطا وكون الخبر جائز التعدد عامل

المبتدأ متعدد معنى

اي ان الاصل بمعنى الاولى والراجح

والتقديم الخبر على المبتداء ليس تقدما عن الا... بخلاف تقديم المبتداء فانه ليس تقدما لكونه ثابتا في مكانه الاصلي

معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار
عن غير المعين لا يفيد ولان في تنكيره اخلالا بالغرض
المطلوب من الكلام وهو الافهام لان في تنكيره تنفيرا عن
استماع الحديث لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر
ربما يمتنع السامع عن الاستماع بهذا الحديث كذا في شرح
لب الالباب او نكرة مخصصة اى قريبة من المعرفة
في حصول الفائدة من الاخبار عنها وعدم الاخلال بالغرض
المطلوب قال في الامتحان الجمهور شرطوا التخصيص
للافادة وهي قد توجد بدونه ككوكب انقض الساعة فلا
وجه لاشتراط غيرها ولذا شرط المحققون من النحاة ايا ما افادة
دونه واختاره البيضاوى حيث قال لو يفيد فالموافق ان يقول
او نكرة مفيدة اللهم الا ان يقال انه اشار الى امكان
التوفيق بين كلام المحققين وكلام غيرهم من النحاة بما قيل
ان مراد الجمهور ليس الاشتراط بل الضبط فانهم لما راوا
ان المبتدى لا يفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على
النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة لم يتخلف عنه الفائدة نحو
قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك والمراد به ما قيد بقيد
صفة كان او مضافا اليه نحو صوت بلبل شغلني او غيرهما نحو
افضل منك افضل مني فان تقييد الخبر يجعله مناط الفائدة

الفائدة والاهتمام به بخلاف الجنس المطلق فان الطبيع
لا يقنع به فيه حيوان ناطق كذا الانسان كذا مع
تساويهما بل يترك كذا مع كونه اخص منه ويجوز
بل لا يصح ان يقال ترك كذا
حذفه اي المبتداء عند قيام القرينة نحو زيد في جواب
من القائم اي القائم زيد بقرينة السوال والمرفوع ال
الرابع من الستة خبر المبتداء وهو المجرد عن العوامل
اللفظية تذكيرها ذكر في المبتداء واقع المسند به اي الذي
الصق الاسناد به فالباء للالصاق وبنيه به على ان تعلق
الاسناد بالجز المسند منه بالمبتداء ذكره افاضل العصام
في الشرح خرج به النوع الاول من المبتداء حال كون ذلك
المسند به غير الفعل ومعناه خرج به نحو يقوم في مثل يقوم
زيد ومثل قائم في مثل اقائم الزيدان وفي مثل زيد قائم ابوه
فان المسند به في الاول فعل وفي الاخيرين معناه ولكن
النسبة في الاول تام وفي الثاني ناقصة وهو ليس بجز
بل جزئه والجز لا يكون فعلا ولا معناه اصلا بل هو اما
جامد كزيد ابوك او مركب كالمشتقات وما يجري مجراها
فان الجز ليس بمجردها بل مع مرفوعاتها كما صرح في الامتحان
وبما قررنا ظهر ان المراد بمعنى الفعل هنا ما سبق في تعريف
الفاعل لا ما دل على النسبة التامة كما زعم البعض ثم فسر

قوله لانه ينتقض طردا والتعريف لا لما سبق في تعريف الفاعل على ما كان بمعنى الفعل المعلوم فيصدق التعريف على عمرو مضروب في زيد ضرب ابوه لانه الكم وعن الفاعل مثل اللفظ المسند غير الفعل ومعناه بالمعنى المذكور لانه بمعنى الفعل المجهول تامل احمد ثاني

فلو قال المراد بمعنى الفعل ما سبق في تعريف الفاعل وتعريف نائبه لصح طردا وعكسا

حيث قال والمراد ههنا ما دل من معنى الفعل على النسبة التامة فيخرج الصفة الواقعة بعد كلمة الا ستفهام او النفي والصفة المعرفة باللام انتهى احمد ثاني

اي الثاني لقربه

وهو الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر من السرح

وهو الشارح الاول

بالصفة الواقعة بعد الاستفهام او النفي والصفة
المعرفة باللام لانه مع كونه خلاف الظاهر وغير ملايم لما
صرح به المص ينتقض التعريف منعاً بمثل قائم في
المثال الثالث لانه يصدق عليه انه المسند به غير الفعل
ومعناه لكونه غير دال على النسبة التامة مع انه ليس
بخبر كما عرفت وجمعاً بنحو قائم في نحو اقائم زيد على وجه
وبمثل المنطلق في مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه انه
غير الفعل ومعناه لكونه من معناه على ما فسره ايضاً مع
انه خبر على ان مثل قائم في مثل زيد قائم وان لم يدل على النسبة
التامة بالنسبة الى مرفوعه لكنه يدل عليها بالنسبة الى
المبتداء كما صرح به المص في الامتحان في تعريف الخبر فيكون
مما يدل عليها فيكون من معناه فيلزم ان لا يصدق الحد
التعريف على خبر اصلاً فالتخصيص بما فسره تحكم لا يخفى نحو
قائم في زيد قائم ويجوز تعدده اي الخبر لفظاً بلا عاطف من
غير تعدد المبتداء لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية في
محل واحد نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة او بالعكس وفي
الامتحان زيد قائم ضاحك وهو الاظهر وحكم الاخبار
المتضادة مذكور في الشرح ويجوز فيه العطف ويكون
جملة اسمية او فعلية وقد عرفت ما هو المراد بهما يعني

وما صرح به المص ان الخبر في زيد قائم يدل على النسبة التامة ... الناقصة

اي على وجه ان قائم خبر مقدم لا على انه مبتداء مسند

اي في قول القاضي ما اسند الى المبتداء

فيكون التعريف ...

اي الاوصاف الغير المتنافية في محل واحد مثل القيام والضحك والاكل

اي الخبر

يعني ان الاصل في الخبر كونه مفردًا ليوافق الركنان و
ليكون اخصر واسرع قبولًا للربط ولكنه قد يكون جملة
فلا بد في الخبر الكائن جملة من عائد يربطها الى المبتدأ
لانها من حيث هي هي مستقلة لا تقتضي التعلق بما
قبلها وهو الضمير في الغالب وقد يكون اسم اشارة نحو
والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار و
العموم المشتمل على المبتدا نحو انه من يتق ويصبر فان الله لا
يضيع اجر المحسنين ولام الجنس في مثل نعم الرجل زيد على
وجه والظاهر في موضع الضمير نحو الحاقة ما الحاقة
اي ما هي ان لم تكن خبرا عن ضمير الشان فانها اذا كانت
خبرا عنه لا تحتاج اليه لوجود الربط المعنوي بينهما
لكونها عبارة عنه نحو زيد ابوه قائم او قائم ابوه الاول
للاول والثاني للثاني ويجوز حذفه اي العائد لو ضمير
لفظًا لا معنى يعني ان حذفه ليس منسيًا لقرينة اذ لا حذف
بدونها الا نسيًا قياسًا اذا كان عائد مجرورًا بمن والجملة
اسمية ومبتدأوها جزء من الاول نحو البر الكر بستين
اي منه بقرينة ان بايع البر لا يسعر غيره وسماعًا في غيره
نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك
منه واصله اي الاصل في الخبر والاولى له ان يكون نكرة لكونه

عمدة للافادة وهي انما تحصل بالاخبار بما لم يعرف كما
ان المبتدأ عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف وقد
يكون معرفة فان ذا لا ينافي الافادة لجواز كون النسبة
مجهولة عند المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد الا
الاسناد نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما ولكن لا يعرف
النسبة بينهما ونحو الله الهنا تنزيلا للمخاطب منزلة
من لا يعرف النسبة بينهما لجريه على خلاف مقتضى علمه
ويجوز ان يكون مثل هذا لمجرد التقرب لا لقصد الافادة
ويجوز حذفه اي الخبر عند قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قائم
ام عمرو وان كان المبتدأ بعد اما وجب دخول الفاء
في خبره في جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط فيها و
هو سببية الاول للثاني او للتحكيم ولو جعل المتكلم و
فتره الربط بلزوم الثاني للاول نحو اما زيد فمنطلق الا
لضرورة الشعر اي في وقتها كقوله اي الشاعر اما
القتال لا قتال لديكم والعائد هنا العموم المشتمل
على المبتدأ فان لا لنفي الجنس فالمعنى القتال المذكور منفي
عنكم لاستلزامه نفي كل قتال عنكم وتمامه ولكن سيرا
في عراض المواكب او لضرورة اضمار القول الذي هو
مدخوله استغناء عنه بالمقول كقوله تعالى واما الذين

واسم لا مع خبره جملة صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ بحذف الفاء الجوابية اي فلا قتال لديكم

وعراض المواكب بالعين المهملة والضاد المعجمة اي في شقها ونواحيها والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الابل المزينة وكذلك جماعة الفرسان وسيرا نصب على المصدر على تقدير يسيرون سيرا

الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم
وان كان اى المبتدأ اسما موصولا بفعل او ظرف اى بجملة
فعلية او ظرفية هى قسم منها فهما مجاز آن تسمية
للكل باسم الجزء او موصوفا به اى بالموصول المذكور
او نكرة موصوفة باحدهما اى بالفعل او الظرف او مضافا
اليها اى الى الموصول باحدهما او الموصوف به والنكرة
الموصوفة باحدهما ومن قصر على الثالث فقد
قصر او كان لفظ كل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد لا جملة
او غير موصوفة اصلا جاز دخول الفاء فى خبره لان كلا منها
لابهامه كان كاداة الشرط وكل من الصلة والصفة
لكونها فعلية او ظرفية هى قسم منها كانت كالشرط
فصار الخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء والوصف فى كل المضاف
المضاف وان كان مفردا يؤكد المشابهة كما لا يخفى
وجاز تركه لعدم كونه جزاء فى الحقيقة فجاز اعتبار
معنى الشرط وعدم اعتباره فى مثل هذا المبتدأ وكذا اى
كما جاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ المذكور اذا لم يدخل عليه
شئ من النواسخ جاز دخوله فى خبره اذا دخل عليه
اى على المبتدأ المذكور ان وان ولكن بخلاف سائر نواسخ
المبتدأ حرفا كان نحو ليت ولعل وكان وما ولا او فعلا نحو

قوله او ظرف مع ان الموصول الكائن مع ظرف كائن مع الفعل لان عامله لانه مقدر بفعل اذا كان صلة لان الشرط لا يقع ظرفا فلو لم يكن بتقدير بجمل الفعل الصريح ولم يتناوله والمراد بالظرف اعم من الظرف وما يجرى مجراه عصام

قوله ومن قصر على الثالث اى النكرة الموصوفة [illegible] شارح اللب الاول فالاول قد قصر فى القصد والثانى فى القصور

قوله شرط قصد معنى الشرط مع الفاء [illegible] وان شئت قلت [illegible] الفصل لان [illegible] فادر [illegible] عصام

قوله اصلا اى لا بمفرد ولا بجملة

علم وكان لانها اذا دخلت عليه سقط اعتبار
صدارة معنى الشرط الذي اعتبر فيه فضعف معنى الشرط
لانتفاء لازمه الذي هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء
على خبره وانما جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها
من النواسخ لعدم تأثيرها في معنى الجملة فكان
وجودها كالعدم وان المفتوحة وان كان لها تأثير
في المعنى لكنها الحقت بالمكسورة لاشتراكهما في افادة
التحقيق والحق بها ايضا لكن للاشتراك في جواز
العطف على محل اسميهما ويدل على هذا الجواز القرآن
الكريم وكلام الفصحاء كقوله تعالى واعلموا انما غنمتم
من شيء فان لله خمسه وقوله ان عمر فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون ومثال ان يأتي
في المتن ثم المفهوم الصريح من كلامه هنا اختصاص
جواز الدخول بخبر هذه الثلثة ومنه كان لدخوله في ال
السائر وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل ولب
الالباب ومن كلامه في الامتحان جواز الدخول على
خبره ايضا على ما هو الصحيح فبين كلاميه في كتابيه
تدافع ظاهر فافهم نحو الذي يأتيني او في الدار فله درهم
قال الفاضل العصام الاولى او الذي في الدار لئلا يتوهم ان

وجه الفهم ان ما يفهم من هذا الكتاب صريح منطوق وما يفهم من الامتحان يفهم ضمنا فالمفهوم لا يخالف المنطوق

ان الترديد في الصلة دون التمثيل مثال للمبتدأ الموصول
بفعل او ظرف وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم مثال للموصوف بالموصول بفعل الداخل
عليه ان والفرار وان لم يكن سببا لملاقاة الموت
لكنه سبب للحكم بها وعلى ما فسره الرضي لا حاجة الى هذا
التاويل فافهم ورجل يأتيني او في الدار فله درهم مثال
للنكرة الموصوفة باحدهما وغلام رجل يأتيني او في الدار
فله درهم مثال للمضاف اليها ونحو غلام الذي يأتيني
او في الدار فله درهم ونحو غلام الرجل الذي يأتيني او في
الدار فله درهم وكل رجل عالم فله درهم مثال لكل
مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد وكل رجل فله درهم مثال
لكل مضافا الى نكرة غير موصوفة اصلا وفي غيرها اي ا
المواضع المذكورة لا يجوز دخول الفاء على الخبر لانعدام
سبب موجب او مجوز والمرفوع الخامس من التسعة
اسم باب كان اي نوعه وهو الافعال الناقصة لم
يعرفه لظهوره مما سبق لانه لما بين في بحث العامل ان
باب كان لا يدخل الا على المبتدأ والخبر في الاصل ويسمى
مرفوعه اسماله وعلم من تعريف المبتدأ كونه
مسندا اليه ظهر انه الاسم المسند اليه الداخل عليه باب كان

جواب لما

وحكمه حكم الفاعل في انه لا يكون الا اسماً او مؤولاً به و
في عدم جواز تقديمه على عامله وفي عدم جواز حذفه من
غير المصدر وفي كونه مضمراً او مظهراً او في كون المضمر مستترا
وبارزاً الى آخر ما ذكر في بحث الفاعل والمرفوع السادس
خبر باب ان اي الحروف المشبهة بالفعل لم يعرفه لظهوره
مما سبق ايضا فتذكر وامره اي حكمه كامر خبر المبتدأ في
كونه واحداً او متعدداً او مفرداً او جملةً ومذكوراً او محذوفاً
وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبراً له بوجود الشرائط وامتناع
الموانع فلا يرد ان ان اين زيداً ممتنع مع جواز اين زيد لكن
لا يجوز تقديمه اي خبره على اسمه لان باب ان لكونه فرع
الفعل على ما سبق تحقيقه يعمل عمله الفرعي وهو تقدم المـ
المنصوب على المرفوع حطاً لمرتبته عن مرتبة الاصل و
لو قدم يلزم المساواة بينهما الا ان يكون ظرفاً فانه يجوز
تقديمه عليه لو معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ويجب
لو نكرة نحو ان في الدار رجلاً وقوله عليه السلام ان من البيان
لسحراً وذلك للتوسع فيها بما لا يتوسع في غيره لما مر و
السابع خبر لا لنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه وهو ما اسند
الى اسمها لم يتعرض له لتبينه مما سبق كما سبق وحكمه
ايضا كحكم خبر المبتدأ كما ذكرنا في خبر باب ان لانها من نواسخ

اي خبر باب ان

قوله بعد ان ثبت ظرف التشبيه المستفاد من قوله وامره كامر خبر المبتدأ تأمل

لانه اين للاستفهام وله صدارة فيمتنع دخول ان عليه

اي لو كان اسمه معرفة

اي جواز التقديم اذا كان الخبر ظرفا للتوسع اه

نواسخها لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا لانه اضعف عملا لانه بالحمل على ان كما مر وكثر حذفه لو عاما
ويجب في بني تميم ان دل عليه قرينة فينبغي ان لا يتعرض لذلك ولا يهمله فافهم نحو لا غلام رجل عندنا و
الثامن من التسعة اسم ما ولا المشبهتين بليس وهو ما اسند اليه بليهما لم يتعرض له لما مر ايضا
وحكمه حكم المبتدا لما مر والتاسع المضارع الخالي عن النواصب والجوازم واما الداخل عليه احديهما فمنصوب
او مجزوم كله نحو يضرب يضربان الاول مثال لما كان رفعه بالحركة والثاني بالحرف **واما المنصوب** فثلثة عشر
اثنا عشر منها اسماء خمسة مفاعيل وسبعة ملحقة بها وواحد منها المضارع المنصوب الاول منها
المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييده بحرف او مع بخلاف المفاعيل الباقية قدمه لكون عامله بمعناه بخلاف غيره
فانه من متعلقات الفاعل وهو اسم ما اي معنى
انما ذكر الاسم فيه وفي امثاله لان ما فعله الفاعل
انما هو المعنى والمفعول من اقسام اللفظ ولو جعل
ما عبارة عن اللفظ لاحتيج الى تكلف تقدير مضاف اى

اى الخبر كالموجود ... الا انه ... منه جامى رح

ويجوز ... الى الجواب ... يجب الفصل بينها وبين الاسم

الخالى عن جميع افراد النواصب والجوازم ... ينتقل جميعه

انما قيد بالحركة ... لئلا يرد نحو خلق الله العالم وضربت ضربا

يصح اطلاق صيغة المفعول على ضربا في ضربت ضربا مع انه مفعول به

فان العالم مفعول خلق فيصح اطلاق صيغة مفعول على هذا مع انه من المفعول به

فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليه الا بعد تقييده بواحدة منها جامى

فينتقض التعريف طردا وعكسا احترازا

مدلوله اوارتكاب المسامحة من وصف اللفظ
بصفة معناه فيكون التسمية بالمفعول تسمية للدال
باسم المدلول فعله فاعل عامل اى قام به بحيث يصح
اسناده اليه مؤثرا فيه اولا فلا ينتقض بمثل مات موتا
اذ فيه القيام لا التاثير المتبادر من الفعل ولم يقل قام
مع انه اخصر فى الامتحان ان يراد به القيام بلا قرينة
تكلفا ليلايم ما فى الحد للمحدود وباعتبار معناه اللغوى
ولم يشترط كون الفاعل مذكورا كما فى العامل لئلا
ينتقض بما عامله مصدر محذوف الفاعل او مبنى للمفعول
كاعجبنى ضربك ضربا على تقدير الاضافة الى المفعول و
ضرب زيد ضربا على بناء المفعول اذ المصدر لم يوضع الا
لما هو صفة الفاعل وهو الداخل فى مفهوم المشتق
فيصدق عليه انه مما فعله فاعل عامل مذكور وان لم
يذكر الفاعل سواء اريد بالفعل معناه الظاهر او القيام
به اذ وضع المجهول لنسبة الوقوع الى المفعول لا لنسبة
القيام على ما حققه الفاضل العصام وقال ويصدق على
مثل موتا فى المثال المذكور انه مما فعله فاعل عامل مذكور
وان اريد بالفعل معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل المعنوى
لا الاصطلاحى فلا حاجة الى الصرف عن الظاهر واقول نعم

لان المحدود اى المفعول مما فعل

وان اسند الى المفعول

قوله اذ المصدر علة لعدم الانتقاض وجواب السوال تقديره لم لا ينتقض مع انه لا فاعل له فلا يصدق انه مما فعله فاعل عامل

قوله لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل ناظر الى الاول وقوله وهو الداخل ناظر الى الثانى

كما هو المشهور

ثم لكن الظاهر المتبادر كون ذلك الفاعل مدلول الا
الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور فلابد من الصرف
عنه وما ذكره في الامتحان من انه يحتاج الى ان يراد
بالفاعل ما يعم نائبه فانما هو على مراد القاضي ليكون
وجها للعدول عن حد ابن الحاجب لا انه لا يحتمل توجيها
آخر حتى يرد انه يرد عليه ما اورده ههنا ولذا اختار
ههنا فابقى ما يحتمل توجيها اخر واصلح ما لا يحتمله حيث
قال عامل بمعنى فعل اذ يحتاج فيه الى ان يراد به ما يعم
المشتق والمشتق منه لئلا يخرج ما عامله اسم ولا
قرينة وهو تكلف وخلاف ظاهر اذ الظاهر ان يراد به
الاصطلاحي وقد صرح فيما علقه على الامتحان ان مجرد
ورود الاعتراض لا يكون قرينة مذكور صفة لعامل
لفظا نحو ضربته ضربا او تقديرا نحو فضرب الرقاب اي
اضربوا اخرج به ما لم يذكر عامله اصلا مثل الضرب واقع
وبزيادتهما اندفع ما اورده في الامتحان على حد ابن
الحاجب من انه يحتاج فيه الى ان يراد بالمذكور ما يعم
الحكمي مع عدم القرينة وهو تكلف لانهما قرينتان لقصد
العموم بمعناه صفة ثانية له اي ملابس بمعنى ذلك الاسم
ومعنى الملابسة اشتراكهما في معنى مدلولهما اما مطابقة

لئلا يخرج مثل ضربت ضربا فانه ايضا صفة الجميع من التخفيف والمجاز او عموم المجاز على اصطلاح العرب انه لا قرينة على ارادة
اي المقدر لتناوله فضرب الرقاب احترازه
اي فلا تكلف

فيهما كضربت ضرباً او تضمناً كذلك كضربت ضربةً أو
تخلفاً كضربت ضرباً او ضربت ضربةً ذكره في الامتحان
وهذا ظاهر وان خفي على الفاضل الجامي حيث قال المراد
به اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه خلاف الظاهر غير
متمشٍّ في النوع والعدد ومعمول المصدر والمصنف حمل مراد
القائل على هذا وجعله من اسباب عدوله عن حد ابن
الحاجب ولاحتماله لتوجيه حسن كما نقلناه عنه ابقى
على حاله ههنا ثم انه خرج به مثل تأديباً في مثل ضربته
تأديباً لان التأديب ما يحصل الادب وما يليق بالشخص
والضرب وسيلة له كالشتم والنصيحة وغير
ذلك وكذا كراهتي في كرهت كراهتي اذا كانت مفعولاً به
اذ المراد بالاشتراك في المدلول ان يقصد باحدهما ما
يقصد بالاخر ولم يقصد ههنا بالعامل ما قصد بالمصدر
بل قصد تعلقه به والمراد بالاسم المنصوب ولو
تقديراً وبالعامل ما هو عامل فيه بقرينة ان كلامه
مسوق لبيان المنصوب وتعداده وتمييز بعضه عن
بعض بعد ما ثبت كونه معمولاً لعامله ومنصوباً به ببيان
جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل
وما بمعناه ينصب معمولات كثيرة فلا يرد عليه ما اورده
مص

في الامتحان

لان في مفعول معه ما من الفعل ... على ما يفهم من الفعل من الشرح

كون مفعول احدهما عين مفعول الاخر من الشرح

اورده على ابن الحاجب من عدم التمام منع حدة تصدقه على
نحو ضربت وضربي شديد اذ لم يسبق في كلامه هذا البيان
فلا يراد فيه ما ازيد في كلام المص ولذا عدل القاضي
عنه في اللب هذا غاية ما تيسر لي في هذا المقام والعلم
بالحقيقة عند الملك العلام نحو ضربت ضربا مثال لما هو
للتاكيد وضربة بالكسر مثال لما هو للنوع وضربة
بالفتح مثال لما هو للعدد ثم ان تلك الملابسة دائمة
بخلاف الملابسة بلفظه فانها غير دائمة بل اكثرية و
لذا قال وقد يكون العامل ملابسا بغير لفظه اي ما فعله
او المفعول المطلق هذا هو الملايم للسابق ويجوز
العكس اما مادة نحو قعدت جلوسا او بابا نحو انبت
الله نباتا وقد يحذف فعله الاصطلاحي والتخصيص لاصالته
وكثرة الحذف فيه او الدال على الحدث بقرينة ذكر ا
العامل في التعريف والفعل بدله هنا وكونه تكلفا عند
عدمها والتنبيه على هذا لم يقل عاملها مع كونه اظهر و
لم يكتف بمرجع الضمير اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل
ان يرجع الى المفعول المطلق لقيام قرينة اذ الحذف
بدونها الا نسيا اما جوازا نحو خير مقدم لمن قدم اي
قدمت قدوما خير مقدم او وجوبا سماعا نحو ايضا اي

قدوما

آض ايضا اي عاد ثم غلب في معنى مثل ما
سبق ويجوز تقديمه اي المفعول المطلق او اسم
ما فعله على عامله لو للنوع او العدد واما لو للتاكيد
فلا لان حق المؤكد التاخر كذا في الامتحان ولا يلزم
اي المفعول المطلق لعامل كما يلزم الفاعل حيث
لا يجوز حذفه بلا نائب في غير المصدر مع انهما سيان
في كونهما مقتضى النسبة التي هي داخلة في مفهوم
الفعل وشبهه غير المصدر وان فاعلية الفاعل بقيام
مدلوله به لان العامل يدل وضعا على ما يدل عليه بخلاف
الفاعل فانه لا يدل وضعا على ما يدل عليه الفاعل بل ع
عقلاً فافترقا ثم ان اللازم من نفي اللزوم جواز تركه
لا مساواته لذكره كما زعم البعض بل يجوز كون الذكر
اولى ليفيد فائدة والا كان ذكره عبثا والمنصوب الثاني
المفعول به قدمه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل تصور
المتعدي عليه ايضا بخلاف غيره وهو في اللغة الذي الـ
الصق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره عائد الى اللام
ذكره في الامتحان وفي الاصطلاح اسم ما وقع عليه
اي تعلق به حسا او عقلا وهو في هذا المعنى وان كان
مجازا لكن بالغلبة والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية

باعتبار انه محل الفعل وهو سبب لوجود الحال

اي النوع في معنى التعلق منه

فيصح الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة او بها لو
بقرينة التقسيم فلا يرد انه لا يتناول مثل عرفت زيدا
اذ معنى الوقوع على الشيء السقوط عليه ولا سقوط
لشيء على زيد لوجود التعلق به عقلا فعل الفاعل اى
حدثه القائم به والمراد بالفاعل ما يعم المذكور وغيره
وبالاسم المنصوب ولو محلا فلا يرد مثل زيد منعا
ودرهما جعا في مثل اعطى زيد درهما اذ زيد لا
يدخل في الجنس حتى يحتاج الى اخراجه ويصدق على
درهما انه اسم منصوب وقع على مدلوله فعل محذوف
الفاعل والمراد بالوقوع الدلالة عليه عبارة فيدخل
مثل ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب زيد عمرا لوجود
الدلالة عليه عبارة والا لم يعد النفي نفيه وهو على
قسمين عام للازم والمتعدي وهو المجرور بالحرف
سوى في واللام وما بمعناهما اذ مدخول الاول مفعول
فيه لا به والثاني مفعول له لا به كما مر في بحث حرف الجر
وخاص بالمتعدي وقد مر بحث المتعدي واللازم في
بحث العامل القياسي ويجوز تقديمه على عامله لقوته
في العمل وعدم المانع عنه والمراد به ما ليس اسم فعل
ولا مصدرا لما تقدم ان معمولهما لا يتقدم عليهما الا

المجرور بحرف الجر كما سبق في بحثهما ولا مضافا اليه
لشيء اذ المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل
فلا يقال انا زيدا غلام ضارب نحو زيدا ضربته وبه
مررت وحذفه مطلقا اي بقرينة نحو اهذا الذي بعث
الله رسولا اي بعثه او بدونها نحو فلان يعطي اي يفعل
الاعطاء وهذا تكرار لما سبق في بحث العامل القياسي
وحذف فعله اي عامله من نظيره لقيام قرينة نحو زيدا
لمن قال من اضرب اي اضرب والمنصوب الثالث من ثلثة عشر
المفعول فيه مثل المفعول به قدمه موافقا للكافية لكونه
مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول له وعكس في اللب
لكون المفعول له سبب الفعل وجودا او تصورا بخلافه
وهو اسم ما اي شيء فعل فيه اي في ذلك الشيء مضمون
عامله اي ذلك الشيء فعلا او شبهه او معناه فالا
فالاضافة لادنى ملابسة او يحمل على التسامح او على
حذف المضاف ولو قال ما فعل في مدلوله مضمون
عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب او
قال اسم ما فعل فيه مضمون العامل لكان اظهر و
اسلم ولولا الاسم لامكن التوجيه في فيه فافهم يعني
وقع فيه مدلول عامله الذي هو الحدث مطابقة كما

كما في المصدر او تضمنا كما في غيره مؤثرا فيه فاعلا اى
الفعل اولا من حيث انه وقع فيه ذلك المدلول فدخل
فيه نحو مات زيد يوم الجمعة وخرج عنه نحو شهدت
او فضل الله يوم الجمعة فان وقوع الشهود وال
التفضيل فيه ليس من حيث انه وقع فيه بل من
حيث انه وقع عليه وخرج بقوله مضمون عامله كان
يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس بمضمون العا
العامل من زمان او مكان بيان لما واشارة الى ان
القسمين اللذين مر بيان حكم كل منهما وشرط نصبه
لا لكونه مفعولا فيه كما هو مذهب الجمهور فانهم لا
يطلقونه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها
فمفعول به غير صريح عندهم بخلاف ابن الحاجب حيث
جعله مفعولا فيه وتبعه المص كما مر في بحث العامل لفظا
لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط تقدير في وقد مر شرط
تقديره في بحث حرف الجر ويجوز تقديمه اى المفعول فيه
على عامله ان لم يكن نائب الفاعل على ما مر في بحث
حرف الجر ولو كان العامل معنى فعل واذا جاز التقديم
عليه مع كونه اضعف فلان يجوز على غيره اولى وحذفه
مطلقا بقرينة اولا وحذف عامله بقرينة نحو يوم الجمعة

قوله وشرط نصبه تقدير في اى شرط نصب المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظا لانه لو كان في ملفوظا امتنع نصبه ولان الحرف لو كان ملفوظا يكون معربا بعاملين مختلفين لفظا وحالة واحدة متوسط

فلان يجوز
اى فوالله لان يجوز
فاحفظ هذا
والجرى امثاله

لمن قال متى سِرتَ اي سِرتُ والمنصوب الرابع من
ثلثة عشر المفعول له مثل ما مر غير مرة قدمه لما مر من انه
سبب الفعل ولانه بحذف اللام يشبه المفعول المطلق حتى
عده بعضهم منه وهو اسم ما اي شئ فُعِل لاجله اي وقع
لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جبنا او تحصيله كضربته
تأديبا وخرج به سائر المفاعيل مضمونُ عامله اي مدلوله
الذي هو الحدث تذكّر ما تذكر آنفا فلا يرد مثل وجدتُ
التأديب الذي ضربتُ لاجله أعجب حتى يحتاج الى دفعه بقيد
الحيثية كما في عبارة ابن الحاجب وشرط نصبه لا كونه
مفعولا له لفظا اذ نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط تقدير
اللام وقد مر شرط تقديره ايضا في بحث حرف الجر ويجوز
تقديمه على عامله ان لم يكن نائب الفاعل كما مر اذ يجوز
ان ينوب عنه ان كان مجرورا وتركه مطلقا اختاره
على الحذف تنبيها على انحطاط رتبته عن رتبة ما سبق
ويجوز حذف عامله لقرينة كقولك تأديبا لمن قال لم ضربت
زيدا اي ضربته والمنصوب الخامس المفعول معه قيل
معه نائب الفاعل كبه وله وفيه واعتذر عن نصبه بما
جوّزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب
وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر وآتيه ذهب في قوله

في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفيه
نظر اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر
ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا وفي الآية
الكريمة اي الذي فعل الفعل معه ذكره في الامتحان وفي
هذا التفسير اشارة الى ان نائب الفاعل هو المعهود
لا المطلق فينوب عن الفاعل فلا يرد ان الاسناد الى
المصدر المذكور وهو ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه
فكيف اذا نوى ولم يلفظ والى الجواب عما ذكره الفاضل
العصام من ان الواجب في المفعول هو معه لان سنده
صفة جارية على غير ما هي له وتقديره ان هذا انما يجب
اذا كان مرجع المستكن مقدما على مرجع البارز حتى
لو لم يؤت بالمنفصل لتبادر ان المستتر راجع الى
الاقرب فيؤتى به على خلاف الظاهر للتنبيه على ان مرجعه
خلاف الظاهر وهو الابعد وههنا ليس كذلك اذ الموصول
مقدم على الفعل الذي هو مفهوم من المفعول فيكون رجوع
الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة الى التنبيه المذكور وهو
المذكور اي المنصوب الذي ذكر فخرج مثل كل رجل و
ضيعته فلا حاجة لاخراجه الى تقييد العامل بكونه غير
معنوي مع انه لا قرينة له ثم المراد به ما يقابل المقدر

والفعل اللازم النصب

لعدم المجال فيه لغيره بخلاف ما سبق
لوجود المجال لما هو الارجح منه ولنا
لم يجعل فيه

حيث قال ومن قال الضمير المستتر في المفعول
راجع الى الفعل اي الذي فعل به او فيه او لاجله
او معه وفيه ان الواجب في المفعول معه
او فيه او له او معه لان سنده صفة
جارية على غير من هي له

لانه مبتدأ محذوف الخبر

فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم العامل

ليفيد عدم جواز حذف المفعول معه الا كالمذكور المذكور
سابقا بعد الواو خرج به سائر المنصوبات كلها
سوى الحال بالواو لمصاحبة معمول عامل فعلا او شبهه
او معناه وخرج به تلك الحال والمراد بالمعمول اعم من الفاعل
والمفعول الذى ليس بمنصوب به ليتحقق العدول الى النص
النصب الذى هو نص على المقصود الذى هو المصاحبة
ولو كان المفعول منصوبا لحمل الواو على العطف الذى هو
الاصل فيها فلا عدول الى النصب حتى يكون نصا على
المقصود نحو حسبك وزيدا درهم بخلاف كفاك وزيدا
فانه كضربت زيدا وعمرا وهو من قبيل العطف لا غير
بالاتفاق وتجويز الفاضل الجامى كون الاول مفعولا معه
دون الثانى تحكم صرح به الفاضل العصام ثم ان معنى الـ
المصاحبة المشاركة فى الفعل مع عدم المفارقة فيه فى
زمان واحد على ما ذهب اليه الاخفش من انه لا مفعول
معه الا يصح عطفه على معمول عامل واما على ما ذهب اليه
غيره المقارنة معه حين التلبس بالفعل والمشاركة فيه
ليست بشرط لقولهم استوى الماء والخشبة اى ارتفع و
نبت والنيل اذ لا ارتفاع فى الخشبة ولا سير فى النيل
واجيب بانه اريد بالاول معنى التساوى اى تساوى الماء

اى اما معنى المصاحبة على ما ذهب اليه غيره المقارنة

اعلم ان العامل اما لفظ او معنى فان كان لفظا فاذا امكن العطف بلا ضعف جاز العطف والنصب على المفعولية نحو جئت انا وزيد وزيدا وان لم يمكن العطف تعين النصب على المفعولية نحو جئت وزيدا وان امكن العطف بضعف فالمختار النصب نحو ... وان كان معنى فاذا امكن العطف وجب العطف لضعف العامل المعنوى نحو ما لزيد وعمرو والا فالنصب على المفعولية معه واجب نحو ما لك وعمرا خلاصة مختصر الكافية

الماء والخشبة بالعلو وبالثاني الاشتغال فيوجد الاشتراك

ويصح العطف نحو جئت وزيدا وما لك وعمرا وجئت انا

وزيدا وزيد ولا يجوز تقديمه بدون المصاحب على

عامله فيه اشارة الى ان عامله عامل المصاحب لا الواو

لانه ليس من العوامل بل هو واسطة على ما هو الرأي

الصحيح ولا المعنوي اذ لا يتصور فيه التقديم ولذا

لم ينصب ضيعته في كل رجل وضيعته ولا على المعمول المصاحب

لاقتضاء معنى الواو سبق القرين ولا مع

المصاحب لانه اما فاعل او مفعول غير منصوب وهو

اما نائب الفاعل او مضاف اليه وكل منها لا يجوز تقديمه

على عامله ولا يجوز تعدده كما لا يجوز تعدد مع لما مر

من عدم جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد

ولما فرغ عن المفاعيل الخمسة شرع في الملحقات بها

فقال والمنصوب السادس الحال وهي ملحقة بالمفعول

فيه لوجود معناه فيها قدمها على التمييز مع انه ملحق

بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع بعد تمام

العامل لان لها شبها بالمفعول به ايضا من حيث

انها فضلة يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر منه وهي

في اللغة من حال يحول اي انقلب وتغير سمي بها العرفي

بناء على ان الاصل في الاضافة العهد

لانه ان كان معنى الواو ولا يتقدم ان الواو يقتضي المعطوف عليه وان كان بمعنى ان الواو لا يكون مفعولا معه عن امتحان

من قبيل نقل الاسم صفة الموصوف الى الدال على ذلك الموصوف او الدال على الدال على ذلك الموصوف المشتمل احد ...

اي الاستعمال الكلي على الجزئي

لانقلاب مدلوله وتغيره غالبا وقيل من الحال بالمعنى المقابل للماضي والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما ان الحال المرقومة تدل على زمان انت فيه وفي عرف النحاة ما اي منصوب اسما او جملة يبين هيئة الفاعل او المفعول به لمنع الخلو فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا راكبين خرج بها التمييز لانه يبين الذات وباضافتها اليه المصدر في مثل ضربت ضربا شديدا او رجعت قهقرى فانه يبين هيئة العامل وبما عرفت من ان المقسم هو المنصوب بالاصالة عرفت ان المنصوب بالتبع غير داخل في الجنس فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار قيد الحيثية بل لا وجه له ثم الهيئة وهي الحالة والكيفية اعم من ان تكون له باعتبار نفسه او متعلقه نحو جائني زيد قائما ابوه ومن ان تكون محققة او مقدرة مثل قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدري الخلود ويسمى الاولى حالا محققة والثانية مقدرة و من ان تدوم له حقيقة او حكما بان يتصف بها غالبا او لا تدوم ويسمى الاولى دائمة ومنها المؤكدة والثانية منتقلة ومن ان تدل عليها بهيئتها وحدها او مع المادة فالاولى نحو جائني زيد والشمس طالعة فان هيئة

اي بمدلول نفسه ان كان المعرف الافراد اي مدلول افراده ان كان المعرف مفهوم ما يبين اه احترازا

فلا يكون امرا خلفيا يقال جائني زيد احمر واطول

فيجب فيجب بالجر

فانه راكبين حال من الفاعل والمفعول معا

اي اخراج المنصوب بالتبع الذي هو صفة المفعول المنصوب نحو ضربت زيدا العالما احترازا

بل هنا استصعب وقوله وحده الحال حتى قال بعض الكملان ان مثل ما جاء زيد تنزيل بان الفعل منزلة هيئة الفاعل والتعريف انما يكون للاسم حقيقي فلا اشكال بخروجه

...

بهيئة الحال فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل وهي
المقارنة بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل العصام
لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول به
لفظيا بان يكون فاعلا او مفعولا به في اللفظ او معنويا
بان يكون احدهما في المعنى وان كان في اللفظ جرا او
مبتدأ كما في مثال المتن او مفعولا مطلقا كضربت
الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا او
معه فانه في المعنى اما فاعلا او مفعولا به نحو استوى الماء
والخشبة قائمة وجئتك وزيدا قائما درهم او مضافا
اليه نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا
فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم وان ياكل اخاه و
كذا قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فانه في معنى
هؤلاء مقطوعون بالكلية مصبحين مثل ضربت زيدا
قائما حال من الفاعل او المفعول به اللفظي وهذا زيد
قائما حال من اسم الاشارة كما هو رأي الفاضل
العصام او من زيد كما هو رأي الفاضل الجامي والعامل
معنى التنبيه او الاشارة المفهوم من هذا وعاملها اي
الحال الفعل مطلقا او شبهه كذلك او معناه وقد مر ما
هو المراد فيهما وهذا توطئة لبيان امتناع تقديمها على

قال الدماميني في شرح التسهيل بمعنى اللبيب
لما اجتمع هنا عاملان معنى التنبيه ومعنى
الاشارة فالاولى بالعمل عند الكوفيين
ما في ها التنبيه وهو انه لسبقه
وعند البصريين في اسم الاشارة وهو
اشبه لقربه انتهى

المعنوي وجوازه على غيره لانفهامه من تخصيص الامتناع
به وشرطها ان تكون نكرة لان الغرض منها وهو تقييد ال
الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فيصير التعريف
حشوا وقال الفاضل العصام الاظهر ان الاصل في الحال ال
التنكير كما في خبر المبتداء فاشتراطهم التنكير وتأويلهم ال
احوال الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير يكاد يوجب التنكير
انتهى ويؤيده قولهم في بيان وجه كون صاحبها معرفة
قول ذلك الفاضل
غالبا انه محكوم عليه في المعنى والتعريف اصل فيه
فانه يفهم منه ان يكون التنكير اصلا فيها لكونها محكوما
بها في المعنى والاصل فيه التنكير ولا تتقدم اى الحال فيما
علا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي ل
لضعفه مع كونها في المعنى كالمفعول فيه الذي يجوز تقديمه
عليه كما مر ولذا لم يقل بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب
والظرف فاعند سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم
يتقدم على الحال نحو قائما زيد في الدار او قائما في الدار زيد
واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو زيد
قائما في الدار وجوز ابن دهان تقديم الحال الظرف على
العامل مثله ولا على ذي الحال ولقد احسن في هذه ال
الزيادة اذ بها يندفع الخلل الواقع في عبارة الكافية المجود

الا اذا علم عدم تقديم معموله عليه كالمصدر او صفتي في العمل كافعل التفضيل وما صدر كما بشرح التقديم كان ولام الابتداء او القسم نحو الاصل تحيينا ولا فعلنه كما بها

في شرحه للكافية

اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا جاى

اى سواء كان تقدم المبتداء اولا

في فيما دل على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق بكل منهما حال فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقديم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به وتعلق با قائم بالمشبه القيام وبا قائم بالمشبه به القعود عصام

المجرور بحرف الجر او الاضافة لانها تابع وفرع له و
المجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا و
رد بان هذا منقوض بجواز مثل راكبا جائني زيد مع
عدم جواز تقديم ذى الحال فيه لكونه فاعلا واجيب
بمنع عدم الجواز لان هذا المعنى يؤدى بالتقديم ايضا
لكن لا يسمى ح فاعلا بل مبتداء بعينه عصام بخلاف المجرور فلا نقض
كذا ذكره الفاضل العصام لكن يرد على هذا ان يجوز
التقديم على المضاف اليه بالاضافة اللفظية بجواز
تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف اليه فقط
اذا كان مفعولا او بزوال اسم الفاعل ايضا اذا كان
فاعلا مع انهم صرحوا بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز ح
حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه نحو فاتبع
ملة ابراهيم حنيفا ويمكن الدفع بان الاضافة الم
المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يجز ذلك في المعنوية
وان زال اسم المضاف اليه منعوه مطلقا على ما صرح به
الرضى والسيد عبد الله في شرح لب الالباب وهو الم
المفهوم من اطلاقاتهم وقال الدماميني في شرح ال
التسهيل نقلا عن مصنفه ان المراد بالاضافة ما هو
المحضة اذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف اليه لكونه

من الاداء من العصام

فی تقدیر الانفصال فلا یعتد بها نحو هذا ملتوتا شارب
السویق الآن او غدا فلا یقال مررت جالسا بزید
ولا جاءنی مجردا عن الثیاب ضاربه زید هذا مذهب
سیبویه واکثر البصریة وهو المختار عند المص ونقل
عن البعض الجواز فی الاول فرقا بینهما بان حرف الجر
کالجزء من العامل لکونه معدیا له فکانه من تمامه کما
کالهمزة والتضعیف فالمجرور به فی حکم المنصوب فاذا
قلت مثلا ذهبت راکبة بهند فکانک قلت اذهبت
هندا او آستدل الا بقوله تعالی وما ارسلناک الا کافة للناس
ای الا للناس کافة والمص لم یعتد به ولذا خص التمثیل
به اذ المؤول بالشیء لا یلزم ان یکون فی حکمه من کل وجه
علی ان جزئیته من المجرور بحسب اللفظ اظهر من جزئیته
من العامل بحسب المعنی واعتبار جانب اللفظ اولی من
جانب المعنی فی هذا الفن والآیة الکریمة مؤولة لا تصلح
للاستدلال بجواز کون التقدیر الا رسالة کافة للناس ای
عامة شاملة لهم من الکف فانها اذا عمتهم فقد کفتهم
ان یخرج منهم احد او کونها حالا من الکاف والتاء للمبالغة
للمبالغة کما فی مثل علامة لما تقرر ان الحال المحصورة لا
تتقدم فالمعنی الا جامعا لهم فی الابلاغ ذکره الزجاج و

ای ذکر هذا الاختیار ای الجواز الزجاج

وابن کیسان وابو علی وابن برهان

ای بجواز تقدیم الحال علی ذی الحال المجرور بحرف الجر

اعنی به الزجاج

ح و الاعتراض بان كف بمعنى جمع ليس بمحفوظ ممنوع
قال ابن دريد كل شيء جمعته فقد كففته ومنه حديث
الحسن رضي الله عنه ان رجلا كان به جراح فسأله كيف
يتوضأ فقال كفه بخرقة اي اجعلها حوله ولو سلم فباب
المجاز اوسع والكف بمعنى المنع قد يلزمه الجمع وما قيل فالمعنى
الا كافا لهم عن الشرك وارتكاب الكبائر يأباه قوله تعالى
بشيرا ونذيرا فافهم على انه يمكن ان يقال ان الارسال ليس
لذات الناس كما لا يخفى فلا بد من التقدير مثل الا لدعوة
الناس في اية كافة ح ركيكة لدلالتها على الاجتماع و
الا لا تدل على الهيئة على ما ذكره بعض الكمل ولو سلم عدم
دلالتها عليه على ما ذكره الرضي فلا يخلو عن الايهام ولو كان
المراد بها افادة تأكيد عموم الناس لكان الظاهر ان
يقال الا لكافة الناس بالاضافة وان حال المحصورة
لا تتقدم على ذي الحال فلا يتجه ما قيل ان كلا من الاحتمالين
تكلف وتعسف لامنع الاستدلال بالظاهر ولو كان
صاحبها نكرة محضة اي غير مخصصة بما سوى التقديم
وجب تقديم الحال عليها بشهادة الاستقراء وقيل لئلا
يلتبس بالصفة في ذي الحال المنصوب ثم قدمت في
سائر المواضع طردا للباب ورد بان هذا يقتضي ان يجب

التقديم ايضا اذا خصصت بوصف او غيره لوجود
الالتباس فيه ايضا ح انه لم يجب كما مر جوابه و
يغيره قوله محضة وقيل ليتخصص بالتقديم تخصص المبتدا
بتقديم الخبر الظرف فانها بمنزلته ورد بانها بمنزلة
ظرف الزمان ولا يصح الاخبار به عن الجثة اقول عدم
الصحة في الحقيقي مسلم واما في التنزيلي الذي هو المراد
ههنا فلا فافهم نحو جاءني راكبا رجل وتكون اي الحال
جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد وان كان الاصل ان تكون
مفردا كالخبر خبرية لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن ذي
الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم عليه والانشاء لا
يصلح ان يحكم به على شيء ولما كان الجملة مستقلة في الافادة
لا تقتضي ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا وقعت
جملة فلا بد فيها اي في الحال الكائن جملة من رابطة تربطها
الى صاحبها وهو الضمير فقط في المضارع المثبت مع
فاعله اذ الكلام في الجملة ولا يجوز دخول الواو عليه
لمشابهته اسم الفاعل المستغني عنه مع كونه واردا
على اصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى
نهجها في الاستعمال من التجرد عن حرف النفي ونحو قمت
واصك وجهه وقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول

لعل وجهه ان الحال الحقيقي يشبه ظرف الزمان لا المكان الا ان يكون في ... من كل وجه فتدبر ١٢ محمد

اي محتملة للصدق والكذب في اصلها واما في حال الحالية فقد اخرجت عن قبول التصديق والتكذيب كما لا يخفى على الفطن كذا في شرح العصام

قوله او رسول منتخب

رسول الله مؤول بتقدير المبتدا او جعل الواو في الاول للـ
للعطف وقال الفاضل العصام ولو جعلوا الحكم اكثريا
لكان اقرب الى المصلحة ولو قيد بكونه عاريا عن قد
كما في التسهيل لم يحتج في الثاني الى التأويل نحو جاءني زيد
يركب او الضمير مع الواو او الواو وحده او الضمير وحده في
غيره اي المضارع المثبت من المضارع المنفي والماضي
المثبت والمنفي والجملة الاسمية واما الضمير فظاهر لانه
الرابط في كل جملة وقعت موقع المفرد واما الواو فلاحتياج
الجملة الحالية الى فضل ربط لاسيما الاسمية لكونها مع
فضلة وظاهرة في الاستقلال فصدرت بها للاحتياط
فيجوز الاكتفاء باحدهما لوجود الربط المعنوي في الجملة و
الورود على اصل الحال او على نهجها لكن الغالب في
الاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي
على الاصح فلا يدل على الزمان فهو كنفي داخل على الاسمية
الواو اما مع الضمير لقوتها في الاستقلال وعدم التعلق
بذي الحال لانها لدلالتها على الثبوت غير واردة على اصل
الحال او على نهجها فناسب ان يكون الرابط فيها في
غاية القوة واما بدونه لدلالتها على الربط من
اول الامر فيكتفي بها وقال الرضي اجتماع الضمير مع الواو

في الاسمية وانفرادها متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما
اولى احتياطا وقال الفاضل العصام الضمير لربط الحال
بذي الحال ولابد من ربطها بالعامل لانها تقييده والـ
الرابط به في المفرد هو النصب وقد اختفى في الجملة فذكر
الواو بدله لدلالتها على المقارنة التي باعتبارها
يرتبط الحال بالعامل فالتزمت فيما هو اظهر في الا
الاستقلال غالبا ومنع فيما هو شبيه باسم الفاعل
وزنا ومعنى وجوز فيما ليس بينهما تلك المشابهة
واما الضمير وحده فيها فمغلوب ضعيف لعدم الدلالة
على الربط من اول الامر نحو جاءني زيد لا يركب بالضمير
وحده او ولا يركب به مع الواو او ولا يركب عمرو
بالواو وحده مثال المضارع المنفي او جاءني زيد ركب
بالضمير وحده او وركب به مع الواو او وركب عمرو بالواو
وحدها مثال الماضي المثبت او جاءني زيد هو راكب
بالضمير وحده او وهو راكب به مع الواو او وعمرو راكب
بالواو وحده مثال الاسمية ولم يتعرض للظرفية لدخولها
في الفعلية عنده كما مر ولا للشرطية ايضا لانها لا تقع
حالا لانها لان الشرط يقتضي الصدارة وعلامة الربط
والحال غير لازمة لصاحبها الا بجعلها جزءا عن ضمير ذي

الا ان تقع

ذي الحال فمرتبط بالمبتداء لكونه لازما له فتكون من
قبيل الاسمية نحو جاءني زيد وهو ان شأل يعطي او بما
بانسلاخ معنى الشرط فتكون فعلية مثل آتيك وان لم
تأتني ويجوز تعدد الحال كالخبر نحو جاءني زيد راكبا
ضاحكا وحذف عامله اي الحال لقرينة مقالية او
حالية نحو راشدا مهديا لمن قال اريد السفر او لمن
تهيئ له او شرع فيه اي سر او اذهب راشدا فيما
يمكن فيه الرشد بنفسك مهديا فيما لا بد فيه من
دليل فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديمها
عليه ثم ان هذا يحتمل الترادف والتداخل لكنه على
الثاني لا يكون مما نحن فيه كما اذا كان صفة ولم يتعرض
للزوم قد لفظا او تقديرا للماضي المثبت لان بما ذكر
في وجهه لا يتم التقريب كما ذكره في الامتحان فلعله
اختار مذهب الاخفش والكوفيين من عدم اللزوم
وقس عليه عدم تعرضه لاشتراط المضارع المثبت بخلوه
عن علامة الاستقبال كما ذكره صاحب التسهيل و
المنصوب السابع من ثلثة عشر التميز ويقال له ا
التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وهو الانسب للتعريف
وبفتحها باعتبار ان المتكلم يميزه من بين الاجناس

اي بتقدير الاعطاء الذي هو السؤال فيكون
الحال في الحقيقة هي الاسمية عـ الشروح

لمع ان اتيتك وان لم تاتني اي استوى
اتيانك وعدم اتيانك عندي في اتيتك عـ الشروح

مع ان فاذا قيل مثلا جاءني زيد يضرب مسندا ان
المضروب فقد كان مقدما على المجيء فلا بد من
قدحة يقرب الى زمان المجيء امتحان
الاربلي

وجه ان الفعل اذا وقع قيدا لشيء يعتبر
سوقه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى
ذلك المقيد فاذا قيل مثلا جاءني زيد ركب
يفهم منه ان الركوب قد كان مقدما على
المجيء فلا بد من قد حتى يقرب به من
زمان المجيء احمد نارى

لرفع الابهام قدمه لانه معمول بلا حاجة الى الواسطة

بخلاف المستثنى وهو ما اى نكرة يرفع الابهام لم يذكر

المستقر كما ذكر ابن الحاجب والوضع كما ذكر الصا

البيضاوى لان الغرض من ذكرهما اخراج صفة ال

المشترك مثل رايت عينا جارية والتوابع غير داخلة

فى المقسم كما عرفت حتى يخرج بقيد عن ذات فخرج

الحال فانها ترفع الابهام عن صفة صاحبها وكذا

المرة والنوع مذكورة تامة باحد الاشياء الخ وقد

سبق فى بحث الاسم المبهم التام او عن ذات مقدرة

اشارة الى تقسيم التميز فى نسبة كائنة فى جملة نحو طاب

زيد نفسا اى طاب شئ زيد بالاضافة والتميز فيه

عين غير اضافى خاص بما انتصب عنه وقيل بالابدال و

رد بانه لا ابهام فى المنسوب اليه وهو زيد ولو ابدل

لانهدم الابدال ويستغنى عن التميز على ان فيه حذف

المبدل منه وهو تكلف بلا ريب او فيما ضاهاها اى

شابه الجملة من اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء اى

ممتلئ شيئه والتميز فيه خاص لمتعلق ما انتصب عنه

وفاعل مجازى فى المعنى واسم المفعول نحو الارض مفجرة

عيونا والتميز فيه فى حكم الفاعل لكونه نائبه والصفة

لان الماء مالئ لا ممتلئ بل الممتلئ الحوض

العين ما يقوم بذاته كدار واب والعرض ما يقوم بغيره كالحسن والعلم

الصفة المشبهة نحو زيد طيب اباً والتمييز فيه عين اضافي
محتمل لهما اي طيب ابوه او ابوته لم يذكر في المشابه
المثال الذي يكون التمييز فيه خاصا للمنتصب عنه
اكتفاءً بما ذكره في الجملة كما لم يذكر فيهما الامثلة التي
ذكرها فيه اكتفاءً بما ذكره فيه اذ لا فرق في التمييز
بينهما وابوة عرض اضافي ودارا عين غير اضافي خاص
بالمتعلق وزيد حسن وجهاً جزء المنتصب عنه وافعل
التفضيل نحو افضل من عمرو وعلماً عرض غير اضافي او في
نسبة كائنة في اضافة نحو اعجبني طيبه اباً وابوة ودارا
وعلماً ووجهاً وهذا التمييز اي ما يرفع الابهام عن مقدرة
فاعل في المعنى حقيقة او مجازاً كما اشرنا اليه ليتبين ان هذا
التمييز لا يجب ان يكون عين الذات المقدرة ومحمولا عليها
كما يجب في المذكورة بل يكفي اشتماله على المحول ومثل او
العيون في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فاعل في المعنى
بجعل العامل لازماً اي انفجرت عيونها كما في الجامي او
في حكمه بجعل العامل مجهولا اي فجرت عيونها كما في شرح
التسهيل وفي قول المصنف والارض مفجرة عيونا اشارة ما
الى الثاني فافهم فلذا اي لاجل انه فاعل في المعنى لا يتقدم
على عامله كالفاعل والمازني والمبرد يجوزان تقديمه على

(تمييز)

وانما يكون مشتملا على نسبة غير تامة ... فعل وشبهه ... او جملة ... زيد رجلا ... عمرو ... على الاضافة

قوله اي طيب ابوه على تقدير احتماله للمتعلق وقوله او ابوته على تقدير احتماله للمنتصب عنه

اي طيب وشبه ابا ابا

عن ذات مقدرة في نسبة كائنة في اضافة

نفس فانه يصح ان يقال طاب ... زيد بحو نفسه

اي في الذات المذكورة نحو عندي رطل زيتا ... ومثاله ... فان التمييز فيها عين ...

قوله بل يكفي اشتماله على المحول كاباً و داراً ... فانه لا يصح ان يقال طيب ... ابوه بل يقال ... عليه الاب ...

كما في اعجبني طيبه اباً فان اباً لا يكون فاعلا بل مشتمل على الفاعل ...

كقول الشاعر
اتهجر سلمى بالفراق حبيبها
وما كاد نفسا بالفراق تطيب

الفعل وشبهه اذ المؤول شئ لا يجب ان يكون في حكمه
من كل وجه وفيه انه يقتضي تقديم البيان على الا
الابهام وذا ينافي الغرض من التمييز وهو الابهام
اولا والتفسير ثانيا والتمييز لا يكون الا نكرة بدليل الا
الاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى الـ
التعريف فتدبر والمنصوب الثامن ما يطلق عليه
في العرف لفظ المستثنى قدمه على خبر باب كان لانه
معمول الناقصة خاصة بخلافه ولما لم يمكن تحديد مطلقه
بحسب المعنى لكونه عنده مشتركا لفظيا قسمه تحلفا
الحقيقة قسم اولا الى قسمين ثم عرف كلا منهما
لان لكل منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه
الا بعد معرفته بتعريفه فقال وهو نوعان متصل و
هو الاسم المخرج باعتبار الحكم والمراد عن متعدد
علم دخوله فيه باعتبار المفهوم اذ الاخراج عنه يستلزم
الدخول فيه قبله فلا تناقض سواء كان من جهة الجزئيات
كجاءني القوم الا زيدا او الاجزاء نحو اشتريت العبد الا
نصفه بالا او احدى اخواتها لم يفسرها اكتفاء بذكرها
في اثناء المباحث سيأتي فاته بيد ولما بمعنى الا وقال
الفاضل العصام هذا ليس من تمام التعريف بل لمزيد التوضيح

فان الدخول باعتبار المفهوم والخروج باعتبار الحكم والمراد فلا تناقض لاختلاف الجهتين

قوله فاته بيد يعني ان المص ذكر اخوات الا في اثناء المباحث لكن فات المص ذكر بيد ولما الكائنين بمعنى الا اعلم ان لفظ بيد كما في قوله عليه السلام انا افصح العرب بيد اني من قريش له معنيان احدهما بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا ولا صفة ولا استثناء متصلا كما وقع غير بل يقع منصوبا دائما واستثناء منقطعا خاصة والثاني معنى من اجل وحمله ابن هشام في الحديث الشريف على الثاني وابن مالك وغيره على الاول وهو المراد في باب الاستثناء

قوله بيد انه اه اعتراض على المص وقوله وقال الفاضل العصام اه جواب عنه لمحرره

التوضيح فلا بأس بالنقص وعدم التصريح و
منقطع وهو المذكور بعدها اى الّا او احدى اخوا
اخواتها حال كونه غير مخرج مدلوله عن متعدد
للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كجاءني القوم
الا حمارا او المراد كقولك جاءني القوم الّا زيدا مشيرا
الى جماعة خالية عن زيد وعدم الدخول في المراد
في هذا القسم بالقرينة كالاشارة وفي الحكم باب الّا واما
في المتصل فكلاهما باب الّا فلا يلزم تداخل القسمين
والمستثنى مطلقا ولذا اظهر منصوب وجوبا بقرينة
قوله ويجوز فيه النصب اذا كان بعد الّا احتراز عن سوى
وسواء وغير اذ لا نصب بعدها بل جر وعن خلا وعدا
وليس ولا يكون فان النصب بعدها غير مقيد بكونه في
موجب تام غير الصفة بيان للواقع لئلا ينتقض بلا اذ لا يكون
بعدها المستثنى حتى يحترز عنه لاختلاف حكمه في كلام
موجب اى مثبت لا نفي ولا نهي ولا استفهام فيه اذ
لا يجب النصب في غيره بل يجوز وهو ويختار البدل تام اى
مذكور فيه المستثنى منه اذ لولاه لكان مفرغا وهو لا يصح
في الموجب الّا قليلا كما سيجيء قيل وجه وجوب النصب فيه
مشابهته بالمفعول في كونه فضلة لمجيئه بعد تمام الكلام

وفيه خلاف في المبرد وبعض الاصوليين حيث يشترطون بصحة الدخول تحت المستثنى منه فيجيزون جاءني رجل الا زيد عصام البرجي

قوله مشيرا حال من فاعل الفعل المقدر تقديره اشير مثل سيد شرح

نحو الّا وغير وعدا وخلا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون وحاشا وسوى وسواء ولا سيما كذا في حواشي الامتحان محرم شرح

اى القرينة كالاشارة

لم يقل وهو اذ لو قال وهو لتوهم ان الضمير راجع الى المنقطع لقربه مع ان البيان عن المتصل والمنقطع كما سيظهر من بيانه

اى المجرور صفة الّا او مرفوع خبر مبتدأ محذوف

اى في الكلام الموجب

وتعذر البدل لان المبدل منه في حكم التنحية فيكون في
حكم المفرغ ورد بان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية
حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه و
قيل ان البدل في قوة تكرير العامل فيلزم الايجاب في
المستثنى ايضا واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز
اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض ورد بان
معنى تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات العامل مع قطع
النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاء جاءني زيد لا
عمرو في العطف مع انه في قوة تكرير العامل فظهر ان لا
الوجه فيه الا الاستقراء ليس الا نحو جاءني القوم الا زيدا او
مقدما على المستثنى منه عطف على جر كان ويجب في كلام
موجب وبعد الا متعلق به قدمه عليه ليشارك فيه المعطو
المعطوف ان عليه لان المعطوف على المقيد بقيد متقدم
يشاركه فيه ولذا لم يعد كان في هذين كما اعاد فيما
بعدهما فتبصر وجه الوجوب تعذر البدل لامتناع تقديمه
على المتبوع نحو ما جاءني الا زيدا احد او منقطعا وجه
الوجوب ما مر ان الا فيه بمعنى لكن فيعمل عمله نحو جاءني القوم
الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قدم ما هو واجب النصب
بعد الا لان المقصود الاصلي بيان ما هو ملحق بالمفعول

قوله قدمه اه اي قدم المصنف قوله بعد الا على
الامر ان الا ذاه عطفا عليه اي على قوله
في كلام موجب

اي المراد من المقيد قوله في كلام موجب

اي في المتن في بحث الحرف وهو قوله
والسابع الا
في المستثنى المنقطع

بالمفعول لكونه مستثنى والمنصوب بالمفعولية او بكونه
خبر ليس او لا يكون قد بيّن في مقام آخر وانما ذكر هٰهنا
لتتميم بحث المستثنى والمنقطع وان بيّن في مقام
آخر لكن قدّم هٰهنا ايضا للاشتراك بما قبله في كونه بعد
الا وفصل بينه وبين جائز النصب بما ليس من ذلك
الملحق للاشتراك في وجوب النصب او اذا كان بعد خلا
او بعد عدا لكونه مفعولا به وفاعلهما راجع الى فاعل
الفعل المتقدم او مصدره او الى بعض مضاف او مطلق
نحو جاءني القوم خلا او عدا زيدا اي خلا او عدا الجائي
منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وهما في
محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد اصلا وافعل
الفاعل ليكون اشبه بالا وخلاف الاصل لازم يتعدى
بمن فحذفت واوصل الفعل او ضمّن معنى جاوز و
التزم الحذف او التضمين في باب الاستثناء ليكون
ما بعده في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب
في الاكثر اي المستثنى منصوب بعدهما على انهما
فعلان في اكثر الاستعمال او بعد ما خلا او بعد ما عدا لكونه
مفعولا به ايضا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالفعل
فلا يكون مجرورا بعدهما اصلا وهما حالان بتأويل المصدر

من خلا يخلو خلوا جاوز

من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه

باسم الفاعل او ظرف ان بتقدير زمان مضاف نحو جائني
القوم ما خلا او ما عدا زيدا اي خاليا او مجاوزا الجائي
منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا او
وقت خلو الجائي منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض
منهم او مجاوزته زيدا او قال الفاضل العصام ولا يبعد
ان يقدر الزمان في الكل فيكون تقدير خلا زيدا وقت
خلا زيدا كما في مذ سافر فيستغني عن التزام حذف قد
او بعد ليس او بعد لا يكون لكونه خبرا عنهما وا
المستثنى بهما كما يعم المفعول به نحو جائني القوم ليس او
لا يكون زيدا اي ليس او لا يكون الجائي منهم او بعضهم
او بعض منهم زيدا وكل من هذه الافعال لا تستعمل الا
في المتصل الغير المفرغ ولا تتصرف فيها لقيامها مقام
الحرف وقال الفاضل العصام ان جعل منصوباتها
مستثنيات دون منصوبات جاوز وما كان وما
يكون تحكم صرف فالحق ان هذه الكلمات صارت
بمعنى الا كغير وح لا حاجة الى بيان محل اعراب لها ولا
الى تصحيح فواعلها ولا الى توجيه التزام ترك قد واضمار
فواعلها وان النصب بعدها على الاستثناء الا انهم
تقيدوا الى هذه الامور رعاية لاصولها كما راوا من اعرابه

اي مذ زمان سافرت
باضافة الزمان الى الجملة بنحو يوم
ينفع في الصدور من قصدى

ولم يرجع الضمير هنا الى المصدر مع صحة
وقوع العين خبرا عن المصدر في النفي وان
لم يصح في الاثبات لان نفي زيد عن الجائي
لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه
كما لا يخفى

والمطلوب اخراجه احدنا ز

اي في خلا وعدا وما خلا وما عدا

اعراب غير بمعنى الا رعاية لاصوله والحق ان تكلف ا
الاعراب فيما لم يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا غيره
ويجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل لان الم
المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البدل قدم النصب مع
كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واصالة اعراب المستثنى
وتبعية اعراب البدل في كلام غير موجب بعد الا اذ في
الموجب يجب النصب كما مر والمستثنى منه مذكور اذ
لو لم يذكر يكون على مقتضى العامل نحو ما جاءني القوم
الا زيدا او الا زيد ويعرب المستثنى على حسب العوامل اي
اقتضائها اذا كان المستثنى منه غير مذكور فان كان
العامل رافعا فهو مرفوع وان ناصبا فمنصوب وان
جارا فمجرور نحو ما جاءني الا زيد وما رأيت الا زيدا و
ما مررت الا بزيد ويسمى ذلك مفرغا بمعنى مفرغ له
العامل عن المستثنى منه المتروك وهذا في الموجب
قليل نحو تحرك الفك الاسفل عند المضغ الا التمساح
لانه لابد وان يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف
غير الموجب والمستثنى مخفوض اي مجرور لكونه مضافا
اليه وهو صورة بعد غير وسوى بكسر السين وضمها مع
القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد وهما ظرفان

اى سوى وسواء

قوله لان المستثنى فضلة مطلقا لانه منصوب بالفعل بخلاف البدل فقد يكون فضلة كما اذا كان بدلا من الفضلة كما رأيت احدا الا زيدا وقد لا اذا كان بدلا من العمدة ح

اي لفظا وتقديرا ومحلا ناصر

احترز عما اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور لكنه بعد خلا وعدا وليس ولا يكون هندي

بان يكون الكلام مما يصح ان يثبت على سبيل العموم

ناظر الى قوله وهذا في الموجب قليل ناصر

منصوب بان ابدا لانهما فی الاصل بمعنی مکان ثم استعیر لمعنی
البدل ثم للاستثناء وعند الکوفیین یجوز خروجهما عن
الظرفیة والتصرف فیهما رفعا ونصبا وجرا وبعد حاشا
لکونها حرف جر فی الاستعمال الاکثر ومنصوب علی انها
المفعولیة فی الاقل علی انها فعل متعد فاعله مضمر نحو ضرب
القوم عمرا حاشا زیدا ای برأه الله تعالی عن ضرب عمرو
وعدا وخلا لکونهما حرفی جر فی الاقل واصل غیر ان یکون
صفة لدلالته علی ذات مبهمة باعتبار معنی معین
هو المغایرة ولذا کثر فی الاستعمال ویحمل علی خلاف
ای کونه صفة
الاصل مع قلته علی الا بالنقل الی معنا فی الاستثناء لا
لاشتراک کل منهما فی مغایرة ما بعده لما قبله ولما علم
اعراب ما بعد الا ودیان اعراب نفسه فقال ویعرب
المحمول علی الا ای یظهر الاعراب فی غیر المحمول علی الا او
لو حرفا فی المعنی لکونه اسما فی الاصل والصورة کاعراب
المستثنی بالا لانتقال اعراب المستثنی منه لما اجری به
علی التفصیل المذکور من وجوب نصبه لو فی موجب
تام او مقدما او منقطعا باعتبار المضاف الیه وجواز
الوجهین مع اولویة البدل فی غیر الموجب التام والاعراب
بحسب العوامل فی المفرغ واصل الا الاستثناء لکونه موضو

قوله ای برأه الله بتبعیة فاعل حاشا ضمیر الله تعالی اضمر من غیر سبق ذکر لتعینه ولا یخفی ان حاشا زید متعلق بالفعل المذکور واقتضائه الی زید علی وجه التبرئة من غیر ملاحظة تبرئة الله تعالی اباه فالاظهر ان فاعل حاشا ضمیر الفعل المتقدم ای تبرأ الجمع زیدا عن نفسه جعل امتناع الجمع وابتعاده عنه بمنزلة تبرئته اباه عصام

قوله جاءنی القوم غیر زید وما جاءنی غیر زید وما جاءنی القوم غیر زید بالنصب وما جاءنی احد غیر زید بالرفع علی البدل والنصب علی الاستثناء وما جاءنی غیر زید علی التفریغ هندی

وهو فی النظم لغلظة الجلالة

اي منه اشتراك كل منهما في معناه ومغايرة ما بعده لما قبله

موضوعا له ولذا اكثر في الاستعمال وقد تحمل على غير في
الصفة على خلاف الاصل لما مر من الاشتراك اذا
تعذر الاستثناء بكلا قسميه بان لم يعلم دخول ما بعده
فيما قبله ولا عدم دخوله بل كان على الاحتمال اذ الحمل
خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة فيكون ما بعدها
صفة في الظاهر واللفظ والا فالصفة في التحقيق
والمعنى هي الا ليس الا انها لما كانت حرفا في الاصل
والصورة اجري اعرابها الذي كاعراب الموصوف
فيما بعدها لعدم المانع فيه لاستحقه لتعذر الاستثناء
والتعذر قد يكون في الجمع المنكور الغير المحصور نحو قوله تعالى
لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله و
لا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله تحمل على
الصفة لعدم الجزم بالدخول وعدمه لفسدتا اي
لخرجتا عن الانتظام وقد يكون في المعرف كجاءني ال
الرجال الا زيدا اذا لم يوجد قرينة العهد والاستغراق
فلا يعلم الدخول ولا عدمه فيتعذر الاستثناء على ما
صرح به الاندلسي والمالكي وقد يكون في غير الجمع نحو
جاءني رجل الا زيد وقد يكون في المحصور نحو جاءني
مائة رجل الا زيد والمنصوب التاسع من ثلثة عشر

خبر باب كان اى الافعال الناقصة وهذه احسن واو
اخصر من عبارة الكافية ولم يعرفه لظهوره مما سبق كما
سبق قدمه لكونه معمول الفعل ولو ناقصا بخلاف الآتية فانه
معمول الحرف وامره اى خبر باب كان كامر خبر المبتدا في كونه
واحدا او متعددا او مفردا او جملة وغير ذلك ويجوز حذف
كان لكثرة استعماله دون غيره لتعديها وهذه احسن و
اوضح من عبارة الكافية عند قرينة نحو الناس مجزيون
باعمالهم ان كان عمله خيرا فخيرا او خير وان كان عمله شرا
فشرا او شر ويجوز في مثله اى مثل هذا الكلام في مجيء
اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم اربعة اوجه نصب الاول و
رفع الثاني كما في المتن وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة
المعنى وعذوبته وعكسه اى ان كان في عمله خير فكان جزاؤه
خيرا وهذا اضعف لضدي علتي الاول ونصبهما اى ان
كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما اى ان كان في عمله
خير فجزاؤه خير وجرهما بتقدير حرف الجر ليس بقياسي
بل سماعي نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اى ان
كان قتله بسيف فقتله بسيف والعاشر اسم باب ان وجه
عدم التعريف مثل ما مر قدمه لكونه معمولا ما هو مشبه
بالفعل التام وهو كالمبتدا الا في صحة وقوعه نكرة صرفة

لامتناع حذف غيرها [illegible] وقيل مراد [illegible] حاشية

وقوة المعنى وعذوبته لكون نصب العمل خبر ان كان [illegible] فجزاؤه خبر حاشية الامتحان

قوله ان كان في عمله خير فجزاؤه خير ينبغي ان يجعل ضمير جزاؤه راجع الى الظرف اى فجزاؤه ذلك الخير فانه يرد به ما قال الشيخ الرضي انه ليس مراد المتكلم ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا بل ان كان عمله خيرا لانه يفوت المقصود المتكلم عصام الدين

قوله لضدي علتي الاول وهما [illegible] حاشية الامتحان

قوله وهذا اضعف لضدي [illegible] الحذف وضعف المعنى [illegible]

اما الاول فلان حذف كان مع خبر الذي هو في صورة جار او مجرور [illegible] واما الثاني فلان الظاهر ان الجزاء خبر الكون نفس العمل [illegible] جزاء فافهم

فقط [illegible] عدم التعريف [illegible] هذا الضعف [illegible] ضمير جزاؤه الى الظرف كما توهم الفاضل العصام حاشية الامتحان

صرفة وهو مع تعريف الجز ذكره افاضل العصام لكن لا يجوز
حذفه الا الضرورة لان كونه معمول الباب انما يظهر بالعمل
فيه ولا يظهر العمل في المحذوف قال في الامتحان ولا بد من
استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا لم يليه فعل صريح
والحادي عشر اسم لا التي لنفي الجنس قدمه لان عامله
مشابه لان فبينهما شدة اتصال ولان عمل ما ولا مختص
ببعض اللغة بخلاف لا هذه فلها رجحان عليهما نحو لا
غلام رجل جالس عندنا وقد مر شرط العمل في بحث العامل
وقد يحذف اسم لا عند وجود الخبر كما يحذف الخبر عند
وجود الاسم والا يلزم الاجحاف نحو لا عليك اي لا باس
والثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس قدمه لانه
اسم وهو اصل في المعمولية وهو مثل خبر المبتدا والمنـ
المنصوب الثالث عشر من ثلثة عشر المضارع الداخل
عليه احدى النواصب الاربع نحو لن يضرب واما
المجرور من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة فاثنان
الاول المجرور بحرف الجر وقد مر بيانه في بحث حرف الجر
والثاني المجرور بالاضافة معنوية او لفظية ولا يجوز
تقديمه اي المجرور بالاضافة ولا تقديم معموله على
المضاف لان الاضافة تقتضي اتصال المضاف اليه بآخر

الا انه لم يوجد الخبر

لان لا التي لنفي الجنس نقيض ان من حيث انها للاثبات ولا للنفي ومن شان النقيض ان يحمل على النقيض او في الاحكام فكان الحكم منصوب او مرفوع لكن مرفوع على الاتصال الا يتقدم على الاسم ولو كان ظرف لانها محمول على ان في العمل فانحط مرتبتها عن مرتبة اصلها احمد زاده

الا وقعت لما سبق المجرور باسم المضاف لان المنادى من المجرور بالنفي ان يكون وذلك ان النفي عاملا في خبره وما سبق على مقتضى المنادى وهذا ليس كذلك فالاضافة انما تؤول بالمضاف او النداء اسبيته احمد زاده

وهي نسبة مدلول الاسم الى مدلول لفظ بالجار المقدر المؤثر حقيقة كما في المعنوي او حكما كما في اللفظية احمد زاده

الجواز المنفي امكان عام مقيد بجانب الوجود وهو سلب الضرورة عن جانب العدم فيتناول الوجوب و الامكان الخاص والنفي الوارد عليه نفي الوجوب والامكان الخاص فيبقى في الامتناع احمد زاده

قوله غير مجرور لفظاً بمعنى الا بدله من الشيء وهو المختار
ويجوز كونه مستثنى منه منصوباً م

المضاف في اللفظ وتقديمه ينافيه وعدم جواز تقديم
معموله يكون أولى إلا أن يكون المضاف لفظ غير فيجوز
تقديم معمول المضاف إليه عليه نحو أنا زيداً غير ضاربٍ
لكونه بمعنى لا ضاربٍ لتضمنه معنى النفي ولذا أكد بلا
في غير المغضوب عليهم ولا الضالين فيكون الا
كلا إضافة ولا يجوز الفصل بينهما أي المضاف والمضاف
إليه بشيء في السعة غير ما أي شيء سُمع من العرب
وحُفظ أي يجوز الفصل بهذا الشيء المسموع في السعة
ولا يقاس عليه ما لم يسمع بل يقتصر عليه وهو ثلثة
مفعول المضاف وظرفه سواء كان المضاف مصدراً أو
صفة كقراءة ابن عامر رح زين للمشركين قتل أولادهم
شركائهم بنصب الأولاد وجر الشركاء وكقراءة بعضهم
ولا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد و
جر الرسل وكقوله ترك يوماً نفسك وهواها سعى في
رداها وكقوله عليه السلام وهل أنتم تاركو لي صاحبي و
القسم نحو هذا غلام والله زيدٍ ولا يجوز الفصل بينهما
بشيء في الضرورة الشعرية إلا بالظرف كقوله لله در اليوم
من لامها قال في الامتحان والحق في هذا ما قال ابن هشام
في التوضيح أن الفصل سبعة أقسام ثلثة جائزة في السعة

مثال للفصل بالظرف الذي هو الجار والمجرور

في الامور الثلثة

السعة وهو ما سبق واربعة تختص بالشعر الفصل
بمعمول لفظ غير مضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء
الاول كقوله تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها
اي تسقى ندى ريقتها المسواك الامتياح الاستياك
والثاني كقوله ولا عدمنا قهر وجد صب اي قهر وجد
صب بالاضافة ثم رفع الوجد وكان فصلا والثالث كقوله
انا من ابن ابي شيخ الاباطح طالب اي من ابن ابي طالب شيخ
الاباطح والرابع كقوله كان برذون ابا عصام زيد اي
كان برذون زيد يا ابا عصام ولا يخفى ما بين كلاميه في
[illegible] وقد يحذف المضاف بقرينة فيعطى
[illegible] المضاف [illegible] لقيامه مقامه وهو اي اعطاؤه
[illegible] له بعد [illegible] القياس والغالب نحو قوله تعالى
واسئل القرية اي [illegible] القرية وقد يبقى مجرورا على الندور
وهو ليس بقياس نحو قوله تعالى يريد الآخرة بجر الآخرة
على قراءة اي ثواب الآخرة وقد يحذف المضاف اليه بقرينة
ايضا وقد يبقى المضاف على حاله بلا تنوين عوض ولا بناء
ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف فيكون كالمذ
كالمذكور ولذا لم يعوض عنه التنوين ولم يبن نحو قوله
يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد

العارض السحاب مفعول رأى
مضارع متكلم مجهول نائب الفاعل فيه انا
اي اجعل مسرورا وفرحا وبه متعلق به
والضمير راجع الى العارض والجملة صفة للعارض
وبين ظرف لرأى دون اسر
وذراعي مضاف اليه لبين

ای زراعی الاسد وهما کوکبان شبیه آن بنیر نسها ار الکم وجبهة الاسد اربعة انجم من منازله او کثیر ...
مضافا الی مثل المحذوف نحو یا تیم بالنصب تیم عدی
حذف المضاف الیه وهو عدی بقرینة المذکور وبقاء
المضاف علی حاله وذلک مذهب المبرد والسیرافی
ومذهب سیبویه انه مضاف الی عدی المذکور وتیم
الثانی تاکید لفظی فاصل بین المضاف والمضاف الیه
ویجوز فیه الضم لکونه منادی مفردا معرفة ظاهرا و
تمامه لا ابا لکم لا یلقینکم فی سوءة عمر التیم قوم عمر ابن
لجاء وعدی اخوانهم والبیت لجریر ... عمر التیمی
الشاعر ان یهجوه فقال جریر خطابا ... تیم یا تیم ...
الی عدی لا ابا لکم ای انتم ضعفاء ... اولاد
الزنا مستحقون بالهجاء لا تترکوا عمر ان یهجونی فلما
فیلقینکم فی سوءة ای مکروه من قبح ... مهاجاته ایاهم
والا ای وان لم یکن یعطف ولم یکن کذلک فلا یبقی
بل ینون المضاف ای یعطی التنوین ایاه عوضا عنه
ای المضاف الیه لعدم ما یجعل المحذوف کالمذکور ان
لم یکن المضاف غایة وحسب ولا غیر ولیس غیر منویا
فیها المضاف الیه نحو کلا اتیناه ونحو حینئذ ویوم مئذ

تمیم یا تیم تیم عدی

وهذا التنوین یسمی تنوین عوض

الشعر ... اوله دلیل ... وقال ... تیم العلیق ای یعبده ... وایضا ...

ای ثبوت حذف المضاف الیه وابقاء المضاف علی حاله ... مذهب ...

ويوم منذ اي كل واحد وحين اذ كان كذا ويوم اذ
كان كذا وان كان المضاف غاية وهي الجهات الست
وقد سبقت في بحث حرف الجر وحسب عطف على غاية
ولا غير وليس غير منويا فيها اي في تلك المذكورات من
الغاية وغيرها المضاف اليه بلا عوض اذ لو منسيا اعرب
المضاف مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وكذا
لو عوض عنه نحو وكنت قبلا العدم علة البناء ولعلة
الاخير لم يتعرض له يبنى المضاف في كل منها لشبهه ما
بالحرف في الاحتياج على الضم جبرا لنقصانه باقوى الح
الحركات واما [illegible] من الاقسام الاربعة للمعمول
بالاصالة فهو مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة
سابقا في بحث العامل في المضارع فان كانت الجوازم
كلم المجازاة حرفا او اسما وقدر معناها تقتضي
شرطا وجزاء لانها موضوعة لتعليق امر بامر فتعمل
فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء كما ان الابتداء وكان
وما ولا تعمل في الاسم والخبر لاقتضائهما مسندا اليه
ومسندا وفيه رد لمن قال ان حرف الشرط ضعيف فلا
تستدعي العمل فيهما فتعمل في الشرط وهما او الشرط وحده
في الجزاء والجزم فيه بالجوار كالجر الجواري وقد تروجه

او الجزم بيان

منصوب المحل تقديرا

قوله فان كان تقتضي شرطا اي كلم المجازاة وجزاء اي الشرط وقوله تحقيق الجزاء لانه مع المجزوم البحث عن احوال المجزوم لا الجزاء ان تامل لم اذ لا عن اشارة

اي اعرب المضاف

اي كلم تقتضي الجزاء

وحينئذ ضرب زيد اي الشرط والجزاء

مثل ان جئتني اكرمتك فقد علقت الاكرام بالمجي اي الشرط

اي اللفظ كان

نحو الابتداء وهو التجرد عن العوامل اللفظية اه

اي الشرط وحرفه

التسمية بهما وفي التسهيل انهما اسمان للجملتين
وصوبه الفاضل العصام بشهادة العرف وان الجزاء اي الشرط والجزاء
اسم للمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى
لجعله اسما للمجرد الفعل اذا كانت فعلية فان كانا اي
الشرط والجزاء مضارعين فذا اجود لوجود المطابقة
بين اللفظ والمعنى ولذا قدمه واطلاق المضارع عليهما
باعتبار صدريتهما لان الجزم يظهر فيه وان كان
المستحق له هو المجموع فلذا سلك بهذا المسلك فيما
لم يظهر الجزم ولو جوازا فافهم او الاول اي الشرط
فقط مضارعا والثاني ماضيا بفاء او بدونها او [illegible]
الاسمية بغير فاء يعني ان كانا مضارعين حال كون الجزاء
بلا فاء لانهما تنتج عن الجزم وصرح به في التسهيل و
في العبارة مسامحة والمراد ظاهر اذ لا احتمال لوجوده اي الفاء
في الشرط حتى يحترز عنه بهذا القيد ولا حظ منه
في المعطوف اذ لا مدخل لوجود الفاء وعدمه في الجزاء بغير فاء
في وجوب الجزم وعدمه في الشرط المضارع فينبغي ان
يقدمه عليه لئلا يتوهم الاشتراك والمراد بالمضارع
ما لم يقارن بلم ولما اذ لو قارنه بهما لم يتصور فيه الجزم
بكلم المجازاة فضلا عن الوجوب لانجزامه بهما قبل دخولها

اي هذا الاحتمال

بغير فاء ظرف مستقر منصوب المحل صفة
مضارعين باعتبار الثاني منهما اي كائنا
المضارع الثاني من المضارعين بغير فاء
كذا في شرح الكشاف او حال من اسم كانا
الراجع الى الشرط والجزاء باعتبار
الجزاء زيني زاده
وقال بعض الفضلاء هو حال من اسم كانا
باعتبار العطف وفائدة التقييد باعتبار
الكل فيكفي الاحتراز عن كون الجزاء بالفاء
على انه بالنسبة الى الشرط بيان للواقع
زيني زاده

يعني ينبغي ان يقول المصنف
فان كانا مضارعين بغير فاء
او الاول مضارعا فالجزم آه

عليكم المجازة

دخولها فلا يدخل في هذه القاعدة وان صدق عليه المضارع بلا فاء فالجزم بها لفظا او تقديرا في المضارع شرطا او جزاء بلا فاء واجب لوجود الجازم وصلاحية المحل وعدم المانع ولو بوجه نحو ان تضرب اضرب او لا تضرب ونحو ان تضرب ضربتك او فقد ضربتك او فانت مضروب قال الفاضل العصام كون الاول مضارعا والثاني ماضيا مستهجن لان فيه تأثير اداة الشرط في الابعد باخراجه عن معناه مع عدم تأثيره في الاقرب ولذا لم يوجد في الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا في الضرورة الشعرية وعلى هذا ينبغي ان يقبح عطف الماضي على المضارع [illegible] الا ان يقال ان العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط وان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا بلا فاء وهذا اجود بعد الا [illegible] ما اذا كانا ماضيين صرح به الرضي فافهم جاز الجزم [illegible] لفظا او تقديرا لوجود الجازم و صلاحية المحل والرفع في الثاني لضعف التعلق لها لحيلولة الماضي الذي ليس بمجزوم لفظا ولا تقديرا او ليوافق الاول لانه تابع له واما الشرط فمجزوم محلا لكونه ماضيا نحو ان اتاني آتيه وآتيه وان كان الجزاء ماضيا سواء كان الشرط ماضيا او مضارعا وانما سلك هنا

حيث

كالنفي ولو بوجه كالحيلولة الآتية

اي على هذا الاستهجان

وحق الشرط والجزاء الا الجزم ما امكن

في عدم الانجزام

هذا المسلك مع عدم ظهور الجزم فيه ليظهر وصف
الماضي بالتصرف وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع
بكونه منفيا بلم او لما متصرفا لا غير متصرف كائنا بمعنى الم
المضارع لا بمعنى نفيه او مضارعا منفيا بلم او لما لا
بلن او ما او لا فان حكم هذه المنفيات يجيء فلا يجوز دخول
الفاء فيه لتحقق تأثير اداة الشرط فيه بقلب معناه الى
الاستقبال فاستغنوا فيه بالتعلق المعنوي عن الربط
اللفظي ولا يمكن الجزم فيه لفظا او تقديرا لبناء الاول وانجزام
الثاني قبل دخول الاداة فيكون محلا نحو ان ضربت ضربت
اي اضرب او لم اضرب اي لا اضرب وان لم تضرب لم اضرب
وان تضرب ضربت والشرط في الاخير مجزوم لفظا كما في
وفي غيره محلا وان كان الجزاء جملة اسمية سواء كان
الشرط ماضيا او مضارعا كما يشير اليه في الامثلة او جملة
ماضية بتشديد الياء اي منسوبة الى الماضي بان كان صدرها
ماضيا يرشدك اليه ما سيأتي من الاعترية الى الدعائية او
بتخفيفها اي ماضيا صدرها فيكون وصف الجملة بها وصفا
بحال جزئها كما في غير متصرفة على الاول اي غير متصرف جزئها
اذ لا يتصور فيها التصرف حتى يحتاج الى نفيه بل وجوده وعدمه
انما يعتبر في الفعل وفي هذا تنبيه على ما نقلنا من التسهيل

ادخل المص الفاء في قوله فلا يجوز لان الجزاء
مضارع منفي بلا وجملة لا يجوز مجزومة
المحل جزاء الشرط حاشية

اي على كونه ماضية بتشديد الياء
غير منصوب صفة ماضية

منتوما الشرط والجزاء اسمية للجلبي

كما في قول المص ان كان الجزاء جملة اسمية او ماضية

قطع النظر عن الفاعل

التسهيل وانما خص التنبيه بهذا العدم ظهور الجزم
فيه اصلاً او عدم داعي العدول عن هذا المسلك
وليناسب ما قبله او ماضياً بمعناه اى بمعنى نفى
لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك كما سبق ولعل
مراده ان يقول كذلك يرشدك اليه قوله او مضارعا
مقترنا لكن سقط من قلمه او من قلم الناسخ الاول
ماضياً وفى بعض النسخ ما بمعناه وما اتى اول السا
الساقط او عبارة عنه ويمكن ان يكون المعنى او ماضية
ماضيها بمعناه انما لم يقل بمعناها حتى يكون التقدير
او ماضية بمعناها لان المراد كون الماضى بمعناه لا
كون الجملة الماضية بمعناها ولئلا يتوهم ارجاعه الى
ماضية غير متصرفة وفساده مما لا يخفى فلا بد اى حين
اذا كان الجزاء ماضيا بمعناه من قد ظاهرة او مقدرة
ليكون نصا على المضى بمعناه او مضارعا اى جملة
مصدرة بمضارع لم يقل مضارعية لان الاقتران بالسين
بالسين او غيره صفة المضارع لا الجملة مقترنا به
بالسين او سوف او لن او ما ليكون نصا على عدم
تاثير الاداة لان الثلثة الاول تدل على الاستقبال والاخير
على الحال فالاداة لا تحدث الاستقبال ولا تبدل اليه الحال

عطف على غير مشرقة والضمير راجع الى الجملة ... او على ماضية بتقدير الموصوف اى ماضيا بمعناه

او ماضيا بمعناه

يعنى سقط ماضيا ونحو ما

اى عن الماضى

كانه يحكم الناسخ الاول

اى الضمير فى بمعناها

او مع النص على المضى لا يمكن الاستفادة الاستقبال

فى قد ظاهرة ... حال من قد او معطوف على المقدر

اوجملة فعلية وفيه اشارة الى ما نقلناه عن الفاضل
العصام في وجه التصويب انشائية كالجملة الامرية اى
المنسوبة الى الامر والنهية اى المنسوبة الى النهى والا
الاستفهامية والدعائية اى المنسوبة الى الدعاء والسم
التمنية والعرضية والتحضيضية يجب دخول الفاء فيه
اى الجزاء لعدم تاثير الاداة فيه لوجوده قبلها في البعض
ولعدمه بعدها في البعض فلم يوجد التعلق المعنوى
فاحتيج الى الربط اللفظي فلا جزم فيه لما مر ان الفاء
مانع عنه ولعدم صلاحية المحل في البعض فافهم نحو
ان ضربت فانت مضروب مثال للاسمية ونحو قوله تعالى
ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء مثال للماضية الغير
المتصرفة من الافعال الناقصة وفان كرهتموه فعسى ان
تكرهوا شيا وعسى خيرا لكم مثال الغير المتصرفة من الافعال
المقاربة وان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد
صدقت وقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
مثال الماضي بمعناه اعلم ان من خصائص كان بقاؤها على
المضي اذا كان شرطا الا قليلا وبقاء غيره عليه نادر كذا في
الرضي قال ابن مالك رح كل ما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن
انقلابه الى المستقبل لا بد من تاويله بامر استقبالي وان كان

يجب مرفوع بعامل معنوى لا عمل لان فيه لكونه حاملا علق العمل بالنسبة اليه لجملة الماضي فصار فيه لم ولما كافى شرح العصام وبجواز جزمه بان لصلاحيته للجزم

جزاء وماض غير متصرف

مثال لقد ظاهرة

مثال لقد مقدرة

صفة ماض الماضي لفظا

كان كان فقولك ان كنت احسنت الي فشكرتك مأول بانه
ان يظهر كونك محسنا الي يظهر كوني شاكرا لك وان تعا
تعاسرتم فسترضع له اخرى مثال المضارع المقترن
بالسين ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه مثال
المضارع المقترن بلن ونحو ان ضربك زيد فاضربه مثال
الامرية او فلا تضربه مثال النهية او فهل تضربه مثال
الاستفهامية وان تكرمني فيرحمك الله مثال الدعائية وان
جئتني فانك مكرم او فالا تنزل وان كان اى الجزاء مضارعا
بغيرها اى بلا السين وسوف ولن وما مثبتا او منفيا بلا
فيجوز الفاء نظرا الى ان الاداة لم تؤثر من حيث انها لم
تقلب معناه فضعف التعلق المعنوي فاحتيج الى الرابط
اللفظي مع جواز الرفع نظرا الى ما مر من ان الفاء يمنع الجزم
ويجوز حذفه اى الفاء مع الجزم نظرا الى ما مر وجود التاثير
من حيث انها خلصته للاستقبال واما في المثبت فظاهر
واما في المنفي بلا فلانها للنفي المطلق على الصحيح نحو ان تضرب
اضرب بحذف الفاء مع الجزم او فاضرب بها اى مع الرفع
مثال للمثبت او لا اضرب بالحذف مع الجزم او فلا اضرب بها اى بالفاء
مع الرفع قال سيبويه لا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه بلا
جزم الا على اضمار يصرفه عن الجزم مثل فمن يؤمن بربه

مثال العرضية والتحضيضية لا غير

مثال للعرضية

مثال للمنفي

متعلق بلا يقع

بنيت بها قبل المحاق بليلة
فكان محاقا كله ذلك الشهر

فلا يخاف اي فهو لا يخاف فيكون السمية في التقدير وقال ابن
جعفر وهو اقيس لان المضارع يصلح لان يكون جزاء بنفسه
فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد لا حاجة
اليه وارتضاه الرضي والمص لان ما ذكر في وجه الاقيسية
مندفع بما ذكرناه في وجه دخول الفاء عليه والصارف عن
الجزم هو الفاء كما مر ويعتبر الجزم في محل الجملة **واما المعمول
بالتبعية** وهو الثاني من النوعين الاخص الانسب للاول
الثاني لكن غير الاسلوب لبعد ما بينهما وهو على ما في اللب
ما تبع سابقه في الاعراب وهذا تعريف جامع ومانع لكنه
غير مفيد للمبتدي لاستلزامه الدور بل يفيد لمن عرف هذه الا
التبعية بتتبع الموارد مثلا واحتاج الى تجرد معرفة الاصطلاح
ولذا تركه واكتفى بتعريف اقسامه على ان مفهوم التعريف
حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول
بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام
فافهم وفي تعريف ابن الحاجب خلل آخر بينته في الامتحان
فخمسة بالاستقراء ولا يجوز تقديم شيء منها اي الخمسة
على متبوعها في السعة واما في الضرورة الشعرية فيجوز
تقديم العطف بالحروف كقوله عليك ورحمة الله السلا
السلام وعاملها عامل متبوعها كما هو مذهب سيبويه واما

أما في الصفة والتأكيد وعطف البيان فلأن المنسوب
الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فلما انسحـ
انسحب حكم العامل ونسب عليهما حتى صار كمفرد منسوب
اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى انسحب عمله ايضا عليهما
معا ليحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى وأما جعل العامل
فيهما معنويا كما ذهب اليه الاخفش فخلاف الظاهر اذ
المعنوي بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر او مقدرا كما
ذهب اليه البعض فخلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر
الخفي اذا امكن العمل بالامر الجلي وأما في البدل فلأن المبدل منه
في حكم المطروح فكان العامل باشر الثاني ووافقه فيه الم
المبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب وأما جعل
العامل فيه نظير الاول لا نفسه كما جعل الاخفش والرماني
والفارسي واكثر المتأخرين فخلاف الظاهر ايضا والاستدلال
بمثل قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم حيث عمل في
البدل نظير عامل المبدل منه وهو اللام ممنوع اذ ليس كل من
البدل والمبدل منه المجرور فقط بل هو مع الجار والعامل فيهما
هو جعلنا لا اللام وأما الاستدلال بأن البدل مستقل ومعه
مقصود دون المبدل منه فيؤيد مذهب سيبويه كما سبق لا
مذهبهم كما زعموا وأما في العطف بالحروف فلأن كون الحرف

فان المجيء مثلا في جاءني زيد الظريف او الظريف زيد او زيد نفسه الظريف في قصده منسوب الى زيد والى نفسه والى الظريف مطلقا بالظرافة او بكونه نفس زيد او الى الظريف المنسوب الى زيد [illegible]

بخلاف غلام زيد في جاءني غلام زيد فان المنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد لكن يعمل العامل فيهما معا الاول في المعنى غلام فيه عليه

فلا يجعل التنازع فيه عليه

وثم يعمل في الاول ولم يباشره

والتسمية ببدل الاشتمال باعتبار المجرور

وفائدة اللام التأكيد ليس الا

عطف على معنويا

واما ان عاملها عامل متبوعها في البدل اه

الى واما ان عاملها عامل متبوعها في العطف بالحروف فلان اه

واسطة بين العامل والمعمول هو القياس وتقدير العامل
بعدها كما ذهب اليه الفارسي وابن جني خلاف الظاهر وا[ل]
القياس وجعله حرف عطف بالنيابة كما ذهب اليه
البعض بعيد لعدم لزومها لاحد القبيلتين كما هو حق
العامل واعرابها اى التتمة كاعرابه اى متبوعها ولو محلا
او موهوما نحو يا زيد العاقل بالنصب ونحو بدا لي اني لست
مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فان سابق
مع كونه مجرورا عطف على مدرك مع كونه منصوبا
لتوهم الجر فيه لانه في موضع يكثر فيه الجر بزيادة الباء واما
الرفع في العاقل على احد الوجهين في المثال المذكور فليس
باعراب ولا بناء بل هو لمجرد المشاكلة والاتباع كجر الجوار
والتسمية بالرفع والجر مجاز المعمول الاول من تلك التتمة
الصفة قدمها لكونها اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر
فائدة وهى تابع خرج به غيره من المعمولات يدل بهيئة
تركيبية مع متبوعه دلالة تضمنية او التزامية صارت
بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية على ما صرح به الفاضل
العصام في الاطول شرح تلخيص المفتاح على معنى ثابت في
مدلول متبوعه ولا يدل عليه المتبوع خرج به سائر التوابع
ودخل الوصف بحال الموصوف نحو جاءني رجل حسن فان حسن

اى الرفع باعتبار اللفظ والنصب باعتبار محله

فلا يرد ما قيل ان الدلالة الالتزامية مهجورة في التعريف منه

حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمنا على حسن ثابت
في الرجل واتوصف بحال المتعلق كرجل حسن غلامه فالأحسن
فان حسن باعتبار اسناده الى فاعله يدل على حسن قائم
بالغلام وباعتبار تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار هذا
الاسناد يدل على معنى حاصل في المتبوع وهو كونه بحيث
يحسن غلامه وانما سمي وصفا بحال المتعلق مع انه يصدق
عليه ايضا انه يدل على معنى في متبوعه بجريان الاعراب على
ما يدل على حال المتعلق والتمييز بينهما لاختلاف احكامهما
ثبوتا مطلقا غير مقيد بزمان النسبة اليه وعلى ما قررنا لا
يرد البدل والعطف بالحروف في مثل اعجبني زيد علمه او فعله
والتأكيد في نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون للدلالة على
الشمول لان دلالة كل منها ليست بتضمنية ولا التزامية
ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح في الامتحان فيخرج
بمطلقا اذ دلالة كل منها مقيد بزمان النسبة الى المتبوع
كما صرح به الفاضل العصام وما قيل ان هذا الدلالة لا للظرف
اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبية
مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها
فرده المصر بانه ليس غير العطف من التوابع مع متبوعها
بهيئة مخصوصة ولهذا قد يجوز في تابع ان يكون نعتا او بدلا او بيانا

وعند البعض يجوز لحوق الواو بين الصفة والموصوف لتاكيد اللصوق كما قيل في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فلا يحتاج الى الاستثناء

ولا يمكن اجراء الاعراب على المعنى المعهود

قيد للظرف اي كائن في متبوعه كونا مطلقا غير مقيد بزمان النسبة حصل لموصوفه في الكلام عصام الدين

اي كون المراد به دلالة تضمنية والتزامية

ويجب حمل التعريف على المتبادر

نظرا الى اختلاف المعانى وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبة
على ان الظاهر على هذا التوجيه التانيث وانما ترك ذكر ار
الفائدة لانه وصفة المعانى ويجوز تعدده لما مر فى البحر
نحو جائنى الرجل العالم الفاضل ويجوز وصف النكرة حقيقة
او حكما كالمعرف باللام الذهنى لكن لا توصف الحكمية الا بجملة
فعلية فعلها مضارع نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى كما
لا توصف من المفردات الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليه نحو
مررت بالرجل مثلك او خير منك بالجملة لخلوها عن التعريف
مع دلالتها على معنى فى المتبوع كالمفرد الخبرية لا الانشائية
لانها لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قيل جائنى رجل اضربه
اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه قال الفاضل
العصام قيدها بها هنا واطلقها فى الخبر اشارة الى جواز
كون الانشائية خبرا بلا تاويل دون الصفة لانها لتقييد
الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه به والانشائية غير معلومة
النسبة قبل التكلم والمقصود من خبر المبتدا ليس الا
افادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية
يجهل النسبة الانشائية ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك
النكرة للربط ولولاه لظننت فى بادى الرأى اجنبية وانما
التزم فيها الضمير دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه

ثم جواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية
فى محل واحد

توجهه اليها فليس ههنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد
توجه ولذا لم يلتفوا في ربط الحال ايضا ضعيف المبالغة في ربط
الخبر نحو جاءني رجل قام ابوه وقد يحذف الضمير لقرينة نحو قوله تعالى
واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس اي فيه ويوصف اي يقع
الصفة بحال الموصوف بحسب الدلالة وقد يجوز مفردا كان
الوصف او جملة ولذا قدم بيان كونه جملة على هذا البحث
فزيد الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن في نفس الامر
هو وجهه او عينه او غيرهما وبحال متعلقه كذلك فزيد
الحسن نفسه او ذاته من هذا القبيل وان كان الحسن هو
زيد يعني يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري
الاعراب عليه باعتبار معنى حاصل في الموصوف وباعتبار
تركيبه معه ولما قسم الى قسمين اشار الى اختلاف احكا
احكامهما وتفصيلها فقال فالاول اي الوصف بحال الموصوف
يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد في كل تركيب اربعة
لاتحادهما في المعنى في التعريف والتنكير حقيقة او صورة كما
في الجملة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث و
الاعراب تركه حذرا عن التكرار وكان وجه الاستثناء ما ر
يستوي فيه المذكر والمؤنث لاشتراكهما بينهما والتبعية
حاصلة وذكر الواو في الجمع لارادة النوع من الجانبين وهو

او يعلم فيما سبق من قوله و اعرابه كاعرابه ان اعراب الصفة كاعراب الموصوف فلو قال بعد قوله و والاعراب لم يتكرر الا فائدة فيكون عبثا والاحتراز عنه امر لازم عند البلغاء لمحرره

اي بحسب دلالة العبارة واللفظ وان كان بحسب نفس الامر خلاف ذلك لمحرره

اي في الكون بحسب الدلالة وفي الشمول للمفرد والجملة

كما يكون الصفة على لفظ المصدر نحو رجل صوم ورجال صوم عصام الدين

يعني يتبع نوع التابع نوع المتبوع احدنا

فلام الاول للجنس احد ناربا

اريد كل الافراد منهما الذكر او الانثى او الاثنين نحو جاءني رجل
عالم وجاءتني امراة صالحة والثاني اي الوصف بحال المتعلق
في الاولين من السبعة اي التعريف والتنكير فقط دون
الخمسة الباقية وحكمه فيهما قد علم في بحث الفاعل ولذا لم يقل
وفي البواقي كالفعل كما قال ابن الحاجب اذ لم يسبق في كلامه
ذكر على ان هذا في كلامه حوالة على غير المعلوم فيحتاج الى انتظار
شديد نحو جاءني رجال راكب غلامهم والزيدون الراكب
غلامهم ولما توقف معرفة هذه التبعية على معرفة المعرفة
والنكرة والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وسبق
بيان غير الاولين في بحث الفاعل اراد ان يبينهما فقال و
المعرفة ولله دره حيث لم يحوج الطالب الى انتظار شديد
كابن الحاجب والبيضاوي قدمها مع ان بعض افرادها فرع
النكرة لكونها اشرف وافيد وكون مفهومها وجوديا
محضا ما اسم وضع وضعا جزئيا او كليا لشيء ملتبس بعينه
اي بذاته المعينة من حيث انه معين فيخرج به النكرة فان
رجلا مثلا موضوع لمفهوم المعين من غير اعتبار تلك
الحيثية فالذهن لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم
لا الى تعيينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحـ
الحيثية فالذهن لا يلتفت اليه الا معها وبهذا ظهر الفرق بين

بين النكرة والضمير الراجع اليها وبين المسوا سامة كذا
ذكره الفاضل العصام وقال في الامتحان بهذا لا يتناول المعرف
باللام او النداء او الاضافة فان الاشارة الى التعيين خارجة
عن وضعها حاصلة بالمجاز في الاستعمال ولذا عدل عنه
البيضاوي الى ما فيه اشارة الى معين وقال العلامة اليه
التفتازاني والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل في
شيء بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل في شيء لا بعينه فالمعتبر
في التعيين وعدمه ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة
بحالة الاطلاق دون الوضع ولا بما عند السامع دون
المتكلم لانه اذا قال جاءني رجل يمكن ان يكون الرجل معينا
عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ واختاره
ابن كمال الكامل في الاصول وجعل بعضهم معنى هذا التعريف
ما وضع ليستعمل في الشيء بعينه واستبعده الفاضل العصام
ايضا بان تعريف مقابلها ليس بهذا المعنى ويمكن ان يقال
ان الوضع اعم من الشخصي والنوعي والاشارة المذكورة في
هذه الثلثة وان لم تكن داخلة في وضعها الشخصي لكنها
داخلة في النوعي فبالنظر الى هذا لم يعدل عنه وما ذكره في
الامتحان بالنظر الى الشخصي الذي هو المتبادر عند الاطلاق
وفي كلام العلامة اشارة الى هذا حيث قال والاحسن والنكرة

ما وضع لشيء لا بعينه اي غير معين بهذا اذا كانت موضوعة
لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضي او لشيء لا ملتبس
بتعيينه اي من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة للماهية
المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين وغيره
ورجحه السيد السند في تصانيفه قاله الفاضل العصام و
المعرفة ستة انواع بالاستقراء النوع الاول المضمرات
فانها موضوعة لمعان معينة من حيث انها معينة
باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم
الواحد مثلا من حيث انه يحكي عن نفسه وجعله آلة لملاحظة
افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد منها بخصوصه
بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه على ما هو رأي المحققين
من المتأخرين لا بازاء القدر المشترك كما هو رأي المت
المتقدمين قدمها لكونها اعرف مما عداها واعرفها ضمير
المتكلم لبعده عن الالتباس ثم المخاطب لوجود الالتباس
في الجملة فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم ثم الغائب
فانه وان احتيج الى لفظ يفسره لكن هذا بمنزلة وضع
اليد عليه وهي اربعة اقسام بالنظر الى ما قبلها والى اعرابه
القسم الاول مرفوع محلا متصل قدمه اذ المرفوع عمدة
والاصل في الضمائر الاتصال ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر

لا يجوز

قوله [illegible] اي مفهوم [illegible] آلة للوضع لا انه موضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص حاصل باعتبار الكل [illegible]

الا يرى انك اذا قلت انا لا يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم المخاطب ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس جامي

اي ما سبق من اول شرحه الى هنا اي شرح ما وضع قوله والنكرة اه

فيخرج الاعلام المشتركة فانها وان تناول
متعددا باوضاع بخلاف نحو هذا وانا
نحو انا وهذا ومن فانه بوضع واحد

بالافراد وفي بعض النسخ ولا يتناول احاطة ان فرض
مطلق على غيره ... الا الاطلاق اي غير

اي المرفوع المتصل

لتعذر المتصل وقد سبق في بحث الفاعل والقسم الثاني
مرفوع منفصل وهو هو هي هما للتثنيتين ولذا ذكره بعد
المفردين ولو لم يذكر كذلك لزم ذكره مرتين كما في عبارة
غيره ولما كان مشتركا بينهما ذكر الجمعين بعده فقال هم هن
انت بالفتح انتِ بالكسر انتما كهما انتم انتن انا نحن
انما بدأ بالغائب رعاية لاسلوب الترقي ومن بدأ بالمتكلم
رعى اسلوب التنزل والقسم الثالث مشترك بين
منصوب متصل ومجرور متصل لا يفرق بينهما الا بتعيين ما
اتصل به فان تعين كونه جارا فمجرور وان ناصبا
فمنصوب وان اشتبه فمشتبه ولذا اختلف في ضمير الضاربه
قيل مجرور مضاف اليه وقيل منصوب مفعول به وبهذا
الاعتبار لم يجعل الاقسام خمسة كما جعلوا نحو ضربه
ضربها ضربهما مثل بهما ضربهم ضربهن ضربكَ ضربكِ
ضربكما ضربكم ضربكن ضربني ضربنا نحو له لها لهما
لهم لهن لكَ لكِ لكما لكم لكن لي لنا والقسم الرابع
منصوب منفصل وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن
اياكَ اياكِ اياكما اياكم اياكن اياي ايانا والنوع الثاني
من الستة العلم وهو ما لا يتناول غيره بوضع واحد
جزئي تركه لما في الامتحان ان نحو اسامة غير داخل فيه

ارمغان تعريف

سواء كان حرف جر نحو به او اسم مضاف نحو له
وقوله

سواء كان الناصب فعلا نحو ضربه
او حرفا ناصبا نحو انه وكانه ولعله

١٢ التعريف فلا يكون جامعا

الا ان يدعى ان تناوله للافراد بمجاز وتحديثه عدم الم
الفرق في الاستعمال بينهما وبين اسد فالحق ما قاله ابن
الحاجب والرضي من ان تعريف مثلها تقديري كعدل
عمر لامور لفظية مثل امتناع الالام ومنع الصرف و
هو قسمان علم شخص نحو زيد وعلم جنس عينا او معنى
نحو اسامة وسبحان علما لحقيقة التسبيح على انه اي
قدمه على اسماء الاشارة لكونه اعرف منها لان مدلوله
متعين بحيث لا يشاركه ما يماثله وضعا واستعمالا
بخلافها فانه لا تعين لها وضعا بل استعمالا والنوع
الثالث من الستة اسماء الاشارة وما دل الاسم
على الحد اكتفى به والاشارة حقيقة في الحسية الحاضرة
فيخرج المضمرات وسائر المعارف لان اشارتها ذهنية
ونحو تلك الجنة وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس
محسوس مشاهد قدمها على الموصول وذي اللام لانها
اعرف منهما لان معرفتهما بالقلب فقط بخلافها فانها
بالعين ايضا وهي مبتدا خبره محذوف ذا مبتدا خبره
للمذكر المفرد اي للاشارة اليه ويمكن ان يجعل ذا منه
مبتدا ثانيا بتقدير منها خبرا وللمذكر حالا من فاعل الظرف
او العكس والجملة خبر الاول ولمثناه اي للمذكر خبر مقدم ليكون

ما وضع له العام ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بنفسه او الموضوع له الجزئي بعنوان اعم كالوضع لكل اسم بعنوان انه مشار اليه ووضع له بعينه الاشارة وسمى وضعا كليا فالاول وضع عام لموضوع له عام والثاني وضع خاص لموضوع له خاص من عصام وهو الوضع الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بعينه عصام

الكل تلك الحقيقة بعلاقة مطابقة ولا يكون حقيقة حتى فرد خارجي في اسم الجنس

مع التانيث والوصف بالمعرفة نحو هذا اسامة المقبل ووقوع الحال بعدها بغير وصف وصحة الابتداء به نحو اسامة اجرأ من ثعالة قال الدماميني ان مثل هذا علم بحسب اللفظ لا المعنى فانه شايع كالنكرة وقال بعضهم اطلاق المعرفة عليه مجاز اذ لا يخالف معناه معنى الاسد

متعين حقيقة وما رأى اخر فلا حقيقة الحقايق وانما احكام المعارف وقال الفاضل العصام هذا ليس بمرضي وان من الرضي لان الماهية النوعية والجنسية تعد من جملة معاني الموصوف

اما لظرف فالمذكور خبر والظرف المقدر حال احد نازع

اي العلم

لفظا اسماء الاشارة

ليكون الضمير اقرب الى المرجع ذان رفعا مبتداء مؤخر
او ثان بتقدير منهما كذا او ذين نصبا وجرا وللمؤنث
المفرد تا بقلب الذال في المذكر تاء اذ العادة هي الفرق
بينهما بها ولذا جعل اصل السائر ذكره الفاضل العصام
وذي بقلب الالف ياء فرقا بينهما ايضا بالياء التي
هي علامة التانيث في تضربين قيل هي الاصل لكونها
بازاء ذا وتي بقلب الالف ياء مبالغة في الفرق وته
وذه بقلب الالف هاء وسكونها في الوقف والوصل
اجراء له مجرى الوقف وبكسرها بلا ياء وتهي وذهي بوصل
الياء وذات لم يذكرها لقلتها وللمثناه اى المؤنث
تان وتين وقال في الامتحان وهذا يدل على ان الاصل تا
وبجمعها اى المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا فيكتب
بالياء لان الفه مجهول الاصل ويرسم الواو لئلا يلتبس بالي
حرف جر وحمل عليه الممدود ويلحق اوائلها اى اسماء
الاشارة حرف التنبيه للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره و
هو ها لاشتهار اختصاصها ما واولا بالجملة مالم يلحق
اواخرها اللام فلا يقال هاذلك وهاتلك لان حرف التنبيه
لا يلحق ما للبعيد بخلاف اللام فلا يجتمعان نحو هذا ويتصل
باواخرها كاف الخطاب تنبيها على حال المخاطب من التذكير

لانه حرف خرج فيه عن العادة عصام

اى مثل لفظ ذا او مثل ذا في لطافة احمد نازك

مثل ان ما تركب من جنس الشيء وفصله القريب بيان حد تام ومثل ان ما يقع جوابا عن ما هيته وكل ما يتركب فيه جنس قريب احمد نازك

فما ذكره المصنف للمؤنث تسعة الفاظ ولم يذكره لقلته احمد نازك

اى اذا كان مقصورا فيكتب

بل يلحق التنبيه ما للقريب وقد يلحق ما للمتوسط

والتأنيث والافراد وضده وهو حرف لعدم حظه من
الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما
وعدم القصد بالنسبة هو واسم الاشارة لا يضاف وقيل الامتناع
وقوع الظاهر مقامها ومنع مستندا بنحو افعل واجيب بان
فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه ولا يخفى ان هذا كلام
على السند والاولى اثبات المقدمة الممنوعة وانه بهذا
فيقال في المفرد المذكر ذاك بالفتح وفي المؤنث المفرد ذاك
بالكسر وفي تثنيتهما ذاكما وفي الجمع المذكر ذاكم وفي المؤنث
ذاكن انما تصرف بهذا التصرف مع ان الحرف لا يتصرف لكونه
على صورة الاسم وعدم اصالته في الحرفية وكذا اي مثل
ما ذكر اي لفظ ذا في تصرف حرف الخطاب المتصل باخره
البواقي من ذان الى اولاء نحو ذانك الى اخره وتانك الى اخره و
اولئك الى اخره فيصير خمسة وعشرين اذ حرف الخطاب
خمسة انواع باشتراك التثنيتين وكذا اسم الاشارة
المستعمل مع حرف الخطاب فيضرب الخمسة في الخمسة
يحصل ما ذكره وقال البيضاوي وجاء افرادهما مطلقا
ويجمع بينهما اي بين حرف التنبيه وكاف الخطاب لعدم
المانع وعدم اغناء احدهما عن الاخر نحو هاذاك ويقال
اي يقول العرب تلك في تي دا واولالك في اولاء بالمد باللام

فان قلت فاعله مستتر تحته وانت لم يقع موقعه ظاهر مع انه ليس بحرف

اي في جميع الاحوال سواء كان المشار اليه او المخاطب مفردا او مؤنثا او مجموعا تاويل ما ذكر او نحوه

اي اسم الاشارة مع حرف الخطاب

اي اسم الاشارة وحرف الخطاب

اي اسم الاشارة

او لو كان بالمقصر يكتب بالياء

اي ويقع الجمع بينهما

المجيب الفاضل الهندي

[illegible] وضع احدهما للاشارة والاخر للخطاب

بالام مع حذف الياء لالتقاء الساكنين في الاولى وقصر
الهمزة في الثانية وهو جائز على ما في التسهيل ويحتمل اي تلك
ان يكون الاولى بفتح التاء وحذف الالف عن تالما مر اي في اولالك
لكنه قليل ولم يحذف الالف في ذلك اي تلك لخفتها بل كسر اللام
على ما هو الاصل في تحريك الساكن وذانك وتانك مشددتين
اذا المخففتان للمتوسط حال كون كل من هذه الكلمات حال من الاخيرين
الاربع للبعيد لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى قيل
التشديد عوض عن الالف المحذوفة من المفرد وارتضاه
الرضي واستحسنه الدماميني ورده الفاضل العصام بانه
ينبغي ان يكون للمتوسط كما بالتخفيف ثم قال قد يقال من
لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشددة للبعيد بل عند
المبرد صيغ التثنية سواء في القريب والبعيد والمتوسط"
اقول لا بعد في افادة حرف واحد فائدتين العوضية والبعد كالالف واللام
في لفظة الله واختصاص افادة البعد باللام ممنوع وقال
المبرد الاصل ذانّ او تانّ لك بجعل اللام نونا وادغم ورده الفاضل العصام
ايضا بان الاصل كون الادغام بجعل الاول مثل الثاني لقربها الى النون في المخرج وهنا
ليس كذلك اقول ذلك ممنوع لوجود مثل اطّرد واذّكر على
انه انما لم يجعل كذلك لامتناع تغيير الاول لكونه علامة مع
ان فيه مزية الغنة وبان الادغام مع سكون الثاني و

في تلك الى ذانك وتانك

كذلك ايضا

ا/ ورده الفاضل العصام بان الادغام اه

قد عرفت ان اللام ساكنة كسرت لالتقاء الساكنين و
لا ساكن ههنا قبلها حتى يلزم الالتقاء اقول ان اراد انه
لا ادغام مع بقاء السكون فمسلم وغير مفيد وان اراد
انه لا ادغام بعد زواله بالتحريك فممنوع لجواز مثل لم يمد
على انه يمكن ان يدخل اللام مكسورة عنده كما ظنه الرضي و
ارتضاه الدماميني ورده ايضا بانه لو كان بدلا عن اللام
لم يصح هذان بالتشديد مع ها كما لا يصح هذاك وقد جاء
اقول يجيئه لعدم اللام لفظا فيجوز ان يجتمع الهاء مع البدل
وان لم يجز مع المبدل منه وقيل اللام كانت قبل النون
وفيه انه يلزم الفصل بين نون التثنية والفه باللام
وان الاصل دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء ذانيك و
تانيك بابدال النون ياء واما ثمه بالفتح وهنا بالضم
والتخفيف وهو لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن
او الى لا غير وهنا وههنا بالفتح والتشديد وهو الاكثر
وقد جاء الكسر وهناك فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا
تستعمل في غيره الا مجازا والثاني للقريب وما سواه للبعيد
والنوع الرابع من الانواع الستة للمعرفة الموصول
بغيره وهو معنى الاسمي واما الموصول به غيره فمعنى الحرفي
ذكره الفاضل العصام وهو في الاصطلاح ما لا يصير جزءا الا

مفيد ما

اي ورد الفاضل العصام توجيه المبرد ايضا بانه آه

موصول صلہ کر کر صلہ جملہ کر کر جملہ خبر کر کر عائد او لہ موصول

الا الجزئیة وعائد شرکیة لانہ لا یفید للمبتدی لاستلزامہ الدور بل یفید لمن عرف علم ضرورتہ جزءاً فی الاستعمال و احتاج الی مجرد معرفة الاصطلاح ومعرفة الافراد تحصل بالتعداد قدمہ علی المعرف باللام مع ان بینھما مساواة لمناسبتہ اسماء الاشارة فی کونہ من المبھمات

ولا بد لہ ای للموصول فی جزئیتہ من الجملة من صلة لیکون بھا معرفة بان یشار الی معھود بمضمونھا بین المتکلم والسامع علی ما ھو وضعہ ولذا قیدھا

بقولہ جملة خبریة معلومة للسامع فی اعتقاد المتکلم لیکون مضمونھا حکماً معلوم الوقوع لہ قبل التکلم بھا ولا حکم فی المفرد فضلا عن المعلومیة والانشائیة لا یعرف مضمونھا الا بعد ایرادھا ولو کان الخبریة غیر معلومة لہ لا تصلح ان تکون صلة وبما ذکرنا اندفع ما یقال ان الموصول لو کان معرفة بالصلة لکان النکرة الموصوفة بالجملة معرفة بھا فیلزم عدم الفرق فی من مثلا بین ان یکون موصولا او موصوفا فی مثل قولک لقیت من ضربتہ اما اندفاع الملزوم فظاھر واما اندفاع اللازم فلان معنی الاول بحسب الوضع لقیت الانسان المعھود بکونہ مضروبا لک ومعنی الثانی لقیت انسانا مضروبا لک وفیہ عر

تخصيص لكنه ليس بوضعي والتفصيل يطلب من الرضي والدما
الدماميني بشرح التسهيل هذا على ما هو المشهور وقال
الدماميني والعهد غير لازم بل هو غالب وقد يراد به الجنس فيو
فيوافق صلة كقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع وقد
يبهم الصلة قصدا الى تعظيم الموصول كقول الشاعر فان
استطع اغلب وان تغلب الهوى فمثل الذي لاقيت يغلب
صاحبه فيها اى الجملة ضمير عائد الى الموصول للربط به خص
الضمير بالذكر لغلبته واصالته وقال صاحب التسهيل او
خلفه اى الضمير وقال الدماميني في شرحه المراد به الظاهر كقوله
ايا رب ليلى انت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله
اطمع اى في رحمته لكن قال ابو علي منهم من لا يجيزه وقال
بعضهم لم يجزه سيبويه في الخبر فيه الصلة اولى فظهر
من هذا ما فيما في الامتحان ان العائد عام كعائد المبتدا كذا
في التسهيل وقال الفاضل العصام والاصل كون الضمير غائبا
لان الظواهر باسرها غيب وقد يعدل عنه اذا كان الموصول
او موصوفه خبرا عن المتكلم او المخاطب نحو قول علي رضي الله عنه انا
الذي سمتني امي حيدره ونحو انت الذي قلت واما اذا كان
كل منهما مخبرا عنه باحدهما او مشبها به فلا يجوز الا الغيبة
نحو الذي قال انا او انت اذ في الذي قلت اغناء عن الاخبار

[حاشية: بالموصول]
[حاشية: اخره اكيلكم بالسيف كيل السندره]
[حاشية: ولكون هذا مخالفا للقياس استشنع المخالفة قال الدماميني ولو لم يسمعه لم اجوزه وقال الشيخ عبد القاهر لولا اشتهار موارده سرد ابيه]
[حاشية: يبهم ١٢]
[حاشية: اى ابهم ١٢]

الاخبار بانا وانت ونحو انا حاتم الذى وسبا مائتين واما
اذا وجد ضمير آن جاز المعاملة بكل منهما على خلاف الآخر نحو
انا الذى قلت وضرب زيدا ويجوز حذفه اى الضمير كثيرا لو
مفعولا وقليلا لو مبتدا او مجرورا عند قرينة اذ لا حذف بدونها
الا منسيا ولا يجوز هنا ولو مفعولا لكونه جزءا من الصلة
وسواى الموصول الذى هو للواحد المذكر واللام الاولى حرف
تعريف بالاجماع زيدت لئلا يكون وصف المعرفة به سوا
كوصفها بالنكرة فانه فى حكم الصفات المشتقة فى وقوع
الاوصاف وشىء منها لا يكون معرفة بدون اداة التعريف
والثانية اصلية كالياء عند البصريين وزائدة عند الكوفيين
ليفصل بين الاولى والذال الساكنة التى هى الموصول
ثم كسرت واشبعت قال الفاضل العصام هذا مما لا
يجلبه مناسبة فضلا عن شاهد ثم القياس فيه الكتابة
بلامين اذ الاولى ليست بجزء منه بل كلمة برأسها لكن
عدل عنه هنا لتنزيلها منزلة الجزء منه للزومها
له ولمثناه اى الواحد اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا
وكتب فيه بلامين للفرق بينه وبين الجمع وحمل عليه
اللتان واللتين وجمعه المذكر وقيده التسهيل بالعاقل
الذين فى الاحوال الثلث من الرفع والنصب والجر والتى

نحو انت الذى بعث الله رسولا اى بعثه

نحو من يعنى بالجد لا ينطق بالسفه اى بالجو

مثل فاصدع بما تؤمر اى به ومثل فاقض ما انت قاض اى قاضيه فى الصور الا المعنى تامل

فى النصب والجر وحمل عليهما الرفع تامل

ثم قال الذين فاعل قال

ثم ان الذين اسم ان

ثم مثل الذين مضاف اليه

حملوا التوراة

كالذى هى للواحدة المؤنث ولمثناها اى الواحدة اللتان
رفعا واللتين نصبا وجرا ولجمعها المؤنث اللواتى وجاء
فيه اللوا بحذف التاء والياء معا واللائى بالهمزة والياء
واللاى بالياء فقط ساكنة او مكسورة واللاتى بالتاء و
الياء واللات بحذف الياء اكتفاء بالكسر واللوائى بالهمزة
والياء قال مولانا السيد عبد الله فى شرح لب الالباب الظاهر
ان هذا اى اللوائى جمع الجمع وذا عطف على الذى الواقعة
بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما الذى
فالرفع اولى فى جوابه ليطابق السؤال فى كونهما اسميتين
ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور او بمعنى اى شئ فالنصب
اولى فيه ليطابق السؤال ايضا فى كونهما فعليتين ويجوز
الرفع على انه خبر محذوف ومن لذى العلم الا انه يجوز
وما لغيره فى الغالب او لصفات ذى العلم وللمبهم امره و
يستوى فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كذا ذكره الفاضل العصام واى للمذكر واية للمؤنث
والالف واللام اى مجموعهما على ما فى شرح المفتاح للشريف
والتفتازانى لا اللام وحده على ما هو المختار فى حرف التعريف
فعلى هذا فالوجه ان يقال أل كهل ذكره فى الامتحان لكن هذا
مخالف لما سبق ولعله تمثيل فى احد الموضعين على احد الرأيين

فى جميع ما سمعت من قوله والسلام الاول الى قوله ولمثناه. محمد

لان ما ح مبتداء والذى بخبره وجوابه شئ اى شئ مرفوع على انه خبر محذوف اى مصنوعى والذى صنعته

لان ما وذا ح بحالة منصوب بفعول صنعت وجوابه مثلا كتابه بتقدير صنعت

وتجئ لذى العلم قليلا

م قوله اما اللام الداخلة على الصفات ومن قوله عند تجرده عن اللام منه

الرائيين وفي الآخر على الآخر الكائنين في اسم الفاعل و
المفعول بمعنى الذي في المذكر والتي في المؤنث والنوع الخا
الخامس من الستة المعرف باللام سواء كان للعهد الخارجي
على ما هو المتبادر عند الاطلاق كما اذا اشير بها الى حصة
معينة من ماهية مدخولها اما فرداً او افراداً نحو جائني
رجل فاكرمت الرجل المعهود المذكور او للجنس كما اذا
اشير بها اليه من حيث هو هو فيسمى لام الحقيقة نحو
الرجل اي جنسه خير من المراة اي جنسها او من حيث
وجوده في ضمن كل الافراد فيسمى لام الاستغراق كقوله تع
ان الانسان لفي خسر الا الذين الآية او في ضمن بعض الافراد
بلا تعيين فيسمى لام العهد الذهني نحو ادخل السوق و
اشتر اللحم حيث لا عهد والمعرف بحرف النداء اذا قصد به
معين نحو يا رجل والا فنكرة نحو يا رجلاً والمتقدمون لم
يذكروه لزعمهم انه داخل في المعرف باللام اذ اصل يا رجل
مثلاً يا ايها الرجل والمصنف لم يسلك مسلكهم لكونه تكلفاً
والنوع السادس من الستة المضاف الى احد هذه الخمسة
بالذات او بالواسطة مما يصح الاضافة اليه ولا
يلزم من ذلك الكلام صحة الاضافة الى كل من افرادها
فلا يرد انه لا يصح الاضافة الى المعرف بالنداء وما ذا اضافة

الالف واللام الكائنين ١٢
الكائنان ١٢

خبر مقدم او مبتدا

اشتر سوق كا

مثال المضاف اليه بالواسطة نحو جائني الرجل صاحب لجام الفرس ١٢

معنوية ان لم يتوغل في الابهام كمثل وغير وقد سبق ان
اللفظية لا تفيد تعريفا نحو غلام زيد او زيد غلامه وتعريف مضاف
ساو لتعريف المضاف اليه عند الجمهور والتابع الثاني
من الخمسة العطف بالحروف اي المعطوف باحدها قدمه
مع كونه بالواسطة لاستقلاله لفظا وهو ظاهر ومعنى
لكونه مقصودا بالنسبة كمتبوعه بخلاف السائر كما يجيء
ولانه بدخول الواو على الصفة يكون احق بالاتصال بها كما
يجيء في التاكيد وترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه
في غير الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف ارتكبه البعض و
اكتفى بما يفهم من قوله وهو تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة التي هي للعطف حقيقة
فلا يرد الصفات الواردة مع الواو لمزيد اللصوق
كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على
راي والتاكيدات الواردة بالفاء او ثم لمجرد التدرج و
الارتقاء نحو بالله فبالله ووالله ثم والله وكون المعطوف
على الصفة مثل جاء زيد العالم والشاعر والكاتب صفة
نحوية ممنوع كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مثلا من
جهتين وجعل الرفع الواحد اثرا للكلا المقتضيين ممتنع
وجعله لاحدهما والتقدير للآخر مما لم يقل به احد وسمي اي ملك

جواب سؤال تقديره انه لم خص الاضافة بالمعنوية ...

وهو الفاضل الجامي

وهو راي الزمخشري

يعني في اللغة الامالة مطلقا وفي العرف امالة المعطوف الى المعطوف عليه امتحان

وحينئذ ...

وداما على راي اي اخرجعال وان لم يتقدم ذي الحال نكرة محضة لعدم يكون الالتباس لوجود الواو

احترز به عما يكون صفة تنبيه في اثناء المذكور بقوله بتبعية المعطوف عليه وآخره بما كونه معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها

اي لافادة احد النسبتين من النسبة الى المتبوع او النسبة الى التابع او المراد لثبوت الحكم لاحد الامرين من المعطوف عليه والاول ابعد من التكلف والثاني انسب بقوله احد الامرين لان المتبادر منه المعطوف والمعطوف عليه عصام الدين

تلک العشرة ولقد احسن فی عدّها ههنا وابن الحاجب
أخّر الی بحث الحروف فلزم الاستطراد الطویل الواو للجمع مطلقا
والفاء له مع الترتیب بلا مهلة وثمّ له فتکون للتعـ
للتعقیب وثمّ للترتیب معها وحتّی له معها ایضا لکو[نها]
فیه اقلّ وهی فیه ذهنیة لا خارجیة کما فی ثمّ والمعطوف
به جزء قوی او ضعیف من المتبوع لیفید قوة او ضعفا
فیه فیصلح لان یجعل غایة للفعل المتعلق بالکل ویدل
انتهاء الفعل الیه علی شموله جمیع اجزاء الکل نحو مات
الناس حتی الانبیاء وقدم الحجّاج حتی المشاة فان
المناسب بحسب الذهن ان یتعلق الموت اوّلا بغیر الانبیاء
ثمّ بهم لانتفاع الناس بوجودهم وتقدیر قدوم رکبان
الحجّاج علی رجالتهم وان لم یکن فی نفس الامر کذلک واو
واما وام لاحد الامرین او الامور مبهما غیر معیّن عند
المتکلم وهذا بیان للمعنی المشترک بین الثلثة والا فلا
فالاولان قد یجیئان للتفصیل وللابهام فیکونان ح
للمعیّن عنده بخلاف ام وام المتصلة لازمة للهمزة ولو
تقدیرا یلیها احد المستویین والآخر ام ویجاب بتعیین
احدهما او کلیهما او نفیهما لا بنعم او لا لانها انما تستعمل
فیما علم ثبوت احدهما عنده بلا تعیین فیطلب والمنقطعة

ای التعیین

ای بلا دلالة علی الترتیب ولا علی المعیّة

ای شیئ علیهما حتی یتبین اجزاء باحدهما عما الفعل فیجعل کانه غیره

ای للدلالة علی احد الامرین او الامور مبهما غیر معین حال کون ذلک الاحد عند المتکلم جامی

بخلاف ام مع الهمزة ای اذا قلت اجاءک زید او عمرو ای اجاءک احدهما علی التعیین او لا فیصح فی الجواب نعم او لا

وام المتصلة منحصرة فی نوعین وذلک لانها اما ان تتقدم علیها همزة التسویة نحو سواء علیهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم او تتقدم علیها همزة یطلب بها وبام التعیین نحو أزید فی الدار ام عمرو وانما سمیت فیهما متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا یستغنی باحدهما عن الآخر وتسمی ایضا معادلة لمعادلتها للهمزة فی افادة التسویة فی النوع الاول والاستفهام فی النوع الثانی مغنی اللبیب

والمراد بالهمزة همزة التسویة الهمزة الداخلة علی جملة یصح حلول المصدر محلها مغنی اللبیب

وهی ما یقدر بعد ام والاتیان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الی الاتصال تکون ما قبلها وما بعدها بتقدیر کلام واحد من غیر انقطاع فالعدول الی الجملة دلیل الانقطاع مطول

واما مع المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته
وانتفائه في المتبوع ففي قولنا ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجي لعمرو مع احتمال
مجي زيد وعدم مجيه ومذهب المبرد انه يفيد بعد النفي نفي الحكم عن التابع
والمتبوع كالمسكوت عنه او الحكم متحقق الثبوت له ففي قولنا ما جاءني زيد

للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني فيستعمل في الخبر نحو
انها لابل ام شاة وفي الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو
ولا النفي ما اوجب للاول نحو جاءني زيد لا عمرو فهي لازمة للا
للايجاب وبل للاضراب مع الايجاب نحو جاءني زيد بل عمرو
واما مع النفي فلصرف حكم النفي عن الاول وجعله كالمسكوت
عنه على قول والاثباته لما بعده على آخر ولكن في عطف المفرد
للاثبات بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو فهو
نقيض لا وفي عطف الجملة للاثبات بعد النفي وللعكس فهو
نظير بل نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو
قد جاء فهو لا يفارق النفي واذا عطف اي العطف بالحروف
او وقع العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا او مستترا
احتراز عن المنصوب والمنفصل فانه لا شرط للعطف عليهما
يجب تأكيده بمنفصل ويقبح تركه يعني ان شرط العطف عليه
التأكيد به فالجزاء شرط للشرط بناء على ان الشرط اذا كان
علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده في الخارج و
يكون سببية الشرط بحسب الذهن ولذا يفسر الشرط في مثله
بالارادة كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم
ولذا لم يقيد قوله يجب تأكيده باولا كذا حققه الفاضل العصام
ولما اوهم قوله يجب الى آخره جواز كون التأكيد مؤخرا عن ا

عند قصد الاضراب عن الاول والشك في الثاني
الاخبار الاضراب عن الاستفهام الاول
عند قصد الاضراب بالثاني

عن الحكم الاول بجعله كالمسكوت عنه
فصرف الحكم الى المعطوف عليه

فكانه لم يحكم في المعطوف عليه والاخبار الذي وقع
لا بالمجي ولا بعدمه
منه لم يكن بطريق القصد

وذلك لوجوب تغاير طرفيها معنى
والمفرد المعطوف لا يكون منفيا لان
حرف النفي الذي دخل الجملة فيجب ثبوت
المعطوف عليه منفيا ليحصل
التغاير

ان قيل ان هذا الى ان المراد بالوجوب
ما يقابل القبح قال في الامتحان هذا هو
الاولى عند البصريين يجوزون على قبح
من غير فاصلة وعند الكوفيين يجوز
مطلقا هذا كلامه وصرح به غيره ايضا

من الاسناد الى المصدر والجار والمجرور
التمثيل

اي المعطوف

اي على المرفوع المتصل

بل عمرو بل ما جاءني عمرو
فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه
على الاحتمال او مجيئه متحقق زيد في المطول

عن العطف مع انه ليس كذلك بيّنه بالمثال فقال نحو ضربت
انا وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه وجه الوجوب ان
الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض
حروف الكلمة فبالتاكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة
ولا يجوز العطف على التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيلزم ان يكون المعطوف تاكيدا ايضا وليس كذلك الا ان
يقع بينهما فصل ولو بعد العاطف نحو قوله تعالى ما اشركنا
ولا اباؤنا فيجوز تركه اي التاكيد بلا قبح مع جواز اتيانه لانه
ح يطول الكلام فيحسن الاختصار كذا قالوا وقال المصنف وفيه
نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الاية
المتقدمة فالقول بحصول الطول به حتى يغني عن الواجب
خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكره
استحساني فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما
ثالثا فلان الفصل بكلمة هو اقل حرفا من التاكيد لما كفى كان ما
ذكره في التاكيد مما لا يقتضي انتهى فالوجه انهم التزموا الفصل
الفصل بالتاكيد او غيره ليحصل به الانفصال في التابع بالبعد
عن متبوعه فيعارض مزيته لاستقلاله على متبوعه الذي هو
غير مستقل وهو سبب استقباحهم العطف بدونه وفي الفصل
بالتاكيد فائدة اخرى وهي تاييد استقلال المتبوع بحسب الحقيقة

اي حصول الفصل في جميع الاوقات الا وقت وقوع الفصل فالاستثناء مفرغ من عموم الاوقات

لما كفى بكلمة كان ما ذكره في التاكيد مما لا يقتضي انتهى

اي مما لا ينفع

الذي هو خلاف الاصل

فيكون الفصل به افصل منه بغيره فلو قال واذا عطف على

الضمير المرفوع المتصل فصل ولو بعد العاطف كما قال البيضاوى

لكان اخصر وانسب وافيد تدبر وانما جاز التاكيد والبيان

له بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى وان كان مستقلين لفظا

فلا يلزم ما لزم في المعطوف من المزية وانما جاز البدل عنه

بدونه مع كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف لكون متبوعه

غير مستقل لكنه في حكم التنحية فلا يلزم ايضا المزية المذكورة نحو

ضربت اليوم وزيد واذا عطف على الضمير المجرور لان العطف

على المظهر المجرور جائز بدون اعادة الجار اعيد الخافض

حرفا او اسما لانه لما اشتد الاتصال بينهما لكون الاحتياج من

الطرفين لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كواحد

فاشتد توهم العطف على بعض حروف الكلمة فلم يغن الفصل

بل لزم اعادة الجار نحو مررت بك وبزيد وجره بالاولى والثانية

كالعدم معنى بدليل قوله والمال بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى

المتعدد وقيل بالثاني كما في الحرف الزائد نحو كفى بالله ثم ان بهذا

مذهب البصريين في حالة الاختيار ويجوزون تركها حالة الا

الاضطرار وجوزه الكوفيون حالة الاختيار ايضا مستدلين

بالاشعار والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له

من الاحوال العارضة له بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه الآن

ان يختص شبه باحدهما فيختص المعروض به ايضا نحو يا زيد
والحارث وعمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيد فان سبب لزوم
تجرد المنادى عن اللام اعني لزوم اجتماع آلتي التعريف
لو لم يجرد مفقود في المعطوف وسبب بناء زيد اعني كونه
منادى مفردا معرفة موجود في عمرو ولا في عبد الله فلا يصح
ما زيد قائما او بقائم ولا ذاهبا عمرو الا برفع ذاهب على ان
يكون خبرا مقدما لعمرو او بنصب او جر عطفا على قائم لكان
خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف
عليه العائد الى الاسم ما ويجوز عطف شيئين بحرف واحد
على معمولي عامل واحد بالاتفاق لان قيام الواحد مقام الو
الواحد هو الاصل والمعقول نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
ولله دره حيث صرح بهذا ولم يكتف كابن الحاجب وا
البيضاوي بمفهوم قوله ولا يجوز عطفهما بواحد على معمولي
عاملين مختلفين اذ الواحد لا يقوى القيام مقامهما اظهر
كالقاضي ما لم يظهر غيرهما دفعا لتوهم الغلط وجعل
العطف في كلام الغير لغويا اعني الميل او جعل على صلة للبناء
المحذوف تكلف بارد لا يدفعه كذا في الامتحان الا عند تقدم
الجار الذي هو احدهما سواء ولي المخفوض العاطف او لم على
راي وهو راي الكسائي والفراء والزجاج والمبرد عن

ويختص به عن اللام كما في الحارث

تفريع على قوله والمعطوف عليه

ويجوزه الكوفيون حالة الاختيار

مثاله كما في الشرح فانه وقع بين العاطف والمخفوض وهو الحجرة لفظ عمرو

كما في مثال المتن فان المخفوض المعطوف وهو لفظ الحجرة قد ولي العاطف اعني الواو

خبر كبير مقا

الاخفش على ما ذكره ابن هشام في المغني نحو في الدار زيد

والحجرة بالجر عمرو وفي الدار زيد وعمرو الحجرة ثم ان كان المراد

تقديمه على الرافع والناصب يلزم ان لا يجوز مثل ان في

الدار زيدا والحجرة عمرا بل مثال المتن ايضا اذ تقديمه على

المعنوي غير متصور كما لا يخفى وان كان تقديمه على المر

المرفوع والمنصوب فيؤول الى تقديم المجرور كما وقع في

عبارة الاكثر فيصح المثالان فالعدول عن عبارتهم اتباعا

لابن هشام عدول ثم ان تلك الرواية عن الاخفش

مخالفة لما في الرضي نقلا عن الجزولي وغيره وما في التسهيل

ان قوله انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين جارا و

اتصل المعطوف بالعاطف كما في المثالين وانفصل بلا نحو

ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو وما زيد بقائم ولا قاعد عمرو

وقال الدماميني في شرحه وعزى هذا القول الى الكسائي و

الفراء والزجاج ونسب ابن هشام الى الاعلم الشنتمري وهو
استاذ ابن الحاجب

ايضا مخالف لما نقله الرضي عنه وارتضاه الفاضل العصام

وتلقاه الدماميني بالقبول حيث قال في شرح التسهيل ان في

هذا اربعة اقوال احدها قول الاخفش وهو ما ذكر في متنه و

الثاني انه يجوز مطلقا وهو الذي نسبه ابن الحاجب الى الفراء

والفارسي الى قوم من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض

لان الاعلم علله بان شرطه ... الجر الظاهر وابن الحاجب ... عنده ... ابن الحاجب ...
... عنده ... ان ... الظاهر ...
... غلامه وعمرو ... لوجود ... اخوه ... وعلله ... الحاجب
اي ابن الحاجب

البعض ان الاخفش منهم والثالث الجواز بشرط تقدم ال
اي من بهذه التقويم الذي نسبه الفاضل الى
المجرور في المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الاعلم ال
الشنتمري وابن الحاجب وان اختلفا في التعليل والرابع المنع
مطلقا انتهى وهو مذهب سيبويه والجمهور فيجعل الجر في ال
اي كلام شرح التسهيل
المعطوف عندهم بمضاف محذوف او بحرف مقدر يدل عليه
ما قبل العاطف وهو الاصح عند صاحب التسهيل والثالث ال
التاكيد والافصح التوكيد كذا في مختار الصحاح بما في اللغة
التقرير قدمه مع ان البدل بالاتصال بالعطف انسب لكونه
علة لقوله قدمه
مقصودا بالنسبة مثله لانه قد يؤتى العاطف في اللفظ لما
بخلاف التاكيد والبيان
مر فيكون التاكيد بهذا الاعتبار انسب بالعطف فافهم قال
الفاضل العصام لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان
ترتيبها في البيان كترتيب وقوعها في التركيب وقد راعى ذلك
في ذكر المفاعيل الخ. ترك تعريفه وهو ما يقرر المتبوع
عند السامع
على ما يفهم من كلام البيضاوي بان يدل صريحا على ما يدل عليه
التاكيد اكتفاء بدلالة اسمه عليه ثم ان ذلك التقرير قد يكون
علة للترك
هو المقصود الاصلي وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز او السهو
اي وسيلة
او عدم الشمول كما بين في المعاني فظهر عدم الاختصاص
فلا يلزم الخ
نوع علة لقوله
بالنسبة او الشمول كما يشعر به عبارة ابن الحاجب والمقصود من
عطف البيان
البيان والصفة الكاشفة الايضاح لا التقرير وان لزمه

اي الجر واحد من البيان والصفة الكاشفة

حيث قال تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول

ومن التوكيدية مثل نفخة واحدة والٰهين اثنين تقرير جزء المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق التاكيد عليها وهو قسمان لفظي رسم به لانه يقرر لفظه كمعناه بخلاف المعنوي كما يجي وهو تكرير اللفظ الاول اما بعينه او بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير او مرادفه في المضمر المتصل ويجري اللفظي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا ومركبا قال المص ومن هذا ايضا يظهر الخلل في تعريف ابن الحاجب وان امكن الجواب انتهى بارجاع الضمير الى التكرير مطلقا لا الى التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي او بتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالمعنوي ولا يخفى ما فيه من التكلف نحو جائني زيد زيد او حسن بسن وضربت انت وضرب ضرب زيد ولا لا او نعم نعم في جواب اقام زيد وزيد قائم زيد قائم ومعنوي لانه يقرر معناه فقط هو مخصوص بالمعارف من الاسماء لا يجري كاللفظي في الالفاظ كلها باتفاق البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا تاكيد النكرة بما عدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو رجال ودراهم وهو اي المعنوي نفسه وعينه بمعنى ذاته ويجوز الجر بباء زائدة فيهما دون غيرهما نحو جائني زيد بنفسه او بعينه كذا في التسهيل وشرحه ويؤكد بهما الواحد والتثنية والجمع

اذ لا نسبة في الاخيرين فيلزم اعمية القسم من المقسم

مثال الجريان في الحرف فانه لا حرف نفي ونعم حرف تصديق

والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افراداً وتثنية
وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً تقول جائني زيد نفسه وهند نفسها
والزيدان او الهندان انفسهما والزيدون انفسهم والهندات
انفسهن وكذا عينه وكلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث
يؤكد بهما المثنى لكونهما مثنى المعنى كجائني الرجلان كلاهما
والمرأتان كلتاهما وكله يؤكد به الواحد والجمع مطلقاً ما
باختلاف الضمير كقرأت الكتاب كله والصحيفة كلها والـ
اشتريت العبيد كلهم والجواري كلهن واجمع واكتع وابتع
وابصع بالمهملة او المعجمة كلها بمعنى اجمع يؤكد بها الواحد
والجمع باختلاف الصيغ كاخذت المال اجمع واشتريت الجارية
جمعاء وجائني القوم اجمعون والنساء جمع وكذا البواقي ولا
يؤكد بكل وما عطف عليه الا ما يفترق اجزاؤه حساً او حكماً
غير المثنى اذ الكلية والاجتماع لا يتصور ان الا في ذي اجزاء و
اذا لم يصح افتراقها لم يكن في التاكيد بهما فائدة وهذه الثلثة
لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية اتباع جمع تبع بالفتح بمعنى
تابع لاجمع تابع فان كون افعال جمع فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل
العصام لاجمع لظهور دلالته عليه يقال تبعه اذا مشى خلفه
او مر به فمضى معه فقوله ولا تتقدم هذه الثلثة عليه اي اجمع
اذا اجتمعت معه وقوله ولا تذكر بدونه لعدم وفائها بالمقصود
منه

بأن صيغة الجمع في تثنية او المذكر والمؤنث كما يلزم اجتماع التثنيتين

اي سواء كانا مؤنثين او مذكرين او مثنيين

فانهما مختصان بالمعارف عند بعضهم ايضا

بمعنى تبع مصدر بمعنى الفاعل لا اجمع تابع

نفس وافراس م

ولما مر في الفصيح وفي غيره تذكر بدونه عطف تفسير لهذه الجملة وبيان لمعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني وفي نسخ الكافية بالفاء بدل الواو فيكون تفسيرية وتفصيلية واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بارزا او مستكنا بالنفس والعين اي باحدهما اكد اولا بالمنفصل وجوبا دفعا للبس بالفاعل في المستكن وحمل عليه في البارز قال الفاضل العصام وفيه بحث لانهما بالمعنى المذكور لا يكونان الا تاكيدين فلا يتصور الالتباس واقول لو سلم ذلك فالالتباس في ان المراد بهما ذلك المعنى فهما تاكيدان او غيره فهما فاعلان فافهم اما اذا اكد بغيرهما فلا لعدم اللبس والوجه للحمل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وكذا اذا اكد بغيرهما لان اجمع واخواته لا يستعمل لغير التاكيد وكل وكلا المضافين الى الضمير لا يقعان غير التاكيد الا ابتداء فلا لبس نحو زيد ضرب هو نفسه وعينه وضربت انت نفسك او عينك وانما لم يذكر هذا متصلا ببيان النفس والعين مع انه حكمهما ومع وجود الاختصار في الكلام بالاضمار لان الكلام السابق مسوق لبيان ذوات المؤكدات فلو ذكر هذا متصلا به لكان الفصل بينهما كالفصل بين العصا ولحائها وقدم عليه كون الثلثة المذكورة

اي بذلك الاصل

يعني قوله وبين الثلثة ... وعدم التقدم من حيث هو تابع لا يتقدم على المتبوع ولا يذكر فالجملة الاولى ناظر الى المعنى الاول والثانية الى المعنى الثاني وهذا معنى قوله فالاول الخ

حاصله ما قاله ابن الحاجب ان كلا اذا اضيف الى المضمر لا يستعمل الا تاكيدا او مبتدا ... ان يستعمل تاكيدا ... ولا احاطة ... ذكره ... لا يخرجها في الصورة ... ولا يقال ...

اي بسبب النفس والعين

تاكيد معنوي لزيد

اي بسبب النفس والعين

قوله اللحاء بالكسر قشر الشجر صحاح

المذكورة اتباعا لا جمع وما يتفرع عليه عكس ما في الكافية
ليتصل بيان الحكم ببيان الذوات ولا مقتضى للفصل
بينهما كما في الاول فافهم والرابع البدل في اللغة الخلف
والمناسبة ظاهرة وهو في الاصطلاح المقصود بالنسبة
ولذا قدمه على عطف البيان عدل عما في الكافية وهو ما
نسب الى المتبوع لاحتياجه الى التكلف كما اشار اليه المولى
الجامي حيث قال اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى
المتبوع اذ من البين انه ليس مقصودا بما نسب اليه كالمجيء
في مثل جائني زيد اخوك فان المقصود به ليس اخاك وقال
الفاضل العصام وبعد فيه نظر لان نسبته الى الاخ ليست
مقصودة بنسبته الى زيد بل هي مقصودة من ضمه اليه و
نسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا بد من زيادة
تمحل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه
كما في بدل الغلط او حال نسبته من التقرر والتمكن في الذهن
كما في البواقي ولخروج البدل من المنسوب عنه نحو ضيفي
زيد اخوك اذ لا يقصد عليه انه مما يقصد النسبة اليه بنسبة
ما نسب الى المتبوع بل مما يقصد النسبة بنسبة متبوعه الى
شيء وما اختاره المص من قوله بالنسبة مما صوبه
الفاضل العصام دونه اي المتبوع فيخرج ما عدا العطف

اي كما وجد المقتضي للفصل بين البيانين في الاول بيان الذات وبيان الحكم

اي جاوزه عن المتبوع في كونه مقصودا اي عن المتبوع في كونه مقصودا له عطف

ظرف مستقر حال من الضمير في المقصود اي مجاوزا ذلك التابع المتبوع دخل ظرف للمقصود

بحرف الاضراب قيل يخرج به ايضا لان متبوعه مقصود
المتكلم ابتداء ثم يبدو له فيعرض عنه ويقصد المعطوف
فكلاهما مقصودان وهذا سهو لانهم قالوا في معنى
الاضراب هو الاخبار الذي وقع من المتكلم ولم يكن بطريق
القصد ولذا صرف عنه ببل وقالوا بدل الغلط ثلثة
اقسام ذكر المبدل منه عن قصد ثم ابهام الغلط وشرطه
ان يرتقي من الادنى الى الاعلى ويسمى بدل بداء نحو هند بدر
شمس وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق
لسانك الى رجل ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره
ثم التذكر والتدارك ولا يقع الاخيران في كلام الفصحاء و
ان وقع في كلامهم فحقه الاضراب عن المغلوط فيه ببل
فظهر ان لا فرق بين الاضراب وقسم بدل الغلط الا في وجه
التدارك فالفصحاء يزيدون بل فيصير اضرابا والاوساط لا
فيصير بدل غلط وان الغلط والنسيان يقعان في كلام العجم
الفصحاء لكن يعزلون عنهما والاوساط يبدلون فالوجه
ان يزيد بلا عاطفة كذا في الامتحان وتنقض التعريف
بصفة اي وهذا اي بهذا في يا ايها الرجل ويا هذا الرجل
ويا ايهذا الرجل فانها المقصودة بالنسبة دونها كما لا يخفى
كذا قال الفاضل العصام واقسامه اربعة بالاستقراء بدل

قوله تقصد المبدل منه عمدا ثم ...
انه ما سبق به لسانك من المتكلم

اي تقدير وقوع الاخبار من المتكلم على
بطريق القصد صرف عنه اي عدل عن
الاخبار المذكور بان جعله كالمسكوت
عنه الى الاخبار بالمعطوف وبهذا يناقض
قول القائل حاشية

قوله فيه وقصد ...

لان البدل اما ان يكون مدلوله مدلول
المبدل منه او لا يكون والاول بدل
الكل من الكل والثاني اما ان يكون
مدلوله بعض مدلول المبدل منه
او لا يكون والاول بدل البعض
من الكل والثاني اما ان يكون بينهما
ملابسة غير الكلية والجزئية او لا
يكون والاول بدل الاشتمال و
الثاني بدل الغلط متوسط

فلا يخفى ان يزيد المصنف في التعريف بلا عاطفة
اي لفظها ليخرج العطف بحرف الاضراب

قد يتوهم عكس ذلك قسما خامسا من البدل يسمى ببدل الكل من البعض ويمثل له بقوله
نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات وبنحو قولك
نظرت الى القمر فلكه اذا جعل القمر جزءا من الفلك وانت
تعلم ان هذا الاثبات باب بما يحتمل غيره طا سيد على المطول

بدل الكل اى بدل هو الكل من الكل وهو المبدل منه ان
صدقا اى البدل والمبدل منه الكلان على شىء واحد
وان لم يكونا مترادفين ومتساويين نحو جائنى زيد اخوك
وبدل البعض اى بدل هو البعض من الكل ان كان اى
مدلول البدل جزء مدلول المبدل منه فى الخارج نحو ضربت
زيدا رأسه وبدل الاشتمال اى بدل مسبب غالبا من
اشتمال احد المبدلين على الاخر ان كان بينهما تعلق و
ملابسة بغيرهما اى الكلية والجزئية وفيه اشارة الى
ان اشتمال كل منهما على الاخر ليس بشرط بل يكفى التعلق
لكن لا مطلقا بل بحيث ينتظر النفس اى نفس السامع بعد
ذكر الاول وهو المبدل منه وتتشوق الى الثانى وهو
البدل نحو سلب زيد ثوبه فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع
ويتشوق الى ذكر ما سلب منه اذ هو ليس ذاته بل ما
يحويه من الجلد والثوب وغيرهما وهذا هو الصواب
واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما
فيقتضى كون غلامه فى جائنى زيد غلامه بدل الاشتمال
وليس كذلك بل هو بدل الغلط وبدل الغلط اى بدل هو
مسبب عنه ان كان ذكر المبدل منه غلطا صريحا او غيره
فيشمل اقسام الثلثة الا انه خلاف الظاهر اذ المتبادر من

قال الاضافة فى الاخيرين من قبيل اضافة السبب الى المسبب

واما قال غالبا لئلا يخرج عنه نحو اعجبنى زيد علمه او حسنه لانه ليس بسبب
الاشتمال بل ينبغى ان يكون البدل ... المبدل منه فيه

فانه لا يعجبك لحمه ودمه بل معنى فيه وكذلك السلب فى سلب زيد فانه لم يسلب ذاته بل شىء ... سيد شريف

حاشية الامتحان

من الغائب مجرور لفظا بدل البعض من المضمر ولا يجوز ان يقال
انه مجرور لفظا بمن ومنصوب محلا مستثنى من المضمر كما توهم لانه وان
جاز النصب على الاستثناء واختير البدل في كلام غير موجب والمستثنى منه
مذكور الا انه لما ابعد الجار ههنا تعين البدل كما في حاشية المطول للمولى

الغلط ما هو الصريح وح لا يصح اطلاق قوله ولا يقع الى آخره
ان رجع ضميره الى بدل الغلط مطلقا لوقوع القسم الاول في
كلامهم كما اعترف به نفسه وان رجع الى ما فيه الغلط صريحا
بقرينة المثال بقي القسم الاخير المقيد مهملا مع انه لا يقع في كلامهم
ايضا فالوجه ان يختار عبارة البيضاوي فانها شامل لهما بلا
تكلف كما صرح به في الامتحان نحو رايت رجلا حمارا ولا يقع
في كلام الفصحاء بل يوردونه ببل ويجب وصف النكرة المحضة المبدلة
المبدلة من المعرفة فيه اشارة الى انه لا يلزم ان يطابق البدل
المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما في الوصف لجائز رجل غلام زيد بدل
الكل اذ لا يتحد غيره مع المبدل منه فلا يضر تغايرهما فيهما انما
وجب ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة ولا يكون المقصود
انقص من غيره من كل وجه نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة و
لا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته
زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من
الظاهر فلو ابدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص
من غيره مع اتحاد مدلوليهما بخلاف البواقي لتغاير مدلوليهما
فيها يقال اشتريتك نصفك واعجبتني علمك واعجبتك علمي و
ضربتك الحمار وضربتني الحمار وانا به بدل بعض الخامس من الخمسة
عطف البيان وهو تابع يجيء به لايضاح متبوعه ولا يلزم منه

حيث قال والثالث الى آخره ان يكون غلطا اي والرابع
ان يوجد احدا للتبعية في البدل الغلط سواء كان هناك غلط او
فالبدل غلط او نسيان او ابهام ... امتحان

ووقوع الغلط صريحا والابهام ... بل سيد شريف
في المغني من التصريح بكلمة بل ...

عند غير الاخفش حيث جوز بدل الكل من
من ضمير المتكلم والمخاطب ... القول و
المسكين مررت وعليك ...
... من الدليل الاول
مدلولا ... الذات ...
البدل مفيد فائدة زائدة فان الثاني
فيهما بدل على صفة المسكين والكبير
دون الاول ... نقصان تعريف الثاني
عن تعريف الاول ... كما في النكرة
عن المعرفة ... افادت ما
يفيده المعرفة وان اشتملت على فائدة
التعريف التي خلا عنها النكرة بهذا هو
المرضي عنه سيد السند عمر ...

من الغائب مجرور بدل البعض
من المضمر ولا يجوز ان يقال انه مجرور لفظا بمن ومنصوب
محلا مستثنى من المضمر كما توهم لانه وان جاز النصب
على الاستثناء واختير البدل في كلام غير موجب

... البدل الاشتمال والغلط فان الرابع
في الامتحان
اي بدل البعض والاشتمال ... المدلول
فيها مفقود

... ههنا تعين البدل كما في حاشية
المطول للمولى ...

منه كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله بالاجتماع وخرج
به عن الصفة الكاشفة وخرجت بقوله ولا يدل على معنى
فيه اى في متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص كنية عمر بن
الخطاب رضى الله عنه عمر عطف بيان له فمجموع ماذكرنا من
المعمولات على ماذكرنا ثلثون واما ماذكره ابن الحاجب
منها على ماذكره فستة وعشرون زاد في المرفوع اسم
باب كان والمضارع المجرد عن الناصب والجازم و
في المنصوب المضارع المنصوب وذكر بعد المجرور
المجزوم **الباب الثالث** في الاعراب تذكر ما سبق
وهو في الاصطلاح شئ حركة او حرفا او حذفا جاء
من العامل بواسطة لم يذكرها اكتفاء بذكرها في تعريف
العامل فلا نقض بها فانها وان جاءت منه لكنها بلا
واسطة يعني جاء منه ذاتا وصفة معا كما في الاعراب
بالحركة او صفة فقط كما في الاعراب بالحروف فان
ذواتها ثابتة قبله مثلا مثل مسلمون ومسلمين صيغ
موضوعة قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد لفظ المجموع
السالمة المذكرة تقول مسلمون مؤمنون مصلحون او
تقول مسلمين مؤمنين مصلحين وكذا التثنية وملحقاتهما
والاسماء الستة المضافة فمسلمون ومسلمين مثلا

وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب
رضى الله عنه فقال ان اهلي بعيد وانه على ناقة
دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم
يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل
البطحاء وجعل يقول ويمشي خلف بعيره
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من
نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان
فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل
اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم
اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ
بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع
فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير
وزوده وكساه جامي

الذي عبر عنه بجزء من الرسالة
لفظا او معنى ان كان المراد بالرسالة
المعاني والمدلولات على ما قيل
وان كان المراد بالرسالة الالفاظ
والعبارات على ما هو المختار

مراد فان في اصل الوضع الآن الواضع شرط استعمال
الاول عند ورود الرافع والثاني عند ورود الناصب
والجار لكنها اما غير دالة على شيء او دالة على مجرد معنى
اي الاسماء الستة المضافة
الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دال على المعاني الموجبة
للاعراب فيتعدد الدالة في بعضها فتحدث فيها بسبب
العامل صفة هي الدالة كما يحدث به في الاعراب بالحركة
صفة هي الحركة الدالة على المعاني المقتضية ولهذا الكلام
مزيد تفصيل في الامتحان فان شئت فارجع اليه يختلف به
اي بسببه صفة آخر المعرب لفظا او تقديرا او محلا والمراد
من الحركة والحرف
بالآخر ههنا هو الحرف الملفوظ آخرا عند الاضافة ولو فرضا
فيشمل الحقيقي كدال زيد والمجازي كتاء قائمة وياء بصري
وواو مسلمون على ما هو المختار عنده من ان كلا منها كلمة
برأسها قال المص للاعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه
عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع
من ظهوره شيء فلفظي وان منع حال في آخره فتقديري
او في نفسه فمحلي وهذا تابع لمقتضيه فيوجد في الحرف والماضي
والامر بغير اللام وخاص بالاولين والانواع للعام وكذا
اي اللفظ والتقدير
حالها واقسامها والمعرب في الاصطلاح ما اشتمل على
الخاص انتهى فان كان المراد به العام يلزم ان يكون المراد

اي ولو كان ... الاضافة فرضا

كما في الاسماء الستة والجمع وملحقات التثنية الاعراب بالحركة صفة

كما يحدث به في الاعراب صفة هي الحركة الدالة كالعلم صح لا يصح اضافته

ليدخل ما لا يدخل في الحقيقي

واما على غير المختار فداخل في الحقيقي

ليكون من قبيل عموم المجاز وليس لا قرينة ... الامتحان ... السابقة ...

خفاء لا يخفى وكذا قال ظاهره ... العوض

متعلق باقتضاه او حال من فاعله لا لعروض والمعنى العارض اعم من ... فاقهم

فيصح التفريع بقوله فيوجد ... والجزم

وهي الرفع والنصب والجر

وهي المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات

اريد بالمعرب ما اشتمل عليه لكن هذا خلاف المتبادر الا الاصطلاحي والا ينتقض التعريف بخروج المحلي الذي في المبني فلو قال اخر الكلمة كما في تعريف العامل لكان اصوب و اظهر واسلم من لزوم الدور بذكر المعرب وان لم يسلم منه بذكر العامل فافهم وان كان المراد به الخاص و بالمعرب الاصطلاحي يخرج المحلي المذكور من الحد والمحدود مع ذكره في الاقسام وجعله استطراديا لا يناسب المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام ويمكن ان يقال انه اخرجه عن التعريف وادخله في التقسيم تنبيها على انحطاط رتبته لكونه المانع عن الظهور نفس محله ثم انه لا يخفى على كل من الع التقديرين ان الجر بالحرف الزائد ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية والجزم والنصب بان وان الداخلين على الماضي الواقع موقع المضارع خارجة عن الحد والمحدود لعدم مقتضيها فيكون التعريف للاعراب الاصلي لا الملحق به ولو اريد بالمعرب ما يشتملهما وزيد في تفسيره او حمل عليه او لم يعتبر فيه قيد الواسطة وبالمعرب ما اشتمل على هذا اللفظ العام لم يكن ما ذكر خارجا عنهما واما النقض بالواسطة فمدفوع بان المتبادر من الباء السبب القريب وهي من البعيدة لكن يأباه ما نقلناه عنه وتعريفه للعامل وكذا اي

مع كونه من افراد المحدود ومذكورا في الاقسام

اشارة الى الجواب بان التعريف للفظ لا للاسمي

حقوق ان المقصود في هذا الباب ذكر الاعراب وجعل بعضه قصدا وبعضه استطرادا لا يناسب بل ينافيه

اقول لانه من مقاصد الفن وكل ما هو كذلك مقصود منه

للاعراب مطلقا لكن على التقدير الثاني بالاستخدام فافهم
تقسيمات اربعة بالاستقراء متداخلة اي يدخل اقسام
بعضها في اقسام الآخر لان بهذه تقسيمات متعددة باعتبارات
باعتبارات مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف بين جميع اقسامها
بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم وبهذا كتقسيم الاسم
تارة الى المعرب والمبني واخرى الى المعرفة والنكرة مع ان
كلا منهما اما معرب ومبني التقسيم الاول منها تقسيمه
بحسب الذات والحقيقة ولذا قدمه فنقول سواء اي الاعراب
اما حركة وهي الاصل فيه لخفتها وكونها دالا على المقصود
ولذا قدمها او حرف وهي ليست باصل لانتفاء علة الاصالة
فيها لكن يكون اعرابا لامر يقتضي ذلك كاغناء الحرف
الصالح للاعراب عن ايراد الحركة او حذف اي حذف
احدهما للجزم ولذا اخر عنهما والحركة ثلثة ضمة سميت
بها لضم الشفتين عندها وفتحة لفتح الفم عندها وكسرة
لتسفل الفك الاسفل عندها فكانه يكسر نحو جاءني زيد و
رأيت زيدا ومررت بزيد والحرف اربعة واو والف وياء
نحو جاءني ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه ونون نحو
يضربان ويضربون وتضربين والحذف ثلثة حذف الحركة
نحو لم يضرب وحذف الآخر نحو لم يغز وحذف النون نحو لم

الاستخدام ان يراد بلفظ له معنيان حقيقيان او مجازيان او حقيقي ومجازي احدهما ثم يراد بضميره الراجع اليه معناه الآخر او يراد باحد ضميريه احد معنييه ثم يراد بضميره الآخر معناه الآخر كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا والمراد بالسماء المطر وبضميره في رعيناه النبات وكلا المعنيين مجازيان للسماء قول احمد حاشية الفتح

الاستخدام ان يراد بالضمير شيء وبمرجعه شيء آخر وههنا كذلك لان المراد بالاول الخاص وبالثاني العام تدبر

نحو لم يضربا فالمجموع اى مجموع الاقسام الحاصلة من هذا
التقسيم عشرة وهو ظاهر والتقسيم الثانى منها تقسيمه
بحسب المحل فهو اى المحل الذى بحسب هذا التقسيم اما معرب
او ملابس بالحركات المحضة لا مع الحذف او بالحروف
المحضة لا معه او بالحركات مع الحذف او بالحروف مع
الحذف والاول فهو ما بالحركات المحضة اما تام الاعراب
ملتبس او معرب بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث غير تابع
بعضها لبعض فى بعض الاحوال بالضمة رفعا اى مرفوعا
او حالة الرفع والفتحة نصبا والكسرة جرا هذا هو الاصل
ايضا اذ بالشركة يختل الغرض فان الواحد اذا جعل علامة
اى كما ان الحركة هى الاصل
لشيئين على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة
اخرى فى وجد فيه هذان الاصلان وهو ما ذكره بقوله
فهو اى تام الاعراب مما بالحركة المحضة الاسم المفرد
لا المثنى والمجموع بقرينة ذكرهما بعده والجمع المكسر مذكرا
او مؤنثا وهو ما تغير بناء واحده للجمعية احترز به عن
السالم مذكرا او مؤنثا اذ اعراب الاول بالحروف
اعراب الثانى ناقص المنصرف فان لا يحتاج الى علة وبيان
وما خرج منهما او من احدهما فيحتاج اليهما كما
سيجى احترز به عن غير المنصرف لان اعرابه غير تام

وعن الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم فان المنصرف
على ما فسره غير صادق على المعرب بالحروف كما سيجيء
نحو جاءني رجل ورجال ورأيت رجلا ورجالا ومررت برجل
ورجال او ناقص الاعراب بالحركتين فقط وهو على نوعين
الاول ما يكون المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله اما
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو اى ناقص الاعراب
بالحركتين المذكورتين غير المنصرف نحو جاءني احمد ورأيت
احمد ومررت باحمد وسيجيء ترك الكسرة فيه وانما
حمل الجر فيه على النصب للمناسبة بينهما في كونهما علامتي
الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة العمدة والثاني ما يكون
المتروك فيه الفتحة وهو ما اشار اليه بقوله واما
بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فهو اى ما بالحركتين
المذكورتين جمع المؤنث السالم وحمل نصبه على الجر ليكون
على وتيرة اصله وهو الجمع المذكر السالم على ما سيجيء نحو جاءني
مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات والثالث
وهو ما بالحروف المحضة ايضا اى كما بالحركة المحضة اما تام
الاعراب بالحروف الثلث في الاحوال الثلث على ما هو الا
الاصل كما في الاعراب بالحركة بالواو رفعا والالف نصبا والياء
جرا فهو اى تام الاعراب مما بالحروف المحضة الاسماء الستة

وهو قوله المراد بالمنصرف ما دخله
الجر والتنوين ومن المعلوم ان المعرب
بالحروف مما لا يدخلهما ٢ح

خلافا للاخفش والمبرد والزجاج حيث
جعلوه مبنيا على الفتح حال الجر عصام الدين

نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ جامي

الستة المضافة اذ غيرها بالحركة الى غير ياء المتكلم اذ المضافة
اليها بالحركة تقديراً كسائر المضافة اليها كما سيجيء
المفردة اذ المثنى وجمع المذكر السالم وان كان اعرابهما
بالحروف لكنهما ليسا بتامي الاعراب واعراب المكسر
بالحركة لا بالحروف المكبرة اذ المصغرة بالحركة لا بالحروف
نحو جاءني ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه وانما جعل
اعرابها بالحروف لانها اسماء اواخرها ثابتة في حالة
الاضافة سماعاً بخلاف دم محذوفة منسياً في حالة
الافراد بخلاف نحو العصا فاشبهت الزائدة فامكن
جعلها علامة كما في التثنية والجمع والساكن اخف من
المتحرك فانقلب الحال ههنا بسبب العارض فصار الحرف
اصلاً لخفته دون الحركة بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة
حرف لمجرد الاعراب وقد صار العين آخراً محلاً للاعراب
بحذف اللام نسياً وبخلاف نحو العصا لان اللام لم يحذف
نسياً اصلاً فلم يشبه الزائد فكان جزءاً محضاً من الكلمة
والاعراب وصف فتنافيا ولما لزم التحريك في التصغير
بسبب سكون ياء اعاد الى اصل الحركة ذكره في الامتحان و
اما ناقص الاعراب بالحرفين اما بالواو رفعاً بهذا هو الاصل
فيه كالضمة والالف فرع له فيه للضرورة وللنظر بهذا قدم
الى

السالم ص — مع ان الاصل في الاعراب الحركة — فان اخره ليس بمحذوف نسياً اصلاً

نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك جامي

لم يقل لاماتها ليشمل عين فم وذو مال فان لاميهما حذفا نسياً في كل حال صار عينهما اخرين كلام الاربعة الباقية

عدل عن قول الفاضل الجامي حيث قال حين الاعراب حذراً عن لزوم المصادرة سماعاً

فان اخره غير ثابت في حال الاضافة بل محذوف

خبر بعد خبر لا واخرها وآمراد بالمحذوف عدم التلفظ فيعم التقلب في فم

بيان في ذو وافرض حملاً على اخواتها اذ لا يقطع عن الاضافة اصلاً

وهو كون الاصل في الاعراب الحركة

وهو كون الساكن اخف من الحركة

اذ لم يوجد في اخره حرف يمكن جعلها اعراباً

اي فيها بالحروف لكون الواو جزء الضمة الذي هو الاصل فيها بالحركة لكونها اقوى

اي فيما كان الاعراب فيها بالحروف ته

الجمع على المثنى عكس ما في الكافية والتب والياء نصبا و
جرا فهو اي ناقص الاعراب بهذين الحرفين جمع المذكر
السالم وهو ما لم يتغير بناء واحده للجمعية والتغير في
نحو سنين وارضين وثبين وقلين من الشواذ بعد تحقق
الجمعية واولو جمع ذو وما غير لفظه وعشرون واخواتها
اي نظائرها من ثلثين الى تسعين نحو جائني مسلمون واولو
مال وعشرون رجلا ورائيت مسلمين واولي مال وعشرين
ومررت بمسلمين واولي مال وعشرين او بالالف رفعا والياء
نصبا وجرا فهو اي ناقص الاعراب بهذين الحرفين المثنى
وقد سبق ما هو واثنان وكذا اثنتان وثنتان وكلا وكلتا
بلا تنوين ونحو بلا اضافة قاله الفاضل العصام مضافا الى
مضمر اذ لو كان مضافا الى مظهر لكان معربا بالحركة التقديرية
نحو جائني مسلمان واثنان وكلاهما ورائيت مسلمين واثنين و
كليهما ومررت بمسلمين واثنين وكليهما ووجه عدولهما
عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه في الاسماء الستة
واما عن الثاني فالاحتراز عن اللبس في الاحوال الثلث
فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتياز
الذاتي والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه
ضميرها في نحو ضربا وضربان والواو لكونه اخا الضمة اولى بالر

لم يذكرهما اكتفاء بالاصل كذا

والا فلو جب ان يقال كلا بالرفع تأمل — في حاشية شرحه للكافية

اي الجمع والتثنية

احترز به عن التغير بالاعلال والادغام

والمراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظائرها [illegible] وفيه التنزيل حيث قيل كلما دخلت امة لعنت اختها فاستعارة الاخت للمثل استعارة عربية غير مصنوعة للنجاة عصام

وإذا كان بالتنوين لا يكون عليها بل يقع الاعراب [illegible] ان كلا لا يقع مفردا [illegible] الواقع [illegible] عمر الجلوتي

لان التثنية تجيء مطلقا بخلاف الجمع بالواو فانه لا يجيء دائما بل اذا قصد الجمع المذكر السالم ووجد الشروط تحريره

اولى لرفع الجمع من الياء فلزم اشتراك الاربع في الياء ففتحوا
ما قبلها فيها وكسروا فيه ولما كان هذه الحروف دالة على
معنى التثنية والجمع لم تتمحض للاعراب لم تخفض الحركة فلزم
الجبر وايضا لم يمكن الحاق التنوين الدال على التمكن حذرا
عن الساكنين فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر الى
اى من التنوين والتمكن
الاول لم تسقط مع اللام والوقف والى الثاني سقطت
بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها في التثنية وفتحوها
في الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد تزول العلامة الاولى
بالاعلال نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين واخيه
ظاهر لانهما كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ
ومثنى المعنى فراعوا في الاضافة الى المظهر الاصل اى
الاحق بالاصل الاخف جانب اللفظ والى المضمر الفرع
جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل في الاعراب وكذا
كلتا والحاق باب عشرين ايضا ظاهر لكونها كالجمع
لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم النون للزوم الاضافة
كذا في الامتحان والثالث وهو ما بالحركة مع الحذف
لا يكون الا تام الاعراب وهو اى الثالث قسمان لان
محذوفه اما حركة او حرف فالاول وهو ما كان محذوفه
حركة الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير مرفوع

قوله لرفع اى الواضع اعتبر عند الوضع دلالة هذه الحروف على المعاني ... ايضا وعدم تمحضها فيها وعدم امكان الحاق التنوين بعد التركيب فزاد نونا عوضا عنهما ... بينا ما سبق فافهم

قوله هذا يخالف لما صرح به السيد السند في حاشية الشرح من انه لا اعلال في التثنية ... فلا التباس حتى يحتاج الى الفرق ولعل المصنف نظر الى وجود مقتضى الاعلال فيها مع عدم ... السبب لجهة النون واما السر ... الاضافة فجعله كالعدم لندرته وللاعتماد على القرينة

اى كالمظهر وهو مفرد بالنظر اليه

بقرينة الالة اذ باتصال المنصوب لا يخرج عن هذا
الحكم وهو صحيح الواو للحال وهو في عرفهم ما ليس اخره
حرف علة فرفعه اى رفع ذلك المضارع بالضمة ونصبه
بالفتحة ولو تقديرا كما في الوقف ولا يخفى ان ليس المراد
بهما علم الفاعلية والمفعولية وجزمه بحذف الحركة
ولو تقديرا كما اذا التقى الساكن بعده نحو يضرب ولن
يضرب ولم يضرب ولم يضرب القوم والثاني وهو ما كان
محذوفه حرفا الفعل المضارع المذكور الذى لم يتصل باخره
ضمير ان كان اخره حرف علة واوا او ياء او الفا فرفعه بالضمة
تقديرا لاستثقالها عليها ونصبه بالفتحة ولو تقديرا كما
اذا كان الاخر الفا وجزمه بحذف الاخر مطلقا لان الجازم
لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسبة لها نحو يغزو ويرى
ويخشى ولن يغزو ولن يرى ولن يخشى ولم يغز ولم ير
ولم يخش والرابع وهو ما بالحروف مع الحذف لا يكون الا
ناقص الاعراب وهو اى الرابع الفعل المضارع الذى اذا
اتصل باخره ضمير مرفوع غير النون الذى هو للجمع المؤنث
اذ المضارع لو اتصل هو به لكان مبنيا كما لو اتصل به نون
التاكيد كما سيأتى فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفه
لان الضمير المرفوع لما عد جزءا بدليل سكون اخر ضربنا دون

فان يضرب مجزوم تقديرا بحذف الحركة اعنى الضمة وحرك بالكسر دفعا لالتقاء الساكنين ومثل لم يكن الذين كفروا والايقاع الجر مختص بالاسم فكيف حرك بالكسر لانا نقول المختص بالاسم هو الاعراب وههنا ليس باعراب بل اعرابه بحذف الضمة وانما كسر الاخر لالتقاء الساكنين كما عرفت

فلم يجعلوا اعرابه بالحركة وبالحرف من حروف العلة لانه يلزم اجتماع الالفين في زيادة الالف لانه في زيادتها والياءين في زيادتها والواوين في زيادتها
منه

دون ضربتا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يتحمل الالف والواو
والياء الحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة
فحذفوها في الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه دون الر
الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب يناسبه في مخرج اصلهما
وكونهما علامتي الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع
في الاسماء فناسب بدله فيحمل عليه في الافعال ايضا نحو
يضربان ويضربون وتضربين ويرميان ويرمون وترمين
ولن تضربا ولن يضربوا ولن تضربي ولن يرميا ولن
يرموا ولن ترمي ولم يضربا ولم يضربوا الى اخره فالمجموع
اي مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب
المحل سبعة ستة منها بانقسام كل من الاول والثاني الى تام
الاعراب والى ناقصه المنقسم الى قسمين واثنان منها
بانقسام الثالث الى اثنين وواحد منها الرابع ولما ذكر ص
فيما سبق المنصرف وغير المنصرف وكان للثاني احكام اخر
لابد من معرفتها احتاج الى بيانها فقال والمراد في الاصطلاح
بالمنصرف سمي به لكونه صرفا خالصا في الاسمية ولذا سمي امكن
اولرجوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة اولتغيره
بدخول الجر والتنوين اولازدياده به قدمه لاصالته ولكون
مفهومه وجوديا ما اي اسم دخله الجر بالكسر لتبادره لاصالته

اى الياء والنون لان مخرجهما قريب بخلاف الواو

التقسيم الثاني

يعني ان ذلك الاسم ماخوذ باعتبار معناه عن امور متعددة عن الصرف بالكسر بمعنى الخالص او من الانصراف بمعنى الرجوع او من الصرف بمعنى التغيير او من الصرف بالفتح الذي بمعنى الزيادة و اشار اليه كله الشارح رحمه الله عليه في وجه التسمية

كما سبق والتنوين لعدم مشابهته بالفعل وهذا لا يصدق
على المعرب بالحروف وبغير المنصرف سمي به لعدم ما ذكر في
المنصرف اسم معرب بالحركة فخرج المعرب بالحروف لان
المنع انما يتصور فيما شانه الدخول فيكون ذلك واسطة
اي بين المنصرف وغير المنصرف
بينهما كما صرح به في الامتحان لا يدخله الجر بالكسر قدمه تنبيها
على ان منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض والتنوين
للتمكن لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين اذ الفعل فرع
الاسم في الاشتقاق والافادة وكل علة فرع لشيء منع منه
جواب لما
ما منع من الفعل اعني الكسر والتنوين ولما كان المقصود من
التعريف معرفة الافراد ليجري الاحكام عليها وهذه لا تحصل
بتعريف ابن الحاجب بل بمعرفة جميعها وشرائط تاثيرها وهي
لا تيسر الا بالتفصيل الآتي بل العجمة ووزن الفعل منها يحتاجان
الى تتبع الموارد مع ان فيه ذكر العلة التقريبية وهو مخل
بالتعريف كما صرح به في الامتحان ترك تعريفه واكتفى بما يفيد
جواب لما
معرفة الاصطلاح بحيث يحصل بها نوع معرفة وضبط للافراد
بالوقوف على الاستعمال في الجملة واحال تمام المعرفة الى التفصيل
الآتي فافهم وهو اي غير المنصرف على نوعين الاول
سماعي وهو ما يتوقف منعه بخصوصه على السماع ولا يمكن
ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور نحو احاد و

وهو قوله لكونه

اشارة الى الجواب عن الاعتراض بان الاكتفاء بما
يفيد معرفة الاصطلاح ليس بمفيد لانها انما
يفيد تعيين التفصيل الآتي فيما قبل تعلم ما يفيد
وليس ذلك تعريف بالجواب ان المراد
المص ليس التعريف هنا والاعتراض
لو كان المراد كذلك والى ان مراد الجمهور
الذين سلكوا المص مسلكهم هنا بيان
الحكم لا التعريف سمع

حيث قال ان منع الصرف بشفاعة التنوين
لا بالاصالة

بل بمعرفة جميع العلل انتهى

وجه الفهم ان في عبارة المص ايضا احتياج
الى التفصيل الآتي لمحرره

موحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع قال الرضي
هذه مسموعة اتفاقا وقد جاء في الشعر خماس الى عشار والمبرد
والكوفيون يقيسون عليها ما فوقها الى التسع نحو
خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان
ومثمن وتساع ومتسع بلا سماع بل المسموع مع ياء النسبة
نحو خماسية الى تساعي بهذا قال الفاضل العصام الظالم يحكم بالسماع
في عشار مع وجوده في الشعر لانه لا ينفع في مفعل ولا في
فعال في التسعة ولم يجعل ايضا ما جاء مع الياء دليلا
على السماع لجواز ان يكون النسبة لفظية ككرسي مع
انه لا يفيد في مفعل وجعل ابن مالك خماس ومخمس
مسموعين ايضا وكل منها معدول عن العدد المكرر اذ
في معناه تكرر اللفظ ايضا فاصل جائني القوم احادا و
موحدا جاؤا واحدا واحدا وكذا البواقي واخر جمع اخرى
مؤنث اخر وهو اسم تفضيل لان معناه في الاصل اشد
تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان يستعمل بمن او اللام
او الاضافة وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول
من احدها فقيل انه معدول عما معه من لموافقة المعدول
المعدول للمعدول عنه في التنكير وقيل عما معه اللام لموافقته
للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ولم يذهب

حال من القوم مؤول بلفظ واحد اى مفصلا بهذا التفصيل فلما كان العبارة عن الحال بلفظين اجرى اعرابه عليهما عصا

لا كونه معدولا عما معه الاضافة لانها توجب التنوين او
البناء او اضافة اخرى مثلها كما مر وليس في اخر شيء
من ذلك وقال الفاضل العصام في حاشية الجامي ان هذا الوجه ضعيف لان
هذه القاعدة في تقدير الاضافة في الكلام لا في فرضها في
الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه الوجيه
ان جائني الرجل والرجل الاخر وجائني رجل ورجل اخر لو
فرض فيه التفصيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا او
لا يتصور ذلك بالاضافة بل الاولين فروعي المناسبة
بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين
منعت تلك الالفاظ او مثلث بها حال كونها صفات
اذ لو كانت اعلاما للذكور صرفت على الاكثر لان العدل في
هذا الباب تابع للوصف فيزول بزواله وان ذهب جماعة
الى منع الصرف اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية ولو للاناث
لم تنصرف بالاتفاق للتانيث مع العلمية لكنها لا تكون ح
مما نحن فيه والسبب في كل منها العدل التحقيقي والوصف
الاصلي اذ العارضي صار اصليا في المعدول لاعتباره في
وضعه ونحو جمع وكتع وبتع وبصع حال كونها جموعا فان جمع
جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تكسير فعلاء صفة فعل و
اسما فعالي فهو معدول عن احدهما واجمعون شاذ وان

نحو ح وقيل وما بينهم بينهم جامي

يعني ان اصل المعدول عنه في فرضه في الكلام
بتقدير الاضافة بون بعيد ١٢

اي التفصيل على ما ذكر اولا

وان كان اجمع في الاصل افعل التفضيل فجمعا شاذ وقيس عليه
البواقي والسبب فيها العدل التحقيقي والوصف الاصلي على
الاصح ولا يضره الغلبة الاسمية وقيل التعريف الاضافي
لانه بتقدير جميعهم حيث لا يؤكد بها الا المعرفة وعدم ملايمة
ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملايمة
تقديرها وقيل التعريف الوضعي وهو التعريف بلا اداة فهو
يشبه العلمية ولهذا الاختلاف لم يقيدها بالصفات كما
في الاول وانما قيد بجمعها لانها لو كانت مفردة بان جعلت
اعلاما تكون كما سبق ونحو عمر وزفر وزحل اسم نجم من
النجس وقزح اسم جبل في مزدلفة حال كونها اعلاما والا
السبب فيها العدل التقديري والعلم ولو لم تكن اعلاما بان
نكرت لانصرفت لبقائها على سبب واحد والثاني قياسي
وهو ما لا يتوقف منعه بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر
فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور كما يشير اليه باداة
السور الكلي في قوله وهو كل علم على وزن اي هيئة مخصوص
بالفعل في الوضع الاول فلا يوجد في الاسم الا منقولا عن
الفعل او العجم كضرب مجهولا وشمر مشدد العين علم الفرس
الجماح معناه في الاصل اسرع في المشي وبقم منقولا من
العجم وانقطع واجتمع واستخرج وغير ذلك من اوزان

حاشية:
جمع
اي جميع الوضع على غيره
بالنظر الى المؤكد
بضم الهمزة وفتح الواو
بضم السين وقيل هي الكواكب
والخنس الكواكب كلها وقيل السيارة دون الثابتة صحاح
قوله كما في الاول اي كما قيد في الصنف الاول اتفاقا بقوله صفات حاشي
اي اصل عمر عامر واصل زفر زافر جامي
لا ثنائي لان فيه يوجد الاسم على هذه الهيئة منه

الحالات والسداسی معلومة او مجهولة وکذا فوعل مجهولا او
فی محل اوله ای الوزن او بجاز بالحلول احدی زوائد المضارع
التی لها نوع اختصاص به وهی حروف اتین حال کون
ذلک الوزن غیر قابل للتاء المتحرکة للتانیث لان لحوقها به
یخرجه عن کونه وزن الفعل لاختصاصها بالاسم ثم یکون
معها غیر منصرف للعلمیة والتانیث کیعملة وارملة اذا
سمی بهما فیدخل فی قوله کل علم فیه تاء التانیث لا الوزن کی
الفعل کما لا یخفی نحو یزید ویشکر واحمد والسبب العلمیة ووزن
الفعل وکل افعل التفضیل والصفة ای کل ما کان علی وزن افعل
موضوعا للتفضیل والصفة نحو افضل للتفضیل وابیض للصفة
والسبب الوصف والوزن ولم یقید هنا بعدم قبول التاء
اذ کل منهما من حیث انه افعل التفضیل والصفة لیس احتمال
لقبولها بل عدمه قطعی اذ مؤنث الاول فعلی ومؤنث الثانی
فعلاء وکل اسم اعجمی غیر عربی فی الاصل استعمل فی اول نقله
الی العرب علما سواء کان علما فی العجم ایضا او اسم جنس نقل
علما فظهر الخلل فی عبارة الکافیة حیث قال شرطها ان تکون
علمیة فی العجمیة وما وجه من التعمیم للحقیقی والحکمی فجمع
بین الحقیقة والمجاز ولا قرینة لعمومه والاصوب ان یقال
ان الثانی ملحق بالاول دلالة للاشتراک فی العلمیة لکن

او ان کان من الالوان والعیوب
او ان کان غیرهما

وهی اثبات حکم فی الفرع مثل حکم الاصل بعلة متحدة نوعا حاشیة

اسم امراة بغوث زوج

لكن الشرط فيها ظهور العلة للكل وفى وجوده ههنا خفاء لا
يخفى كذا فى الامتحان ووجه الاشتراط بقاء العجمة بحالها و
ظهورها اذ لو لم يكن كذلك لتصرف فيه العرب بادخال
اللام والاضافة والتعريب والتغيير فيكون كاللفظ العربى
فيضعف العجمة فلا تؤثر وهو اى والحال ان ذلك الاعجمى
زائد حروفه على الاحرف الثلثة او متحرك الاوسط نحو
قالون كان فى لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما
لاحد رواة نافع لجودة قراءته قدمه للتنبيه على دخوله بلا تكلف
وابراهيم هما مثالان للزائد على الثلثة الاول للثانى والثانى
للاول وشتر وسقر فنوح منصرف اعلم ان ههنا ثلثة
مذاهب الاول جعل العجمة كالتانيث المعنوى بدليل اعتبارها
فى ماه وجور فيجوز فى نوح الوجهان كهند فهذا للزمخشرى
وقد زيفوه بان التانيث امر حقيقى وله علامة تظهر فى بعض
التصرفات والعجمة امر اضافى لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم
من اعتبار التانيث فى نحو هند اعتبار العجمة فى نحو نوح واما
اعتبارها فى نحو ماه للتقوية لا للاستقلال السببية وانه لم يسمع
قط منع الصرف فى نحو نوح بخلاف هند والثانى عدم اعتبار
تحرك الاوسط فى العجمة اصلا بخلاف التانيث لان اعتباره
فى التانيث لقيامه مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى

اى مايقاربها عن التنوين

بخلاف عبارة الكافية

لكونه اسم جنس فى العجم

لكون ذلك الاسم علما فى العجم

وبهذا قيل لا طريق الى معرفته الا السماع

بوجود التأنيث في الجملة. وهذا لا يعقل في العجمة. اذ لا علامة
لها حتى يستدل بها عليها. فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة
فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون
الاوزان الخفيفة ويكثرونها في كلامهم فتقوية الزيادة
للعجمة معقولة. وتجرد زيادة حركة لا يوجب طولا مؤديا
الى الثقل في لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو حجر بخلاف الرباعي
وهذا لسيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضي. والثالث
اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا لابن الحاجب ومن
تبعه ورد بانهما اسما بقعة وقلعة. وانما يظهر الثمرة
في نحو لمك اسم رجل ولم يسمع منعه ذكره في الامتحان وتبع
ابن الحاجب في هذه الرسالة. وكل مؤنث علما او لا بالالف
مقصورة كانت او ممدودة. والمراد بها الهمزة المنقلبة
لا ما قبلها والتسمية بالالف باعتبار الكون وبالممدودة
باعتبار السببية فافهم نحو حبلى وحمراء قيل انما قامت
مقام العلتين للزومها للكلمة وضعا مثلا لا يقال حبل ولا
حمر بخلاف التاء فانها ان لزمت لزمت بعارض كالعلمية
ورده المص بانه ان ارادوا عموم السلب في التاء فمنقوض
بنحو ظلمة. اذ لا يقال ظلم بمعناها وان ارادوا سلب العموم فكذا
الالفان نحو ذكرى وضراء. وان ارادوا بحيء التاء للفرق مطرد

مطردا في بعض الصفات فكذا المقصورة في افعل التفضيل
والممدودة في افعل الصفة الآن بدعوا مع عدم تغير الصفة
والكثرة ولكن ليس بقوي الآن ينضم اليه قلب قلب التاء
هاء وهي حرف خفي كانه معدوم فغلب مفارقة التاء
وندر مفارقة الالفين فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم
وكل علم فيه تاء التانيث لفظا زائدا على الثلثة او ثلاثيا
متحرك الاوسط او لا نحو فاطمة وحمزة او تقديرا اما شرط
فيهما العلمية ليصير التاء لازما لان الاعلام محفوظة عن
التغيير بقدر الامكان ولانها وضع ثان فيكون التاء حرف
مبنى بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى فيلزم وهواى و
الحال ان العلم الذي فيه التاء تقديرا زائد حروفه على الاحرف
الثلثة علما لمؤنث او لا نحو زينب وهو متحرك الاوسط
حال كونه علما لمؤنث نحو قدم اسم امرأة وينبغي ان يقول
او عجمة ليشمل مثل ماه وجور وجه هذا الاشتراط ضعف
التاء المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظة الا بقيام شيء في
اللفظ مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها
بدليل عدم ظهورها في مثل عقيرب مع وجوبه في مثل قديرة
وحركة الوسط قائمة مقام الرابع بدليل وجوب الحذف في
مثل جمزي مع جواز مثل جلوى والعجمة وان لم تكن مؤثرة في

اي في ذي الاوسط

الالف النسبة الساكن الاوسط

قوله على مع ليس جميع التاء بلازم بل بعضه ثم بقدر الامكان اشارة الى انه قد يتصرف فيها اذا لم يمكن الحفظة كما في الترخيم حاشية الامتحان

قوله والقائم مقام التاء تارة هو الحرف الرابع و بالواسطة هو الحركة وهي قائمة مقام الرابع وكذا العجمة تحرك فان لسان

قوله وثقل الاول ظاهر وكذا العجمة العجم ثقيل على لسان العرب فان تقييد المقابل حسن المقابلة بينهما لداعي تعميم المقابل الاخر عصام

قوله يدعو الى

قوله مع جواز مثل جلوى في النسبة الى ماكان الرابع فيه الفا زيدا والثاني ساكنا فانه لم يكن الواو بمنزلة الحرف لخفته لم يصر الالف فيه كالخامس فلم يجب حذفها ويجوز حذفها كما بزيادة الالف قبلها تشبيها لها بالممدودة حاشية

اي حذف الاخر لان اصله جمزي وانه يا النسبة وحذف الالف وجوبا لقيام حركة الوسط مقامها

الثلاثي الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل من تقوية التأنيث
ولضعف هذين لا يؤثران الا فيما مسماه تأنيث بخلاف الرابع
كما اشار اليه بقوله علما لمؤنث وقيل السلاسة تشغل احد الامور
عن مقاومة الخفة لثقل احد السببين ومزاحمتها لتأثيره
ورده المص بانه لا طائل له اما اولا فلان تأثير العلل ليس
للثقل بل للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل لها كيف
والعلمية والوصف والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول
الخفة في الاخير ظاهر واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه
وجور اعلاما للذكور يدل على ان مدار الاشتراط وعدمه
ضعف التأنيث وقوته اذ الخفة والمقاومة سيان في
الحالين ولو سمي به اي بذلك المتحرك الاوسط مذكر صرف
لغاية ضعف التأنيث ح فلا يقويه الا القائم مقامه بالذات
فلو سمي بالزائد على الثلثة منع لقوة تأنيثه اصليا والا فمنصرف
في كل حال لكل مكسر بغير تاء فان تأنيثه بتأويل الجماعة ولا يلزم
لجواز تأويله بالجمع فمثل كلاب اذا سمي به مذكر صرف ولو
كان علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه لضعف
تأنيثه ومنعه لوجود السببين ولو كان احدهما ضعيفا نحو هند
وكل علم في الحال ليتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة
وهذا اولى من قولهم ليأمن من الزوال فيحصل له نوع قوة

قوله بخلاف الرابع لكون القائم فيه بلا واسطة
وكونه لفظيا حاشية

اي ليتحقق الافراد لفظا ومعنى وفرعيته باعتبار
الاصل فانه فرع الافراد والاصل الذي لم يسبقه
اي التركيب الاصلي من الشرح

كانه قيل اذا تحقق الافراد فلا يوجد سبب
هو التركيب فاجاب بقوله وفرعيته الخ

بان لم يحتج الى تأويل غير الاسم

قوة ذكره في الامتحان مركب من اسمين في الاصل لان نحو النجم
وبصرى علمين منصرفان لان الحرف لعدم استقلاله لا يعتد
بجزئيته فكانهما لا تركيب فيهما حتى يؤثر ونحو من زيد و
ان زيدا ويزيد مع الضمير وتابط شرا اعلاما محكيات فلا
يظهر فيها منع الصرف ليس احدهما عاملا في الاخر
بالاضافة او بكونه بمعنى الفعل احترز به عن مثل عبد الله
وضارب زيدا لانهما محكيان فلا يظهر فيهما المنع ولان
الاضافة لما اثرت في المضاف الصرف فلا تؤثر في المضاف
اليه المنع لان غير المختار لا يؤثر الضدين فان النار لا
تؤثر الا حرارة والماء الا برودة ولا الثاني صوتا في الاصل
مثل سيبويه فانه مبني او محكي بناؤه ولا متضمنا لمعنى الحرف
في الاصل عاطفا او جارا كخمسة عشر وجاري بيت بيت
علمين لانهما محكيا البناء على الاصح فلا يظهر اثر المنع ولقد
اصاب في زيادة بهذين القيدين كما اصاب في زيادة اسمين
لكن لا بد من ان يزيد ولا معربا قبل العلمية احترازا عن مثل
حيوان ناطق وزيد انسان علمين لكونهما محكيين ايضا
بل لو زاد ذلك لكفى عن قوله ليس احدهما عاملا في الاخر ولو
زاد ايضا ولا مبنيا لاغنى عن القيدين الاخيرين ايضا و
ايضا لو قال بعد قوله مركب بدون النسبة او مع الامتزاج

لكان اخصر واشمل وامنع والثانى اوضح كما لا يخفى نحو
بعلبك وحضرموت على اللغة الفصيحة كما يجئ وسبب المنع
العلمية والتركيب وكل ما فيه الف ونون زائدتان فى الآخر لا
اصليتان ولذا سميا مزيدتين وتسميان مضارعتين لشبههما
بالفى التأنيث قيل فى امتناع دخول التاء وقيل فى كونهما مزيدتين
علما ليمتنع بالعلمية عن التاء ويتحقق المشابهة بهما او وصفا
لا يدخله التاء لما مر من تحقيق المشابهة بهما نحو عمران والسبب
الالف والنون والعلمية وسكران مثال لوصف له مؤنث
لا يدخله التاء كسكرى ورحمن مثال لوصف لا مؤنث له فضلا
عن دخولها والسبب الالف والنون والوصف وكل جمع حاليا
او اصليا كحضاجر تحقيقا او تقديرا كسراويل على وزن فعالل
او فعاليل بان كان اوله مفتوحا وثالثه الفا وبعده حرفان
متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن ولو فى الاصل كدواب
فانه غير منصرف على الاصح ومثل دواب وجه اشتراط احد
اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى وتكرر الجمعية
فى البعض ولذا سمى منتهى الجموع فيقوى الجمعية لم يقل بلا هاء
ولا ياء احترازا عن مثل فرازنة ومدائنى بناء على ان المتبادر
كونه على وزن احدهما بدون اتصال شئ وهو الظاهر من
المثال على ان المختار عنده كون التاء فى مثل فرازنة جزء

ای كلاهما

ای علمًا للوضع

ای ولو كان الحرفان المتحركان بعد الالف فى الاصل الوضع

كما سادر جمع السورة بمعنى جمع سوار

علة للمنع

ای الجمع

ای بهذین الوزنین

عما من نظر فى الامتحان وحاشيتها وعدم
وتخالف صيغة المنكر بالمؤنث ... الى ان الفى التأنيث كذلك
اجتماعهما مع التاء ... عن الفى التأنيث
عما يمنع التاء عن الفى التأنيث ولهما اسمان

حضرموت اسم بلد باليمن وغير منصرف بالعلمية
جعلا اسما واحدا فهو بفتح الحاء المهملة و
والتركيب وهو بفتح الحاء ... وسكون الضاد المعجمة وفى
الراء والميم وبضم الميم بلد وقبيلة ويقال
القاموس وبضم الميم ويضاف فيقال
لهما هذا حضرموت وان شئت لا تنون
حضرموت بضم الراء وان صالحا عليه السلام
الثانى قال السيوطى ان صالحا عليه السلام لما هلك قومه جاء مع المؤمنين اليه فلما وصل
اليه مات فقيل حضرموت وذكر المبرد
انه لقب عامر جد اليمانية كان لا يحضر
حربا الا اكثر فيه القتلى فقال عنه حضارا ...
حضرموت بتحريك الضاد ثم ذكر ذلك
فسكنت من على القارى شرح المشكاة

كالكلاب جمع الكلب وبين جمع
سلب واساور جمع اسورة وبين جمع
سوار وانا عيم جمع انعم وهى جمع نعم
...

والمراد من الياء
الياء النسبة

ای لا يعلم ... الاعلام ...
اى جمع الجمع ... للجمع

برشحة ومزيد الحمد ...

جزء فيخرج باتصاله عن الوزن المعتبر فلا حاجة الى الاحتراز
كما صرح به في الامتحان نحو مساجد ومصابيح وفي التمثيل بهما
دون مثل دراهم ودنانير تنبيه على ان المراد الوزن الذي
التصغيري لا التصريفي وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة المتحرك
بالمتحرك والساكن بالساكن بدون اشتراط التعبير عن الاصول
بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه كما في التصريفي
ويقال له وزن عروضي ايضا كما صرح به افاضل العصام
ويجوز صرفه اي لا يمتنع جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة
بادخال الكسر والتنوين لما مر من تعريفه لضرورة الشعر بان
يخل بالوزن او سلاسته لو منع فالاول كقوله صبت على
مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا والثاني كقوله
أعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
او للتناسب على قرأة نافع والكسائي صرف ليناسب سلاسلا اغلالا بعده
وقواريرا ليناسب قطرا بعده وكل ما لا ينصرف اذا اضيف الى
شيء او دخله لام التعريف انصرف حقيقة وجد فيه السببان او
لا لدخول الكسر عليه وعدم دخول التنوين للاضافة او اللام
لا لمنع الصرف فافهم نحو مررت بالاحمر مثال للثاني قدمه على مثال
الاول لئلا يقع الفصل بين المثال والممثل او احمرنا مثال للاول ولا
مجال لعدم الفصل فيه فافهم والتقسيم الثالث منها تقسيمه تحته
اي من تقسيمات الاربعة

بحسب النوع وهو اى الاعراب بحسبه اربعة بالاستقراء رفع ونصب
هما مشتركان بين الاسم والفعل غير مختص كل منهما لكن معناهما في
الاسم علم الفاعلية والمفعولية وفي الفعل ما يشبههما فمعناهما
المشترك علم الفاعلية والمفعولية وما يشبههما كذا ذكره الفاضل
العصام وجر مختص بالاسم لا يوجد في غيره معناه علم الاضافة
وجزم مختص بالفعل معناه ما يشبه الجر في الاختصاص وعلامة
الرفع اى علامة هى الرفع فالاضافة بيانية كشجر الاراك او علامة دالة
على ما دل عليه الرفع لان الاعراب عنده عبارة عن الحركة و
الحرف واما على رأى من جعله نفس الاختلاف فالمعنى علامة
دالة على الرفع الذى هو الاختلاف وهو ظاهر اربعة ضمة
في الاسم والفعل وواو اى واو جمع المذكر السالم والاسماء
الستة في الاسم والف اى الف التثنية في الاسم ونون اى نون
التثنية والجمع المذكر والواحدة المخاطبة في الفعل وعلامة
النصب خمسة فتحة في الاسم والفعل وكسرة في الاسم الذى هو الجمع
المؤنث السالم والف في الاسماء الستة السابقة وياء اى ياء
التثنية وجمع المذكر السالم وحذف النون في الفعل وعلامة
الجر ثلثة كسرة في المنصرف وفتحة في غير المنصرف وياء في التثنية
والجمع المذكر السالم والاسماء الستة وعلامة الجزم ثلثة حذف
الحركة من اخر المضارع الصحيح الذى لم يتصل باخره ضمير وحذف

والمراد بالرفع ما يطلق عليه لفظه وكذا المراد بالنصب فيكون كل منهما قدرا مشتركا بينهما يجعل [illegible] وما يشبه والآن فالرفع مثلا بمعنى علم الفاعلية او ما يشبه [illegible] يجعل [illegible] ويجعل مفهومه احد هذين الامرين تامل

ولا يبعد ان يكون معنى الرفع في الفعل ما يشبه علم الفاعلية ومعنى النصب ما يشبه علم المفعولية ومعنى الجزم ما هو بمنزلة الجر في الاختصاص عص

حذف الاخر من المضارع المذكور اذا كان معتل الاخر وحذف
النون المذكور والتقسيم الرابع من التقسيمات الاربعة ا
للاعراب تقسيم بحسب الصفة فهو اى الاعراب بحسبها ثلثة لفظى
يظهر فى اللفظ اى لفظ ماله الاعراب وهو الاصل لانه علامة
وحقها الظهور وتقديرى ومحلى فلنذكر الاخيرين حتى يعلم
ان ما عداهما لفظى لانحصار الاعراب فى هذه الثلثة فلا
حاجة الى الذكر وفيه بحث لان من مواضع التقديرى مالا يدخل
فيما ذكره من المواضع السبعة له وهو ما سكن اخره لمجرد
التخفيف او للادغام فيما بعده نحو بارئكم بتسكين الهمزة فى
قرأة ابى عمرو ونحو الرحيم ملك يوم الدين فى قرأة ابى عمرو و
غيره وما يتبع حركة اخره بحركة غيره اعرابية او لا للتناسب
نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قرأة ابى جعفر والحمد لله
بكسر الدال على قرأة الحسن البصرى ونحو يا زيد الظريف بضم
الفاء وجحر ضب خرب بالجر الجوارى فى خرب اذ ليس حركة اخره
بنائية ولا اعرابية بل للمناسبة والاعراب مقدر صرح به الدما
الدمامينى فيكون التسمية بالجر للمشاكلة اللهم الا ان يقال
ان الاول ملحق بالموقوف عليه دلالة للاشتراك فى اشتغال
الاخر بالسكون والثانى بالمحلى للاشتراك فى اشتغال الاخر بالحركة
الغير الاعرابية فافهم فالتقديرى مالا يظهر فى اللفظ بل يقدر فى

اى نون التثنية والجمع المذكر والواحدة المخاطبة

صفة لفظى على انه بيان له لا احتراز فيه او اللفظى ما يظهر فى اللفظ فقط لا غير [illegible]

الرحيم ملك بادغام الميم فى الميم بعد سلب حركة الميم وكسر الدال [illegible]

الخرب وان فتح العين وكسر [illegible]

[illegible] اثبات حكم فى الفرع مثل حكم الاصل و [illegible]

وهى اثبات حكم فى الفرع مثل حكم الاصل بعلة متحدة نوعا [illegible] والمفهوم الموافقة نحو الخطاب ومفهوم الموافقة فانه موقوف على الاجتهاد

احتراز عن القياس

وذلك فيما يوصف المضاف اليه لفظا و يقال له الجر بالجوار للمضاف اذا لم يلبس وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف و المضاف اليه فجعل ما هو نعت الاول نعتا الثانى لفظا وذلك لا ينبغى ان يضاف الى المضاف نحو هذا جحر ضب خرب والخليل شرط فى اجراء الجوار ان يوافق المضاف والمضاف اليه افرادا او تثنية او جمعا فلا يجيز الا هذا جحر ضب خرب واستشهد سيبويه خلافا لسيبويه بقوله [illegible]

شيخ رضى

اخره لمانع فيه غير الاعراب الحقيقي اذ لو كان حقيقيا
يكون محليا كما يجئ ولا يكون التقدير الا في المعرب الاصطلاحي
كاللفظي وذلك التقدير في سبعة مواضع وجعلها البيضاوي
ثمانية والمص نقصها وجعلها خمسة بان ادخل في الثاني ما
جعله رابعا وجعل السادس مشتملا على ما جعله سادسا وسابعا
وثامنا وزاد الخامس والسابع فتنبه ولا تكن من الغافلين
الموضع الاول معرب مفرد اخره الف وان حذف لالتقاء
الساكنين لا لمجرد الخفة فهو منوي لا منسي فيكون كالملفوظ
فان كان ذلك المفرد اسما فاعرابه في الاحوال الثلث تقديري
لتعذر الحركة على الالف ملفوظا ومقدرا نحو العصا وعصا
وان كان فعلا فرفعه ونصبه تقديري لوجود ذلك الالف في تينك
الحالتين وجزمه بحذف ذلك الالف لفظي لوجوده في اللفظ
نحو يخشى ويخشى الله ولن يخشى ولن يخشى الناس ولم يخش الا
الموضع الثاني ما اسم معرب مطلقا اضيف الى ياء المتكلم
ولو حذفت وقلبت حال كونهما غير تثنية فانهما اذا اضيفت
اليها يكون اعرابها لفظيا لوجوده في اللفظ نحو مسلماي و
مسلمي ومسلمي بالتشديد فان كان ذلك الاسم المعرب جمع
المذكر السالم فرفعه تقديري للزوم القلب والادغام فقط دون
نصبه وجره فانهما لفظيان لان ياءه مدغم فالاولى تقديمه كما في الاوائل

وهو ما ليس بتثنية ولا جمع المذكر السالم اضيف الى ياء المتكلم
وهو الاسماء الستة
احتراز عن المثنى فان اعرابه لفظي في نحو
حال من ضمير اضيف

الاولى نحو جائى مسلمى اصله مسلموى قلبت الواو ياء وادغمت

وان كان غيره اى غير جمع المذكر السالم فالكل اى كل اعرابه تقديرى

سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او مؤنثا سالما لوجوب الكسر

او السكون او الفتح قبل العامل وتعذر اجتماع الحركة والسكون

والحركتين مثلين وضدين بعده ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة

اعرابا بعده وان قاله البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل

العامل اعرابا بعده فى التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف

العامل بخلافهما ولا للبناء وان ذهب اليه الجمهور لان الاضافة

الى الضمير لا يوجبه نحو غلامك وغلامه نحو غلامى وابى ورجالى و

مسلماتى والموضع **الثالث ما** اسم معرب مطلقا فى اخره اعراب

يحكى اى حركة او حرف يحكيه والتسمية بالاعراب مجاز

بالكون اذ ليست باعراب فى الحال كما اشار اليه فيما سبق

بقوله غير الاعراب الحقيقى انما جعل اعرابه تقديريا للزوم

اشتغال الاخر بالحكاية فصار كالثانى ولذا قدم على الرابع

عكس ما فى اللب حال كونه اما جملة فى الاصل منقولة فى الحال الى

العلمية نحو تأبط شرا فان الصحيح انه معرب اعرابه تقديرى

وقيل مبنى كما قبل العلمية او مفردا فى قول القدم الجارى واما بنو

تميم فلا يردون الحكاية فى المفرد واليه ذهب كثير من النحاة

منهم سيبويه نحو من زيدا ذكر منصوبا اشعارا بان السؤال عن

قوله مركب صفة علم جزؤه مبتداء الثاني صفة معمول خبر المبتدا والجملة مجرورة المحل صفة بعد الصفة لقوله علم

زيد المنصوب فتعذر رفعه لفظا مقولا لمن قال ضرب زيدا
ونحو دعني عن تمرتان اعرابه بياء مقدرة والملفوظ حكاية لمن
قال الك تمرتان وكذا اى كالمذكور في كون اعرابه تقديريا لاشتغال
الاخر بالآخر كل علم مركب جزؤه الثاني معمول في الاصل لما لا
اعراب له اصلا فلا يمكن اظهار اعرابه في هذا الجزء ايضا فيكون
تقديريا نحو ان زيدا وهل زيد ومن زيدا علاما فان كلا منهما
معمول في الاصل لما لا اعراب له وهو الابتداء في الثاني والحرف
في الاول والثالث بخلاف نحو عبد الله ونحو مضروب غلامه غلمين
من العلم المركب الذي جزؤه الثاني معمول لما له اعراب في الاصل
فان اعراب الجزء الاول اى الاعراب الذي يظهر فيه اذ لا
اعراب له في الحال لكونه جزء كزاء زيد بل للمجموع على ما هو المختار
عنده كما حقق في الامتحان منهما اى من نحو عبد الله ونحو
مضروب غلامه لفظي لظهوره في لفظ ماله الاعراب وان
في وسطه لكونه ماله اعراب في الاصل ومانع في اخره وذلك
اولى من اهدار الاعراب وجعله تقديريا كما اذا كان الجزء
الاول مما لا اعراب له بحسب العامل فان رافعا فمرفوع وان
ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور والثاني مشغول باعراب
الحكاية اى باعراب ملتبس بها ولذا لم يظهر فيه الاعراب
المذكور مع انه الاخر او ما في اخره بناء يحكي والتسمية بالبناء

قال بعض الافاضل في بعض تعليقاته جعل الاعراب منتقلا عن الثاني الى الاول ترجيح له على جعل اعرابه تقديريا مما لا نظير له في كلامهم وتنظيره بمثل اللاى بجاوره زيد حيث اعطي اعرابه الموصول [illegible] فان اعطاء [illegible] لكونه في صورة [illegible] اعراب [illegible] الغاية لا اعطاؤه لما هو [illegible] والوسط محرره

فتقول جاءني ان زيدا ورايت ان زيدا ومررت بان زيدا وهكذا المثال الاخر آه

اى هذه الامثلة كائنة بخلاف آه

فتقول جاءني عبد الله ورايت عبد الله ومررت بعبد الله

اى مشغول بحكاية حركة البناء التي كانت قبل العلمية

بالبناء كالتسمية بالاعراب نحو خمسة عشر علماً فانه اذا لم يكن
علما يكون جزءاه مبنيين كما سيجيء واذا جعل علما يكون معربا
باعراب تقديري على الاشهر لانتفاء موجب البناء الذي سيأتي
وتعذر ظهور الاعراب في لفظه لما هو الحكاية وقيل يكون
مبنيا كما قبل العلمية ومثله سيبويه كما صرح في الامتحان والى
الموضع **الرابع** ما اي اسم او فعل معرب في اخره الاولى ترك في
كما في الاول ياء مكسور ما قبلها وان حذف لالتقاء الساكنين
فانه كالملفوظ لكونه مقدرا لا منسيا حتى يكون اعرابه لفظيا
كما في يد فان كان ذلك المعرب اسما فرفعه وجره تقديري للزوم
تسكين الياء المذكور لاستثقال الضمة والكسرة عليها واما نصبه
فلفظي لخفة الفتحة عليها نحو القاضي وقاض البلد وان
كان فعلا فرفعه فقط دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان
تقديري لاستثقال الضمة عليها بخلاف الفتحة ان لم يلحق باخره
ضمير مرفوع فانه لو لحق به فان كان نون جمع المؤنث يكون
محليا وان غيره يكون لفظيا في الاحوال الثلث نحو يرميان ويرمون
وترمين ولن يرميا ولم يرميا الى اخره نحو يرمي هو وترمي انت
او يرمي وارمي انا ونرمي نحن **والخامس** منها فعل اخره واو
مضموم ما قبلها اذ لم يوجد اسم كذلك فرفعه فقط دون نصبه
وجزمه اذ هما لفظيان ايضا اي كفعل آخره ياء مكسور ما قبلها

البلد بياني
مثال الحذف اليا لالتقاء الساكنين

ولن يرمي ولم يرم

اعلم ان الاسم المعرب بالحروف اما تام الاعراب وهو الاسماء الستة
واما ناقص الاعراب وهو اما الجمع المذكر السالم او التثنية كما سبق
في التقسيم الثاني والمقصود فصل الاحوال الاقسام الثلثة

تقديري لمثل ما مر من استثقال الضمة على الواو والمذكور ان
لم يلحق باخره ضمير مذكور اذ لو لحق به يكون اعرابه لفظيا
او محليا مر نحو يغزو هو وتغزو انت او هي او اغزو انا
ونغزو نحن والسادس منها اسم معرب اعرابه بالحروف ملاقي
لساكن بعده اي كلمة في اولها همزة وصل تفسير للساكن
فانها تسقط عند الملاقاة فيجتمع ساكنان فيحذف حرف
الاعراب فان كان ذلك الاسم من الاسماء الستة المذكورة
من المفردة المكبرة المضافة الى غير الياء فاعرابه في الاحوال
الثلث تقديري لعدم ظهوره في اللفظ لما مر نحو جائني ابو
القاسم ورأيت ابا القاسم ومررت بابي القاسم
فان كان جمع المذكر السالم فان كان ما قبل حرف الاعراب
مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين بفتح النون في
النصب والجر فيتحرك الواو دفعا للساكنين بالضمة
للمجانسة والياء بالكسرة لما ذكر فيكون اعرابه لفظيا
في الاحوال الثلث لظهوره في لفظه نحو جائني مصطفو القوم
بضم الواو ورأيت مصطفي القوم ومررت بمصطفي
القوم بكسر الياء فيهما وان لم يكن ما قبل حرف الاعراب
مفتوحا يحذفان اي الواو والياء للساكنين فيكون اعرابه
تقديريا في الاحوال الثلث نحو جائني ضاربو القوم ورأيت

والجزء الاول من ابو القاسم مرفوع تقديرا فاعله لسقوط الاعراب في اللفظ لالتقاء الساكنين والجزء الثاني مشغول باعراب الحكاية

فى قوله وان كان تثنية

تحرك مضارع مجهول مجزوم تقديراً بان لا بدال السكون بالكسرة لالتقاء الساكنين كما قوله تعالى
لم يكن الذين كفروا عطف على محل جملة قوله فرفعه تقديري هذا على تقدير كون الواو عاطفة
وعلى تقدير كونه استينافا فاهو مرفوع بعامل معنوى الياء و نائب الفاعل

رائيت ضاربى القوم ومررت بضاربى القوم وان كان ذلك
الاسم تثنية فرفعه تقديري بحذف الالف للساكنين وفى نصبه
وجره تحرك الياء بالكسر للساكنين للمجانسة فيكون اعرابه فيهما
لفظيا نحو جائنى غلاما ابنك بحذف الالف ورائيت غلامى
ابنك ومررت بغلامى ابنك بكسر الياء فيهما والموضع
السابع من المواضع السبعة المعرب الموقوف اى الذى
وقف عليه نائب الفاعل بالاسكان حال كونه مما كان اعرابه
بالحركة لا بالحروف اذ ح يكون لفظيا كمسلمون و
يضربون فان كان ذلك الموقوف عليه غير منون بتنوين
التمكن منونا بتنوين المقابلة اولا او كان فى اخره تاء التانيث
فاحواله الثلث اى اعرابه فيها تقديري لعدم
ظهوره فى اللفظ نحو احمد فى الاحوال مثال لغير المنون و
ضاربة كذلك مثال لما فى اخره التاء وضاربات مثال
للمنون بغير التمكن وان كان منونا بتنوين التمكن بغير
بلا همزة او بهاء اى حال كونه بلا تاء التانيث او بلا هاء
منقلبة عنها فرفعه وجره تقديري لسقوط الاعراب بالوقف
دون نصبه فانه وقف عليه بالالف فيكون لفظيا او
لاقتضائه فتح ما قبله الذى هو النصب نحو زيد فانه يقال
جائنى زيد ومررت بزيد بسكون الدال ورائيت زيدا بالالف

واما المحلي وهو ما لا يظهر في اللفظ ولا يقدر في آخره بل في نفسه لمانع عن ظهوره فيها ففي موضعين احدهما الاسم الاول والاخر بدل الثاني الاسم المعرب المشتغل آخره باعراب غير محكي لما عرفت انه لو اشتغل بالمحكي لكان اعرابه تقديريا نحو مررت بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية فيه اشارة الى ان النصب للمجرور فقط لا له مع الجار لان الجار آلة ووسيلة في افضاء معنى العامل الى المعمول فهي اذاً من جملة العامل فلا يكون من جملة المعمول كذا في الامتحان وكذا ان جيء جر رب زيد ومر بزيد فزيد مرفوع المحل على الفاعلية او منصوب على المفعولية في الاول والثانية في الثاني

والثاني منهما المبني العارض الذي يتوارد عليه المعاني المقتضية قال فيما علقه على الامتحان قالوا التقديري انما يكون فيما يستحق الاعراب في نفسه ولكن في اخره مانع والمحلي فيما لا يستحقه فالمانع في نفسه واقول معنى كون الاعراب محليا ومقدرا في النفس ان نفس اللفظ محل الاعراب لتوارد المعاني المقتضية عليه لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا لكونه مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا ما دام ذلك المانع باقيا وبقي بمجرد المحلية

لا رفعا ولا نصبا ولا جرا

فقوله بعض المعربين ايا لجار مع المجرور منصوب المحل باسم الجر او مجرور بتسميته الكل باسم الجزء

الاول مثال للمطلق والاخيران للمخصوص

عطف على جملة هي من جملة العامل لا تفريع عليها فيكون من جملة المفرع على المفرع عليه المفرع الاول تأمل

اي اذا كانت الة ووسيلة في الافضاء

في بحث الظرف

اذا كان مضافا الى الفاعل والمفعول متروكا

اذا كان مضافا الى المفعول والفاعل متروكا

ان الا صلح الا يكون موضعا للاعراب

سواء كان المانع مطلقا او لفظيا وتقديريا

المحلية والاستحقاق له فسمي محلياً حتى لو زال ذلك المانع
لظهر الاعراب لفظاً او تقديراً نحو يا زيد وادعو زيداً او زيد
ضارب عمرو وعمراً او مررت بزيد وقوله تعالى واختار موسى
قومه بخلاف مبني الاصلي فانه ليس بمحل للاعراب اصلاً لعدم
توارد المعاني عليه لعدم دلالته على المعنى المستقل بالمطابقة
وهذا التحقيق مما تفردت به بتوفيق الله تعالى والجمهور
قصروا المانع على البناء وقالوا معنى كونه محلياً انه في محل
لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب فيرد عليهم ان المحلي
قد يكون في المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيداً في
مررت بزيد وضرب زيد شديد وعمرو وضارب زيد منصوب
المحلي واما نحو تأبط شراً علماً فالمختار انه معرب اعرابه تقديري
لكون المانع في الآخر فقط وهو الاشتغال بالحكاية والمفعولية
زالت بالعلمية بخلاف المانع في يا زيد ومررت برجل ضارب
زيد فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافاً اليه مانع
في نفس اللفظ لا في الآخر يمنع من ظهور النصب غاية ما
في الباب ان ذلك المانع اوجب في الآخر مانعاً آخر لكن
التسمية بالمحلي باعتبار المانع الاول دون الآخر فلهذا
لو زال الاول وبقي الثاني صار الاعراب تقديرياً نحو جاءني تأبط
شراً على الصحيح الى هذا كلامه فهو اي المبني عارضياً بالاختلال

او مفعولية شراً

هنا

او اصلية

ما كلمة كان حركته وسكونه اى حركة اخره وسكونه لا بعامل
اى لا بسببه لو دخل عليه بل بان الاصل فى البناء السكون
والعدول الى الحركة بسبب اخر كما يجيء ويماذكرنا لا يرد
الا الاسماء المعدودة داخلة فيه مع ان كونها مبنية
مذهب مرجوح والمختار عنده مذهب الزمخشري وهو
كونها معربة صرح به فى الامتحان لان حركتها تكون بعامل
لو دخل عليها ملتبسا او ملتبسا بخلاف المعرب فانه ليس كذلك
وهو من اغربيته اى اوضحية واظهرية فالمعرب محل او
اظهار المعاني لانه محل المظهر اعني الاعراب ومحل الشيء
محل لوضعه فهو اى المعرب مطلقا ولما كان هذا تفصيلا لما
سبق عطفه بالفاء لان مرتبته بعد مرتبة الاجمال ما كلمة
كان حركته وسكونه اى حركة اخره وسكونه بعامل اى بسببه بواسطة
او بدونها فيشمل مدخول الجار الزائد وغيره مما لا يتعلق بشيء
على ما شعر به تنكير عامل فافهم ثم انه لم يقصد شمول هذين
التعريفين للمبني والمعرب بالحرف مع انهما مذكوران فى
الاقسام لانه اراد التنبيه على انحطاط رتبة ما بالحرف بعدم
جعل التعريف شاملا له والاكتفاء بذكره فى الاقسام وانه لو
اراد الشمول لهما وزاد وحرفه بعد سكونه فيهما لصدق
تعريف المبني على المعرب بالحرف لما مر ان الحرف ثابت قبل العامل

اسما او فعلا او لا وجه لتخصيص كل ... بعضهم ...

اشارة الى ان قوله بخلاف خبر لمبتدأ محذوف او حال منه

فى عبارته تجوز او مسامحة

سبق الثاني ويجيء الاول

العامل وبعده يحصل صفة له وهي الدلالة ولا دلالة له في
المبني حتى يراد به بهذه الصفة كما في المعرب على ما لا يخفى انما
ترك تعريفي ابن الحاجب لعدم حصول الغرض الاصلي من التعريف
بهما وهو معرفة الافراد لاجراء الاحكام عليها وهذه لا تحصل
الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم ان ما عداها معرب ولا يخفى
ان تعريفيه لا يفيدانه مع اختلالهما في انفسهما لانه اطلق
المركب واراد جزؤه او المركب مع الغير تركيبا يتحقق معه
عامله واراد بالمشابهة المنفية المناسبة التي توجب البناء
وهي مجهولة محتاجة الى تفصيل على جميع انواع المبنيات
واراد بمبني الاصل الحرف والماضي والامر بغير اللام دون الجملة و
كل ذلك لا قرينة عليه واكتفى بهذين التعريفين ليحصل نوع معرفة
وضبط بهما بالوقوف على الاستعمال في الجملة واحال تمامها
على تفصيل المبنيات وانما عدل عن تعريفي الجمهور وهما لا
يختلف اخره بعامل وما اختلف اخره به لايهامه ان الاختلاف
بغير عامل حكم المبني واثره المترتب عليه من حيث هو مبني و
ليس كذلك اذ حكمه واثره المترتب على بنائه ثبات اخره على
هيئة مخصوصة ولذا عرفه المطرزي بما عرفه المصنف بعد تعريف
المعرب بالاختلاف **والمبني** مطلقا ولم يفسر لئلا يتوهم رجوعه
الى المعرب من اول الامر على نوعين مبني الاصل اي مبني هو الاصل

يعني لم يقل وهو على نوعين

اي قبل التفكر اي قبل نظر قوله مبني الاصل ومبني العارض

ومبنى العارض اي مبني هو العارض والاول اربعة الحرف قدمه
لكماله في الاصالة اذ لا يقع معمولا اصلا بخلاف الماضي فانه قد يقع
موقع المعرب فيكون معمولا كما مر والماضي قدمه لكون الامر مختلفا
فيه والامر بغير اللام عند البصريين قيد لاخراج عند الكوفيين
هو معرب بجزم بلام مقدرة كما مر والجملة من حيث هي هي
اخرها عن الجميع لكون بنائها مختلفا فيه واعتباريا اذ قد يوجد
في جزئيها الاعراب ووجه البناء عدم توارد المعاني المقتضية
عليها اصلا لعدم دلالتها على المستقل المطابقي واعراب
المضارع بالمشابهة التامة وهي مفقودة فيها ايضا
كما لا يخفى والثاني ايضا على نوعين لازم وغير لازم وا
اللازم منهما ما لا ينفك عن البناء اصلا وهو اي المبني اللازم
المضمرات ووجه البناء الاستغناء بدلالة نفس اللفظ بحسب
اختلافه مادة وصيغة على المعاني الخفية عن دلالة
الاعراب عليها التي هي الغرض من وضعه هذا هو المختار
عنده كما صرح به في الامتحان في بحث المعرب وقيل المشابهة
بالحرف في الاحتياج الى الغير وقيل كونها على لفظ حرف الخطاب
والفصل واسماء الاشارة قيل بنيت لتضمنها الاشارة و
هي لعدم استقلالها معنى حرفي لكن لم يوضع لها حرف كما
(في كونها على حرفين نحو ذا وتا)
فصلها الرضي وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف وحمل عليه

عليه ما عداه وقيل لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها
وهي اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى الم
المتعلق والموصولات ووجه البناء المشابهة بالحرف في الا
الاحتياج الى الجزء ووضع بعضها وضع الحرف غير اي واية
فانهما معربان مالم يحذف صدر صلتهما لالتزامهم فيهما
الاضافة المرجحة لجانب الاسمية فلا يرد كم رجل وجئت
عشرك لعدم لزوم الاضافة فيهما ولا حيث واذ واذا
لما سيجيء ان الاضافة فيها كلا اضافة فلا ترجح جانب الاسمية
وانما بنيا عند حذف الصدر لتأكد شبههما بالحرف من جهة
الاحتياج الى محذوف منوي فشابهتا الغايات ولذا بنيا على الضم
نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا
وينبغي ان يستثنى منهما ومن اسماء الاشارات تثنيتهما لان
المختار عنده كونهما معربة وبين وجهه في الامتحان بان لفظ
التثنية لما كان قياسا مطردا عاما ارادوا ان يجعلوا كله على
وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء
الاول من اثني عشر مع بنائه في غيره كما سيجيء واسماء
الافعال بناؤها لمشابهتها لمبني الاصل اعني الماضي والامر في
المعنى او للفعل الذي الاصل فيه البناء لعدم موجب الاعراب
كاف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع واعراب المضارع

فانه بني على الضم وان موصول مضاف الى الضمير الشيعة وانه مبتدأ محذوف هو وهو والجملة صلة ايهم فانه مع صلته منصوب المحل على انه مفعول لننزعن اي لننزعن الذي هو اشد على الرحمن عتيا احد نازله

وهي الاضافة الى مفرد والتي هي من خواص الاسم المتمكن

فانهما مضافة الى الجملة وما اضيف اليها مضافة الى مضمونها في الحقيقة وهو غير مذكور صريحا فكانه محذوف فهي كالغايات وانها بنيت كالغايات احد نازله

اي هو اشد على الرحمن فحذف هو

اي مع الاضافة لان وضعها ليفيد بعضا من كل فاذا حذف المضاف اليه كان مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان لم يكن مقدرا بقي على اعرابه نحو ايا ما تدعوا الآية فانه مقطوع عن الاضافة في كلتي اعرابه وذلك لانه يصير مبنيا على ما يجيء في الثنايات شيخ الرضي

لان فعال بمعنى الامر مشابه لمبني الاصل في المعنى وما عداه مشابه به في الزنة والمبالغة فلا يصح ان يقال المشابه للمشابه بالشيء مشابه لذلك الشيء لانتفاء جهة المشابهة

عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة فيهما كذا في الامتحان
اي في اف واوه
وقد سبقت هذه المذكورات من المضمرات الى اسماء الافعال
عطف على الخ
فلا حاجة الى ذكرها وما اسم كان على وزن فعال حال كونه
مصدراً معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور او صفة نحو
يا فساق ويا خباث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة او علماً
للمؤنث نحو حذام اسم امرأة قيل بناء هذه الثلثة لمساواة
لمشابهتها في الزنة والمبالغة لفعال بمعنى الامر المشابه
في المعنى لمبني الاصل ورده المصنف بان جهتي المشابهة مختلفان
فلا ينتج قياس المساواة بخلاف ما ذكر في بناء المنادى المفرد
المعرفة كما يجيء فان قيل لم يعتبر العدل في جهة المشابهة
كما اعتبر البعض مع ان قياس المساواة لا ينتج باعتباره ايضا
قلت لانه لم يرض به الرضي حيث قال ان كون اسماء الافعال
معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل
في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج
الفعل عن الفعلية الى الاسمية انتهى اي بلا داع للعدول
عن هذا الاصل فلا يرد عليه ما اورده الفاضل العصام بان
خروج فعال من الفعلية اليها كخروج ثلث ومثلث من ال
التركيب الى الافراد اذ هو لداع كما لا يخفى ثم قال فان ادعى
في هذه الثلثة العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الاصل

نحو تراك بمعنى اترك

فجار فساق حذام

نحو حذام

عند اهل الحجاز ظرف لنحو لفهم معنى التمثيل منه او للنسبة الحكمية او ظرف مستقر خبر مبتدأ
محذوف اي هذا كائن عند اهل الحجاز او حال من حذام او صفة له

الاصل لا يدل على العدل عنه بجواز ترادف لفظين في معنى
لا يكون احدهما معدولا عن الاخر وان ادعى العدل المقدر
لاضطرار وجودها مبنيات الى غير ذلك كما في منع صرف عمر
فلا دليل على كون الاصل المحول عليه معدولا عنه كما عرفت
وان قدر فيه ايضا فهو تكلف على تكلف عند الحجازية قيد
للاخير وهو معرب عند بني تميم الا ما في اخره راء فان اكثرهم
يوافقون الحجازيين في بنائه لانهم احرص للامالة لا سيما
في ذوات الراء والمصحح لها كسرة فالتزموها وقيل لان
الراء حرف مستقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه
اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق
مختلفة وقال المصنف فيه ان هذا يقتضي اختيار الفتح وفيه انهما
يقتضيان عدم انحصار سبب البناء في مناسبة مبني الاصل وان
ضعف ما ذكره الحجازيون لما ذكر والكفاية الا ان يقولوا
هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب الا ان ينضم ما ذكرنا وكحمل
للاصل دون الضميمة. والاصوات وهو اي الصوت في عرف
النحاة كل لفظ حكي به صوت اي لفظ غير موضوع للمعنى بدلالة
تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان للحيوانات او للجمادات
كغاق والحكاية اما بنفس المحكي عنه نحو قال زيد قاق او نخ
اواه واما بمشابهته نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب

اي العلتين

وهو الامالة والراء المتصلة

وهو ما ذكر الحجازيون

او قلت غاق قاصداً اصدار ما يشابه صوت الغراب عن
نفسك من غير تركيب وتخصيص الحكاية بآخر القسم الثاني وتعميم
لشمولها للكل معنى وحكما والغرض الاصلي من النحو معرفة
التركيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما لم يقع غير معقول
مع انه لم يحصر المبنيات فيما ذكروا والتعليل بانه اسم
لا صوت بعد تسليم الاول مردود بان الصوت في عرف النحاة
اعم للاسم وسواه وبهذا الاعتبار عُدّ من اقسام
الاسم وغير الكلمة وهو ما صوّت للحيوان او صدر عن طبع
وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات والتعليل بانه
يصير القسمان قسماً واحداً سهو اذ الثاني نفس ما صوت و
الداخل في الاول حكايته ثم قالوا في سبب بناء الاصوات
الغير المحكية هو انتفاء التركيب وفيه انه مذهب مرجوح و
المختار مذهب الزمخشري كون غير المركب معربا موقوفا ويدل
عليه جواز الساكنين في نحو زيدْ مع امتناعه في نحو اينْ وفي
المحكية كونها حكاية عنها وقد عرفت ما فيه بجهتيه والذي
عندي انه لما تعذر او تعسر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا
غاية المشابهة فمنعوا عن الاعراب لئلا ينتقض وحركوا
الاخير نحو غاق في التركيب بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابها
تقديري كما ذكره في الامتحان فعدّهم بهذا القسم من المبني ليس

من المبني

كما ينع او صوت به للبهايم كنخ بفتح النون وكسر الخاء المعجمة
او فتحها مع تشديدها او سكونها مع التخفيف لاناخة البعير
قال بعض النحاة بهذا القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاه
الرضي وأرى انه الحق لدخوله في حدها كذا في الامتحان فلا
وجه لعدهم هذا القسم قسما من المبني على حدة فذكره هنا
اقتداء لهم لا لانه مختاره وقال فيه ايضا بقي قسم ثالث لله
للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على
معنى بالطبع كنخ عند الاعجاب ووي للمتندم وآه للمتوجع واخ
للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم اجزه على ما يقتضيه
الطبع فاذا حكى دخل في القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو
قال او صوت به للحيوان او صدر عن طبع لكان اشمل
وجعل ذكر البهايم وجعلها علة للتصويت على سبيل التمثيل
تكلف لا يرتكب في مقام التعريف كما لا يخفى على المتتبع العارف
وبعض المركبات اذ ليس كلها من المبنيات فمنه ما صار
اسما واحدا كبعلبك وسيبويه ومنه ما بقي على حاله كخمسة عشر
فالمراد بناء جزئيه وهما كلمتان وسواي ذلك البعض كل كلمتين
في الاصل او في الحال فيشمل ستة اقسام ليس احدهما عاملة
في الاخرى في الاصل سواء كان الاولى مما لها اعراب اولا احتراز
عن مثل تابط شرا او مثل عبد الله ومثل من زيد وان زيدا اعلاما

وأعلم ان التركيب ستة احدها تعدادي والثاني اسنادي والثالث اضافي والرابع مزجي والخامس توصيفي والسادس صوتي موجب عوامل

الحيوان ناطق — بعلبك — غلام زيد — زيد قائم — خمسة عشر — سيبويه

اذ كل منهما يحكى اعرابه تقديري وينبغى ان يقول السمين كما في ما

سبق للاحتراز عن مثل النجم والصعق ولا معبش قبل العلمية

للاحتراز عن زيد قائم ومثل حيوان ناطق علمين لما مر بل لو

قال كل اسمين ليس بينهما نسبة لكان اصوب جعلتا اسما

واحدا بان جعل مجموعهما علما دالا على معنى واحد فان كان الثاني

صوتا بنيا اى الجزآن اما الاول فليس محل للاعراب لكونه جزء حقيقيا

من الاسم فلم يحتج الى سبب البناء واما الثاني فلكونه مبنيا قبل

التركيب وهذا سلوك مسلك الغير والا فقد مر ان الصواب عنده

انه ليس بمبني قبل الحكاية وبعدها معرب باعراب تقديري وكسر الثاني

عند الوصل لامتناع الساكنين وكون الكسر اصلا في التحريك وفتح

الاول للخفة نحو سيبويه معناه قبل العلمية الراغب في السيب

وهو التفاح او الرائح اياه اى الواجد ريحه سمي به امام النحاة

عمرو بن عثمان الشيرازي لكمال رغبته فيه او لكثرة شمه اياه و

ان لم يكن الثاني صوتا بني الاول على الفتح لما مر ان كان آخره حرفا

صحيحا نحو بعلبك اسم بلد بالشام مركب من بعل وهو الزوج او

الصنم وبك صاحب هذا البلد من بك اى زحم او من بك عنقها اى

دقها وحضرموت اسم بلد وقبيلة وهما اسمان في الاصل جعلا

واحدا وعلى السكون ان كان آخره حرف علة لثقل الحركة عليها من

حيث هي حركة وان كان فتحة نحو معدي كرب واعرب الثاني حالكونه

في آخر شرح قوله كل لفظ حكي به صوت آه

اى الجزء الثاني الذي هو الصوت آه

لا الوقف لانه فيه بالسكون واغتفر في الوقف التقاء الساكنين

قوله وهذا اى عدم بناء هذا مع المبني سلوك آه والا اى وان لم يكن سلوكا مسلك الغير فيخالف كلامه في الامتحان اذ قد مر نقلا عن الامتحان ان الصواب آه

عاصم احمد

من الاسم وخفة الفتحة

اى الجزء الثاني في بعلبك وحضرموت ومعدي كرب

المذكورين بعد قوله وان لم يكن صوتا بنى واعرب

اى بالمعرب وغير المنصرف

ثم قيل اطلاق الجزء باسم الكل

كونه غير منصرف للعلمية والتركيب ولا يخفى ان المعرب وغير
المنصرف انما هو المجموع لا الثاني فقط لكن لما كان الاعراب والمنع
ظاهرين فيه واخره اخر المجموع عبّر عنه بهما تسامحا او تجوزا
على اللغة الفصيحة متعلق بالبناء والاعراب معا اما على غيرها
فيعرب الاول تشبيها له بالمضاف حيث يسقط تنوينه بالـ
بالتركيب فيجري الاعراب فيه لفظا او تقديرا على حسب العوامل
وقيل يجوز في مثل معدي كرب فتح الياء واسكانه في نصبه ويعرب
الثاني ايضا تشبيها له بالمضاف اليه في الصورة فيجري مع منع
الصرف على رأي ان قدر انه اسم للمؤنث كما اذا قدر ان كرب
اسم للكربة وبك اسم للبقعة يقال هذا بعلبك ورأيت بعلبك
ومررت ببعلبك بالحركات الثلث في اللام وفتح الكاف في
الاحوال الثلث ومع الصرف على رأي اخر ان قدر انه اسم للمذكر
كما اذا قدر ان كرب اسم للحزن وبك اسم للمكان او صاحب البلد
فيكسر الكاف في الاحوال الثلث ويبنى الثاني ايضا على رأي تشبيها له
بخمسة عشر وجه عدم فصاحة هذه اللغة كونها مبنية على تشبيه
ما ليس بمضاف بتركيب اضافي في مجرد الصورة وجعل كل من الجزئين
الحقيقين كلمة باعتبار دلالته على المعنى في الاصل على ان التشبيه
بخمسة عشر في وقوع الثاني عقيب الاول غير صالح للسببية للبناء اذ
المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك مع انهما غير مبنيين وان قياس

اى كهذا التركيب

المساواة غير منتج فيه كما مر وان لم تجعلا اي الكلمتان اسما واحدا
ولكن تضمن الثاني حرفا عاطفا او جارا فان لم يكن الاولى لفظا اثنين
بنيا اي اللفظان او الجزآن قيل اما الاول فلوقوع اخره في وسط
الكلمة الذي ليس محلا للاعراب واما الثاني فلتضمنه الحرف وقال
المصنف فيه انهما كلمتان بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى
وايضا يلزم عدم انحصار سبب البناء على ما سبق بيانه والذي
عندي ان التضمن للجزئين معا فلذا بنيا انتهى وسلك في هذه الرسالة
مسلك الجمهور على الفتح ان كان اخرهما حرفا صحيحا وعلى السكون ان
كان اخرهما حرف علة لما مر نحو احد عشر واحدى عشرة وثلثة عشر
وثلث عشرة وحادي عشر وحادية عشرة والزائد عليها منتهيا
الى تسعة عشر وتاسعة عشرة فيرسد به ما دون العشرين وفوق
العشرة سواء اريد المتعدد وهو القسم الاول والواحد منه و
هو الثاني والتضمن في الاول ظاهر لا في الثاني اذ ليس المعنى حادي
وعشر فوجهه ان القياس ان يكون المفرد من المتعدد اسما
على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد ولم يتيسر ذلك في احد
عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل
على اول الجزئين ليوذن من اول الامر ان المراد المفرد من
المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة من حيث
المعنى على العدد المشتق هي منه ثم حذف العاطف في نحو حادي

حيث قال تضمن الثاني ولم يقل تضمنا حرفا

كثر استعماله حتى يفهم منه القرب من غير نظر الى البيت والبيت فصار اسماً واحداً وبنيا
هذا اما قاله السيد عبد الله وهذا بدل عن ان بيت بيت مركب مبني جزآه على الفتح منصوب المحل
على الحال من جاري على قول من قال يكون الجزء ذا الحال او مرفوع المحل خبر بعد خبر للمبتدأ او هو جاري
حال كونه قريباً او هو جاري قريب منه زيد زاده

حادي عشر وبعد في نحو حادي وعشرون والمعنى واحد ونحوه هو
اي فلان جاري بيت بيت اي ملاصقاً بيتي وبيته او
بيت منه منتهٍ الى بيت مني او ملاصق بيت مني يعني
الجار القريب وهو بين بين اي وقع بين هذا وبين ذلك
يقال هذا الشيء بين بين اي بين الجيد وبين الردي اشار
بهذا الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد وان كان الاولى
لفظ اثنين بني اللفظ الثاني لما مر من التضمن واعرب
الاول وحذف نونه قيل لما حذف العاطف كان على صورة
المضاف فحذف النون واعرب وفيه ان هذا منقوض بمثل خمسة
عشر كما لا يخفى وقيل اجراء لباب التثنية مجرى واحد وهم
الذين يقولون باعراب هذان واللذان وان حذف النون
للايجاز المطلوب وايناس المحذوف وقال الفاضل العصام لان
الجزء الثاني منزل منزلة نون اثنان فكما لا يثنى اثنان مع
النون لا يثنى مع ما هو بمنزلته ويدل عليه عدم جواز اثني عشرك
وجواز ثلاثة عشرك نحو جاءني اثنا عشر رجلاً ورأيت اثني عشر رجلاً
ومررت باثني عشر رجلاً وبعض الكنايات لان بعضها معرب
كفلان وفلانة وهن وبعضها ليس من هذا الباب كضمير الغائب
اما لم يعرفها لانها على معناها اللغوي وهو ان يعبر عن شيء
معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض كالابهام على السامعين

فعلم ان نحو حادي عشر متضمن بحسب المعنى

نحو جاري بيت بيت اي ملاصقاً بيتي وبيته او بيت منه منتهٍ الى بيت مني حتى يفهم منه القرب من غير نظر الى البيت والبيت فصار اسماً واحداً وبنيا سيد عبد الله

بالجار في هذا المثال لا المفهوم من الاضافة اسم مركب مبني جزآه على الفتح بمعنى المتوسط بين هذا وبين ذاك مرفوع المحل خبر المبتداء زكريا

لان البناء امر عارض الذي فرجع الى اصله الذي هو الاعراب العصام

وقال الفاضل العصام هذا اقرب الى الضبط والبعد عن التحكم في الفرق بين اللذان واثنا عشر

وعن تصحيح التركيب ...

دفعاً لنقل التركيب بحتاج

ونحوه غير انهما لمعنى ما يكنى به وهو اى ذلك البعض كم ويجئ لمعنيين
اى الكنايات

محتاجين الى التمييز ففرقوا بين تمييزيهما فى الاعراب تمييزا بينهما اى بين كمين

اشار اليه بقوله يكون للاستفهام عن العدد فينصب ما بعده على التمييز

حملا على مميز العدد الاوسط فان خير الامور اوسطها والحمل على مميز
اوساطها كذا فى النجاح

احد الطرفين تحكم نحو كم رجلا ويكون للخبرية عن العدد سميت بها

وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان متعلقها خبر تمييزا بينهما لمعنى

التكثير فيضاف الى ما بعده نحو كم رجل او رجال لانه نقيض رب او
اذا كان للتقليل

مثله فحمل عليه فى الخبرية فمميز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه
اذا كان للتكثير

مجموع فحمل عليهما دفعا للتحكم وبناؤها اى كم لكونها موضوعة وضع
مطلق

الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها
نعم وكم

وكذا عطف على كم يكون للعدد وقد يجئ لغيره ايضا نحو خرجت يوم

كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا ينصب ما بعده على التمييز لما مر فى كم

الاستفهامية وبناؤها لكونها فى الاصل ذا دخل عليها كاف التشبيه
لفظ

فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقى ذا على اصل بنائها نحو

عندى كذا درهما قال فى الامتحان وينبغى ان يذكر كاين فانه مبنى

ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه دخلت على اى فصار المجموع

اسما واحدا مبنيا على السكون اخره نون ساكنة لا تنوين ولذا

يكتب بالنون وكيت وذيت بحركات التاء ولا يستعملان الا مكررين

بواو العطف يكونان للحديث اى للكناية عنه نحو قال كيت وكيت وكان

وكان من الامر زيت وزيت وبنيا لكونهما عبارتين عن الجملة
التي عدت من بين الاصل والكلمات المتضمنة بمعنى ان او
الاستفهام كمن وما وغيرهما ووجه البناء ظاهر غير اي واية فانهما
معربان لما مر وبعض الظروف لان جميعها ليس بمبني والمراد به
اسم الزمان والمكان لا ما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته في مذ ومنذ
ذكره الفاضل العصام لكنه خلاف المتبادر وقال المص ذكر بعضها
لشبهها بالظرف في الدلالة على الزمان لم المراد به اعم من كونه
حقيقيا او حكميا فيشمل كيف الذي للحال والصفة واما ذكر الكاف
وما عطف عليه فمن قبيل ذكر الشيء في باب ما يناسبه نحو امس
بني لتضمنه معنى حرف التعريف ولذا صار معرفة وعلى الكسر لاجتماع
الساكنين وكونه اصلا في تحريك الساكن وقط بفتح القاف و
ضم الطاء المشددة في اشهر اللغات وقد تخفف الطاء ا
المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء وقد يسكن
الطاء فهذه خمس لغات كلها للوقت الماضي المنفي فعله مثل ما رأيته
قط اي ابدا وبناء المخففة لكون وضعها وضع الحروف والمشددة
للحمل عليها وقيل لتضمن معنى الحرف لان معناها الى هذا الآن و
قيل لشبهها بالحرف لانها مثل لما في استغراق النفي وعوض
بفتح العين وضم الضاد في المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها
وهو للزمان المستقبل المنفي فعله نحو لا اراه عوض اي ابدا وبناؤه

على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل بدليل اعرابه
[يكون ان القياس هو الكسر]
معها نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين والدهر ما يبقى على
وجه الارض ومذ ومنذ وبناؤهما لموافقتهما اياهما حرفين او
لكونهما مقطوعين عن الاضافة كقبل ولذا بنى الثاني على الضم
ولاجتماع الساكنين وبنى الاول على السكون لعدم اجتماعهما
واذا لقى الساكن يضم اخره للاتباع او لان اصله منذ بدليل انه
لو سمى به يصغر على منيذ ويجمع على امناذ تدبر فلما احتيج الى التحريك
عاد الى اصله نحو مذ اليوم قدمه على منذ لما مر وقيل ان بنائه لكون
[اى الضم]
وضعه وضع الحرف ومنذ محمول عليه وقال الفاضل العصام
لو ثبت هذا فثبت ان منذ ليس اصلا له والا كيف يكون اصلا
في البناء سابقا عليه ولانه غالب في الاسم ومنذ في الحرف على
[اى منذ]
ما حكاه الزجاج عن النحاة لان الحذف لا يلحق الحروف ولا
الاستبعاد في ذلك كما لا يخفى على من له ادنى استعداد واذ ابنى للزوم
اضافته الى الجملة وما اضيف اليها فهو في الحقيقة مضاف الى
مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكانه محذوف كما في الغايات
ولم يبن على الضم لان الالف لا يحتمله واذ بنى لما مر ولكون
وضعه وضع الحرف ولذا بنى على السكون مع ان مقتضى العلة
الاولى الضم ولما قال الفاضل العصام في شرح التلخيص وهو لو
لوقوع امر بوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول معية المـ

اى في كون الخفض غالبا في الاسم والاصل في الحرف

قال الفاضل العصام وبناؤه وبناؤ ما في اخره الف بالاستدلال والا فلا تغيير بين المقاييس على غيره معرب المقصود في علة البناء وبين مبنية بالجنس ما في اخره

اى عن الاضافة

والعوض والدهر بمعنى واحد وهو الزمان

نحو جاء ك [؟] اى الشرط وقت مجيئه فعاملها جوابها

معية المسبب مع السبب المقتضى فيلزم من ذلك اتحاد
زمانهما وذهب ابن السراج وابو على وابن جنى وجماعة
الى ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين وردهم ابن
حروف بصحة لما اسلم ادخل الجنة واجيب بانه مبنى على
المبالغة وقول سيبويه انما يكون مثل لو يحتمل الى انه مثله
في المضى او في عدم العمل او في الظرفية وقال ابن مالك انه
بمعنى اذ واستحسنه ابن هشام بانه يختص بالماضى وبالاضافة
الى الجملة فيقوى القول بالظرفية ولعل ميل المصنف الى ذلك حيث
قرنه معه وجه البناء ما مر ومتى استفهاما او شرطا للزمان
وانى استفهاما او شرطا للمكان وجه البناء فيهما تضمنهما
اياهما وايان استفهاما للزمان وكيف استفهاما للحال
وجه البناء فيهما تضمنهما اياه وان كان بعده اسم فهو خبر
نحو كيف انت وان كان فعل غير ناسخ فحال نحو كيف جئت
وحيث للمكان المبهم ويضاف الى الجملة اكثريا وجه البناء
فيه ما مر في اذ ولدى بالف مقصورة قال الرضى لا وجه لبنائه
لانه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق ثم قال الفه يعامل معاملة
الف على والى يثبت مع الظاهر وينقلب ياء مع الضمير غالبا وحكى
سيبويه عن قوم لداك وعلاك والاك ولا يضاف الى الضمير
مقصور لا اصل للالف سوى هذه الثلثة ولدن بفتح اللام وضم

وان كان بعده ناسخ فهو منصوب نحو كيف كان زيد

الا انه لا يستعمل الا فيما هو حاضر قريب منك وعلى ذلك يستعمل في بعيد في حضرة زيد وكثرة العصا

قوله لا اصل للالف صفة مقصورة يعني لا اصل الالف لا ينبغي الا الالف في الاصل اصله لا الف واوا ويا بل هو اصل وضعا

لَدُ لَدْ لَدُنْ لَدِنْ لُدْنُ لَدْنِ لَدْنَ لَدْنُ

الدال وسكون النون وهو اصل اللغات وقد يتصرف فيه بنقل
الضمة الى الفاء فيدفع الالتقاء بكسر النون وباسكان العين
للتخفيف كما في عضد فيدفع الالتقاء بفتحة وكسرة او كسر النون
او حذفه اشار اليه بقوله ولد بفتح اللام او ضمها وسكون الدال
وربما يتصرف فيه بحذف النون من غير تسكين الدال فيقال لدُ بفتح
اللام وضم الدال فهذه ثمانية لغات وعبارة المص تحتملها
اى المذكورات
على ما لا يخفى قال الفاضل العصام ولا يخفى ان الثلثة الاخيرة مبنيات
على السكون لان اخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبر في البناء
حال الاخر دون الوسط والقول بان الاخر فيها منسى والمعتبر
هو الدال مردود بان المحذوف لعلة لا ينسى نعم يصح ذكره في لد
بضم الدال دون غيره وان دفع التقاء الساكنين بحذف الحرف
الصحيح لا نظير له لكن جرأهم على ذلك حذف النون في لد بلا علة
انتهى قيل بنيت لوضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليه
جامي
ورده الرضي بان الواضع انما يضع وضع الحرف ما كان يعرف انه
يكون في التركيب مبنيا لمشابهته بالحرف فالوضع وضع الحروف
لا يصلح ان يكون وجها للبناء والفاضل العصام بانه لا يجوز
بعض ما يعرض فيه
تفريع بناء الاصل على ما يحصل بالتصريف فيه فان وجوده بعد
اى استلزامها
بنائه كما هو الظ وقال الرضي لاستلزامها الابتداء الذي هو معنى
اى المذكورات
من وقال الفاضل العصام والاقرب ان يقال لتضمنه معنى من وكلمة

اى لدن

لانه ما حذف بلا علة او ما حذف لدفع
الالتقاء او لا
اى دفع الالتقاء بالحذف المذكورة

اى بعضها وهو لدن الذي هو الاصل
والباقي محمول عليه

يجعل دخول من تأكيدا فعلى هذا لا حاجة الى تقدير من اذا لم يذكر
كما قدره الرضي والكاف الذي بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد
المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافتها وعلى
بمعنى الفوق نحو من عليه وعن بمعنى الجانب نحو من عن يمينى
الاسمية صفة للثلثة الاخيرة والقرينة على اسميتها دخول
حرف الجر عليها لامتناع دخولها على حرف الجر وغير اللازم من
النوعين اربعة اقسام الاول ما اي اسم مطلقا قطع عن
الاضافة بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه فكانه
لم يقطع عنها فيعرب وينون غير الظرف كثير نحو قوله تعالى وكلا
ضربنا له الامثال وفي الظرف قليل نحو قوله وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات والمعنى في الحالين واحد قال بعضهم المحذوف منوى
في المبنى ومنسى في المعرب وقال الرضي الحق هو الاول منويا فيه
المضاف اليه اذ لو كان منسيا كما في الظرف يعرب مع التنوين
نحو رب بعد كان خيرا من قبل ولم يسم المنسى غيره نحو قبل وبعد
وتحت وفوق وقدام وامام وخلف ووراء واسفل ودون
ومن على ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال
ولا غير وليس غير وحسب ووجه البناء في الجميع المشابهة بالحروف في
الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم جبر النقصان باقوى الحركات
والآن عطف على ما ولو قدمه الان لكان اولى واظهر ووجه البناء

اي من جانب يمينى

ظرفا اولا

اي التعويض عن المضاف اليه

اي في التعويض وعدمه

وجه الاظهرية عدم توهم ان كون قوله ليس غير اللازم عن الاضافة آه

اذ لا يتوهم العطف على قبلا وحسب لان الان ليس مما قطع عن الاضافة

اي مما دخل في غير اللازم نحو الان وما قطع آه

شبهه بالحرف في عدم التصرف بنزع اللام وبالتثنية والجمع والتصغير او تضمنه معنى اسم الاشارة او حرف التعريف والظاهر زائدة وعدة من غير اللازم مبنى على رأى من قال قد يعرب واستدل الا بقوله كانهما ملآن لم يتغيرا والاصل من الآن حذف نون من وكسر نون الآن لدخول من عليه ورد بان هذا ليس بقوى لاحتمال كون الكسر بناء فيا الآن الفتح اشهر واكثر وقال الدماميني وفيه نظر ولعل وجهه ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت الكسر بدون حرف الجر ولم يثبت والثاني المنادى وهو ما نودى بحرف النداء لفظا او تقديرا نحو يا زيد ونحو يوسف اعرض عن هذا فيشمل هذا مثل يا الله ويا سماء بلا تعسف بخلاف تعريف ابن الحاجب المفرد لا المضاف ولا المشابه به المعرفة قبل النداء او بعده فانه مبنى على ما يرفع ذلك المنادى في غير صورة النداء لفظا او تقديرا او محلا به راجع الى ما الذى هو عبارة عن الحركة التى هى الضمة والحرف الشامل لالف التثنية وواو الجمع انما بنى لوقوعه موقع الكاف الاسمية ومشابهته لها افرادا وتعريفا في مثل ادعوك المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى ذكره في الامتحان وهو المشهور واستبعده بعض الكمل بمنع المشابهة بانه لا تعريف في كاف الخطاب الحرفية والافراد لا يكفى في المشابهة والا لبنى النكرة المفردة ثم قال والاشبه عندى ان بناءه لتضمنه معنى الامر كتعال واجب وانما لم يبن المضاف لمعارضة الاضافة بسبب

ع أي السيرافي

ع أي الزجاج وار ومعناه بهذا الوقت ورده بان جميع الاعلام كذلك مع انها لم تبن ... الرفع

ع شرط حرف التعريف ان يدخل على النكرة والآن لم يسبق تجرده عنه

ع ... وقدم للدارس متابعنا عم

ع واما قبل النداء فيكون المسند اليه واما بعده فيكون التعبير باعتبار ما يؤول اليه بالمنادى باعتبار ما كان عن المسند اليه

غنے الشروح

وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا
كافيه

ويا ارض

سبب البناء وحمل عليه شبه المضاف ولا المقول لغير معين لان خطاب لمعين وفي المقول لغيره ليس بخطاب في الحقيقة فلا يناسب الامر وانما بني على ما يرفع به للفرق بين حركتي المنادى المعرب وبين حركة المبني وحروفهما كذا في الرضي هذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للعدول عنه داع كما اشار اليه بقوله ان لم يلحق باخره الف الاستغاثة او الندبة بهذا الشرط انما يفيد في الواحد اذ الالف ما دام الف منافٍ لضم ما قبله دون المثنى والمجموع اذ هما مبنيان على ما يرفع به لحق باخرهما الف اولا نحو يا زيداناه ويا زيدوناه لانتفاء المنافاة لوجود الفصل بينهما بالنون ايرشدك اليه الاقتصار على قوله وان لحق باخره الف بني على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور في الواحد دونهما ولذا خص المثال بهذا ولو غير لحوق الالف بناؤهما ايضاً على ما يرفع به ليتبين حكمهما ايضا ولك ان تريد بالاخر ما يراد به في تعريف الاعراب فح لا يلحق باخرهما الف بل هو يلحق بالنون وهو ليس باخرهما على هذا المعنى ولا باوله لانه للاستغاثة او التعجب او التهديد اذ به لا يبقى البناء فضلا عن كونه على ما يرفع به نحو يا زيد مثال للمعرفة قبل النداء والمبني على الضم ولم يلحق باخره الف ولا باوله لام ويا مسلمان مثال للمعرفة بعده والمبني على الالف بلا الف ولا لام ويا مسلمون مثال للمعرفة بعده والمبني على الواو بدونهما ويا هذا وفي ايراد المثالين

نحو يا مسلمان ويا مسلمين الخ

ولا يخفى ان الشرط الاول غير مقيد في حقهما على هذا المعنى ايضا فلا تغفل

بالمفرد

اي المثنى والجمع

مثال للمبني على الضم حملا

الآخرين تنبيه على ان ليس المراد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع بل ما يقابل
المضاف وشبهه وبر شرك اليه قوله وان كان المنادى مضافا او
مشابها به اراد به ما اتصل به شيء من تمامه معمول له او نعت
له جملة او ظرف او معطوف عليه على ان يكونا اسما لشيء واحد
او نكرة ينصب على انه مفعول به اي يبقى على ما كان عليه من النصب
لفظا او تقديرا او محلا الذي هو الاصل لا يعدل عنه الى الضم وغيره لعدم
الداعي ولان الاضافة لكونها من خواص الاسم ترجح جانب الاسمية
ويجعل المشابهة ضعيفة فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل
اذ قبل كونه منادى منصوب ايضا ولانه ان اريد النصب لفظا او
تقديرا اشكل بمثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني
ويا غير ما يضرني مبنيا على الفتح لان كلا منهما لم ينصب لفظا او تقديرا
بل محلا مع انه مضاف بفعل مقدر عند سيبويه وهو الصحيح
فاصل يا عبد الله ادعو او انادي عبد الله حذف فعله انشاء حذفا
واجبا لدفع اللبس بكونه خبرا انيب عنه حرف النداء البدل
عليه فيتاكد الوجوب لامتناع الجمع بين النائب والمنوب وقيل
لكثرة الاستعمال له ولدلالة حرف النداء عليه وافادته نحو يا عبد الله
ويا خيرا من زيد مثال شبه المضاف ومثال تمامه معمول له ومثال ما هو
من تمامه نعت له جملة او ظرف نحو يا حليما لا يعجل ويا نخلة من
ذات عرق بخلاف يا زيد الظريف ومثال ما هو من تمامه معطوف عليه

نحو يا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد

نحو يا حليما لا يعجل بخلاف يا زيد الظريف

نحو الا يا نخلة من ذات عرق

نحو يا ثلاثة وثلاثين عددا او علما امتحان

او علما بخلاف يا زيد وعمرو امتحان

وجه الاندفاع انه اريد البقاء على النصب لفظا او تقديرا او محلا

وبالتعميم اندفع الايراد الثاني

على ان يكونا اسما لشئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين عددا او علما
بخلاف يا زيد وعمرو ويا رجلا بغير معين بان اريد من يائه اى رجل كان
وان لحق باخره اى اخر المنادى المفرد المعرفة الف مذكور بنى على
الفتح لاقتضائه فتح ما قبله نحو يا زيداه وان اتصل باوله لام
مذكور يجب جره لانها لام الجر للتخصيص دلالة على انه مخصوص من
بين امثاله بالدعاء وهذه اللام مفتوحة حملا على لك ولو عطف بغير
يا نحو يا للكهولة وللشباب تكسر في المعطوف ولا يستعمل فيها الا
يا لكونها اشهر وانما اعرب معها لضعف مشابهته للحرف
بدخول خاصة الاسم نحو يا لزيد في مقام الاستغاثة او التعجب او
التهديد ولذا لم يذكر المستغاث له لانه لو ذكره لم يحتمل اخويه
ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما
هو جار فيه مطلقا بل في بعضها قيد عين التابع الجاري فيه هذا
الحكم وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال والبدل من
المنادى المبني على ما يرفع به مطلقا والمعطوف عليه الخالي
عن اللام اذا الحكم الآتي لا يجري في غيره حكمه اى حكم كل منهما حكم
المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء مطلقا وذلك لان
البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف
المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف
النداء عليه فكانه باشر كلا منهما فالاول نحو يا رجل زيد في المفرد

اى التعجب والتهديد

صفة المعطوف

بدل

المعرفة والثاني نحو يا زيد وعمرو كذلك ونحو يا زيدا اخا عمرو او واخا
عمرو في المضاف ويا زيد طالعا جبلا او وطالعا جبلا في شبهه
ويا زيد رجلا صالحا او ورجلا صالحا في النكرة انما لم يتعرض بها
لبيان حكم غيرهما من التوابع كما تعرض ابن الحاجب والبيضاوي
لكونها كتوابع سائر المبني في كونها تابعة لمحل متبوعها دون
لفظه وقولهم ترفع حملا على لفظه ليس كما ينبغي اذ يلزم ح ان لا
يكون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه لا بد منه
والتعميم للحقيقي والحكمي جمع بين الحقيقة والمجاز والاشبه ان
الرفع في العاقل مثلا في مثل يا زيد والعاقل ليس باعراب ولا
بناء كالجر الجواري صرح به في الامتحان فلا وجه لتخصيص هذا
البيان ببحث المنادى المبني كما لا يخفى على الزكي وحروف النداء
مبتدأ خبره مجموع يا وما عطف عليه قدمه لكونه اشهر ولذا
لا يستعمل في الاستغاثة والتعجب والندبة والتهديد الا هو وهو
للبعيد حقيقة كقولك يا زيد لبعيد منك حقيقة او حكما كقول
الداعي يا الله ويا رب والله تعالى وان كان اقرب الى كل شخص من
حبل وريده لكن الداعي يستعمله استقصارا لنفسه واستبعادا لها
من المدعو جل وعلا كذا قال الزمخشري وقال ابن المنير ان هذا
دليل اقناعي لا برهاني فان الداعي يقول يا قريبا غير بعيد ويا من
هو اقرب الينا من حبل الوريد فاين من الانتصاب منصب البعيد

واي والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا
كقوله أسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان فمطول في آخر بحث الانشاء

البعيد كذا في التسهيل وشرحه للدماميني فظهر ان لا اختصاص له
بالبعيد وايا وهيا بهما البعيد قدمهما لمناسبتهما ليا لوجوده
فيهما وقدم الاول على الثاني لان الهمزة من اقصى الحلق والهاء
مما بعده وآ وآي بالمد بهما البعيد ايضا كما في التسهيل واي بالقصر
للقريب وقيل للتوسط قدمه لمناسبته ليا في كونه على حرفين
والهمزة للقريب ووا عده منها لان الحق عنده كون المندوب
من المنادى كما صرح به في الامتحان وهو مختص بالندبة لا يستعمل
في غيرها بخلاف يا فانه يعمها وغيرها كما سبق والثالث اسم لا
التي لنفي الجنس اذا كان مفردا اذ لو كان مضافا او شبهه لم يكن
مبنيا بل يكون معربا منصوبا اذ الاضافة ترجح جانب الاسمية
نكرة متصلة بلا اذ لو كان معرفة او مفصولا عنها لم يكن مبنيا
ايضا بل يجب الرفع على الابتداء والتكرير حال كونهما غير مكررة اذ
حكم المكرر سيجيء نحو لا رجل في الدار ولا رجلين فيها ولا مسلمين
فيها ولا مسلمات انما بني لتضمنه معنى من الاستغراقية لانه
جواب لهل من رجل مثلا وعلى ما ينصب به ليكون البناء على حركة او
حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ذكره الرضي واقول هذا
مخالف لما ذكره في المنادى من انه انما بني على ما يرفع به للفرق الخ
فلا بد من بيان الفرق حتى يتم الكلامان ولعله ان لا عامل ضعيف
وقد ينعزل عنه فجعل حركة معموله المبني موافقا لعمله المحلي وهو النصب

فيصير الاسم الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب
نحو اي مبني او على ما
نحو غلام رجل
نحو لا عشرين رجلا او مضافا او شبهه
نكرة او معرفة مفردا او مضافا
اما في المعرفة فلامتناع اثر لا فيها واما في المفصول فلضعف عن التاثير
اما في المعرفة فليكون كالعوض عن نفي الجنس
فليكون مطابقا لما هو جواب له
السائل في الدار رجل ام امراة
جاز في المعرفة ايضا نحو لا زيد في الدار ولا عمرو
ولا في الدار رجل ولا امراة
او معنى لا رجل في الدار لان رجل فيها
نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد
في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة
ولا في الدار غلام رجل ولا امراة ولا في الدار
زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو

لكون امارة ومذكراله ولا يظن انه معزول بخلاف عامل المنادى
فانه قوى لا ينعزل اصلا فلا يظن بالعزل حتى يحتاج الى التذكير بهذا
ما نسخ لخاطر العبد الفقير والعلم بالحقيقة عند العليم الخبير والرابع
المضارع المتصل به نون جمع المؤنث بنى به لكون الاخر بمنزلة
الوسط وعلى السكون حملا على الماضى او نون التاكيد خفيفة او
ثقيلة انما بنى بها لكونها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها
يلزم دخوله وسط الكلمة ولو دخل عليها فهى كلمة اخرى فى الحقيقة
وبنى على الضم فى جمع المذكر ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكسر
فى الواحدة الحاضرة ليدل على الياء المحذوفة وعلى الفتح فى غيرهما ذكره
فى الامتحان وقال بعض الكمل بنى مع الثانى على الفتح ان لم يقع بينهما
مرفوع بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب تقدير الوقوع الو
الفصل بينهما بالضمير ونظر الشيخ پيرا دق وبالقول احق لان هذا
الفصل لا يضر كونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير جزء من
الفعل الستر لا بسكون اخر مثل ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا
مثل الاول نحو يضربن للغائبة وتضربن للحاضرة ومثال الثانى هل
يضربن بفتح الباء او ضمها وهل تضربن بفتح الباء او ضمها او
كسرها والنون فيهما خفيفة او ثقيلة وهذه الالفاظ من قبيل
الى هنا يجب بناؤها ولا يجوز اعرابها عند وجود شروطها وان كان
بناؤها غير لازمة لانتفائه عند عدم احدها واما جائز البناء

شروطها

والثاني بني على السكون لئلا يلزم اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة

البناء فالظروف المضافة الى الجملة والى اذ المضافة اليها فانها
اى الظروف المذكورة يجوز بناؤها لاكتسابها اياه من المضاف اليه
بلا واسطة او بها على الفتح لخفته ويجوز اعرابها ايضا نحو قوله
هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ونحو حينئذ ويومئذ اى حين اذ
كان كذا ويوم اذ كان كذا ولم يجب لعدم لزوم الاكتساب وكذلك
في جواز البناء على الفتح للاكتساب والخفة مثل وغير مع الاضافة الى ما
والى ان المصدريتين مع دخولهما والى ان المشددة كذلك مثل قيامى
مثل ما قام زيد وان يقوم وانك تقوم ونحو اقول غير ما تقول وان
تقول انك تقول واسم لا عطف على الظروف المكررة صفة لا
المتصل بها المفرد النكرة صفات الاسم وقد سبق حكم اسم غير المكررة
والمفصول عنها والمضاف وشبهه والمعرفة نحو لا حول عن
المعصية ولا قوة على الطاعة الا بهداية الله وعنايته فانه يجوز
بناؤهما على الفتح على الاصل المذكور والعطف عطف مفرد او
جملة بتقدير الخبر للاول ورفعهما على الابتداء ليطابق السؤال
لانه جواب ابغير الله حول وقوة وفتح الاول على الاصل المذكور مع
نصب الثانى عطفا على لفظ الاول وعلى القريب منونا لاعرابه
ورفعه عطفا على محل البعيد ولا زائدة فيهما وسموا بالجر عطف
على النصب ورفع الاول بالرفع على ان لا بمعنى ليس او على الغاء العمل بالتكرير
مع فتح الثانى على الاصل المذكور وهذه الوجوه خمسة يجوز في اسماء

قوله فالظروف المضافة

لا حول ولا قوة ولا حول ولا قوة
لا حول ولا قوة لا حول ولا قوة
لا حول ولا قوة

يجوز اعرابها ايضا

امثاله اى لاحول ولا قوة الا بالله فى كونه نكرة متصلا بها اسمها مفردا
امثلة جمع مثل
نكرة مثل لا رجل ولا امراة فيها وصفه اى اسم لا عطف على الظروف
او اسم لا المبنى صفة اسم لا احتراز عن المعرب فان صفته لا يجوز
بناؤها اصلا بل تعرب قطعا المفردة المتصلة به اى الاسم
صفتان للصفة احتراز بالاول عن المضافة فانه لا يجوز بناؤها
اصلا نحو لا رجل حسن الوجه وبالثانى عن المفصولة مثل لا غلام فيها
ظريف فانه لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب ان رفعا ونصبا فانه يجوز بناؤها
اى الصفة المذكورة على الفتح حملا على الموصوف للاتحاد بينهما والاتصال
وتوجه النفى اليها حقيقة فكان لا باشرتها نحو لا رجل ظريف بالفتح
ويجوز اعرابها رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على لفظه او
محله القريب نحو لا رجل ظريف بالرفع وظريفا بالنصب واما معطوفه
نكرة بلا تكرير لا فيرفع حملا على محله البعيد وينصب حملا على لفظه او محله
القريب ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم يتعرض له
لان كلامه فى جائز البناء وانما لم يتعرض لحكم سائر التوابع ايضا لانه
لا نص عنهم فيها غير انه نقل عن الاندلسى ان ما عدا بهما كتوابع
المنادى • قد وقع الفراغ عن تسويد شرح اظهار الاسرار
بعون الملك العزيز الغفار على يد اضعف الورى الشيخ المصطفى
فى الضحوة الكبرى من يوم الاربعاء السابع والعشرين من رمضان
المبارك من سنة خمس وثمانين والف • تم الكتاب بعناية الله الملك الوهاب
١١٣٨

لعدم الاتحاد فى الاول والاتصال فى الثانى علاقة

فان نحو لا رجل ظريف بنى على طريقة لا النفية فانها غير ... صفة المنادى اى المبنى لبنائه وللاتصال

مفصولة بلا قبل البناء

وبنو نصبه

اى معطوفة اسمها المبنى

او تكون معرفة وجب الرفع

فان حكمه التكرير قد مر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العالمين العاملين فائزين ووعد بقبول
اعمالهم مخلصين له الدين والصلوة والسلام على محمد المبعوث
لاعراب الحق المبين وعلى آله الذين جزموا اجل الجهل المهين
وصحبه الذين نصبوا دلائل العلم ورفعوا رايات اليقين اما بعد
فيقول العبد الضعيف الشيخ احمد عصمه الله اللطيف الصمد الساكن
بمدينة قوش آطه سى صانها الحفيظ عن البلاء الجلي والخفي لما
كان كتاب العوامل المعروف بالعوامل الجديد في القريب والبعيد
لمولانا افضل المتأخرين امام المتقين الشيخ محمد بن پير علي
الشهير بالفاضل البركوي عليه رحمة العزيز القوي كتابا فاخرا
وبحرا زاخرا وذخرا ذاخرا له شان خطير وما له نظير سألني
بعض ازكياء الطالبين الراغبين ان اشرحه شرحا يحل الفاظه
ويوضح معانيه ويعرب عن اعرابه ويطبق امثلته على وجه الايجاز

قوله لاعراب الحق الخ اي لايضاح الحق او لازالة التباس غير الحق بالحق وفيه تورية وبراعة الاستهلال وقوله الحق المبين اي الحق البين حقيقته وثبوته في نفس الامر مصطفى

قوله رايات جمع راية وهي العلم الذي يكون قدام السلاطين والامراء في السفر يقال له بالتركية سنجق ح

قوله وذخرا ذاخرا بالذال المعجمة من الذخيرة بمعنى ما يدخر به وينتفع به في علم النحو وغيره من الجيعان بالمأكول والمشروب اي انه كتاب نفيس يستغنى به عن الزاد والذخيرة لمن يحتاج اليه فقعد بركه ذاخرا بالتحتية ذخرا اي هو ذخر كامل في كونه ذخرا وهو ذاخر على ان يكون ذاخرا تامل ح

قوله ويعرب عن اعرابه اي يعرب ذلك الشرح ويزيل او يوضح ما هو غير المقصود او ما هو المقصود عن اعراب الفاظه مصطفى

التأسي طلب كون الشيء اسوة وعدة ومقتدا

الايجاز بلا اخلال ولا املال فاجبت الى مسؤلهم ليكون ذخر
الاخرة معترفا بقلة بضاعتي متوكلا على الله تعالى وبه ثقتي انه
ولي التوفيق وعليه التعويل وهو حسبي ونعم الوكيل
وها انا اشرع في شرح الكتاب بعون الله الملك الوهاب
فاقول لما اراد المصنف النحرير عامله الله النصير بلطفه الخطير
التأسي باسلوب الكتاب والعمل بالاجماع والامتثال بالحديثي
الابتدائي بحفظ كتابه عن الاقطعية والاجذمية وليؤدي حق
شيء من النعم التي يذكرها بهذا الكتاب استبقاء للعتيد واستيفاد
للمزيد افتتح كتابه المعروف بالعوامل الجديد المشهور لفضله
في القريب والبعيد بالبسملة والحمدلة ونصب الكتابة علامة
على افتتاحه باقية على مديد من صفحة الدهر الغير المتناهي اذ
التيمن باسم الله والافتتاح بحمده اجل منقبة بها الرجل يباهي
وباجلة اهل الدين واليقين يضاهي ومن المعلوم ان ذكرهما
في صدر مبدو بلا تخلل اجنبي بينهما وبين الابتدائي في حكم ذكرهما في
كل جزء من اجزائه بناء على بقاء بركتهما والاستعانة بهما الى ان
يختم فقال بسم الله الرحمن الرحيم اي ملابسا ومتبركا او
مستعينا به اصنف فالباء للملابسة او الاستعانة الحمد لله رب
العالمين اقتباس والحمد في اللغة الوصف بالجميل تعظيما على الجميل
الاختياري انعاما او غيره وفي العرف الفعل المشعر بتعظيم المنعم

قوله اى هو او اعنى هذا مما باب الاختصاص ولا اختصاص فيه بهذا اذ يجوز فيه تقدير امثل امدح واخص والمقصود
من قطع النعت والعدول اليه زيادة المدح والذم والترحم اذ اصلها يحصل بالوصف ووجه زيادتها فى قطع المألوف
والعدول الى الجملة كذا فى الامتحان وحاشية للمولى المحقق الاستاذ وغيرهما فالمراد بقوله على المدح مثلا زيادته فافهم

قصد الانعام على الحامد او غيره والاول اخص من وجه من
الثانى اى جنس الحامدية والمحمودية او ما يطلق عليه لغة او عرفا
اشارة الى ان اللام للجنس
او جميعها او الكامل منها كذلك ثابت لله مختص به او مستحق له
وهو عند الله تعالى لذاته الشريف
ولفظة الجلالة علم لذات الواجب الوجود ورب العالمين
اى مبلغهم الى كمالهم شيئا فشيئا اى تبليغا متدرجا والرب
صفة مشبهة او مصدر نعت به او مقصور من راب والعالم
كذا فى شرح الكشاف والقاضى
ما سوى الله تعالى وانما جمع توضيحا لشموله الاجناس المختلفة
وجمع العقلاء تغليبا لهم لشرفهم ثم الحمد مرفوع مبتدا معرف
باللام ولفظة الجلالة مجرور بلام الجر المتعلقة بالمحذوف كما اشرنا
اليه مرفوع المحل خبره والجملة الاسمية انشائية شائعة ورب
مجرور صفة الجلالة مضاف الى العالمين المجرور بالياء او مرفوع
او منصوب على المدح اى هو او اعنى رب العالمين ويجوز ان
يكون ماضيا والعالمين مفعوله والجملة استيناف واما اللامات
فلا مدخل لها فى الاعراب اذ لا اعراب للحروف اصلا وقد يتسامحون
فيقولون مثلا الحمد مبتدا ولله خبره ورب مضاف الى العالمين الى
فاضبط هذا ولا تغفل ينفعك فى مواضع شتى ولما كان اجل النعم
هو دين الاسلام وبه التوصل الى النعيم الدائم فى دار السلام وذلك
لتوسط النبى عليه السلام اختار الدعاء له تلو الثناء على الله تعالى وقد روى
اى تابعا له
كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بذكر الله ثم بالصلوة على فهو اقطع ممحوق

قوله اى جنس الحامدية الخ والحاصل ان اللام اما للجنس او للاستغراق او العهد الخارجى وعلى كل منها فالحمد اما من المعلوم او من المجهول وعلى كل منهما فاما ان يراد به ما يطلق عليه لغة او عرفا او المراد الاعم بطريق عموم المجاز فالاقسام ثلثة عشر كذا فى شرح المفتاح مطلق المدقق

قوله اى تبليغا متدرجا فهو مفعول مطلق الخ وتبعه فافهم المفتاح المحقق السيد التفتازانى والجار الحالية الخاقانية الشريف الجرجانى بعد جعله صفة مشبهة من ربه يربه وادام

قوله الرب بالفعل الخ لانها تنقل بالضم ثم على سائر الوجوه ثم الا الله لا يطلق على غيره الا مقيدا بالاضافة وتربيه ولا يطلق الرب على ما تقرر فى محله كذا فى تفسير البيضاوى فليطلب

اعلم ان الشارح الفاضل بعد الحمدلة الاستقرار وقطع مدار الاسناد والجار مع انه يجوز وان لا يقال انه ليس ما نسب ان يكون فيه اولا ثم اشار على الانشاد الى انه توجيه مصطلح المراد لا يدفع الايراد واعلم شرح المشكوة

وذكره مولانا على القارى فى اخره بمقدار عشرة اوراق حيث قال واما بعد فان خلاصة الاصلين الخ وقال السيد السند فى شرحه هذا ضبط اجمالى لما فصله من مباحث الاصلين وتمثيل بين ذلك عند الكتاب انتهى

محوق من كل بركة فلذلك اردفه بقوله والصلوة والسلام على محمد واله
اجمعين قال صاحب القاموس الصلوة الدعاء والرحمة والاستغفار
وحسن الثناء من الله تعالى على رسوله وكذا في الصحاح وغيره والسلام
بمعنى السلامة او اسم من التسليم ومحمد اشرف اسماء رسولنا والآل
والآل له معان تجدها في القاموس ومنها الاتباع والمراد هنا المعنى
ولذا لم يذكر الاصحاب والمعنى جنس فضل الله والسلامة او التسليم
او جميعها فائض على محمد واتباعه في الدين ثم الصلوة مبتدأ والسلام
عطف عليها ومحمد مجرور على المتعلق بالمقدر وهو خبره والجملة عطف
على الحمدية واله عطف على محمد واجمعين جمع اجمع في الاصل تاكيد للآل
في الحال وتفصيل هذه الخطبة في شرحنا المسمى بعناية المبتغى في
شرح كفاية المبتدأ للمصنف النحرير في علم الصرف رزقك الرازق
بهما وبعد فصل الخطاب واما مقدر اي مهما يكن من شيء بعد
زمن فراغي عن البسملة والحمدلة والصلوة فبعد من الظروف
المبنية على الضم المنقطعة عن الاضافة والواو قيل اشعار
زائدة قائمة مقام اما بمعنى شغلها محله لانها عوض عنه حاملة
معناه ولذا يجوز جمعهما كما قال في المفتاح واما بعد الخ او عاطفة
بجملة فاعلم بعد تقييده ببعد على ما سبق لكونهما انشائيتين فالعامل
فيه اعلم فالفاء غير مانع وقيل اما الرائحة الفعل لا الواو فافهم و
اعلم ان اعلم خطاب عام لكل من يصلح للخطاب من الانام

تنبيها عن نوم الغفلة للنيام ان ما بعده مما يجب علمه و
ضبطه وان علم النحو الذى هو علم يعرف احوال اواخر الكلم من
حيث الاعراب والبناء هو اهم المهمات ولذا قيل النحو اب
العلوم كما ان الصرف امها وقد قيل له علم الاعراب فافهم والفاء
جواب اما المقدرة لا الواو والمقصود من فصل الخطاب
تذكير ابتداء تاليفه بهذه الامور المتبركة ليكون مع المتبرك ان
الشروع غير ذاهل عنها فيزيد في اليمن انه اعلم ان هاء المذكر
ان وليت متحركا اشبعت حركتها مثل انه وبه وله وضربه وغلامه
ويسمى هذا وصلا ايضا ويجوز اسكان الهاء وتحريكها بالكسر او
الضم بلا ياء ولا واو عند بنى عقيل وكلاب فى السعة وعند غيرهم
فى الضرورة لا السعة ويسمى هذا اختلاسا ايضا وان وليت ساكنا
مثل عليه وفيه ومنه وعنه فالمختار فيه الاختلاس وابن كثير
يصل مطلقا ففى هاء المذكر الذى بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها
وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات كسرها مع الياء وهو
الاشهر فى مثل به او بدونه وضمها مع الواو او بدونه والتفصيل فى
شرح الكافية للشيخ الرضى والفاضل العصام فظهر ان الواو
والياء ليستا من الكلمة وعلى هذا يدل ان الوقف على الهاء كما فى
كتب القراءة فالهاء مبنى على الضم والكسر ولو فى صورة الاشباع
لا على السكون الا فى صورة الاسكان على لغة بنى عقيل وكلاب فافهم

لكونه باحثا عن الاعراب والبناء والتسمية علم الاعراب دون علم البناء من باب تغليب غلب على غيره لان الاعراب غالب دون البناء

اى كما يسمى اشباعا وصلا ووجه التسمية ظاهر لوصل الحركة الى الواو او الياء بلا كلفة بخلاف صورة الاختلاس فان فيه تلفظ ما بعد ... لا يخفى على من له طبع سليم

اى كما يسمى الاسكان او التحريك بلا اشباع اختلاسا ...

وهو ابو محمد عبد الله بن كثير الدارى المكى ...

فافهم ثم الضمير للشان اسم لان المفتوحة وخبرها قوله لابد اى لافراق موجود لكل طالب معرفة الاعراب بثلث اضافات او بنصب المعرفة على تقدير شخص طالب من معرفة ثمانية شئ بالاستقراء باضافتين واللام ومن متعلقان ببد وقد اشتهد لابد بلا تنوين وقال الشيخ الرضي يجب صرف مثله عن الظاهر بجعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعله مع مجروره جزا عنه لان فيه معناه لتضمنه ضميره كما في قوله تعالى لا تثريب عليكم اى حاصل وحكى ابو على عن البغدادي جواز تعلق الظرف بالمنفي المبنى وفيه نظر لوجوب اعراب المشابه بالمضاف بلا خلاف وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها له بالمضاف هذا كلامه ملخصا وجملة اسم ان وخبرها مؤول بالمفرد بان منصوب المحل مفعول اعلم اى اعلم كون الشان هكذا يعنى هذا اللزوم وهذا هو المراد بقولهم ستون شيا كائنة منها اى من تلك المائة فستون مرفوع بالواو محذوف التمييز مخصص بالصفة مبتدا خبره اى الستون اى كل واحد منها في العرف عاملا لكونها مؤثرة ومحصلة في المعمول المعاني الخفية والمشابهة التامة لاسم الفاعل المقتضية للاعراب فيه ولذا قدم على المعمول وهو على الاعراب في العامل

قوله متعلقان ببد قال الفاضل العصام فيه بحث المستقر والحرف قوله لابد من عائد الى الظاهر فيه ولا بد لانه شبيه بالمضاف لتعلق من عائد به يجوز ظاهر الا انه عمل بعض النحاة في المضاف وجعل من عائد الى البعيد من رعاية المعنى

ماوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص
من الاعراب والكلمة اللفظ الموضوع لمعنى مفرد و
الواسطة المعاني المقتضية في الاسماء والمشابهة التامة
في الافعال والاعراب شيء بجاء من العامل يختلف به اخر
المعرب على ما في اظهار الاسرار للمصنف التحرير وتحقيق ذا
ذلك في شرحه المسمى بنتائج الافكار لاستاذنا المحقق رحمهما
الغفار فعليك بهما واما المعمول فما وقع في التركيب وعمل فيه
فسمي مضارع مجهول مرفوع تقديرا بالضم ومفعوله الاول
نائب الفاعل وعاملا مفعوله الثاني والجملة الفعلية م
مرفوعة محلا خبر المبتدا وقس عليه امثاله وثلثون شيئا
منها تسمى معمولا لكونها متأثرة وعشرة اشياء منها تسمى عملا
لكونها اثر العامل في المعمول قدمه مع ان الاعراب اشهر ولذا
قال في الاظهار اي الاعراب وذكره في بابه فيه وفي هذا الكتاب
للتناسب المادي والاهتمام واعرابا لاظهارها الفاعلية و
المفعولية والاضافة ولو حكما المشهورة بالمعاني الخفية
في الاسم والمشابهة التامة له في الفعل ولولا ازالتها لفساد
التباس بعضها ببعض فللعشرة اسمان الاعراب والعمل وانما
لزم لهم منها لما عرفت ان الاعراب اثر للعامل في المعمول فما
لم يعرف العامل والمعمول والاعراب لا يعرف جزئيات الاعراب

قوله ان الاعراب المراد بالعمل المعنى المصدري بل الاثر
الحاصل به وقد صح بهذا ان الحاصل بالمصدر
فتنبه بل وقد افرده
منه

قوله اي الطالب معرفة الاعراب من معرفة ثلاثة اشياء
منه

الاعراب واحاده فيلتبس المعاني الخفية ولو حكما فيختل
المقاصد ولذا يقال لهذا العلم علم الاعراب ايضا كما
عرفت فالعامل يحصل المعاني الخفية المقتضية للاعراب
في المعمول بسبب تعلقه به فمعرفة الاعراب تتوقف على
معرفتهما ايضا فظهر انهما ايضا من مقاصد الفن
فتدبر واذا علمت كون الستين من المائة عاملا والا
الثلثين منها معمولا والعشرة منها عملا واعرابا فاستمع
انا لك يا طالب معرفة الاعراب الآن متعلق باستمع والكاف
مبني على الفتح ومحله القريب مجرور به ومحله البعيد منصوب
مفعول له او مفعول به غير صريح لاستمع والجملة المضارعية
جواب الشرط المحذوف فالفاء جزائية ويجوز ان يكون
للعطف والترتيب وقس على هذا باذن الله وتيسيره او مع
ابا المتعلق باستمع والاذن مضاف الى العلم الشريف
منصوب المحل مفعول به غير صريح له او مفعول مطلق له
بتقدير الموصوف اي تبيينا ملابسا او معه او حال من
فاعله فظهر ان الاعراب المحلي قد يوجد في المعربات كما
في المبنيات وستنبهه في الباب الثالث ان شاء الله تعالى
اي الله وتبارك وتنزه عن كل ما لا يليق به والجملة الماضوية
ثنائية وانما قدم هذين على الصريح للاهتمام بهذه الثلثة

ها حرف تنبيه وذه مؤنث ذا ويجوز فيه ثلث لغات اسكان
الهاء في الوصل كما في الوقف اجراء له مجراه وكسرها بلا اشباع و
يسمى هذا اختلاسا وبياء الاشباع وهو المشهور ويسمى هذا
وصلا الا انها لا تكتب كواو الاشباع في نحو انه زيد ضربه سيده
تأديبا له وكياء في مثل امنت بالله تعالى وكتبه ورسله واما
مثل عليه وفيه ومنه فلا اشباع فيه ولا اسكان في الوصل بل فيه
اختلاس على المختار كما مر والتفصيل في شرح الكافية للفاضل العصام
والشيخ الرضي واذا عرفت هذا فقد علمت ان ذه مبني على
السكون في صورة الاسكان وعلى الكسر في الاختلاس وكذا في
الاشباع اذ البناء كالاعراب من احوال اواخر الكلم والياء ليست
منها في شيء بل هي لمجرد دفع البهجنة ثم انه منصوب المحل مفعول
ابين والثلثة منصوب صفة ذه او عطف بيان له او مفعول
اعني او مرفوع خبر هي واما كونه بدلا ففيه نظر على طريق الايجاز
اي شيئا كائنا او مشتملا على طريق هو الاختصار الغير المخل الوافي
بالمقاصد المناسب لذائقة الطلاب المبتدئين وذلك
لتسهيل الضبط والحفظ بلا املال للمبتغين فالظرف مفعول
مطلق بالتقدير والاضافة بيانية ويحتمل الحالية من فاعل
ابين او مفعوله اي مارشيا او مشتملا على طريق الايجاز بالمجاز
في ثلثة ابواب باضافة ثلثة الى تمييزه وهو الابواب جمع باب

اشارة الى كون الظرف حالا من مفعول
اشارة الى كون الظرف حالا من فاعل ابين

الثلثة هذه اعني ابين

باب اصله بوب وهو في صناعة المصنفين نوع من المسائل
التي يشتمل عليها الكتاب له نوع انقطاع عما قبله اي
حاصرا او منحصرة فيها اعتناء الشان كل منها فالظرف
حال عن فاعل بينا او عن مفعوله او مفعول فيه له بالر
بالتضمين ويحتمل المفعول المطلق بتقدير التبيين فالكتاب
مشتمل عليها **الباب** مبتدا **الاول** صفة اي من هذه الثلثة
او اولها وهو اسم لفرد غير مسبوق اصله اوأل واعلم
ان الكتاب والرسالة والباب وامثالها عبارة عن
الالفاظ الدالة على المعاني والقواعد او عن المعاني او
القواعد المدلول عليها بها كائن في بيان العامل اي ذاته
وحالة في العوامل وهو مسبوق ومذكور له او تحصيل ادراكاتها وهذا
توسع شائع والتفصيل في شرحنا الكفاية **الباب الثاني** مرفوع
تقديرا صفة للباب اي الواقع في المرتبة الثانية او المعبر
للواحد اثنين في المعمول **الباب الثالث** في الاعراب ثم شرع
في تفصيل ما اجمله مرتبا فقال الباب الاول في العامل قد عرفت
تعريفه ووجه تقديمه آنفا وهو اي العامل اي افراده مشتمل
او كائن او مقصور على ضربين اي على نوعين باعتبار اللفظ
وعدمه وهذا مجرور بالياء مرفوع المحل خبر هو والجملة
الاسمية عطف او استيناف الاول لفظي اي منسوب

الی اللفظ نسبة الخاص الی العام ولذا سمی به مثل علم الله
تعالی کل شیء وان الله تعالی قادر علی کل شیء والثانی معنوی ای
منسوب الی المعنی کذلک بمعنی انه یجد معنی یعرف بالقلب ولا
حظ للسان منه ولذلک سمی به مثل الله تعالی واحد لا شریک له
ومثل سیجعل الله بعد عسر یسرا او المعنی وبما لفظی ومعنوی
او علی لفظی ومعنوی بدل البعض او الکل وکذا نظائره والا
فالعامل اللفظی منهما علی قسمین الفاء للترتیب فی التفصیل
قدمه لاصالته وشرفه وکثرته نوعا وفردا واستعمالا فهو
سماعی ای منسوب الی السماع بمعنی ان اعماله بخصوصه یتوقف
علی سماعه من العرب العرباء وقیاسی ای منسوب الی القیاس
بان یمکن ان یذکر فی اعماله قیاس وقاعدة کلیة موضوعها غیر
محصور قال المصنف النحریر فیما علقه علی اظهار الاسرار فی هذا المحل
لاظهار الاسرار لذوی الافکار وتحقیق الامر والحل اعلم
ان المراد بالسماعی ما یتوقف اعماله بخصوصه علی السماع و
بالقیاسی ما لا یتوقف اعماله بخصوصه علی السماع ولا دخل
للاختصاص ببعض الاحکام فیهما مثل کونه الصیغة سماعیة
کما فی الصفة المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف فیها
کما فی افعال المدح والذم والتعجب وغیرها وفی معمولها بال
بالتقدم والفصل کما فی فعل التعجب ومثل عدم نصب المفعول به کما

كما في الفعل اللازم ومثل الالغاء كما في افعال القلوب والتعليق
كما في كل فعل قلبي والاحتياج الى منصوب كما في افعال الناقصة
وعدمه كما في افعال التامة وغير ذلك ولا شك ان اعمال الافعال
الناقصة وافعال القلوب وافعال المدح والذم واسماء
الافعال لا يتوقف على السماع واما المتوقف عليه بعض
الاحكام المذكورة فلا ينبغي ان يجعل سماعية على انها غير
محصورة فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحققون المتتبعون
كثيرا زادوا على افعال القلوب الفيت بمعنى وجدت و
عددت وجعلت بمعنى الاعتقاد الباطل نحو كنت اعده
فقيرا فبان غنيا وقال الله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم
عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا فيهم الانوثة وحجوت واري
مجهول اري وتقول اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول
اي القول الواقع بعده
عمرا ذاهبا وهذه الثلثة بمعنى الظن وغير ذلك وقالوا كل
فعل على فعل بضم العين يجوز استعماله استعمال نعم نحو حسن
الرجل زيد وزادوا على افعال الناقصة كثيرا ذكرنا بعضها في
المتن واما اسماء الافعال فانها كثيرة جدا ما ذكروا منها
خمسها ولا عشرها وكذا لفظ عشر اذا ركبت ولفظ كذا
وكاين وكم داخلة في الاسم التام بالتنوين التقديري كما
بينه المحققون فلا ينبغي ان تعد سماعية كما لم يعد عشرون

واخواتها سماعية واما حروف النداء فالصحيح انها غير عاملة
بل العامل الفعل المقدر وكذا الا في الاستثناء المنقطع ليس بعامل
على الصحيح بل العامل الفعل او شبهه او معناه على رأي ار
البصريين وقال بعضهم العامل المستثنى منه محتجا بنحو
القوم الا زيدا اخوتك فانه لا فعل ولا شبهه ولا معناه ههنا
واجيب عن هذا الاحتجاج بتكلف وهو ان في اخوتك معنى
يواخيك ولما كان العمل ههنا بواسطة الحرف قوي العامل ال
المعنوي على العمل فيما تقدم وكذا واو المفعول معه ليس بعامل
على الصحيح بل العامل الفعل او معناه بواسطة الواو ولذا لم
ينصب نحو كل رجل وضيعته ولا يخفى ايضا ان لا التبرئة عاملة
فلا وجه لاسقاطه مع ادخال لا المشبهة بليس مع ان عمله قليل
لم يرد الا في الشعر حتى ادعى بعض المحققين انها غير عاملة و
حمل قول الشاعر لا براح على لا التبرئة وحمل الرفع وعدم التكرير
على الشذوذ مستدلا بان الحمل على الشذوذ في موضع واحد
اهون من اثبات عمل الحرف التي لم يرد في غير موضع واحد
والحق ثبوته لوروده في اشعار اخر اوردها ابن هشام
في مغني اللبيب وان افعل التفضيل عامل في غير الفاعل الظاهر
والمفعول به بلا خلاف وفي الفاعل الظاهر في مسئلة الكحل
فلا وجه لاسقاطه والصحيح من المذهب ان العامل في الظرف

الظرف المستقر لتضمنه معنى الفعل لا الفعل المقدر كما بينه المحققون بدلائل منها شرط الاعتماد فانه لو كان العامل الفعل المقدر لما احتاج اليه كما لا يحتاج اليه في سائر المواضع المقدر هو فيها وكذا الاسم المنسوب عامل عمل ما يتضمن معناه من معنى لفظ منسوب وكذا الاسم المستعار وسائر ما ذكرناه في معنى الفعل فلا وجه لاسقاطهن والكل داخل في ضابط كلي وهو ان كل لفظ لا يتفق مع فعل في الحروف الاصول ويستنبط منه معنى فعل فانه يعمل فيدخل فيه ايضا اسماء الافعال باسرها فلذا اعددنا معنى الفعل من العامل القياسي واما عددنا معنى الفعل عاملا واحدا مع اشتماله على انواع كل منها يجوز ان يعدها عاملا قياسيا كاسم الفعل والظرف المستقر والاسم المنسوب والمستعار فلتسهيل الضبط بتقليل الاقسام ثم ان لولا في لولاك ولولاى ولولاه حرف جر على مذهب سيبويه وكذا كي حرف جر في كيمه عند البصريين على الصحيح وكذا لعل في لغة عقيل على ما نقله النافلون فلا اعتداد لقول من يقول ان الجر به شاذ فلذا اعددنا هذه الثلثة في الحروف الجارة واما من بضم الميم وكسرها والميم كذلك في من الله وم الله فالظاهر انهما مخففان من ايمن وقد بين ابن مالك فيه ثلث عشرة لغة ونحوها الله

مقدر بحرف القسم فلذا اسقطناها واما الا في الاستثناء
المنقطع فالمحققون على انها بنفسها عاملة لكونها بمعنى لكن
وكذا اذا ما فلذا اعددناهما واما الجزم باذا فشاذ نادر فلذا
سقطناه انتهى كلام عبارته الشريفة ثم اعلم ان العامل
اى الكلام المصنف التحرير فيما علقه على اظهار الاسرار
والمعمول والعمل والاعراب والعامل اللفظي والعامل المعنوي
والعامل السماعي والعامل القياسي وامثالها من الاسماء
المنقولة والالقاب الاصطلاحية بنوع من المناسبات
ولذا جمع العامل على عوامل فافراد العامل اللفظي السماعي
في سعة الكلام الفصيح تسعة واربعون عاملا بالاستقراء
مركب تعدادي مع الواو ومرفوع بالضمة والواو والمجموع
جزء السماعي وفائدة كسابقه وانما قدمه لانحصار افراده و
انضباطها وشرفها بسماع عملها بخصوصها ولعلة انواعه
بخلاف القياسي ولتوقف بعض اصناف القياسي كالظرف
المستقر على بعض اصنافه كحرف الجر وانما قدم من السماعي
ما يعمل في الاسم لان عمله قوي لانه باصل الواسطة التي
هي المعاني المختلفة المذكورة واما عمل ما يعمل في الفعل اي
المضارع فبمشابهة التامة له وهي فرعها ولان الاسم
اصل في المعمولية والفعل فرع له فيها وعوامل الاسم ثلثون
على ثلثة انواع وعوامل الفعل تسعة عشر على نوعين كما سيصح

قوله ولذا جمع العامل على عوامل لان جمع العامل
اسما بالنقل مع موافقا للفواعل وصفة لكونه بغير اداة وجمع
عاملة اى كلمة عاملة لا ان العامل فلما يكون غير العاقل
وما كلمة للفاعل وصفا على الاعيان الا [illegible]
واعلم ان جمع فاعل على فواعل في كلام فان قالوا ان
سعد الدين في اواخر شرح الكشاف وقد تحقق ان
جمع فاعل على افعال لم يثبت جمع فيلان الاصحاب
جمع صحب بالسكون اوصحب بالسكون اسم
جمع كنهر وانهار اواتبار اوصحب النساء وان
الجمهور على انه لم يثبت جمع فاعل على افعال وان
اصحاب جمع صحب بالسكون او صحب بالكسر
مخفف صاحب بحذف الالف بينهما فافهم

قوله مركب تعدادي اى بالمعنى اللغوي لا
الاصطلاحي الذي هو من المبنيات لتسعة
عشر على ما يعرب عند الاعراب فلا تظلل
فيه الخطاب فافهم ذلك لا تعاب [illegible]

كما سيتضح ولانه كثير نوعا وفردا واسنعى لا بخلافه وانواعه عائد
الى المبتدا والخبر خمسة باعتبار عمله ومعموله كما سيتضح والاسمية
عطف على الاسمية حروف الجر والحروف المشبهة بالفعل مع
الا بمعنى لكن ولا لنفي الجنس وما ولا المشبهتان بليس والنواصب
والجوازم ثم شرع في بيان هذه الخمسة ورتبها على وفق ما
في اظهار الاسرار فقال النوع الاول منها فاللام للعهد الخارجي
حروف الجر تلك الحروف اسما اي تعمل في الاسم لا الفعل الجر لا
الرفع ولا النصب ولا احتمال للجزم واحدا صفة اسما اي لا
تعمل في اسمين وجملة تجر صفة حروف والاسمية ابتدائية
فقط الفاء جواب الشرط المفهوم من الكلام السابق وليست
بزائدة اذ لم يثبتها سيبويه وقيل زائدة للتنزيين وقط كعن
من معنى الفعل بمعنى حسب او اسم فعل بمعنى يكفي او انته فالمعنى
فالمعنى اذا جرّت اسما واحدا فهو حسبها اي كافيها للعمل
او يكفيها او فانت انته فقط مبني على السكون ونحنه هو او
انت ولا محل للجملة تسمى هذه الحروف حروف الجر مفعول ثان
لتسمى واوله نائب الفاعل والمضارعية صفة ثانية للحروف
او خبر لمحذوف او استينافية ثم الاسمية مستانفة وهذا اشهد
وللاقدم ثم ان هذا مثل عبد الله علما فان حروف الجر لقب اصطلاحي
اسم للعشرين وكذا امثاله من الاعلام المركبة وقد اشرنا وقد

حقق المصنف النحرير فى امتحان الاذكياء ان مثل عبد الله علما
كلمة لا كلمتان واعرابه لفظى وهو ما فى اخر الجزء الاول لاستحقاقه
له قبل العلمية الا انه مفروض فى اخر الثانى لكونه اخر الكلمة واما
ما فى اخره فحكاية خاصة لا تتغير فاحفظ ذلك تنج عن المهالك
وحروف الاضافة عطف على الاول وانما سميت بها لجرها و
اضافتها اى افضائها وايصالها الفعل ولو معنى اى حدثه
الى الاسم ولو حكما فى اغلب والاصلى فلا يرد مثل رب والزائد منها
وليتأثيرها الجر ايضا كما قيل وانما قدمها لكثرتها فردا واستعمالا
وفائدة ولوحدة معموله ولان تقديم غيرها على القياس لتبعيته
لها كما عرفت وهى اى حروف الجر مبتدا عشرون حرفا مرفوع بالواو
خبره والجملة عطف او استيناف ويحتمل الاعتراضية الحرف الاول
من العشرين او من حروف الجر الباء وهو مكسور دائما الا لصالق
اعلم ان الحرف قد يعتبر مذكرا باعتبار اللفظ فيعامل معاملته وقد
يعتبر مؤنثا باعتبار اللفظة او الكلمة فيعامل معاملته وانما
النسخ ههنا مختلفة ففى بعضها مذكر فى العشرين كلها وفى بعضها
مؤنث فيها باسرها وفى بعضها مختلفة والاتفاق اولى من
الاختلاف الا ان يقال اشارة الى الوجهين واكثر ما عندنا بالتذكير ولذا
اخترناه وان كل حرف على حرفين فصاعدا كمن وعلى وكان ولكن يلفظ
بلفظه وان كل حرف على حرف كالباء واللام يعبر عنه باسمه الذى هو

هو اوله للاسكراه بعدم الاستقلال وان المقصود الاصلى من
الباب بيان ذوات العوامل واعمالها لا بيان معانيها ايضا
اى باب العامل
وكذا الباقيان الاتية ينور كلا منها ويوضح بمثال او مثالين فيقتضى
اى البابان الباقيان
بيان الامثلة وتطبيقها للممثل لها التعرض للمعنى فلذلك تعرض لمثاله
ولكنا لم نستوف المعانى بل ذكرنا المعنى الاصلى الغالب لا غيره الا ان
يدعو اليه داع كما فى الباء فليتأمل وانما قدمه لكثرة استعماله وفائدته
وعدم انعزاله عن منصب كونه حرف جر ولذا يكسر دائما ليوافق
اثره ولو فى الجملة مع بساطته وكونه على حرف فتأمل الباء او امثل له
نحو امنت بالله ونحوه لابعثن والمعنى مثاله امنت بالله تعالى
ونحوه اى الباء فى هذا الكلام ومثله فتصرف فى الكلام فشاء هكذا
وقد يذكر على الاصل فلعلك بهذا على ذكر منك فنحو خبر مبتداء محذوف
او مفعول ومضاف الى جملة امنت بالله مرادا بها لفظها محكية
فهى مجرورة تقديرا واما اعرابها فالتاء مبنى على الضم مرفوع
المحل فاعلا امن والباء الالصاقية متعلقة به ولفظة الله مجرورة
بالكسرة منصوب المحل مفعول به غير صريح له والواو عاطفة
والـ[illegible] به قسمية وفيها الالصاق متعلقة باقسم والمجرور
راجع الى الله ومحله القريب مجرور والبعيد منصوب مفعول له
وللقسم صدر الكلام واللام جواب للقسم تاكيد له وابعثن
مضارع مجهول متكلم وحده مع نون التاكيد الثقيلة ويحتمل الخفيفة

قوله والمعنى مثاله الخ نظيره ما فى بحث التشبيه
من قول العلامة التفتازانى فى المطول والمختصر
عند شرح قول صاحب التلخيص الفاظ التشبيه
المرادة الا الالفاظ معربة اعرابها والاصل
فنحو الكاف اى الكاف ونحوه وفى المطول
مثل هذه العبارة تعارفت فى شرح المعنى

والجملة كالاولى وعطف عليها وتصوير المعنى فى المثال
الاول التصدق ايمانى بالله لصوقا معنويا ذهنيا قال الله تعالى
امنوا الاية وقال الله تعالى الذين امنوا وكانوا يتقون لهم
البشرى فى الحيوة الدنيا وفى الاخرة وفى الثانى اقسم بالله
على انى ابعث قطعا البتة من القبر الى المحشر للحساب و
الجزاء قال الله تعالى ان الله يبعث من فى القبور واعلم ان من
عجائب هذا الكتاب ومحسناتها ان امثلته كلها من النصائح
والمواعظ من المسائل الاعتقادية السنية والعملية الحنفية
المتضمنة للرد على الفرق المخالفة فتنصح بها ولا تمش
اعشى فى تحصيل هذا الكتاب فان مثله لا يكاد يوجد فى فنه
بلا ارتياب فلله دره تحريرا سنيا ومخلصا حنفيا ولقد احسن
حيث اورد هذين المثالين لفظا ومعنى اما لفظا فلانه لم يحتج
الى ذكر باء القسم واشار الى دخوله الظاهر والضمير واما معنى فلان
الواجب الاول والاهم الاكمل انما هو الايمان بالله وبالبعث
واليوم الاخر ولذا كثر فى الاحاديث الصحيحة من امن بالله
واليوم الاخر الحديث ووقع البحث العظيم عنهما فى القران
الكريم والحرف الثانى منها من للابتداء وهو اسم مبنى على
السكون مرادا لفظه مرفوع تقديرا وقيل محلا خبر للثانى والاسمية
عطف على مثلها وانما قدمه ليناسب معناه فى الجملة نحو تبت من

من كل ذنب ولو صغيرة وبلا عمد قال الله تعالى توبوا الى الله
الاية فتبت اى رجعت ماض معلوم متكلم وحده والتا فاعل
تاب وقد يتسامح فيقال تبت فعل وفاعل مجرور وكلمة مجرور
بمن المتعلق بتاب مضاف الى ذنب منصوب المحل مفعول
فالظرف لغو والثالث الى كمن وهو للانتهاء والجملة عطف
على الاصل او القريب انما قدمه لمقابلته لمن نحو تبت الى الله
من كل ذنب امتثالا للامر والرابع عن للبعد قدمه لمناسبة
لمن نحو كففت عن الحرام ماض مجهول اى منعت من
قبل الله تعالى عن تناوله وتمتعه مطلقا بالنواهى الواجب
الاطاعة ويحتمل المعلوم بمعنى امتنعت او منعت عنه
والخامس على للاستعلاء قدمه لمناسبته لعن لانه يجى بمعناه
نحو يجب التوبة على كل مذنب اى صاحب ذنب من ذنبه بالرد
بالنصوص فيجب مضارع مرفوع والتوبة فاعله وكلمة مجرور
بعلى مضاف الى مذنب منصوب المحل مفعوله والسادس
اللام يكسر ويفتح وهو للتعليل قدمه لبساطته نحو انا عبيد لله
تعالى فانا اصله اننا بان مع نا فخفف ان فحذف نا اسمه وعبيد
جمع عبد خبره او انا ضمير متكلم وحده مبتدا فعبيد مصغر عبد
للاستحقاق خبره وقوله لله تعالى اى كائنون او كائن لله او
مملوك او مخلوق او مخصوص له والسابع فى للظرفية قدمه

لاختصاص بالظرفية نحو المطيع في الجنة اى المؤمن الذى
يطيع الله ورسوله كائن في الجنة الآن فهذا مجاز اولى
لتحقق وقوعه ان يكون فيها في الآخرة ونحو بالآخرة فاللام
موصول ومطيع صلة واعرابه الذى استحقه بالابتداء ظهر
في صلته بحق الجوار اعتباراً بالصورة بناء على ما بينه التحرير
في الاظهار والظرف مستقر خبر له والثامن الكاف المفتوح ابداً
وهو للتشبيه قدمه لكثرة استعماله وبساطته نحو قوله تعالى
ليس كمثله شيء قيل المختار ان الكاف زائدة وقيل المثل زائد والا
الاول اهون والتحقيق ان هذا من قبيل نفي المثل على طريق
الكناية مثل مثلك لا يبخل فتدبر والتاسع حتى للغاية قدمه
لكونه من العوامل الاصلية وللاتفاق على كونه حرف جر
نحو اعبد انا او انت الله تعالى مفعوله حتى الموت اى موتى
او موتك متعلق باعبد والموت مفعوله قال الله تعالى واعبد
ربك حتى يأتيك اليقين اى الموت ليتيقنه وفي اللب والى وحتى
للانتهاء والعاشر رب وقيل انه اسم مضاف الى نكرة وهو
للتقليل ويستعمل في التكثير كثيراً حتى صار حقيقة عرفية كما في
مقام المدح والذم قدمه لاصالته في معناه واما واو القسم
فبدل عن الباء وتاؤه عن واوه نحو رب تال يلعنه القرآن
فرب للتكثير غير متعلق بشيء وتال اسم فاعل من التلاوة مجرور

يعني ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل
لكان للمثل مثل وهو الله تعالى لان المماثلة من الجانبين
وقال الفاضل العصام في حاشية الجامي وهذا
وجه تلقاه الفحول بالقبول ورجحوه بان ابلغ من
التصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح وفيه
بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل
لان انتفاء ليس مثل شيء بل المثل المشارك
للشيء في صفة مع كون الشيء اقوى منه
فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة
الملحق به المتقارب

القائل الاخفش والكوفيون ورضي به
الرضي وقال ان رب مبتدأ لا خبر له لافادة
صفة مجروره مع الجملة

مجروربه تقديرا او مرفوع بالابتداء محلا لتخصصه بالوصف بالمضارعية وخبره محذوف على ما هو الاغلب مؤخرا للا يبطل الصدر الواجب اى لقيته او لم القى فافهم ويجب توصيف مجروره بالفعلية على الاصح وقيل بالجملة او المفرد وقيل لا يجب فليس يلعنه القران خبره وان قيل به وقد قيل ان بهذا المبتداء لا خبر له لاستغنائه عنه بالصفة ومن وجوه اللعن اى طرده من الرحمة لتاليه لحنه وتغنيه به وعدم تعظيمه ورب تال يشفع له القران ويشفع من قبل الرحمن فيقال له فى الجنة اقراء وارتق فى درجات الجنان والحادى عشر من حروف الجر هذا مركب تعدادى متضمن لمعنى العطف جزءه الثانى مبنى على الفتح والاول على السكون مرفوع تقديرا مفروض رفعه فى اخر الثانى والمجموع مبتداء واو القسم المفتوح دائما والاكثر استعمالا من الباء والتاء قدمه لما مر ان التاء بدله و لكثرة استعماله نحو والله لا افعل الكبائر للنهى عنها كما قال الله تع واجتنبوا كبائر ما تنهون عنه ولا تقربوا الفواحش الاية وفى الكبائر اقوال فى الكلام والبيان لا يناسب المقام ونحو ورب الكعبة لا تعلمن الفقه اعلم ان جواب القسم ان كان جملة اسمية مثبتة يصدر بان او لام الابتداء ليقصد القسم فى التاكيد واما لام لمحمد رسول الله فلام الابتداء بلا تقدير القسم عند البصرية و

اى فى علم الكلام

ارتضاه الرضي ولام القسم ايضا بتقديره عند الكوفية
وان كان منفية فيصدر بما او لا التبرئة او ان نحو والله
ما علم الله حادثا ولا قدرته ولا حادث باقيا وان تحمد سلم
ولا يجامعها اللام للتنافي في ظاهر الايقاع بما القران مخلوقا
بخلاف لا القران ما هو مخلوق وان كان فعلية فان كان فعلها
مضارعا مثبتا استقباليا فالاكثر عندهم ان يصدر باللام ويشفعه
وتاكيده بنون التاكيد اذا دخل اللام على نفسه مثل والله لافعلن
الفرائض واما اذا دخل على سوف او متعلقه المقدم فلا يؤتى
بالنون استغناء باللام كقوله تعالى لالى الله تحشرون وقد يخلو
عنه استغناء بالنون وان كان حاليا ففي جواز جوابيته
له خلاف المبرد وقال الرضي الاولى الجواز فيؤتى باللام لا النون
لانه علامة الاستقبال وان كان منفيا فلا يلزم اللام والنون
نحو والله لا افعل الكبائر ويجوز حذف علامة النفي منه مطلقا لكثرة
استعماله في القسم تقل لفظ والمحذوفة لا لكثرة دوره في
المضارع لا ما كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ دون
علامة الاثبات فيه من اللام والنون لانهما يجيئان معا في
الاغلب كما مر فتذهبان معا فيكثر الحذف واما في الاسمية
والماضي فلا يجوز وان كان ماضيا مثبتا فالاولى اللام مع قد الا في نعم
وبئس فاللام فقط ويجوز الاقتصار على احدهما كقوله تعالى قد افلح من

من ترك على رأى والاقتصار على اللام اكثر من العكس وان كان م
منفيا فيهما وان كان بلا وان ينقلب الى المستقبل فلا يلزم تكرار لا
هكذا استنبطنا من الرضى وغيره وفى الاختيار شرح المختار للمصنف
والحلف فى الاثبات ان يقول والله لقد فعلت كذا والله لافعلن
كذا مقرونا بالتأكيد وهو اللام والنون حتى لو قال والله لافعل
كذا اليوم لا تلزمه الكفارة لان الحلف بالاثبات لا تكون الا بحرف
التأكيد لغة واما فى النفى فان يقول والله لا افعل كذا والله ما فعلت
كذا انتهى واذا تمهد هذا ظهر لك انه لا يرد ان الصواب والله
لا افعلن الكبائر بالنون فتأمل واغتنم واشتغل بالفنون و
الثانى عشر تاء القسم لم يقل تاؤه للايضاح وهو مفتوح ابدا
ومختص بلفظة الله بخلاف الواو والباء قدمه لانه للقسم كالواو
ولانه بدله كما مر ولانه كالواو لا ينعزل عن المنصب نحو تالله
لافعلن الفرائض بدنية او مالية مطلقا للاوامر الموجبة
واما باء القسم فداخل فى الباء كما عرفت وهذا مثل به لا بعشق
فى الاعراب والتوجيه والثالث عشر مركب متضمن للعطف
مفتوح الجزئين مرفوع المحل مبتدأ حاشا للاستثناء كالا وهذا فى
الاكثر وقد يحذف الفه كقوله تعالى حاشا لله قدمه لانه لا يخرج عن
العاملية وان خرج عن الجارية وقد قيل انه حرف جر دائما نحو
هلك الناس جميعا حاشا العالم اى الا العالم بالعلوم النافعة فانه

نجا وفاز واما العالم بغيرها فلحق بغيره قال الله تعالى انما يخشى الله
من عباده العلماء والخشية ملاك الامر كله هل يستوى الذين يعلمون
والذين لا يعلمون هل يستوى الاعمى والبصير اى الجاهل والعالم اى لا
يستويان وحاشا مما لا يتعلق بشى والرابع عشر مذ فى الاكثر
وهو للابتداء فى الزمان الماضى قدمه لخفته ولكونه لغة عامة
العرب مع كثرة استعماله نحو تبت من كل ذنب فعلته مذ يوم البلوغ
اى ابتداء فعلى وقع زمان بلوغى وامتد الى الان فانه هو المختار الى
التوبة امتثالا بامر التوبة ويحتمل التاء الخطاب ومذ متعلق بفعلته
ويوم مجرور به مضاف الى البلوغ مفعوله والجملة صفة الذنب و
الخامس عشر منذ فى الاكثر وهو للابتداء فى الزمان الماضى ايضا
واصله منذ وقيل بالعكس وقيل اصلان برأسهما وقد يكونان اسمين
فهما مبتدآن وما بعدهما خبرهما وقيل بالعكس ومعناهما اسمين
معناهما حرفين لا فرق بينهما الا بالاستقلال بالمفهومية وعدمه
قدمه ليقرن باخيه ولان خروجه كمذ عن الجارية اقل نحو يجب
اى يفرض على كل مسلم او على الصلوة المفروضة فى الاوقات
الخمسة منذ يوم البلوغ اى ابتداء وجوبها ثبت زمان بلوغه او
بلوغى واما قبله فلا ومنذ متعلق بيجب ويوم مفعوله قال تعالى ان الصلوة
كانت على المؤمنين كتابا موقوتا واما النفى ففيه على الاثبات
نحو ما فارقت العلم مذ او منذ يوم التعقل فافهم والسادس عشر خلا

خلافه الاقل قدمه لتقدم الحاء نحو هلك العالمون كلهم كفرهم خلا
العامل بعلمه النافع اي الا العامل به منهم فانه ظفر وخلص
اذ المراد بالعلماء فيما مدحوا في الشرع هم العاملون بعلمهم كما
نص عليه في بعض النصوص والسابع عشر عدا في الاقل وهما
للاستثناء المتصل دائما فلا يقال هلك الناس خلا او عدا حمار
فانهما يكونان فعلين في الاكثر فلا يتسع فيهما كالة وهما ايضا
مما لا يتعلق قدمه لخلا لان كونهما حرف جر متفق عليه مع
كثرة استعمالهما بخلاف لولا نحو هلك العاملون بعلمهم باسرهم
عدا المخلص اي الا المخلص عمله لله بان جعله لمحض رضائه لا لريا
وسمعة فان عمل المرائي كالرقم على الماء قال تعالى مخلصين له الدين
حنفاء فالاخلاص الاخلاص نحو لانه ملاك الامر كله واساس
الطاعات والتفصيل والتحقيق على الوجه الحقيق في الطريقة
المحمدية للمصنف النحرير من ارباب التدقيق وفي اللب وحاشا
وخلا وعدا للاستثناء والثامن عشر لولا الداخل على الضمير
المتصل كما ورد في بعض اللغات وهذا على راي وكولا الا
لامتناع شيء لوجود غيره ومما لا يتعلق قدمه لكثرته بالنسبة
الى كي وان اختص ببعض اللغات نحو لولاك يا رحمة الله تعالى
لهلك الناس كلهم اي يا لطف الله وفضله او يا كلام الله او يا محمد
عم قال تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين يعني ولكنك وجدت

فلم يهلكوا فحاصل المعنى لم يهلك الناس لوجودك يا رحمة
الله فلكون لولا بمعنى اللام التعليلي بحسب المآل جعله سيبويه
حرف جر لئلا يلزم التأويل في الفاظ كثيرة ولمجيء الاشكال
من الضمير اوله الاخفش وجعله مستعار للمرفوع كما في قولهم
ما رنا كانت والاكثر لولا انت لكونه مبتدأ محذوف الخبر
وجوبا ومعناهما واحد بحسب المآل فالكاف محله القريب
مجرور بلولا والبعيد مرفوع بالابتداء وخبره محذوف اى موجود ويا
من حروف النداء قائم مقام ادعو المقدر ورحمة الله مفعوله
وقيل معمول يا لكونه من معنى الفعل وتعالى ثنائية واللام جوابية
والفعلية جواب لولا ملتزم مقام الخبر ولذا وجب حذفه
والتاسع عشر كي في كيمه للتعليل ويدل على كونه حرف جر حذف
الف ما كما في لم وعم قدمه لكثرته وعدم اختصاصه بلغة دون
لغة قال استاذنا المحقق في نتايج الافكار شرح الاظهار قال
الدماميني في شرح التسهيل ان فيه ثلثة اقوال احدها انه حرف
جر دائما وهو قول الكوفيين والثاني انه حرف نصب دائما وهو
قول الاخفش والثالث انه يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل
تارة وهو قول اكثر البصريين انتهى نحو كيمه اى لم عصيت انت
او انا اى لاى غرض من الاغراض عصيت الله تعالى والحال ان
العصيان منهي بالآيات والاخبار فهذا توبيخ وتنديم

وتنديم او ندامة جئت لا لغرض صحيحاً فيه فمه الاستفهامية
مبني محلها القريب مجرور بلى المتعلق بعصيت والبعيد منصوب
مفعول له قدم عليه لان للاستفهام صدر الكلام والحرف الـ
العشرون اى الواقع في هذه المرتبة من حروف الجر العشرين
هذا مبتدا خبره لفظ لعل للترجي فهو هنا اسم وقد اشرنا اليه
فيما مر فلا تغفل في نظائره يجر به في لغة قبيلة عقيل
مصروف فانه في غيرها من الحروف المشبهة بالفعل كما سيجيء
نحو لعل الله تعالى يغفر ذنبي لمثل قوله تعالى ان الله تعالى يغفر الذنوب
جميعاً الاية فالجلالة مجرور بلعل الغير المتعلق بشيء مرفوع
المحل بالابتداء ويغفر مرفوع والذنب مضاف الى الياء منصوب
تقديراً في الاصح مفعوله والجملة خبر المبتدا وتوجيه الاسمية
والنحو معلوم فظهر ان مراده ما يجر به في الجملة ولو في
بعض اللغات والاستعمالات والتوجيهات فافهم وان
ما لا يتعلق بشيء منها ستة رب وحاشا وخلا وعدا و
لولا ولعل وكذا الزائد من البواقي فبضمه يصير سبعة اعلم
ان الاصل في الحروف ابقاؤها على معانيها قال الشيخ الرضي
ورضي به الفحول لا سيما الفاضل العصام اعلم انه اذا امكن
في حرف جر بنوع تجوز خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى وزيادته
ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له ويضمن الفعل المتعدي به

بمعنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاولى بل هو الواجب
بهذا قال ابن جني لو جمع تضمينات العرب لاجتمعت
مجلدات واما تحقيقه ونتيجته ففي النتايج فارجع اليه
فانه من الحوايج النوع الثاني من الانواع الخمسة للسماعي حرف
حروف تنصب الاسم وهو في الاصل مبتدا وترفع الخبر وهو
في الاصل خبره وبعد دخولها يسمى منصوبها اسمها ومرفوعها
خبرها ووجه عملها هكذا وتقديمها سيظهر من التسمية و
هي ثمان مؤنث ثمانية اي ثماني احرف بالاستقراء فالحروف
التي هي جمع الكثرة مستعارة للقلة او للمشاكلة لما سبق
او باعتبار فروعها مع اصولها الحرف الاول والنسخ ايضا
ايضا مختلفة بالتذكير والتانيث والاول اكثر فيما رايناه ان
بالكسر للتحقيق والتصدر قدمه لكثرته في الاستعمال ولتصدره مثاله
او امثاله نحو ان الله تعالى عالم كل شيء بعلم الكليات والجزئيات
وذاته وغيره ولا يخفى عليه خافية فالجلالة منصوب اسم ان
وعالم بلا تنوين او به وضميره اليها والمجموع المركب جزؤه الا ان الاعراب
في الجزء الاول مفروض في المجموع كما قال في الامتحان فاضبطه ولا
تنس والثاني ان بالفتح للتحقيق ايضا الا انه يغير معنى جملته
ويجعلها في حكم المصدر بخلاف المكسورة قدمه لمناسبته
له لفظا ومعنى وكثرته بالنسبة الى كان نحو اعتقدنا ان انت

اوانث او هو ان الله تعالى قادر على كل شيء ممكن اذ المحال لا
يتعلق به القدرة ولو اريد بالشيء المشيء وجوده لما احتيج
الى تخصيص والمعنى اعتقد قدرته عليه والثالث كان
بالتشديد للتشبيه قدمه لمناسبته لان حتى قال امام الخليل
ان اصله ان بالكسر مع الكاف واصل كان الحرام نار ان
الحرام كنار وان كان الصحيح انه حرف برأسه كالسائر على
ما قال سيبويه نحو كان الحرام نار في الاهلاك قال الله تعالى انما
يأكلون في بطونهم نارا والرابع لكن مشدد للاستدراك
اى لدفع توهم نشأ مما سبق بسبب من الاسباب المختلفة
بحسب الاشخاص والاحوال والازمان والامكنة فافهم قدمه
لمناسبته لما سبق حتى قال الكوفيون ان اصله لا كان بلا
النافية والكاف الزائدة وان المكسورة وان كان عند
البصريين حرفا برأسه ايضا وهو المذهب المنصور نحو
ما فاز الجاهل بمطالبه وعن مخوفاته فكأنه قيل فكيف العالم
فاجيب وندورك بقوله لكن العالم العامل المخلص فائز بها
او عنها والخامس ليت بالفتح للتمني قدمه لان عمله هذا
في جميع اللغات بخلاف لعل نحو ليت العلم النافع مرزوق
لكل احد واعطاء العلم لكل واحد من الناس غير ممكن
عادة والمرزوقية مجاز والسادس لعل بالتشديد وهذا

فی لغة عقیل نحو لعل الله تعالى غافر ذنبی باضافة الغافر او
بدونها للنصوص المطمعة للغفران وهذه الستة یسمى الحروف
المشبهة بالفعل بهذا المرکب مفعول ثان لتسمى والاول
نائب الفاعل یعنی المشبهة لفظا بالفعل الماضی لکونها على
ثلثة احرف فصاعدا اعنی انها منقسمة الى الثلاثیة وهو
ان وان ولیت والرباعی وهو کان ولعل والخماسی وهو
لکن ولفتح اواخرها ومعنى والسمی الا بالفعل مطلقا ا ا
لوجود معنى الفعل اى الحدث فی کل منها من التحقیق و
التشبیه والاستدراک والتمنی والترجی ولملازمتها الاسماء
وبافعال القلوب خاصة فی تعلقها بنسبة بین الاسمین
وبالمتعدی خاصة فی دخولها على الاسمین ولذا اعملت عمله
الا انه قدم منصوبها على مرفوعها وهو عمل فرعی له تنبیها على
فرعیتها له فی العمل وایضا لما ثبت شبهها بالمتعدی ا ا
اقتبست اولا ما هو من خواصه من عمل النصب وثانیا ما
هو مشترک بین جمیع الافعال من عمل الرفع وایضا ان اقوى
عمل المتعدی نصب المفعول اولا ثم رفع الفاعل ثانیا لانه عمل
على خلاف مقتضاه وذا غایة فی العمل فاعطی ذلک تنبیها على
کمال مشابهتها له کذا فی شرح الاظهار والسابع لفظ الا
الکائن فی الاستثنا اى المستثنى المنقطع وهو ما لم یکن منه

من متعدد لمعلومية عدم دخول مدلوله في المستثنى
منه باعتبار المفهوم او المراد فانه بمعنى لكن فيعمل عملها
باتفاق المتاخرين ولذا قدمه واما في المتصل فليس من العوامل
في الصحيح نحو المعصية لله تعالى مطلقا ولو صغيرة مبعدة للعاصي
من التبعيد وهو الاوفق او الابعاد عن الجنة الا الطاعة
لله تعالى اى لكنها مقربة له من التقريب منها اى الى الجنة
فان الطاعة غير داخلة في المعصية بل ضدها فالطاعة
اسم الا ومقربة خبره ومنها صلتها وخبر الا هذه محذوف
في الاغلب اشار المذكور للتقريب وذلك التبعيد والتقريب
بالنصوص القطعية الدالة عليهما والثامن لا لنفي
الجنس اى لنفي الحكم الذى هو مضمون خبره عن الجنس وهو
اسمه وانما عمل هذا العمل لمشابهته لان لانه لتحقيق
النفي كما ان ان لتحقيق الاثبات او لان لا للنفي وان
للاثبات فحمل عليه حمل النظير او النقيض نحو لا فاعل شر
فائز والشر ما ليس فيه رضاء الله تعالى والخير ما فيه رضاه فان
الفاعل المضاف الى الشر اسمه والمركب خبره فافهم النوع الثالث من
الخمسة حرفان مرفوع بالالف تثنية فعلان مرفوع بالنون وفاعله
هو الالف عائد الى الحرفين والجملة صفة الاسم مفعوله وتنصبان
الجزاى تعملان هذا العمل في اسمين مبتدا وخبر في الاصل في لغة الا

اى التسهيل

الحجاز وبها ورد القران مثل ما هذا بشرا في القراة المشهورة
فهما ايضا من نواسخ المبتدا والخبر وبهما ما ولا اي لفظهما
المشبهتان بليس في نفي الحكم عملها وقدمهما على النواصب
لقلتهما ولمناسبة عملهما العمل ما قبلهما ولوفي الجملة
ومعمولهما معموله واما تقديم ما على لا فلكونه اشبه واقوى
واكثر ولذا يدخل المعرفة كالنكرة بخلاف لا حتى قيل ان عمله
شاذ وان كان غير مرضي نحو ما الله متمكنا بمكان اي فيه وما
هو متحيز الحيز اصلا لانه تع ليس بجسم ولا جسماني ونحو
ما رسول افضل من رسولنا عليه وعليهم السلام ونحو لا شي
من الاشياء مشابها لله تع ومماثلا له وقال الله تع ولم يكن له
كفوا احد فانه متصف بصفات الكمال منزه عن صفات
النقصان ولا كذلك ما سواه تع فاسم لا نكرة دائما واسم
ما معرفة او نكرة كما مر ولما فرغ من عوامل الاسم واحدا او
اثنين وهي ثلثون متنوعا ثلثة انواع كما عرفت شرع في عوامل
الفعل واحدا او اثنين فقال النوع الرابع من تلك الانواع
حروف تذكر توجيهه تنصب الفعل المضارع الواحد لمشابهتها
الناصبة للاسم لفظا ومعنى واستعمالا بينها في الاظهار و
اللقب هو المجموع كعبد الله علي فلا اعراب في الجزء الاول مفروضا
في اخر الثاني وما فيه حكاية عامة وقد يحذف الاول وهكذا كل علم

علم مركب من التابع والمتبوع كما بيناه سابقا ونقلناه
عن المص النحرير قدمها لمناسبة عملها للعمل ما سبق اذ الم
النصب مشترك والجزم خاص بالفعل ولان النصب من العمل
الاصلي بخلاف الجزم فانه بمنزلة الجر في الاسم ولقلتها او
لوحدة معمولها كلها وعلامة النصب سيجيء في باب الاعراب
وهي اي النواصب حروف اربع او اربع احرف بالاستقراء
والجملة عطفا واستينافية الاول منها او اولها لفظ
ان بالفتح والسكون المصدرية قدمه لانه اصل الباب لانه
اكثر فائدة وتاثيرا ودورا ولذا تنصب مضمرة خاصة
حتى قيل انه هو الناصب لا غير وان كان الحق ان النواصب
اربع فتنصب البواقي لمشابهتها له في الاستقبالية واما
على ان فلمشابهته لان من الحروف المشبهة في اللفظ والتغير
ولا ينافي هذا اصالته بالنظر الى الثلثة الباقية فليفهم نحو
احب ان اطيع الله تع يرضى عني لقوله الشريف اطيعوا
الله الاية اي مثاله هذا ونحوه كما عرفته في الاوائل فاطيع منصوب
بان والجملة في تاويل المفرد به مفعول احب اي انا احب
اطاعة الله تع والثانية لن لتاكيد النفي الاستقبالي قدمه
لمناسبته لان حتى قال الخليل ان اصله لا ان وان كان الصحيح
مذهب سيبويه من انه حرف براسه على ما هو الاصل الاصيل عنده

فی الحروف ولأن نصبه دائم لا یعزل عنه وقد عرفت
حال کی حتی قال سیبویه انه حرف جر دائما ونصب ما بعده بان
المقدرة وقد تظهر وان کان المذهب ما ذهب الیه بعضهم
واختاره الامام البیضاوی فی اللب وتبعه النحریر کما سبق
علی ان اذن مشروط بشرائط تورث فیه قلة مع ان فی نصبه
خلافا ایضا وقد قال فی الامتحان واذن عامل ضعیف نحو
لن یغفر الله تعالی للکافرین قال الله تعالی ان الله لا یغفر ان
یشرک به ویغفر ما دون ذلک لمن یشاء والثالث کی للسـ
للسببیة نحو احب انا طول العمر کی احصل العلم النافع فان
حبه لاجله ممدوح مرغوب کما ورد فی الحدیث الشریف فطلب
نفسه ناصبا لا حصل علی المختار والرابع اِذن بکسر ثم فتح ثم
سکون للشرط والجزاء نحو قولک اذن تدخل الجنة بنصب تدخل
جوابا لمن قال اطیع الله تعالی مقول القال ومفعوله فدخول الجنة
جزاء للاطاعة وهی شرط له فی نفس الامر والقول الاول جواب
للثانی فی اللفظ فلیتلفظ الثانی اولا ثم الاول ثانیا جوابا
للثانی فافهم النوع الخامس من انواع السماعی کلمات حرفا
او اسما متضمنا لمعنی حرف والکلمة اللفظ الموضوع لمعنی مفرد
الدال علیه وهی اسم وفعل وحرف فالاسم ما دل بالوضع
مادته علی الحدث ولا یدل بهیئته علی الزمان والفعل ما دل

ما دل وضعا مادته على الحدث والنسبة وهيئته على الزمان
الماضي او الحال او المستقبل والحرف ما دل وضعا على معنى غير مستقل
في الفهم عنه بل يحتاج فيه الى المتعلق يجزم الفعل المضارع اى تعمل
فيه الجزم للمشابهة المذكورة وانما سمي بالجزم لانه في اللغة
القطع وهذا العمل يقطع حركة الاخر او حرفه ولو محلا فافهم
وهي اى الجوازم خمسة عشرة مركب مبني الجزئين على الفتح مرفوع
المحل خبر هي وقد عرفت امثاله الجازم الاول وفي هذا المقام
ايضا اختلاف النسخ تذكيرا وتانيثا فعلى التانيث يقدر الكلمة
فافهم لفظ لم لنفي الماضي قدمه لكثرته ولاصالته ولخفته
ولانه للجحد المطلق بخلاف لما نحو قوله تعالى لم يلد ولم يولد ولم يكن
له كفوا احد واصل لم يلد ولم يولد من الولادة ويجزم
بحذف الحركة والثاني لما مثل لم الا انه للاستغراق الى آن
التكلم قدمه لمناسبته للم لفظا ومعنى نحو لما ينفع بالجزم اا
اللفظ وفاعله عمري من يوم الولادة او البلوغ والاسناد
مجازي بل النافع هو الصلاح والتقوى ومقتضى معناهما
ان يدخلا الماضي الا ان عملهما لا يظهر فيه ولا يوجد فيه المشابهة
التامة فلزم المضارع لظهوره ووجودها فيه والثالث
لام الامر وهو مجزوم فاعل على رأى نحو اعمل عملا صالحا قدمه لبساطته
لشرف الامر نحو ليعمل العامل عملا صالحا مفعوله او مطلق قال

الله تعالى فليعمل عملا صالحا وقال الله تعالى من عمل صالحا فلنفسه
فلنفسه ومن اسماء فعليها والرابع لا الكائنة في النهي وقدمه
لتناسبه لما سبق فافهم نحو لا تذنب من الاذناب اى
لا تكن صاحب ذنب وانت خبير بان كل هذه الاربعة من
مضارع وان سمي بعضها باسم خاص لداع وهذه الاربعة
تجزم ولو تقديرا فعلا مضارعا واحدا لعدم اقتضاء
معانيها فعلين كما اقتضاءها كلم المجازاة ولو بسبب التضمن اى
ومبنى العمل على الاقتضاء ولذا قدمها ولقلتها ولكثرة
استعمالها مع ان جزمها لمشابهتها بان في مطلق النقل
فلم ولما ينقلان معنى المضارع الى الماضي واللام ولا من
الاخبار الى انشاء كما ان ان ينقل معنى الفعل الى الاستقبال
ومن الجزم الى الشك فافهم والخامس ان بالكسر والسكون
اصل الباب وللشرط والجزاء ومن ثم يقتضي جملتين وربطهما
ويجعلهما واحدة فيقتضي طولا في الكلام فيعمل الجزم
تخفيفا واما جزم البواقي من الاسماء العشرة وكذا اذما وانا
غير اى فلتضمنها معناه ولمناسبتها له في الابهام ولذا
يجزم المضارع مضمرا خاصة ولذا قدمه ولمناسبته
لما سبق في الحرفية ولكثرة استعماله فليتدبر نحو ان تتب
بشرائطها يغفر ذنوبك كما وعد في الكتاب والسنة فتتب

فتتب مضارع مجزوم وهو مع فاعله المستتر اى انت شرط
ويغفر مجهول مجزوم بها والذنوب مضاف الى الكاف نائب
الفاعل وجملة جزاء له فالجملة شرطية وقيل فعلية وهو
المختار عند النحرير كما فى الاظهار والتحقيق فى الامتحان
وحاشيته لاستاذنا المحقق وشرح الاظهار له والسا
السادس مهما اسم صريح بمعنى ما وقد يستعمل للظرف
غير مركب وقيل اصله ماما بزيادة ما الثانية لزيادة الابهام
فاستكره فغير وقيل مه بمعنى اكفف وما الشرطية وقيل كان
مثل كلما ومتى فى زعم المنطقيين فانهم جعلوه سور القضية
الكلية اى اداتها مثلهما نحو مهما تفعل اى ان تفعل انت
شيئا من الاشياء من خير وشر او اى شىء منها ان تفعله
تسئل منه يعنى ان تفعل هذا او ذاك او ذلك وهكذا الى غير
ذلك فاختصر الى مثل ما ترى فهو اسم باعتبار اصل معناه
مبنى منصوب المحل مفعول به لتفعل او مرفوع المحل بالابتداء
فالخبر هو الجزائية وقيل مع الشرطية بمعنى شىء ما ان تفعله
تسئل منه واذا كان للظرف فالمعنى وقتا ما ان تفعل سيئا
ما تسئل منه واما جزمه فعلين فلاقتضائه اياهما باعتبار ما
تضمنه من معنى ان وكذا ابناؤه وهكذا البواقى كما عرفت انفا
قال الله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون والسابع ما من الفاظ

العموم وهو لذوي العلم وغيره قدمه لكون مهما بمعناه نحو
ما تفعل اي ان تفعل شيئا ما او اي شيء تفعله من خيره بيان
لما نجده اي جزاؤه عند الله عندية معنوية وكذا الشر فما
فالمضارعان مجزومان بما بذلك الاعتبار ومحل ما نصب على
المفعولية لتفعل او رفع على المبتدئية فالخبر هو الجزائية
وقيل الجملتان قال الله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن
يعمل مثقال ذرة شرا يره اي جزائه خيرا وشرا على الاصح في التوجيه
وما انفقتم من شيء تجدوه عند الله والثامن من من الفاظ
العموم وهو لذوي العلم قدمه لمناسبته لما نحو من يعمل عملا صالحا
يكن ناجيا فيعمل ويكن مجزومان بمن قال الله تعالى من يعمل عملا
صالحا وهو مؤمن الاية فمهما وما ومن اسماء صريحة متضمنة
لمعنى ان ولذا قرنها والتاسع اين وهو ظرف مكان نحو اين
تكن اي تو جد يدركك الموت فيه اذا جاء اجلك المقدر قال الله
تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة
فتكن ويدرك مجزومان باين وهو ظرف لتكن والعاشر متى
وهو ظرف زمان نحو متى تحسد تهلك فان الحسد حرام والحسود
لا يسود والمعنى متى تعمل بمقتضى حسدك تهلك فانه حرام وهذا
على ما اختاره في الطريقة المحمدية قال الله تعالى ومن شر حاسد اذا
حسد وقال عليه السلام ولا تحاسدوا ومتى ظرف تحسد والحادي عشر انى

انى بفتحتين بلا ماظرف مكان نحو انى تذنب يعلمك الله تعالى
اى ذنبك قال الله تعالى وهو بكل شئ عليم فاين ومتى وانى
لوازم الظرفية ولذا قرنها والثانى عشر اى بالتشديد
ولو بما للابهام اى لاحد الامور وهذا وجه موجب
من بينها ولذا اخره وانما قدمه على حيثما لانه لا يعمل بلا ما
نحو اى عالم يتكبر على احد يبغضه الله فيهلك لانه حرام
وهذا من الافعال والثلاثة وكذا الجاهل ولكن ما فى العالم
اشد فيكون الجحد عليه اكد قال الله تعالى ان الله لا يحب المتكبرين
والثالث عشر حيثما للمكان وقد يستعمل للزمان نحو حيثما
تفعل شيأ يكتب فعلك نائب الفاعل ليكتب اى يكتب الحفظة
عملك خيرا او شرا ولو فى المكان الخفى للحساب والجزاء يوم
القيمة فالناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا
فشر قال الله تعالى كراما كاتبين الاية والرابع عشر اذما
للزمان نحو اذما تتب يقبل توبتك اى ان تتب زمانا من
الازمنة ولو وقت الغرغرة قال الله تعالى غافر الذنب وقابل
التوب وقال عم ان الله تعالى يقبل توبة العبد حتى يغرغر
الخامس عشر اذا ما للزمان نحو اذا ما تعمل انت بعلمك تكن
خير الناس فى الحقيقة فحيثما واذما واذا ما لا يجزم بدون ما
وهذه الكلمات الاحدى عشرة او التمييز محذوف اى كلمة الجزم

الثاني من هذا المركب مبني والاول على السكون مفروض
الاعراب في الاخر فالمجموع صفة المبتدا مثلا تجزم فعلين
كما رأيت مسميين شرطا وجزاء فالاول يسمى شرطا والثاني
جزاء لترتب الثاني على الاول ترتب الجزاء على الشرط
ويكفي في السببية اعتبار المتكلم مثل ان كان الانسان ناطقا
فالحمار ناهق فالجملة شرطية وعند التحرير فعلية اذ بعروض
الشرط لا تخرج عن كونها فعلية كما لا تخرج عنه بعروض مثل
الترديد فلا يقال ترديدية مثلا ولما فرغ عن السماعي من الـ
العامل اللفظي شرع في القياسي منه فقال عطفا على ما سبق
والقياسي من العامل اللفظي اصناف تسعة واما افراده فغير
منحصرة الاول الفعل وقد عرفته مطلقا حال من الفعل فانه
فاعل او مفعول بحسب المعنى والعامل معنى الفعل المفهوم من
الحال اي كان او وجد الفعل من القياسي او حكم عليه بانه منه
او مفعول مطلق او فيه اي كونا او وجودا او حكما او زمانا مطلقا
مطلقا فافهم ولا تغفل اي ماضيا او غيره متعديا او لازما
متصرفا او غيره تاما او ناقصا فعل قلب او لا قدمه لاصالته
في العمل واذا كان كذلك فكل فعل اي كل افراد كل صنف منه
يرفع وينصب اي يعمل الرفع في معمول واحد على الفاعلية
ولو حكما كنائب الفاعل واسم باب كان والنصب في معمولات

معمولات كثيرة ومحولا زما على المفعولية ولو حكما كالحال والتميز
وخبر كان واخواتها نحو خلق الله تعالى كل شيء ممكن اوشيئ
وجوده اعيانا واعراضا ولا خالق سواه والله تعالى واجب
الوجود ووجوده لذاته فلا اشكال به وافعال العباد وان
كانت قلبية مخلوقة له تعالى على ما هو مذهب اهل السنة فما
فالجلالة فاعل خلق وكل شيء مفعوله ونحو علمت الله تعالى قديما
ونحو اعلمته الناس باقيا ونزل القرآن نزولا من عند الله
تعالى او من السماء على محمد عليه السلام بلسان جبرائيل عليه السلام
للثقلين فالقرآن فاعل نزل ونزولا مفعول مطلق له واما
المفعول به فلا ينصبه اللازم الا بحرف الجر فالاول مثال
للمتعدي والثاني للازم ولا بد لكل فعل من مرفوع والواو
عاطفة او استينافية فان تم به كلاما اي ان صار الفعل
بالمرفوع كلاما تاما والكلام ما له الاسناد من الستين لو
فعل معه اسم يسمى هذا الفعل فعلا تاما لتمامه به الفاء
في الشرطية تفصيلية نحو علم الله تعالى اي كل شيء بعلم ازلي كامل
قائم بذاته غير منفك عنه واقتصر على الفاعل حيث لم يتعلق
الغرض بالمعلوم وان لم يتم به بل احتاج الى خبر منصوب عد
عطف على لم يتم به يسمى هذا الفعل فعلا ناقصا لنقصانه
وعدم تمامه به ومرفوعه اسما له ومنصوبه خبرا له وهو ايضا

من دواخل المبتدا والخبر ونواسخهما ولم يعمل في يتم وان
في لم يتم والواو يعطف الشرطية على الشرطية فافهم نحو
كان الله عليما حكيما فالجلالة اسم كان وعليما خبره وحكيما
خبره الثاني وكان هو اصل الباب ولذا يقال باب كان ثم صار
ولذا مثل لها ايضا بقوله وصار العاصي مستحقا للعذاب
اي الذي يعصي الله تعالى فالعاصي مرفوع تقديرا اسم صار والاعراب
في الحقيقة والمعنى للموصول وهو اللام فاعطي الصلة لكون
صورتها اسما وصورة الجزء فاكما اشرنا اليه فيما مر وما زال
المذنب اي الذي يذنب بعيدا من الله تعالى اي صار المذنب
بعيدا من الله تعالى دائما فان نفي المنفي اثبات فما زال وما
بمعناه من ملحقات صار ويقبل التوبة ما دام الروح دا
داخلا في البدن اي مدة دوام دخوله فيه قال عليه السلام ان الله
يقبل التوبة العبد حتى يغرغر فما مصدرية توقيتية ظرف
ليقبل وليس الله جسما لاستلزامه الامكان والنقصان خلافا
للمجسمة من الفرق الضالة والثاني من التسعة اسم
الفاعل كعبد الله علما وكذا سائر الالقاب المركبة
واذا كان من القياسي فهو اي كل افراده يعمل عمل فعله المو
المعلوم اي مثل عمله لاشتقاقه منه وكونه بمعناه نحو كل
حسود محرق اي يحرق ويفني ويفسد جسده فاعل محرق وعمله

عمله مفعوله اى حسناته وطاعاته قال عليه السلام اياكم ولا
لحسد فان الحسد يأكل الحسنات كما يأكل النار الحطب والمراد اكله الا
الاضعاف او تاديته الى الكفر كذا في الطريقة المحمدية والثالث
من التسعة اسم المفعول واذا كان من القياس فهو
يعمل عمل فعله المجهول لاشتقاقه منه وكونه بمعناه نحو كل
تائب اى كل مذنب تاب عن ذنبه الى الله تعالى بشرائطها
لاسيما الاخلاص مقبول توبته يعنى يرجى منه القبول بفضله
لا بالوجوب ولا بالايجاب ان الله هو التواب الرحيم
ويقبل التوبة عن عباده والرابع من التسعة الصفة
المشبهة واذا كانت من القياس فهى ايضا تعمل عمل فعلها
المعلوم لاشتقاقها منه نحو العبادة حسن ثوابها فا
فالثواب فاعل لحسن وهو خبر للعبادة فالخبر جرى على غير
ما هو له وكذا قوله والمعصية قبيح عذابها ولها وزان كثيرة
سماعية الا ان عملها قياسى فافهم والخامس من التسعة
اسم التفضيل واذا كان من القياس فهو اى كل افراده ايضا
يعمل مثل عمل فعله المعلوم الا انه لا يعمل في المفعول به الا
بالاتفاق ولا في الفاعل الظاهر الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون
وصفا لمتعلق ما جرى عليه مفضلا باعتبار التعلق على نفسه
باعتبار غيره منفيا نحو ما من رجل احسن في الحلم منه في العالم فما

بمعنى ليس ومن مزيدة لتاكيد النفي ورجل مجرور بمن مرفوع محلا اسم
ما واحسن خبره او صفة فخبره موجود مثلا وفي ظرف له والضمير
راجع الى رجل والحلم فاعل احسن ومنه معموله والضمير عائد الى الحلم
وفي العالم ظرف مستقر حال من ضمير منه فلا احسن صار بعد النفي بمعنى
حسن فعمل في الحلم فحاصله ان الحلم في العالم احسن مما في الجاهل
بمعونة مقام المدح وان احتمل التساوي في نفس الامر وفي الحديث
الحلم زين العلم وهذا هو المشهور بمسئلة الكحل ولقد احسن
في التمثيل فلله دره والسادس من التسعة المصدر المطلق
اذ هو المتبادر عند الاطلاق واذا كان من القياسي فهو ايضا
يعمل مثل عمل فعله نحو يحب الله تعالى اعطاء له اي لرضائه قدمه
للاهتمام عبده فاعل الاعطاء فقيرا مفعوله الاول درهما مفعوله
الثاني قال الله تعالى ان الله يحب المتصدقين والسابع الاسم الم
المضاف الى اسم اخر ولو حكما واذا كان من القياسي فهو
يعمل الجر في المضاف اليه نحو عبادة الله تعالى خير ومعصية الله تعالى
شر والثامن الاسم المبهم التام وتمامه اي كونه على حالة
تمتنع اضافته معها انما يكون باحد خمسة اشياء بنفسه و
بالتنوين وبنون التثنية وبنون شبه الجمع وبالاضافة واذا
كان من القياسي فهو يعمل النصب في اسم نكرة على التمييزية
لشبهه بالمفعول في المجي: بعد التمام نحو التراويح عشرون ركعة

ركعة فان عشرون من شبه الجمع تام بالنون ناصب لركعة
على التمييزية والتاسع من العوامل القياسية معنى الفعل
وليس المراد به معناه الاضافي لانه من العامل اللفظي بل
اللقبي العرفي ولذا فسره بقوله اى كل لفظ يفهم منه عرفا
معنى فعل وله انواع كثيرة فمنها اسماء الافعال نحو هيهات
المذنب من الله تعالى اى بعد ما رحمة سبحانه تعالى ونحو تراك
بالكسر ذنبا اى اترك البتة ففيه مبالغة ومنها الظرف المستقر
نحو ما في الدنيا راحة قال الله تعالى لقد خلقنا الانسان في
كبد وقال عليه السلام الدنيا سجن المؤمن فما نافية وفي
الدنيا ظرف مستقر وراحة فاعله ومنها المنسوب نحو ينبغي
للعالم ان يكون محمديا خلقه اى منسوبا الى محمد عليه السلام
قال تعالى وانك لعلى خلق عظيم وفي رسول الله اسوة حسنة
فلزم ان يعلم الطريقة المحمدية فمحمديا اسم منسوب من معنى
الفعل عمل عمل اسم المفعول وخلقه نائب الفاعل له ولما فرغ
عن القياسي من العامل اللفظي شرع في المعنوي فقال
والعامل المعنوي من الستين اثنان عطف على اللفظي على
قسمين في اوائل الكتاب الاول رافع المبتدا والخبر وهو معنى
الابتداء والتجريد عن العامل اللفظي للاسناد ولعدم انفكاكهما
ولو تقديرا عد رافعهما واحدا نحو محمد رسول الله عليه السلام

فعاملهما عدم عاملهما اللفظي اذ لا عمل بلا عامل فحيث
وجد بدونه اعتبروه عاملا وكذا في المضارع والثاني رافع
الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه موقع الاسم او التجرد
عن النواصب والجوازم نحو يرحم الله تعالى التائب من الذنب
فيرحم مرفوع بالعامل المعنوي فمجموع ما ذكره على ما ذكره من
العوامل ستون **الباب الثاني** في المعمول وهو على ضربين اى
نوعين معمول بالاصالة اى بلا تبعية ومعمول بالتبعية التبع كا
كالطلب بمعنى التابع والياء مصدرية اى بالتابعية لمعمول بالا
بالاصالة وفسر التبعية بقوله اى معمول اعرابه يكون مثل
متبوعه والضرب الاول منها اربعة انواع مرفوع ومنصوب
يوجدان في الاسم والفعل ومجرور وهذا يختص بالاسم
غير موجود في الفعل ومجزوم وهذا يختص بالفعل غير موجود في
الاسم وفصل المجمل بقوله اما المرفوع من المعمول بالاصالة
فتسعة اى تسعة اقسام بالاستقراء ثمانية من الاسم وواحد
من الفعل والجملة تفصيلية والفاء جوابية الاول الفاعل قدمه
لاصالته نحو رحم الله تعالى التائب فالجلالة فاعل رحم والتا
التائب مفعوله والثاني نائب الفاعل ويقال له مفعول ما لم
يسم فاعله ايضا قدمه لنيابته نحو رحم التائب فرحم مجهول
والتائب نائب والثالث المبتدا قدمه لاصالته على قول

قوله لدلالته على الذات والرابع الخبر قدمه للزوم
المبتدا ولذا قال نحو محمد خاتم الانبياء عليهم السلام فمحمد
مبتدا وخاتم بالفتح او الكسر مضاف الى الانبياء خبره وعلى
حرف جر والضمير الى الانبياء مرفوع المحل خبر السلام وفي
الظرف ضمير اليه لتقدمه رتبة والخامس من التسعة اسم
كان واخواته اى نظائر كان يعنى الافعال الناقصة قدمه
لكون عامله فعلا نحو كان الله عليما حكيما فان الله اسم
كان والسادس خبر باب ان اى نوعه يعنى الحروف المشبهة
بالفعل ولذا قدمه نحو ان البعث حق اى ان البعث من
القبور الى المحشر للحساب والجزاء ثابت لا محالة بالنصوص
القطعية كقوله تعالى وان الله يبعث من في القبور وا
السابع خبر لا النفي الجنس قدمه لشبه عامله بان نحو لا
عمل مراء مقبول اى بحسب القبول اذ لا حبط للطاعات
بالمعاصي عند اهل السنة والثامن اسم ما ولا المسه
المشبهتين بليس ولذا قدمه ولمناسبته لما سبق نحو ما
التكبر لائقا للعالم فانه حرام فافهم ولا حسد حلالا والتاسع
الفعل المضارع الخالي عن النواصب الاربعة والجوازم الخمس
عشرة نحو يحب الله تعالى التواضع اى تواضع العبد فان يحب
مرفوع لفظا بالعامل المعنوي واما المنصوب من انواع الم

المعمول بالاصالة فثلثة عشر بالاستقراء امر كب مفتوح الجزئين مرفوع المحل خبر المبتداء والجملة عطف على اما المرفوع
فتسعة نحو خمسة اصول وثمان فروع وملحقات الاول منها المفعول
المطلق اى عن قيد وهو به وفيه وله ومعه نحو تبت توبة
نصوحا فان توبة مفعول مطلق ونصوحا مبالغة ناصح يستوى
فيه المذكر والمؤنث وهو صفتها على التجوز قال الله تعالى توبوا
الى الله توبة نصوحا والثانى المفعول به نحو اعبد انا او انت
الله تعالى قال تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم والثالث المفعول
فيه نحو صم شهر رمضان فان مجموع شهر رمضان علم
للشهر المبارك كما حققه فى الامتحان فهو ظرف زمان محدود
منصوب بتقدير فى مفعول فيه لصم امر من صام والاعراب
ما فى شهر واما رمضان فمجرور وقد يحذف جزء العلم فيقال رمضان
قال عليه السلام من صام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما
تقدم من ذنبه والرابع المفعول له نحو اعمل انت او انا طلبا اى
لطلبك او لطلبى لمرضاة الله تعالى اى لرضائه فان طلبا منصوب
بتقدير اللام مفعول له لاعمل ومرضاة مصدر كمسعاة معمول طلبا
قال تعالى مخلصين له الدين والخامس منها المفعول معه نحو
يفنى المال وتبقى وعملك فان الواو بمعنى مع وعملك مفعول معه
لتبقى والمضارعية عطف على المضارعية قال الله تعالى يحسب ان

يحسب ان ماله اخلده ويوم لا ينفع مال ولا بنون الا من
اتى الله بقلب سليم ولما فرغ من الاصول الخمسة شرع في
الفروع فقال والسادس الحال نحو اعبد انت او انا الله تعالى
خائفا من سخطه وعذابه راجيا رضاءه وثوابه قال الله تعالى
يدعون ربهم خوفا وطمعا وغير ذلك فهما حالان مترادفان
من فاعل اعبد او متداخلان فالثاني من فاعل الاول فالاليق
للمؤمن ان يكون بين الخوف والرجاء والسابع التمييز
مطلقا بيائين ويقال له المميز نحو طاب العالم عبادة فان
عبادة تمييز بمعنى الفاعل من نسبة طاب الى العالم اي
طاب عبادة العالم بالدين العلمية بطرفيها واما الجاهل فبعد
كونه ضحكة الشياطين فكيف يكون حاله المهين والثامن
المستثنى المتصل نحو يدخل الجنة الناس كلهم ويؤاخر
الا الكافر فان مات على الكفر والعياذ بالله تعالى لا يدخلها
ابدا اللهم اختمنا بالايمان الكامل فالكافر مستثنى بالا
معمول ليدخل والا ايس على ملاهنا بخلافه في المنقطع كما مر
مثل الجهلاء اضاحك الشيطان الا العلماء والتاسع من
الثلثة عشر خبر باب كان اي الافعال الناقصة نحو كان الملائكة
كلهم عباد الله تعالى لا ابناته قال تعالى بل عباد مكرمون
فان عباد الله خبر كان كما ان الملائكة اسمه والعاشر اسم

باب ان نحو ان السؤال حق اى السؤال فى القبر اى فيما
بعد الموت او فى المحشر كائن البتة لا ريب فيه قال تعالى وهم
يسئلون والحادى عشر اسم لا لنفى الجنس نحو لا طاعة
مغتاب اسم فاعل من الغيبة مقبولة بحسن القبول
بان يمنع الاضعاف اذ لا حبط بالمعاصى عندنا والثانى عشر
خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما الغيبة حلالا ولا نميمة جائزة
بل هما حرام قال تعالى ولا يغتب بعضكم بعضا والنهى المطلق
للتحريم والثالث عشر الفعل المضارع الذى دخله احدى
الحروف النواصب الاربعة نحو احب انا ان يغفر ذنوبى فان
يغفر مضارع مجهول منصوب بان والجملة مؤولة بالمصدر
منصوبة محلا مفعول به لاحب ولما فرغ من المنصوبات
شرع فى المجرور فقال عاطفا على الاصل او القريب واما
المجرور من الانواع الاربعة للمعمول بالاصالة فاثنان
بالاستقراء الاول منهما الاسم المجرور بحرف الجر من العشرين
نحو اعمل انت او انا باخلاص فاخلاص مجرور لفظا بالباء
منصوب محلا باعمل قال تعالى مخلصين له الدين والثانى منهما
الاسم المجرور بالاضافة اى المضاف واما كون الفعل
مضافا اليه فقول ضعيف بل هو الجملة وهى اسم حكما
نحو ذنب العبد يسود قلبه كما ان طاعته تبيضه وهذا على النحو

التجوز فالعبد مجرور بالذنب ونحمل الضمير بالقلب ولما فرغ من
المجرور شرع في المجزوم فقال واما المجزوم من الانواع الاربعة فهو
فواحد بالاستقراء وهو الفعل المضارع الذي دخله احدى
الجوازم المذكورة نحو ان تخلص يقبل عملك فالاخلاص مدار القول
وقد مر معنى القبول والامثلة ولما فرغ من الضرب الاول
من المعمول وقد حصل خمسة وعشرون شرع في الضرب الثاني
منه فقال والضرب الثاني من المعمول وهو المعمول بالتبعية ا
اقسام خمسة بالاستقراء الاول من الخمسة الصفة نحو اعبد الله
العظيم اي الذي عظم فالعظيم صفة الجلالة وهو مفعول
اعبد وهو مضارع او امر والاعراب في الحقيقة للموصول
وقد مر مرارا والثاني من الخمسة العطف اي المعطوف
باحدى الحروف العشرة وهي الواو وما عطف عليه من
التسعة او المعنى منها الواو الخ او الاول الواو وهي لمطلق
الجمع نحو اطيع الله تعالى والرسول فان الرسول معطوف
على الله بالواو قال تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول والفاء
للتعقيب نحو يجب اي يفرض تكبيرة الافتتاح فالقيام وثم
للمهلة نحو يجب العلم بالدين ثم العمل بما علم مما يتعلق بالعمل
وحتى للغاية نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم السلام
عطف بحتى الجزء الاقوى وما عطف به الجزء الاضعف

مثل قدم الحاج حتى المشاة واو لاحد الامرين نحو صل
الضحى اى فيه او صلوته ركعات اربعا او اربع ركعات
او ثمانيا الامر للندب والضحى مفعول به واربعا حال
او فيه واربعا به واما لاحد الامور نحو اعمل اما واجبا
واما مستحبا فاما يعطف مستحبا على واجبا والواو ع
يعطف اما على اما الاولى وقد يقابله او واعمل اما امر
مخاطب واما متكلم وحده وام ويلزم الهمزة نحو
ارضاء الله تع تطلب ام سخطه فسخطه عطف بام على
ارضاء وهو مفعول تطلب قدم عليه لان للاستفهام
صدر الكلام ولا للنفي نحو اعمل عملا صالحا لا سيئا عطف
بلا على صالحا قال الله تع واعملوا صالحا وبل للاضراب
نحو اطلب انت او انا حلالا بل طيبا اى بل اطلبه وقال الله
تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم ولكن بالسكون نحو لا
يحل رياء لا محضا ولا غالبا على الاخلاص ولا مغلوبا
له ولا مساويا له لكن اخلاص اى لكن يحل اخلاص
بل يجب وهذا استدراك جواب لما قيل فكيف الاخلاص و
الثالث من الخمسة التاكيد وهو لفظي نحو اطلب امر او
مضارع الاخلاص الاخلاص ومعنوي نحو اترك الذنوب
كلها بالنصب تاكيد معنوي للذنوب قال الله تع ونهى عن

عن الفحشاء والمنكر والبغي الآية والرابع البدل وهو
بدل الكل من الكل نحو اعبد انت ربك الله العالمين اى
معبود جميع ما سواه بالحق ويقال في مثله بدل العين
من العين اذ يستحيل الكلية والجزئية على الله تعالى وبدل
البعض من الكل نحو ابغض انت اوانا الناس من عصى
الله تعالى منه اى الناس والناس ومن مما يجوز افراده
لفظا وجمعه معنى فمن الموصولة بدل البعض من الناس
وبدل الاشتمال نحو احفظ الله تعالى حقه اى مراعته بالا
بالامتثال بامره والاجتناب عن نهيه فانه لما قيل احفظ
الله تعالى وحفظه محال تشوق نفس السامع الى ما يمكن
فيه فابدل منه حقه ففيه الابهام ثم البيان فيكون في
النفس اوقع واما بدل الغلط فلا يقع في الكلام الفصيح
والتفصيل في امتحان الاذكياء والخامس عطف البيان
نحو امنا بنبينا محمد عليه السلام فمحمد مجرور عطف بيان للنبي
المجرور لفظا بالباء والمنصوب محلا بامنا ولما فرغ عن
باب المعمول شرع في باب الاعراب فقال **الباب الثالث**
في الاعراب مر التعريف والتوجيه ولا حاجة الى التنبيه
وله تقسيمات متداخلة الاول باعتبار الذات اشار اليه
بقوله وهو اى الاعراب اى ذاته اما حركة او حرف او حذف

والحركة انواع ثلثة ضمة وفتحة وكسرة وقد تذكر بلا
بلا تاء مثل جاءنا كتاب وصدقنا الكتاب وامنا بالكتاب
والحرف اربعة واو وياء والف في الاسم مثل جاءنا ذو كتاب
وصدقنا ذا كتاب وامنا بذي كتاب ونون في الفعل مثل
المخلص والتائب ينجوان والتائبون يغفرون والحذف
ثلثة مختص بالفعل اي ممتازة ومنفردة به وقد حققنا و
فصلنا باء الخصوص في شرح الكفاية حذف الحركة مثل
لا تعمل ذنبا وحذف الاخر مثل لا تعص مع لاك وحذف النون
مثل لا تذنبوا واذا كان كذلك فالجملة اي مجموع ذوات
الاعراب ذوات عشرة بالاستقراء والتاء باعتبار
المحل واشار اليه بقوله وانواع المعرب اي محل الاعراب
بالقياس وبالنظر الى ما اعطي لها اي للانواع من
هذه العشرة بيان لما تسعة انما انحصرت فيها لان اعرابها
اي انواع المعرب اما ملابس بالحركة المحضة لا يخلطها
حرف لو جوه الحركة لكان او فق او بالحروف المحضة لا
يشوبها حركة وهما مختصان بالاسم غير موجودين
في الفعل او بالحركة مع الحذف او بالحروف مع الحذف وهما
مختصان بالفعل غير موجودين في الاسم الاول اي نوع
المعرب الذي اعرابه بالحركة المحضة اما معرب تام

تام الاعراب وهو ذو ان يكون والا لا يصح الحمل رفعه اى
حالة رفعه ملابسا بالضمة ونصبه بالفتحة الواو يعطف
نصبه على رفعه وبالفتحة على الضمة فافهم وكذا جره ما
بالكسرة يعنى يكون احواله الثلث باعراب مخصوص لا
نقصان فيه ولا اشتراك ففيه اصلان الحركة لكونها
ادروا خف والتمام لعدم الاشتراك ولذا قدم و
ذلك اى تام الاعراب من المعرب بالحركة الاسم
المفرد لا المثنى والمجموع وسيجئ ان المنصرف لا غير المنصرف
وسيجئ والجمع المكسر لا السالم وسيجئ المنصرف
ولقد احسن للمبتدى حيث وصفهما بالمنصرف على حدة
وقال فى الاظهار المنصرفان ولكل مقام مقال نحو جاءنا
اى بهذه الامة رسول عظيم وذلك محمد عم وصدقنا الرسول
الجائى وامنا بالرسول فالرسول مفرد منصرف ونحو نزلت
معلوم من النزول او مجهول من التنزيل من السما كتب
عظيمة من لدن عليم حكيم بلسان جبرائيل الامين على
الانبياء والمرسلين عليهم السلام وهى مائة واربعة و
صدقنا الكتب النازلة كلها اى نسبناها الى الصدق و
امنا بالكتب فان الكتب جمع مكسر منصرف واما معرب ناقص
الاعراب من اعراب مثلثه فهو مقصور او مشتمل على قسمين

قسم واحد منهما رفعه بالضمة ونصبه وجره بالفتحة على الاشتراك واما الرفع فلكونه عمدة لا يناسب الشركة فالجر في تابع للنصب ففيه اصل واحد وذلك القسم غير المنصرف نحو جاءنا احمد وهو محمد عم وصدقنا احمد عم وامنا باحمد عم فان احمد غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وقسم واحد منهما رفعه بالضمة ونصبه وجره بالكسرة فالنصب فيه تابع للجر ففيه اصل واحد ايضا وذلك القسم جمع المؤنث السالم بالرفع صفة الجمع نحو جاءنا من الله تعالى بيد نبينا معجزات عظيمة كثيرة وصدقنا معجزات وامنا بمعجزات والثاني اى نوع المعرب الذى اعرابه بالحروف المحضة اما تام الاعراب اى اما معرب تام اعرابه وهو ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ولو تقديرا ففيه اصل واحد وهو التمام وعدم الاشتراك وذلك اى تام الاعراب من المعرب بالحروف الاسماء الستة المضافة واما غير المضافة فبالحركات الى غير ياء المتكلم ضمرا او ظاهرا واما المضافة الى ياء المتكلم فبالحركات التقديرية حال كونها مفردة واما مثناة ومجموعة فكالتثنية والجمع مكبرة حال بعد حال واما مصغرة فكالحركات وهى اى الاسماء الموصوفة ابوه واخوه وحموها والحم قريب المرأة من جانب زوجها ولذا لا يضاف الا اليها وهنوه هذه الاربعة منقوصات واوية

واوية والهن ما يستهجن وفوه اصله فوه وذو مال
اصله ذَوَوٌ وضعه ليتوصل به الى اسماء الاجناس
ولذا لا يضاف الا اليها في السعة ومجموع هذه الستة
خبر هي نحو جاءنا معشر الامة ابو القاسم كنية مشهورة
لمحمد عم كنى بابنه الكبير قاسم عليه السلام اى بعث
رسولا من عند الله تعالى الينا وصدقنا ابا القاسم عليه
السلام وامنا بابي القاسم عليه السلام فان اعراب
الاب بالواو والالف والياء التقديرية لحذفها ا
لالتقاء الساكنين وامثلة الخمسة الباقية مثل هذا
اخو زيد وهنو عمرو وفو بكر وذو مال وهذه حمو هند و
رايت اخاه وهناه وفاه وذا مال وحماها ومررت باخيه
وهنيه وفيه وذي مال وحميها واما ناقص الاعراب
فهو مشتمل على قسمين والفاء العطف المفصل على معرب
المجمل فان المفصل عقيب المجمل او تفسيره او جواب مفصلا او
الشرط المفهوم قسم منهما رفعه يكون بالواو ونصبه و
جره بالياء فالنصب فيه تابع للجر المناسب له في الفضلية واحد
واما الرفع فلكونه عمدة لا يناسبه الشركة وذلك القسم
جمع المذكر السالم وما الحق به وهو الو جمع ذو من غير
لفظه وعشرون واخواته وهي ثلثون واربعون وج

بالرفع صفة الجمع صح

حمون الى اخره نحو جاءنا المرسلون وصدقنا [illegible]ين وامن
بالمرسلين وقسم رفعه بالالف اذ لا يناسب الشركة ونصبه
وجره بالياء فالنصب فيه تابع للجر المناسب له وذلك القسم
التثنية والملحق بها وهو اثنان وكلا بلا تنوين حال كونه
مضافا الى مضمر لا الى مظهر فانه باالحركات التقديرية نحو
جاءنا الاثنان المعهودان كلاهما اى الكتاب والسنة وهي قول
الرسول وفعله واتبعنا الاثنين كليهما وعملنا بالاثنين كليهما
ومثال التثنية القران والحديث حقان وصدقنا الحقين وعملنا
بالحقين والثالث وهو نوع المعرب الذى اعرابه بالحركة مع
الحذف لا يكون شيئا الا تمام الاعراب فالاستثناء مفرغ وهو
قسمان قسم واحد منهما رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الحركة
من اعراب هذا وهو الفعل المضارع الذى لم يتصل باخره الضمير
عائد الى الموصول ضمير فاعل لم يتصل وسواى ولى ال ان اخره
حرف صحيح نحو نحب ان نشفع من ارباب الشفاعة كالانبياء
والاولياء وان لم نحرم منها يوم القيمة معاشر المؤمنين نحو
فنحب مرفوع بالعامل المعنوى ونشفع مجهول منصوب بان
والجملة مؤولة بالمصدر منصوب المحل مفعول نحب ونحرم مجهول
مجزوم بلم منصوب المحل عطف على نشفع فافهم وقسم واحد
منها رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الاخر لشرطه

لتنزيليه منزلة الحركة لكونه حرف علة وذلك القسم الفعل
المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير وهو اي والحال ان اخره
حرف علة واوا او ياء نحو ندعوا الله تع معاشر المذنبين ان
يعفونا ولا يؤاخذنا بذنوبنا وان لم يرمنا في النار بها قال الله
تعالى ادعوني استجب لكم واجيب دعوة الداع اذا دعان و
يعفو عن كثير فندعو مرفوع بالضمة تقديرا ويعفو منصوب بان
ويرم مجزوم بحذف الياء معطوف على يعفو الرابع وهو
نوع المعرب اعرابه بالحروف مع الحذف لا يكون الا ناقص
الاعراب وهو الفعل المضارع الذي اتصل باخره ضمير غير النون
الضمير اذ به يصير المضارع مبنيا وغير صفة ضمير لانه لا يتعرف
بالاضافة وفصله بقوله فرفعه اي هذا المضارع بالنون اي
بثبوت نون الاعراب ونصبه وجزمه بحذفها اي النون
لقيامها مقام الحركة في المفرد فالنصب فيه تابع للجزم نحو
الاولياء والعلماء يشفعان اي هذان الفريقان يوم القيمة
باذن ربهما قال الله تع لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن و
قال صوابا واذا كان كذلك فرجوان يشفعا لنا ولم يعرضا عنا
فان الف يشفعان فاعل يشفع راجع الى الفريقين الا انه كالجزء
منه حتى يعد المجموع كلمة في العرف ولذا صار الاعراب بعده و
هو النون فلا ضمير تحته والا يلزم التعدد وكذا جميع تثنية الافعال

وجوعها فيشفعان مرفوع بها بالعامل [illegible] ي والجملة
مرفوع المحل بعامل معنوى اخر ويشفع منصوب ويعرضا
مجزوم والالفان راجعان الى الفريقين ايضا فظهر عما ذكره
ان مجموع العلامات خمسة عشر اربعة للرفع الضمة والواو
والالف والنون وخمسة للنصب الفتحة والكسرة والالف
والياء وسقوط النون وثلثة للجر الكسرة والفتحة والياء
وثلثة للجزم حذف الحركة وحذف الاخر وحذف النون ثم
لما فرغ من الانواع التسعة للمعرب باعتبار الاعراب بحيث
يفهم منها انواع علامات الرفع والنصب والجر والجزم من
الخمسة عشر المذكورة شرع فى تقسيم الاعراب باعتبار الصفة
فقال ثم الاعراب حركة او حرفا او حذفا مطلقا ان ظهر فى اللفظ
اى لفظ ماله الاعراب يسمى ذلك الاعراب اعرابا لفظيا لكونه
منسوبا الى اللفظ وهو الاصل لانه علامة ومن حقها الظهور
الا لمانع مثاله كائن كما او مثل ما اى اعراب حاصل فى الامثلة
المذكورة فى الابواب الثلثة من نحو امنت بالله تعالى ونحو ان الله
تعالى عالم كل شيء ونحو ما الله متمكنا بمكان ونحو احب ان اطيع
الله تعالى ونحو لم يلد ولم يولد ونحو خلق تعالى كل شيء ونحو كان الله تعالى
عليما حكيما ونحو محمد رسول الله صلعم ونحو رحم التائب ونحو تبت
توبة نصوحا ونحو اعمل باخلاص ونحو ان تخلص يقبل عملك ونحو اعبد الله

بحذفها صح

الله العظيم وتحت [illegible] رسول الله وغير ذلك فافهم وان لم يظهر
الاعراب في اللفظ لمانع في الاخر من التعذر او الاستثقال بل
ان قدر وفرض في اخره لانه محل الاعراب سمي تقديريا لكونه
منسوبا الى التقدير نحو انا العاصي مثال للاستثقال واما للتعذر
فواكب بالتقوى وان لم يظهر في اللفظ ولم يقدر في اخره اى
للتعذر او للاستثقال بل قدر في اخره لمانع في نفس اللفظ لكونه
مبنيا ومدخول الجار سمي محليا لكونه منسوبا الى مجرد المحل و
الاستحقاق قال النحرير في امتحانه فالمحلي لا يختص بالمبنيات
كما زعموا بل يوجد في المعربات ايضا كما حققته فيما علقته عليه
بما لا مزيد عليه وقد قررنا هذا المقام على وفق ذلك المرام
نحو توكلنا في امورنا معاشر المؤمنين على من لا يأتي الخير
اى لا يحصل ولا يوجد من جهة احد الا من جهته الحقيقة
المجازية في الحقيقة فيه محال لان المراد بالموصول هو الكبير
المتعال وانت خبير بان في ختم الكتاب بهذا الكلام المستطاب
تفألا كاملا بلا ارتياب ولذا لم يذكر الشر مع انه ايضا لا
يأتي الا منه او لرعاية الادب كما في قوله تعالى بيدك الخير اى والشر
الحمد لله على التمام والصلوة والسلام على سيد الانام وعلى آله الكرام وعلى ا
اصحابه الفخام ما حمد الانام الكريم العلام امين يا ذا الجلال والاكرام
الحمد لله الذي يسر لنا اتمام هذا الكتاب ونرجو عفوه وغفرانه يوم يقوم الحساب

تمت
١١٣٦

(margin notes:) ای ذلک الاعراب اعرابا صح
ای ذلک الاعراب اعرابا صح
یأتی الا منه

218